

نظرية الدوائر الثلاث

قراءة معاصرة بعد نصف قرن

الجزء الأول
مصر



حسن حنفي

نظرية الدوائر الثلاث ... قراءة معاصرة بعد نصف قرن

الجزء الأول (مصر)

تأليف
حسن حنفي



نظرية الدوائر الثلاث ... قراءة معاصرة بعد نصف قرن

حسن حنفي

الناشر مؤسسة هنداوي

المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شبيث ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة

تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +

البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org

الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ليلي يسري

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٥١٦ ٥

صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٨.

صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٤.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.

جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة للسيد الدكتور حسن حنفي.

المحتويات

٧	إهداء
٩	مقدمة
١١	١- الثورة المضادة
٤١	٢- السلطان
٧٣	٣- سؤال مصر
٩٥	٤- الأحزاب السياسية
١٢٧	٥- الثقافة والمجتمع
١٥٧	٦- الدين والسياسة
١٨٩	٧- الثورة قادمة

إهداء

إلى المثقفين والمناضلين الوطنيين في مصر والوطن العربي والعالم الإسلامي.

حسن حنفي

مدينة نصر، ١٣ من فبراير ٢٠٠٧ م

مقدمة

نظرية الدوائر الثلاث التي صاغتها ثورة يوليو ١٩٥٢م هي التي حدّدت دوائر التحرك المصري؛ مصر، والوطن العربي، والعالم الأفريقي الآسيوي. وقد عُرِفَت هذه النظرية في الحركة الإصلاحية منذ الأفغاني حتى حسن البنا، وعَلَّلَ الفاسي باسم «الوطن والعروبة والإسلام».

مصر هي بؤرة الدوائر الثلاث هي الدولة القاعدة، والقاسم المشترك. وعلى أساسها قامت نهضة مصر الثالثة بعد نهضة محمد علي الأولى في القرن التاسع عشر، والنهضة الليبرالية الثانية في النصف الأول من القرن العشرين. دافعت مصر عن استقلالها الوطني ضد التكتلات والأحلاف حلف بغداد، والحلف الإسلامي، وأسهمت في صياغة سياسة عدم الانحياز والاتحاد الإيجابي. وحاولت تذويب الفوارق بين الطبقات وسنّت قوانين الإصلاح الزراعي الأولى والثانية. وأصدرت قوانين يوليو الاشتراكية في ١٩٦٢-١٩٦٣م. وأقامت صرحاً صناعياً ضخماً للتحويل من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي. وقرّرت مجانية التعليم في كل مراحله من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة. وبنت المدارس للقضاء على الأمية، مدرستين كل يوم. وشيّدَت القطاع العام لسد الحاجات الأساسية. ودعّمت المواد الغذائية الأساسية لغير القادرين. وحدّدت إيجارات المساكن. وأقامت تنظيمًا سياسيًا يجمع تحالف قوى الشعب العامل. وأقامت صرحاً ثقافياً وأدبياً وفنياً يجسّد نهضة مصر. وكانت ذروة استقلال مصر في الخمسينيات والستينيات قبل أن تنتهي بهزيمة يونيو ١٩٦٧م للقضاء على المشروع النهضوي لمصر.

ومنذ السبعينيات حتى الآن هدمت مصر ما بنته بسواعد أبنائها. فرطت في استقلالها الوطني، وتابعت الولايات المتحدة الأمريكية؛ واعترفت بإسرائيل وعقدت معها معاهدة سلام في ١٩٧٩م، والأراضي العربية ما زالت مُحْتَلَّة. وزادت الفوارق بين الطبقات، وبيع القطاع

العام باسم الخصخصة، وانتشر التعليم الخاص على كل المستويات من رياض الأطفال إلى الجامعة. وبدأ رُفَع الدعم عن المواد الغذائية. واندلعت مظاهرات الخبز في يناير ١٩٧٧م، والأمن المركزي في ١٩٨٦م، والعمال في أكتوبر ٢٠٠٧م. وتكرّرت مظاهرات الجامعات ضد العدوان الأمريكي على العراق وضد قانون الطوارئ، وضد إسرائيل دفاعاً عن المسجد الأقصى. ونشأت حركات احتجاج مثل «كفاية». ونشطت مؤسسات المجتمع المدني مثل حقوق الإنسان. وتساءل المفكرون: «ماذا جرى للمصريين؟» وعبر الأديباء عمّا «يحدث في مصر الآن». عاود المصريون الحنين إلى الستينيات يجدون فيها حلمهم المُجْهَض، وروحهم الضائعة، ووجودهم المفقود.

في هذا الجزء الأول «مصر» تتحدّث عن نفسها أيام كانت بؤرة الدوائر الثلاث قبل أن تتحوّل إلى ثورة مُضادة ويتسلط الحكم، ويبدأ النّيل من هيبة مصر، وعكوف مصر على ذاتها لمدّاداة جراحها الداخلية وصراعاتها الداخلية من أجل استمرار النظام السياسي بصرف النظر عن قضايا مصر الوطنية، ومشروعها القومي، وخيالها السياسي. يبدأ تفتيتها من الداخل، بين حكومة ومعارضة، وبين أجنحة المعارضة سلفيين وعلمانيين، مسلمين وأقباط. وفي الوقت ذاته تظهر بؤرة جديدة في الوطن العربي في الخليج للقيام بدور مصر. وتقفز إسرائيل فوق مصر لتحلّ محلها كبؤرة جديدة للتحديث في مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير.

حسن حنفي

مدينة نصر، ٢٨ من سبتمبر ٢٠٠٧م

الفصل الأول

الثورة المضادة

(١) الثورة المصرية ومقاومة الأحلاف^١

بدأت الثورة المصرية في ١٩٥٢م بسياسة مُقاومة الأحلاف. فقد جسّدت الحركة الوطنية في الأربعينيات، وكان الضباط الأحرار في أطرافها المختلفة من الوفد والإخوان والشيوعيين. فلا فَرْق بين الاستقلال الوطني في الداخل ضد الإنجليز، والقصر، والإقطاع، والاستقلال الوطني في الخارج ضد هيمنة القوى الكبرى الصاعدة.

بدأت الثورة وهي لم تستقر بعد، والخلاف بين أجنحتها المختلفة، نجيب وناصر، أو بينها وبين القوى السياسية السابقة عليها؛ مثل: الوفد، والإخوان، والشيوعيين بمعارضة الأحلاف العسكرية. وقد كان مطروحاً في ذلك الوقت حلف بغداد. فقد كانت بغداد ما زالت تحت إمرة نوري السعيد، والملك فيصل، والهيمنة البريطانية. وكان يمتد جنوباً إلى الرياض، وشمالاً إلى إسطنبول، وشرقاً إلى طهران وكراتشي؛ من أجل الإحاطة بالاتحاد السوفيتي من خاصرته الجنوبية، وإحكام الخناق حوله من الجنوب بعد حصاره من الغرب عن طريق حلف شمال الأطلسي.

وتكاثفت سوريا مع مصر في الوقوف ضد حلف بغداد في ١٩٥٤م. وأعلن ناصر والشيخسكلي أثناء زيارته لمصر هذه المقاومة لسياسة الأحلاف. كانت سوريا قد سبقَت مصر بثورات الجيوش منذ ١٩٤٩م وكننتيجة للهزيمة في فلسطين في ١٩٤٨م. وانعكست مُقاومة الأحلاف في الخارج على الحركة الوطنية في الداخل. فحركة الاستقلال الوطني واحدة على الجهتين. أمم ناصر القناة في ١٩٥٦م، وقاوم العدوان الثلاثي. وناصر العرب تأميم القناة.

^١ الاتحاد، ٢١ من أكتوبر ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ٢٢ من أكتوبر ٢٠٠٦م.

وفجّرت سوريا أنابيب البترول. وتوحّدت مصر وسوريا في ١٩٥٨م في أول تجربة وحدوية عربية في تاريخ العرب الحديث. ثم صدرت قوانين يوليو الاشتراكية في عام ١٩٦٢-١٩٦٣م كرد فعل على الانفصال في سبتمبر ١٩٦١م.

وفي أتون حرب اليمن بعد اندلاع ثورتها في ١٩٦٤م ومصر مُثْقَلَة بأعباء مُنَاصَرَة الثورة، وَقَفَت من جديد ضد الحلف الإسلامي في ١٩٦٥م، حلف الرياض - طهران - كراتشي، بعد أن اندلعت الثورة العراقية في ١٩٥٨م من أجل مُحَاصَرَة الثورة العربية والحركة القومية. واستغل الدين لذلك، الحلف الإسلامي في مواجهة الشيوعية في الخارج، والاشتراكية في الداخل؛ حفاظًا على الدين من المادية والإلحاد. وقاومت مصر الحلف الإسلامي حتى أَثَحْنَتْها الجراح في هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م. فقامت الثورة في ليبيا في ١٩٦٩م كرد فعل على الهزيمة، ولكن وفاة ناصر في ١٩٧٠م أنهت قصة مُقاوَمَة الأُحلاف في بداية الثورة وعلى مشارف نهايتها. كلفتها عدوان ١٩٥٦م لمقاومتها حلف بغداد في ١٩٥٤م، وهزيمة يونيو حزيران ١٩٦٧م لمقاومتها الحلف الإسلامي في ١٩٦٥م. كان الهدف من الحِلْفين واحدًا، إجهاض الثورات العربية بقيادة الجيوش الوطنية الخمسينيات والستينيات بصرف النظر عن الأسماء: جغرافية، بغداد، أو إسلامية، كراتشي آنذاك وإسلام آباد اليوم. وما زالت باكستان في حضن الولايات المتحدة مُتَحَالِفَة معها منذ غزو أفغانستان. والرياض ما زالت مُستَعِدَة لانتهاج السياسة القديمة ذاتها؛ حماية لنفسها من خطر القاعدة والتفجيرات، وتُفَكِّك المجتمع من الداخل، وممارَسة العنف. وبغداد تم الانقضاض عليها وتدميرها كلية واحتلال العراق بأكمله. وقامت الثورة الإسلامية في إيران في ١٩٧٩م لتقاوم الشيطان الأكبر. وما زالت تدافع عن استقلالها الوطني ضد محاولات الغزو من الخارج، والانقلاب من الداخل. وما زالت مستمرة في الدفاع عن حقها الشرعي في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإسرائيل تمتلك السلاح النووي أمام أعين العالم دون لوم أو مُعَارَضَة.

ثم حدث الانقلاب على الثورة بقوة مضادة من داخلها منذ مايو ١٩٧١م. وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م التي أعد لها ناصر ابتداءً من حرب الاستنزاف في ١٩٦٨-١٩٦٩م وبضغوط مظاهرات الطلاب في ١٩٧١م بدأ التحوُّل التدريجي من الثورة إلى الثورة المضادة بداية بقانون الاستثمار والانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤-١٩٧٥م. ولما اندلعت الهَبَّة الشعبية في يناير ١٩٧٧م لاستمرار مبادئ الثورة، والدفاع عن حقوق المُستضعفين، بدأت الأُحلاف الخارجية لحصار الشعب من الداخل ابتداء من زيارة القدس في نوفمبر من العام ١٩٧٧م ذاته، ثم اتفاقية كامب دافيد في ١٩٧٨م، ثم مُعَاهَدَة السلام المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩م.

ولم تكن حرب أكتوبر ١٩٧٣م آخر الحروب، بل كانت بداية الحروب الإسرائيلية الأمريكية بغزو لبنان وحصار بيروت ١٩٨٢م، وضرب المفاعل النووي العراقي في ١٩٨٤م. ولما قامت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ١٩٨٧م والتفّ حولها العرب تم غزو العراق في ١٩٩١م ثم فلسطين كلها، ثم أفغانستان في ٢٠٠٣م. وبدأ تهديد سوريا وتقسيم السودان. ولما انتفضت المقاومة اللبنانية لتحرير مزارع شبعا والإفراج عن الأسرى، وانتصر حزب الله لأول مرة في تاريخ العرب بقذف مَدُن إسرائيل وتهجير الملايين من شمال إسرائيل إلى جنوبه، بدأ التفكير في عقد أحلاف جديدة لمقاومة محور حزب الله — سوريا — إيران بعقد اجتماع رباعي مخابراتي في العقبة بين رؤساء أجهزة مخابرات مصر، والأردن، وشبه الجزيرة العربية لتبادل المعلومات الأمنية ضد الإرهاب. ثم جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية لتحويل الاجتماع إلى محور جديد للدول المعتدلة ضد الدول المتطرفة، محور الخير ضد محور الشر داخل الوطن العربي. وربما يتحول إلى حلف سُنّي ضد الشيعة من أجل قسمة الوطن العربي، ليس فقط إلى متطرف ومعتدل، بل إلى شيعة وسُنّة، وتحويل الحرب ضد الاحتلال في العراق، وفلسطين، وأفغانستان، والشيخان إلى حروب داخلية بين المعتدلين والمتطرفين بين السُنّة والشيعة. فتفتت المنطقة وتشرذم. فالعولة ليست طريقاً واحداً، بل طريقان، توحيد المركز وتفتيت الأطراف. وبالتالي تجهض كل إمكانية بإقامة قطب جديد في المنطقة العربية الإسلامية بالتعاون مع اليسار الناهض في أمريكا اللاتينية عوداً إلى حلم الستينيات عبد الناصر، وكاسترو، العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في عصر الاستقطاب.

الدولة المعتدلة في مواجهة الدول المتطرفة حلقة جديدة من سلسلة حلقات البدائل للقومية العربية والمد الإسلامي بعد الشرق أوسطية والمتوسطية والشرق الأوسط الجديد أو الكبير. لقد سقطت الخلافة في ١٩٢٤م التي كانت مظهرًا من مظاهر وحدة الأمة حتى ولو كان ضعيفاً لصالح القومية العربية. ثم انهارت القومية العربية بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م وعدوان النظام العراقي على الكويت في ١٩٩٠م لصالح الدولة القطرية. ثم انهارت الدولة القطرية بعد الغزو الأمريكي للعراق ومحاولة تقسيمه إلى ثلاث دويلات طائفية كُردية في الشمال، وسُنّة الوسط، وشيعة في الجنوب، ثم تقسيم السودان إلى دويلات عرقية في الجنوب والشرق والغرب، ثم تقسيم لبنان، وسوريا، ومصر، وشبه الجزيرة العربية إلى دويلات طائفية عرقية تصبح إسرائيل بينها أكبر دولة عرقية طائفية في المنطقة، يهودية عبرية، تأخذ شرعية جديدة من طبيعة الجغرافيا السياسية والثقافات

المحلية في المنطقة وليست من أساطير أرض الميعاد وشعب الله المختار والأرض الموعودة التي أقام عليها هرتزل تصوره للدولة اليهودية في ١٨٩٧م. لقد انتهى الاتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي في مواجهة حلف شمال الأطلسي. والآن يبدأ خطر التطرف الإسلامي وإيجاد وظائف جديدة لحلف شمال الأطلسي، إما كبديل للغزو الأمريكي ووراثته له، كما يحدث في أفغانستان حالياً، وإما لغزو الثقافة وتجنيد المثقفين في مشروعات بحثية ضد العنف والإرهاب والخطر الإسلامي والتطرف. قاومت الثورة المصرية في البداية سياسة الأحلاف في الخمسينيات والستينيات، واستسلمت لها بتحول الثورة إلى ثورة مضادة في السبعينيات حتى اليوم. فمتى تقوم الثورة وينتفض الدم في عروقه لمقاومة الأحلاف من جديد؟

(٢) ١٥ مايو، ثورة التصحيح أم ضياع فلسطين؟^٢

حدثان متزامنان وقَعَ كلاهما في مثل هذا اليوم ١٥ من مايو مع فارق ربع قرن يُمثّل حقبة من تاريخ العرب. الأول ١٥ من مايو ١٩٤٨م يوم ابتلاع ما يقرب من ثلاثة أرباع فلسطين، يوم تأسيس الكيان الصهيوني رسمياً وإعلان نشأته في الأمم المتحدة والذي أصبح عيد «الاستقلال» حيث يتوقف الجميع الساعة الثانية عشرة ظهراً إحياء لذكرى ذلك اليوم الحزين للنكبة الأولى. والثاني ١٥ من مايو ١٩٧١م فيما سُمّي ثورة التصحيح عندما انقلب اليمين الناصري على اليسار الناصري، واستولى على نظام الحكم، عندما انقلبت الرئاسة على الجيش والحزب والإعلام والداخلية واستولت على السُلطة. وتحت ضغوط مظاهرات الطلاب في ميدان التحرير لمعرفة متى يتم التحرير، ومتى ساعة الحسم، اندلعت حرب أكتوبر بالجيش الذي أعيد بناؤه عندما كانت الناصرية ما زالت حية وفي أيامها الأخيرة بشعاراتها المعروفة «إزالة آثار العدوان»، «ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة» واللواء الثلاث بعد مؤتمر الخرطوم إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧م «لا صلح ولا اعتراف ولا مفاوضة». واندلعت حرب أكتوبر ١٩٧٣م بالجيش الذي أعاد عبد الناصر بناءه، وبخطة بدر التي وضعها قبل أن يغادر بعد الإرهاق النَفسي والبدني لإيقاف مذابح الفلسطينيين في الأردن في سبتمبر (أيلول) الأسود ١٩٧٠م.

^٢ الاتحاد، ١٤ من مايو ٢٠٠٥م؛ الزمان، ١٦ من مايو ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ١٥ من مايو ٢٠٠٥م.

وبعد الحرب بدأ التحول عن الناصرية تدريجياً بالتلاعب بمسارها. كانت الحرب للتحريك وليست للتحرير؛ من أجل لفت نظر أمريكا إلى النظام الجديد، كما نصح الصديق هنري مستشار الأمن القومي في مصر بأن أمريكا لا تساعد جثة هامدة ولا بد من تحريك القضية. فبناءً على أمر رئيس الجمهورية السابق، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة لم تتقدم القوات المصرية في اندفاعها الأول الذي أخذ العدو على غرة بفضل سياسة التمويه حتى المضايق للاستيلاء عليها، وهي المداخل إلى سيناء المكشوفة برّاً، والمفتوحة جوّاً. ولم تُصَفَّ الثغرة في الدفرسوار وفُكَّ الحصار عن الجيش الثالث. وتُركت سوريا وحدها بعد أن قاربت على تحرير الجولان، ورأت القوات مدينة صفد في الأفق في الأسبوع الثاني من الحرب حتى يقضي العدو على القوات العربية، واحدة تلو الأخرى، جبهة تلو الجبهة. وتحوّلت المكاسب العسكرية إلى خسائر سياسية في مفاوضات الكيلو ١٠١. وتم استرداد سيناء منزوعة السلاح على ثلاث دفعات، واستردّت مصر طابا بقرار من محكمة العدل الدولية.

وبرصيد حرب أكتوبر وبعد أداء جيش مصر الذي شهد له العدو قبل الصديق، بدأ التحوّل السياسي تدريجياً بصدر قانون الاستثمار في ١٩٧٤م، وبالقضاء على الناصرية في الحزب في ١٩٧٥م بدعوى المنابر، اليسار واليمين والوسط، والذي بناءً عليه بعد أن تحولت إلى أحزاب مثل «التجمع» اليسار، وحزب «الأحرار» اليمين، ثم نشأ «الوفد» الليبرالي بحكم القضاء. ومثلت الدولة أي اليمين الناصري الوسط. ورفعت شعارات جديدة «العلم والإيمان»، واتهام الماركسية بالكفر، ومُمارَسة العنف، والناصرية بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي، والليبرالية بحكم الإقطاع والباشوات. وبدأ التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشجيع رأس المال الأجنبي. كما رفع شعار «العلم والتكنولوجيا» بديلاً من «الأيديولوجيا» التي أدت إلى هزيمة ١٩٦٧م. وبدأ النهب المُنظَّم لثروة مصر في الداخل، وتهريب رءوس الأموال الوطنية إلى الخارج بعد خصخصة البنوك والشركات وإعفاء المستثمرين الأجانب من الضرائب لمدة عشر سنوات وإمدادها بالمرافق العامة مجاناً. فالرأسمالية لم تُعدّ جريمة. ورفعت شعارات «عربة وفيلاً لكل مواطن»، «إلكترون في يد كل جندي»، «حرب أكتوبر آخر الحروب».

وبعد هبة يناير ١٩٧٧م إثر قرارات رفع الأسعار، سيطرت جماهير عبد الناصر على مصر من الإسكندرية إلى أسوان، وفجرت جام غضبها على رموز الثروة والنفاق والسلطة، النوادي الليلية، مقار الحزب الحاكم وأقسام الشرطة، دون المدارس والمستشفيات، ووزعت

المواد التموينية من المجمعات على الأحياء الفقيرة. وبعد ثمان وأربعين ساعة فُرضت الأحكام العرفية على البلاد، وفُرض حظر التجول. وانبرى فقهاء السلطان لتبرير غلاء الأسعار. فالجسم المريض، وهو الاقتصاد المصري، في حاجة إلى دواء حر، وهو ارتفاع الأسعار؛ كي يصح، ويعبر عنق الزجاجة إلى دولة الرخاء. وزُفعت صور عبد الناصر، وعادت شعاراته. ولولا غياب الحزب الثوري لعادت ثورة يوليو ١٩٥٢م إلى مسارها الصحيح ضد الانقلاب عليها بما سُمّي بثورة التصحيح.

وفي نوفمبر من العام ذاته ١٩٧٧م أراد النظام السياسي في الجمهورية الثانية العثور على أحلاف تقويه ضد الثورة الشعبية في الداخل. فتمت زيارة القدس وكأنها بوحى من السماء، والرئيس في طائرة بين السماء والأرض، قريباً من الله، مع أن كل شيء قد تم إعداده من قبل عن طريق رومانيا ورئيسها شاوشسكو الذي اغتيل أيضاً هو وزوجه بعد الانتفاضة الشعبية في أوروبا الشرقية ضد التسلط والطغيان باسم الاشتراكية. ثم عقدت معاهدة كامب ديفيد في ١٩٧٨م، ثم معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني في ١٩٧٩م. وبالصلح المنفرد خرجت مصر من موازين القوى. تحرّرت سيناء منزوعة السلاح، وبقيت باقي الأراضي المحتلة في الضفة والجولان تحت الاحتلال.

وبعد حادث المنصة في ١٩٨١م، استمرت سياسات الجمهورية الثانية في الجمهورية الثالثة. ورفعت شعارات جديدة استبشر بها الناس خيراً، نظافة اليد، الشفافية. وتم الإفراج عن آلاف المعتقلين من التيارات السياسية كافة في البلاد؛ إيماناً ببداية عهد حر ديمقراطي جديد. واختفت حرم الرئيس عن الأنظار بعد أن كانت مركز الإعلام والنشاط الاجتماعي والثقافي في البلاد، بالرغم من تحذير أحد أقطاب المعارضة آنذاك وكتابته عن «الوضع الدستوري لحرم الرئيس».

واستفردت إسرائيل بالوطن العربي بعد إخراج مصر من المعادلة. وتم العدوان على لبنان وغزو بيروت في ١٩٨٢م، وضرب المفاعل النووي في العراق في ١٩٨٤م، واغتيال أبي جهاد في تونس أثناء الانتفاضة الأولى، انتفاضة الحجارة، ثم احتلال كل فلسطين في أثناء الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى. وتدمير الصواريخ السورية في البقاع والاعتداء على حدود مصر، وتهديد سوريا المستمر، وفي الداخل ازداد القهر والتسلط في الجمهورية الثالثة باستمرار العمل بقانون الطوارئ وتزوير الانتخابات، وسيطرة الحزب الحاكم، وامتلأ السجون بالمعتقلين السياسيين. ولم تنفع تحذيرات مظاهرات الأمن المركزي في ١٩٨٦م. بل تم التوقيع في مؤتمر القاهرة في ١٩٩٠م على شرعية العدوان الأمريكي على

العراق في ١٩٩١م، ودخول بعض القوات المصرية جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية، بدعوى تحرير الكويت وكما صُوّر فيلم «العاصفة». واستؤنف ضرب العراق في ١٩٩٨م بدعوى رفض التفتيش على قصور الرئاسة، ثم احتلاله كلية في مارس ٢٠٠٣م بدعوى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وإسرائيل تحتل أراضي ثلاث دول عربية سوريا وفلسطين ولبنان، وتمتلك السلاح النووي. ولا أحد يعتدي عليها، بل تشجعها الولايات المتحدة الأمريكية على العدوان والاستيطان.

وفي مايو ١٩٤٨م، قام الكيان الصهيوني مخترقاً حدود الهدنة، وإحلال شعب محل شعب. ثم اعتدى على غزة في ١٩٥٥م، مما دفع مصر لعقد صفقة الأسلحة التشيكية للدفاع عن النفس. ثم كانت إحدى دول العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٦٧م، مما دفع مصر إلى إعادة تسليح نفسها بالسلاح السوفيتي مع بناء السد العالي بمعونته المالية والتقنية. وانتشر الاستيطان، وزادت الهجرة الروسية إلى الكيان الصهيوني بحوالي مليون مهاجر وتوالت معاهدات الصُلح مع الأردن من دول المواجهة، ومع موريتانيا من المغرب الأقصى. وفُتِحَت مكاتب تجارية أو اتصال في المغرب وتونس وقطر. وتقدّمت الأردن بمشروع في مؤتمر القمة العربي الأخير في الجزائر باعتراف عشر دول عربية بإسرائيل إغراء لها من أجل تطبيق خارطة الطريق أو قبول مبادرة السلام العربية. فالدفع مقدماً قبل توريد السلعة. منذ مايو ١٩٤٨م، ابتلع الكيان الصهيوني كل فلسطين وتسارعت معاهدات الصلح والاعتراف والهرولة لخطب ودّها تَقَرُّباً للولايات المتحدة الأمريكية. ووُقِّعت اتفاقيات الكويز لابتلاع الاقتصاد العربي والخطورة هو خلق طبقة عربية مرتبطة بمصالحها مع إسرائيل في مجمع اقتصادي واحد. ثم يأتي الدور على العقل العربي والثوابت العربية، وتصبح إسرائيل نموذجاً لتحديث الوطن العربي، وتقوم بدور مصر التقليدي مركزية إسرائيل بدلاً من مركزية مصر.

فما أشبه مايو ١٩٤٨م بـمايو ١٩٧١م. وما أبعدهما معاً عن مايو ٢٠٠٥م، بعد أن تحرك الشارع العربي في مصر ليفك الحصار عن النظام السياسي العربي المُحاصر بين المطرقة والسندان، مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية وسندان الشعوب.

(٣) محاكمة الانقلابيين

إذا كان التصور الرأسي للعالم قد يؤدي إلى التسلط، وكان التصور الهرمي للعالم قد يؤدي إلى القهر، فإن التصور الثنائي للعالم قد يؤدي إلى الكبت وهو التصور الذي يقوم على

ثنائية متعارضة الحق والباطل، والخطأ والصواب في المعرفة، والفضيلة والرذيلة، والحسن والقبح، والبراءة والخطيئة في الأخلاق، والرجل والمرأة، والشيخ والمريد، والغني والفقير، والقوي والضعيف، والظالم والمظلوم، والحاكم والمحكوم، والأمر والمأمور، والأعلى والأدنى في المجتمع.

والعلاقة بين الطرفين علاقة تَعَارُض وتناقُض وتنافر وتَدَافُع، بل تَحَارُب واقتتال، طرف حق مُطْلَق، وطرف آخر باطل مُطْلَق. ولا علاقة بين الاثنين إلا بأن يقضي أحدهما على الآخر. فلا تعايش بينهما ولا وفاق. ينتصر الحق بالضرورة على الباطل، والصواب على الخطأ، والأعلى على الأدنى، والفضيلة على الرذيلة، كما هي الحال في الدراما الشعبية. وهو ما ظهر في «معالم في الطريق» عند سيد قطب، الصراع بين الإيمان والكفر، والإسلام والجاهلية، والله والطاغوت. ومن ثَمَّ يغيب الحوار بين الطرفين، ويحضر الصراع، ولا بقاء لأحدهما إلا بفناء الآخر.

وهي بقايا ثنائية شرقية قديمة، موروثة من ديانات فارس، الصراع بين أهريمان وأرمزدا، والنور والظلمة، والملاك والشیطان، ولا نصر لأحدهما على الآخر. إنما هو صراع أبدي. وتسرب هذا التصور إلى باقي الأديان. فقامت على الصراع وليس على الوئام، وعلى التناقض وليس على التآلف. بل تسرب إلى ديانات التوحيد مثل الإسلام الذي يقوم على التناغم، والتآلف والاعتدال والوسطية. وفي أوقات الأزمات والهزائم يضيع التعادل ويسود التطرف، وتتحول الحياة إلى صراع بين أضداد، وينقلب التوحيد إلى ثنائية، والانسجام إلى تضاد باسم الحياة الروحية، وانتصار الروح على البدن، والآخرة على الدنيا، ويشعر ذلك النص: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾، ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَتُهُ وَتَفَاخُرُ بَيْنَكُمْ وَتَكَاتُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾، ثم تنتقل هذه الثنائية المتعارضة إلى الحياة العامة، ابتداءً من الفرد ثم الأسرة ثم المجتمع. فيقسم الفرد حياته إلى قسمين متعارضين الفضيلة والرذيلة، الشرف واللذة، العقل والحس، الإرادة والرغبة، الحكمة والميول، الحب والجنس، العاطفة والجسد.

ثم تمتد الثنائية إلى الأسرة بين الأب والأم، والزوج والزوجة، والابن والبنت، والأخ الأكبر والأخ الأصغر، والأخت الكبرى والأخت الصغرى. وهي أسرة «سي السيد» التي صورها نجيب محفوظ في «الثلاثية»، سي السيد وأميته، سي السيد وكمال وياسين. ثم يفسر الدين طبقاً لذلك باسم القوامة ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، والدرجة التي للرجال على النساء ﴿وَاللِّرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾، ابتساراً للآيات، وأخذها إلى منتصفها دون ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ

بِالْمَعْرُوفِ»، و﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾، و﴿فَإِمْسَاكُ
بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾، «إنما النساء شقائق الرجال».

ثم تمتد إلى المجتمع العريض بين طبقتين، الأغنياء والفقراء، والأقوياء والضعفاء،
ورجال الأعمال والعمال، وأصحاب رءوس الأموال وصغار التجار، وتُجار الجملة وتجار
القطاعي، والشرفاء والحقراء، وأصحاب الأرض والفلاحين، وأصحاب المصانع والعمال،
والمقاولين وعمال التراحيل، والقواد والجنود، والمشايخ والمريدين، والعلماء والجهلاء. وينشأ
الصراع الطبقي دون أن يكون بالضرورة صراعاً بين الطبقات التي تمثل المصالح، بل بين
طبقتين تعبيراً عن التصور الثنائي للعالم.

ثم تمتد إلى العلاقات بين المجتمعات. فتنقسم إلى دار الإيمان ودار الكفر، دار الإسلام
ودار الحرب، ودار العهد والأمان، ودار العدوان والطغيان. فتقع الحرب بين الشعوب
بإعلان أو بغير إعلان، بمواجهة أو بمكيدة، والحرب خدعة. وكما انتهى الاعتدال في حياة
الفرد، والتعاون في الأسرة والوئام في المجتمع ينتهي السلام بين الشعوب ضد ما أوصى به
الدين ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ
أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾. وتنتهي الحياة الثنائية عادة إلى الوقوع في نوع من الازدواجية
لإشباع الطرفين، حياة الدنيا، وحياة الآخرة بدعوى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ
لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾، و﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا
تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾. وكلما زاد الإيمان زاد الإشباع. فالله يحب أن يرى نعمته على عبده
فيبني العمارات الفارهة وربما بالرشوة للمصالح الحكومية، وبالعش في الأسمنت وحديد
التسليح، و«خُلو الرجل» أو بيع «الشقة» مرتين ثم يخصص الطابق الأرضي أو ما تحت
الأرض كمسجد للإعفاء من العوائد ولدرء الحسد ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾. ويصوم
بالنهار وينهم بالليل. وينعم بليالي رمضان ويعتكف في العشر الأواخر منه، ويتزوج مثنى
وثلاث ورباع، ويعدل بينهم تطبيقاً لأحكام الشرع. ويطلقهن بالدور لتجديد الأربع مع
أن أبغض الحلال عند الله الطلاق. ويحج إلى بيت الله الحرام، ويتاجر في تأشيرات الحج.
ويتزوج الشيخ المسن الحديث الصغيرة. كفيل يكفلها بالمال ويعين أسرته الفقيرة. ويجمع
الثروات، ويتهرب من الضرائب ويتصدق على المحتاجين، ويؤدي الزكاة ٢,٥٪ وهي نسبة
أقل من الضرائب الواجبة. ويبني المساجد، ويُلقق بها دور المناسبات والعيادات الطبية.
ويسميها باسمه تخليداً لذكراه الطيبة على كل لسان. ويشارك في ليالي الطُرُق الصوفية،
والمناسبات الدينية، وموالد أولياء الله الصالحين. ويقيم موائد رمضان بما لد وطاب من

الطعام حتى ولو جمع المال من الكسب الحرام، وكدست النقود من الرقص الشرقي. ويتناول السحور على حمّام السباحة وأنغام الرقص الشرقي، وينوي الصيام. ويأخذ ألقاب الحاج والرئيس المؤمن، والزبيبة في الجبهة واضحة للعيان. ويبتهل ويسبل العينين ويدعو في كل خطوة. ولكل حركة ومكان، وسفر وحضر، ومنزل وشارع، وصفقة بيع وشراء، دعاء.

وكما يؤدي التصور الثنائي للعالم إلى الازدواجية قد يؤدي أيضًا إلى النفاق. يعيش الإنسان في المستوى الأدنى ويدّعي ويتظاهر أنه يعيش في المستوى الأعلى. فالازدواجية قد تكون صادقة، ويعيش الإنسان المستويين معًا بالصدق ذاته، جمعًا بين الدنيا والآخرة، وأخذًا بالحسنين، حظ الدنيا وثواب الآخرة. أما النفاق فإنه يعني أن يعيش الإنسان في المستوى الأدنى بصدق، وبادعاء وتظاهر وكذب في المستوى الأعلى، كالصدق رياء للناس. لذلك نقد القرآن النفاق والمنافقين، وسلوك الأعراب، والذين يقولون ما لا يفعلون. واعتبر النفاق أشد من الكفر. النفاق كفر مُقنّع، والكفر صريح.

وكرّد فعل على النفاق يبدأ الزاهد في العزوف عن الدنيا، والتّوجّه إلى الآخرة، وإيثار طرف على آخر، ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾. فالتصوف ترك الدنيا بمن فيها كَرّد فعل على التكالب عليها. ولا يُعرف الله إلّا ببدن عارٍ وبطنٍ جائع. ويجد في ملكوت الروح عالمًا أوسع وأرحب وأصدق. والقرب من الله بُعد عن العالم. والأنس بالله وحشة من البشر، والحب في الله رد فعل على بغض البشر.

قد ينتهي التصور الثنائي للعالم إلى الازدواجية أو إلى الانحلال أو إلى الكبت. في حين أن الطبيعة واحدة، والفطرة طبيعة أولى، والأشياء على البراءة الأصلية، والإنسان قادر على السلوك الصادق بطبيعته. إنما يأتيه النفاق والانحلال والكبت من المجتمع.

قد يفيد التصور الثنائي للعالم في المقاومة مقاومة المحتل والطغيان والقهر والتسلط. وهي مواجهة أفقية لا رأسية، في الخارج وليست مع النفس؛ من أجل التّحرّر وليس من أجل القهر والكبت. ويقوم على توحيد قوى النفس أولاً، المادية والمعنوية؛ من أجل مواجهة العدو الخارجي.

وهذا لا يمنع أنه في ثقافة أخرى مثل الثقافة الغربية التي خلطت بين المستويات أن تجد في هذه الثنائية ما يحافظ على التمييز بين المثالي والواقعي، بين النّفس والبدني، بين العقلي والحس بدلاً من الوقوع في الرّد المادي كالوضعية أو الرّد الصوري كالمذاهب الرياضية. لذلك أتت معظم المذاهب المعاصرة ثنائية البنية لرفع الخلط بين المستويات؛

المادة والذاكرة، والتطور الخالق منبع الأخلاق والدين عند برجسون وعلوم الوقائع وعلوم الماهيات عند هوسرل، والظاهريات المعاصرة والوجود والوجود عند هيدجر. فبقدر ما نحتاج إلى التوحيد الأول يحتاج الغرب المعاصر إلى الثنائية من جديد.

(٤) هل تَغَيَّر شيء؟^٢

كان مطلب المعارضة المصرية على مدى أكثر من ربع قرن تغيير بعض بنود الدستور الخاصة بالاستفتاء، وضرورة التحول من نظام المرشح الواحد إلى نظام الانتخاب المباشر بين أكثر من مرشح، وتحديد مدة الحكم بمدتين كل منهما أربع سنوات، والتعددية السياسية، وإعطاء الشرعية لكل القوى السياسية في الشارع المصري. ويشد ضغط المعارضة كلما حان وقت التجديد أو التمديد. واشتدَّت المعارضة الداخلية هذا العام. فقد طالت مُدَّة الحكم. وأصبح الحاكم العربي هو أطول حاكم في التاريخ من حيث مدة الحكم التي قد تصل إلى أكثر من ثلاثين عامًا. في حين أن رؤساء أمريكا السابقين بعد مدتين لا أكثر يسرون في الأسواق، مواطنين عاديين بكل الاحترام ولهم مكانة أدبية رفيعة، وكلمة مسموعة. ويحلون القضايا الشائكة في العالم. ويقومون بأدوار عديدة على الساحة الدولية دفاعًا عن السلام.

واشتد ضغط المعارضة المصرية في الشهور الأخيرة. وكان آخرها في معرض الكتاب؛ حيث طالب المثقفون بالإصلاح الدستوري. وكان جزء أحدهم المنع من المشاركة في نشاط المعرض الثقافي. وقامت المظاهرات في الجامعات المصرية، وتجمعت مع حركة «كفاية». حاصرتها الشرطة وضربتها بالعصي، وكأننا ما زلنا في العهد الملكي. واتَّهَمَت المعارضة بالسوقية، والخيانة، والنخبوية، والرغبة في الحكم، والطمع في السُّلطة، وإثارة الشَّغب. كل شيء مسموح به إلا المطالبة بإصلاح الدستور. فالوقت لم يَجَن بعد. والأمور لا بد أن تسير ببطء. والاختيار بين أكثر من مرشح يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي؛ مما يؤدي إلى توقف الاستثمار، وهرب رؤوس الأموال الأجنبية الاستفتاء هو القانون والدستور. وأعمال الرئيس في الدورات الأربع الماضية تكفي عن برنامج سياسي جديد يقوم على أساسه إعادة ترشيحه دورة خامسة حتى تبلغ مجموع الدورات ثلاثين عامًا. وهو إرث من ثورة

^٢ الاتحاد، ١٢ من مارس ٢٠٠٥م؛ الدستور، مارس ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٢٠ من مارس ٢٠٠٥م.

٢٣ يوليو التي تحوّلت إلى وراثة بين الرؤساء والنواب. ولما غاب النائب فالإرث من الرئيس إلى نفسه مع أنه لم يُعدّ يبقى من مبادئ الثورة الستة شيء: لا محاربة الاستعمار، ولا مناهضة الصهيونية، ولا الوقوف في مواجهة الإقطاع، ولا الحد من الرأسمالية واحتلت فلسطين كلها. وأصبح جيش إسرائيل يصول ويجول في فلسطين ولبنان وسوريا. ويهدّد بالتوسع والعدوان كل الأقطار العربية.

وبعد أن اشتد الضغط الأمريكي على مصر والسعودية وباقي الأقطار العربية في سوريا لضرورة التحول الديمقراطي، وبعد أن ألغت وزيرة الخارجية الأمريكية ومستشارة الأمن القومي السابقة زيارتها لمصر إلا بعد مزيد من إجراءات التحول الديمقراطي، وضرورة الإفراج عن أحد رؤساء الأحزاب، وبعد اجتماع الحزب الحاكم مع أحزاب المعارضة للاتفاق على الإصلاح فجأة وعلى غير إنذار، وجه الرئيس خطاباً في مسقط رأسه يطالب فيه مجلس الشعب والشورى بضرورة الإصلاح الدستوري، وتغيير إحدى مواده بالتحول من الاستفتاء على مرشح واحد إلى الاقتراع العام بين أكثر من مرشح تحول الرجاء إلى بطولة. وما كانت تطالب به المعارضة وما تظاهر من أجله الطلاب وحركة «كفاية» ويرفضه الرئيس أصبح قراراً لأنه أتى من الرئيس هذه المرة. فما زال الدستور هبة من الملك وليس حقاً مكتسباً للشعب. وانقلب الإعلام رأساً على عقب؛ ما كان يعتبره من قبل سابقاً لأوانه، ومدعاة لزعة الأمن والاستقرار أصبح يعتبر الآن بعد قرار الرئيس انقلاباً تاريخياً، وتغيراً جذرياً لم نشهد مثله من قبل منذ أيام الفراعنة. إنه زلزال ضخم لم يحدث منذ قيام الثورة المصرية منذ أكثر من نصف قرن. إنها هجمة مفاجئة على المعارضة، عدو النظام، وإدخال الارتباك في صفوفها. فماذا ستفعل المعارضة الآن؟ وما برنامجها السياسي؟ مَنْ هو مرشحها؟ وماذا بقي للمعارضة أمام أعين الناس والرئيس قد سرق الأضواء منها وسحب البساط من تحت أقدامها؟ لم يتغيّر الإعلام. وظل كما هو في ركب النظام السياسي يأتي وراءه لتبرير قراراته. فالعربة أمام الحصان وليس الحصان أمام العربة. منذ خمسين عاماً أو يزيد عمر الثورة، ما زالت الصلة بين الإعلام الرسمي والنظام صلة التبرير والتزيين والتجميل خاصة الإعلام المرئي والمسموع؛ مما يتطلب استقلال الإعلام عن النظام، ونهاية عصر «الموظف الأيديولوجي»، والخطاب المزدوج العلني والسري، والنفاق السياسي، وتزيين أعمال السلطان وليس نصحه. فالعالم يتقدم السلطان ولا يتبعه. يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولا يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف.

وشتان بين النظر والعمل، بين القرار «التاريخي» والواقع السياسي. وبقدر ما تم تحقيق مطلب المعارضة السياسية، فإن ما أُعطي باليمين أُخذ باليسار، خطوة إلى الأمام

وخطوتان إلى الخلف. فقد تعودت مصر على الاستفتاء منذ أكثر من نصف قرن. فكيف تتحول العادات السياسية بين يوم وليلة؟ والممارسات السياسية عادات قبل أن تكون قوانين، وهيبة السلطة والحكومة في قلوب الناس، وجهاز الإعلام في يد النظام وعدم وجود نائب للرئيس يبرز ولو نسبياً حتى يتعود الناس على وجود بديل في قمة السلطة استمر أكثر من ربع قرن. وكلما برز أحد الوزراء وتحول إلى شخصية زعامية، وقُدِّره الناس، وأثنوا على رعايته مصالح البلاد، تم إقصاؤه حتى لا يبقى إلا نجم واحد في الليل البهيم، وما زال بعض الوزراء الذين أقصوا عن مناصبهم لما أبدوه من رعاية المصالح الناس في الداخل ودفاع عن استقلال البلاد في الخارج، سواء وزارة الخارجية ضد التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والهرولة تجاه إسرائيل (عمرو موسى)، أو الداخلية ضد تجار المخدرات وحسن تنظيم المرور (أحمد رشدي)، أو التموين والوقوف أمام ضغوط البنك الدولي (جويلي)، أو قادة الجيش وبلأئهم في حرب أكتوبر (سعد الدين الشاذلي)، أو من قادة المعارضة التاريخية قبل الثورة أو بعدها دفاعاً عن الإصلاح الزراعي وجامعاً بين الإسلام والاشتراكية (إبراهيم شكري). وغيرهم كثيرون وكيف تتفق المعارضة على مرشح واحد وما زال الحوار بينها في الطريق؟ وكيف يتم الإجماع على مرشح واحد ومواقف أحزاب المعارضة ما زالت حدية؟ فالوفد لا يقبل الإخوان لأنه علماني، ولا ثورة ٢٣ يوليو لأنه ليبرالي. و«التجمع» لا يقبل المتأسلمين ويهاجمهم على مدى عدة عقود وكأنه لا يوجد «هم» إلا هذا الهم، ودون نقد مماثل للمطبعين والتابعين والفاستدين. و«الناصري» ما زال بينه وبين الإخوان ثأر قديم، وما زال بعيداً عن «اليسار الإسلامي» و«حزب الوسط» ما زال تحت التأسيس. و«حزب العمل» معلق، وجريدة «الشعب» موقوفة. والإخوان والشيوعيون غير شرعيين. فبين أي مرشحين يكون الاختيار؟ بين الكل ولا شيء، بين الواحد الأحد ولا أحد معه.

وماذا عن باقي مواد الدستور من أجل تحديد مدة الرئاسة بفترتين وعدم تركها مفتوحة حتى أصبح الحاكم العربي أطول رئيس يحكم في العالم. لا يترك الحكم إلا بانقلاب أو بوفاة. بل إن بعض الدساتير العربية تجعله حاكماً مدى الحياة. وماذا لو لم يرشح الأب نفسه لأسباب صحية أو تمهيداً لترشيح الابن، والابن ما زال في الأربعينيات وأمامه حتى الثمانينيات، أربعون عاماً أخرى لأسرة حاكمة عوداً إلى العصر الفرعوني، عصر الأسرات؟ وجهاز الدولة الآن يُعاد تركيبه من الأب إلى الابن، وفي حضور الأب وبنشاط الأم، وبجهود الابن. فهو مساعد للأب ورئيس لجنة السياسات في الحزب الحاكم. وهو وجه مصر الجديد، يرى مصر بعيون مصر. وهو الذي يخطط، التعليم من أجل السوق، وكمبيوتر لكل

مواطن والشباب قادم لورثة الرعيل القديم، ومختار من نظام العالم الجديد، وابن العولة والضغوط الخارجية مستمرة. والإعلام جاهز. والجداول الانتخابية معدة سلفاً. ورئاسة الدولة والحزب في الانتظار. وكل ذلك تحت إشراف القضاء.

(٥) نادي الضباط ونادي القضاة^٤

إن التاريخ يُعيد نفسه، أزمة انتخابات نادي الضباط عام ١٩٥٢م والتي عَجَلت بثورة يوليو، ومذبحة نادي القضاة في الإسكندرية عام ٢٠٠٦م والتي قد تعجل بثورة يوليو الثانية بعد ما يزيد على نصف قرن. وهناك حنين إلى الستينيات والعودة إلى ذروة انتصارات الثورة المصرية في مواجهة الاستعمار والصهيونية والبناء الاشتراكي لمصر، ورفض لما يحدث في هذا العقد من التحالف مع الاستعمار والاعتراف بالصهيونية والصلح معها.

تلاعب الملك في انتخابات نادي الضباط ورغبته في انتخاب أحد أنصاره، حسين سري عامر، ضد مرشح الضباط، اللواء محمد نجيب. وهو ما يحدث الآن في الصراع بين مجلس القضاء الأعلى المعين من وزير العدل ممثل الدولة، ونادي القضاة الحر المنتخب من مجموع الهيئة القضائية في مصر، والصراع على قانون السُّلطة القضائية التي يريدها نادي القضاة، والإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإثبات التزوير في حالة وقوعه، وتصدي نواب محاكم النقض ورئيس نادي القضاة لذلك، الخضيري ومكي وبسطويسى. أزمة نادي الضباط الأولى في القاهرة، وحصار نادي القضاة الثانية في الإسكندرية التي أيد معسكرها وأيدت جامعتها الثورة بعد اندلاعها.

والظروف في الحالتين متشابهة. التغيير الوزاري المستمر قبل الثورة والتخبط في السياسات بين القصر والإنجليز والأحزاب، والتخبط في السياسات الحالية والتغيير الشكلي للوزارات وعدم الاستقرار السياسي. وفي كلتا الحالتين الإخوان والشيوعيون في المعتقلات السياسية، وفشل الحياة الحزبية بين أحزاب القصر، أحزاب الأقلية، وحزب الوفد، حزب الأغلبية في الحالة الأولى، وفشل أحزاب الأقلية المعارضة، وفشل الحزب الحاكم في استقطاب مجموع الشعب، ووجود حزب المعارضة الرئيسي، الإخوان في الشارع والبرلمان والصحافة دون أي سندٍ شرعيٍّ يحميه بعد حلّ الجماعة منذ ١٩٥٤م في الحالة الثانية.

^٤ الاتحاد، ٦ من مايو ٢٠٠٦م؛ الزمان، الأول من مايو ٢٠٠٦م؛ الدستور، مايو ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ١٤ من مايو ٢٠٠٦م.

كان هناك الملك والحاشية وأحزاب الأقلية. والكل يمثل سلطة القصر. واليوم هناك الرئيس والبطانة والحزب الحاكم ولجنة السياسات للتدخل في الحياة السياسية وفرض الوزراء، والنواب، والمحافظين، ومديري الأمن، ورؤساء الجامعات والهيئات العامة. وكان الإنجليز القطب الثاني في الحياة السياسية قبل الثورة يُمَلُون إرادتهم السياسية مثل حادثة ٤ من فبراير، والآن هناك الولايات المتحدة الأمريكية التي تُملي سياساتها على النظم السياسية بالمنطقة مثل التحالف معها في العدوان على العراق. وكان الإقطاع سنًا للقصر والإنجليز أولاً، والآن رجال الأعمال والبنوك والمتلاعبون بأسعار الحديد والأسمت ونواب القروض ورؤساء مجالس إدارات شركات القطاع الخاص؛ مثل النقل الملاحي التي هرب صاحبها بعد غرق العبارة. والفساد في كلتا الحالتين مستمر، فساد التهرب من الضرائب، والرشاوي، والعمولات، ونهب المال العام. والقمع مستمر أيضًا على مدى أكثر من نصف قرن. فأجهزة الأمن منذ أيام الملك حتى اليوم مُدربة على أن الشعب عدو النظام، وأن قادة المظاهرات عملاء للأجنبي. ومن الأفضل التعامل مع حركات المعارضة في كل الحالات على أنهم من دعاة الشغب، وتعكير صفو الأمن والنظام العام.

قاد الضباط الأحرار أزمة انتخابات نادي الضباط بالأمس. ويقود اليوم المثقفون الأحرار والقضاة الأحرار حركة نادي القضاة وحركة الشارع المصري الممثلة في «كفاية»، و«الحركة المصرية من أجل التغيير»، و«فنانون من أجل التغيير»، و«حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات» وتنظيمات المجتمع المدني التي بلغت أربعة عشر تنظيمًا تلقائيًا حرًا. عجل بثورة يوليو حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢م. وقد يعجل بالثورة الحالية مظاهر العنف في المدن، وفي سيناء، وفي الريف، والصراعات الطائفية في الصعيد والإسكندرية.

عبر الضباط الأحرار منذ أكثر من ستين عامًا عن فورة الحركة الوطنية المصرية في الأربعينيات كما جسدهت لجنة الطلبة والعمال عام ١٩٤٦م، وتُعبّر حركة المثقفين والفنانين والقضاة الأحرار عن الهَبَّات الشعبية التي اندلعت منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧م، مظاهرات مارس ١٩٦٨م، مظاهرات ميدان التحرير عام ١٩٧١م، الهَبَّة الشعبية في يناير ١٩٧٧م، الإجماع الوطني على رفض سياسات الجمهورية الثانية في سبتمبر ١٩٨١م والذي انتهى بحادث المنصة، هَبَّة الأمن المركزي ١٩٨٦م، انتفاضة الجامعات ضد العدوان الأمريكي المتكرر على العراق في يناير ١٩٩١م، ثم في رمضان ١٩٩٨م، ثم الاحتلال الشامل في مارس ٢٠٠٣م. تكوَّنت الخلايا الأولى للضباط الأحرار في فلسطين عام ١٩٤٨م، كما تكونت حركات المعارضة في الجمهورية الأولى في مارس ١٩٦٨م ضد أحكام الطيران الذي أدى إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧م، وضد التحول الاشتراكي في مصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م. وظل

الصراع ضد التسلط والقهر ممتدًا والدعوة إلى إقامة حياة ديمقراطية سليمة كأحد المبادئ الستة للثورة المصرية والذي ما زال هدفًا بعيد المنال بعد مرور أكثر من نصف قرن مع تعدد الأعذار: تأمين الثورة ضد خصومها في الداخل والخارج والديمقراطية المباشرة في الجمهورية الأولى، الديمقراطية لها أنياب والقوانين سيئة السمعة في الجمهورية الثانية، وقوانين الطوارئ وتزوير الانتخابات واللعب بالدستور في الجمهورية الثالثة.

ومما يساعد على الإسراع في إنهاء مرحلة وبداية أخرى الخروج على مبادئ ثورة يوليو كلية، والتحول من الثورة إلى الثورة المضادة، ومن النقيض إلى النقيض. فقد تم الانقلاب على الخيار الاشتراكي إلى الرأسمالية، ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص حتى في القطاعات الشعبية مثل الكهرباء والمياه والمواصلات، ومن مجانية التعليم إلى التعليم الخاص، ومن دستور ١٩٢٣م الذي وضع لمصر نظامها الليبرالي إلى دستور ١٩٧١م في الجمهورية الثانية والتغيير الشكلي للمادة ٧٦ في الجمهورية الثالثة، ومن النظام الجمهوري إلى نظام التوريث المعلن وغير المعلن، ومن الملكيات الدستورية إلى الجمهوريات الوراثية، ومن تأميم الشركات الأجنبية إلى استدعائها كاستثمار مستقل أو مُشارك، ومن القومية العربية إلى القطرية ثم إلى تفتيت الأقطار إلى فسيفساء عِرقي طائفي كما يحدث الآن في العراق والسودان، ثم في الخليج والحجاز، ومصر، وأقطار المغرب العربي كله، ومن التعاون مع الشرق ممثلًا في الكتلة الشرقية وروسيا والهند إلى التعاون مع الغرب الأوروبي والأمريكي، ومن أفريقيا وآسيا في منظمة التضامن الآسيوي الأفريقي كدائرة ثالثة للتحرك العربي ابتداءً من مصر والوطن العربي إلى الانكماش والانعزال والتراجع حتى أصبحت إسرائيل هي أداة التحديث في أفريقيا. وتتعاون مع الهند والصين في النهضة التكنولوجية الحديثة بما في ذلك صناعة السلاح. بل إن إسرائيل تطبق الآن سياسية الدوائر الثلاث حولها بدلاً من مصر: الدائرة الغربية الأمريكية، والدائرة العربية الإسلامية، ثم الدائرة الأفريقية الآسيوية.

وإذا كان ابن خلدون، والعالم كله يحتفل بستة قرون على وفاته، قد حدّد الجيل بأربعين أو خمسين سنة، فإن عمر الثورة المصرية الأولى قد قارب على الانتهاء منذ ١٩٥٢م حتى ٢٠٠٣م غزو أمريكا للعراق، واستيلاء إسرائيل على فلسطين كلها النصف الأول في ١٩٤٨م والثاني عام ١٩٦٧م مع احتلال سوريا ولبنان، واسترداد سيناء منزوعة السلاح، فإن الثورة المصرية الثانية قد قاربت على الابتداء بعد ثلاث جمهوريات: الأولى ١٩٥٢-١٩٧٠م، والثانية ١٩٧٠-١٩٨١م، والثالثة ١٩٨٢م حتى انتفاضة نادي القضاة وتضامن نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية، وحركة ٩ مارس، وكفاية،

والحركة الوطنية من أجل التغيير، ومنظمات المجتمع المدني، ونقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين والعمال في الطريق.

لقد تم تخصيص مصر بعد عزلتها وانكماشها على نفسها. فانفرط العقد. توقف القلب ففشلت الأطراف. ولن تعود الأطراف إلى التآزر الحركي إلا بعد نهضة مصر من جديد، وعودتها إلى مسارها الطبيعي، وموقعها الجغرافي، وثقلها التاريخي. تحمي نفسها من التآكل والتفتت. وتحمي محيطها من التبعثر والضياع.

(٦) جيل يدفع ... وجيل يقبض!°

ينقسم تاريخ مصر المعاصر على مدى أكثر من نصف قرن منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م حتى العصر الحالي إلى قسمين الأول، بناء مصر من ١٩٥٢م والثاني، هدم مصر من ١٩٧٠م حتى الآن. الأول ادخار ثروات مصر، والثاني نهب أموال مصر. قام بالأول جيل الخمسينيات والستينيات الذي ما زال يناضل ويحمي الوطن من الانهيار التام. وقام بالثاني جيل السبعينيات والثمانينيات الذي يبتلع مصر الآن. أما جيل التسعينيات، جيل الشباب الآن، فهو جيل حائر بين الجيلين السابقين، جيل شدّ الحزام على البطون من أجل رخاء الأجيال القادمة، وجيل فك الحزام ونهب الثروات. ولتخرب البلاد وتفتقر الأجيال القادمة جيل يدخر، وجيل يبذر. جيل يقتصد، وجيل يستهلك.

بدأ جيل الخمسينيات والستينيات بقيادة ثورية وطنية، اشتراكية قومية، معادية للاستعمار والصهيونية. فقد اكنوى بالاحتلال البريطاني لمصر وبالهزيمة في فلسطين في ١٩٤٨م. عانى الاستعمار والصهيونية من الخارج، ومن القصر والفساد من الداخل. أمم قناة السويس في ١٩٥٦م فرضاً للسيادة الوطنية على أصول مصر ضد النهب الاستعماري لها. ومَصّر الشركات الأجنبية في ١٩٥٧م. وقام بأكبر عملية تصنيع منذ محمد علي، الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب، وصناعة الأدوية والكابوتشوك، وأقام المؤسسة العربية للتصنيع الحربي، وصناعة الألومنيوم، وصناعة السيارات، وصناعة الكيماويات ... إلخ. وأقام أحياء بأكملها للصناعة في شبرا الخيمة والأميرية وحلوان وأسوان مع مدن كاملة

° الاتحاد، ١٣ من يناير ٢٠٠٧م؛ الزمان، ١١ من يناير ٢٠٠٧م؛ الدستور، ١٥ من يناير ٢٠٠٧م؛ العربي الناصري، ٢١ من يناير ٢٠٠٧م.

للعمال في إمبابة. وبنى السد العالي الذي حمى مصر من الجوع والعطش. وشيّد القطاع العام لتوفير السلع للطبقات الفقيرة. وأصلح الأراضي لزيادة الرقعة الزراعية، وتوزيع الأرض على الفلاحين، وأنشأ مديرية التحرير. وحدد الملكية ثلاث مرات متتالية. وقرر مجانية التعليم من المدرسة حتى الجامعة؛ استثنافاً لجهود الوفد، وإقرار مجانية التعليم حتى الثانوية العامة. فالتعليم كالماء والهواء. وبنى الجيش. وخصم جزءاً من راتبه الضئيل للمجهود الحربي. وهو سعيد لتحويل الجيش الملكي للاستعراضات إلى جيش وطني للقتال دفاعاً عن استقلال مصر الوطني واستعداداً للقتال في التل الكبير وعلى ضفاف القناة وعوداً إلى فلسطين. وأقام الإسكان الشعبي ولجان تقدير الإيجارات حماية للسكان من استغلال الملاك. وأقام خططاً خمسية لتنمية مصر اعتماداً على المدخرات الوطنية أكثر من الاعتماد على المعونات الأجنبية المشروطة وغير المشروطة. فلم تتجاوز ديون مصر مئات الملايين من الدولارات والتي بلغت الآن المئات من المليارات.

وهو الجيل ذاته الذي ساعد كل حركات التحرر الوطني العربي لاستقلال الشعوب العربية في الجزائر ومدّه بالسلاح لمقاومة الاستعمار الفرنسي، واليمن للتحرر من الاحتلال البريطاني. تحمّل مرارة الهزيمة في ١٩٤٨م، والعدوان الثلاثي في ١٩٥٦م. وهو الذي قام بحرب الاستنزاف ١٩٦٨-١٩٦٩م، وبحرب أكتوبر ١٩٧٣م، خطة بدر لعبور القناة. وتبنّى القومية العربية وحولها إلى حركة تحرر عربي شاملة لتحقيق الحرية، والاشتراكية والوحدة، وامتدت ثورته إلى العراق في ١٩٥٨م، وإلى اليمن في ١٩٦٤م، وإلى ليبيا في ١٩٦٩م. وأقام محافظة التكامل في وادي حلفا بين مصر والسودان. وحقق أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث، الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨-١٩٦١م. وكان وراء استقلال المغرب العربي كله منذ إنشاء مكتب القاهرة في ١٩٥٠م. وفضل استقلال السودان باختيار حر للشعب السوداني وحقه في تقرير المصير في ١٩٥٤م. وساعد على استقلال دول الخليج. وحمى لبنان من التدخل الأمريكي في ١٩٥٨م. كما حمى الأردن من التدخل البريطاني في العام ذاته.

وهو الجيل الذي جعل القومية العربية بمضمونها الاشتراكي التقدمي أيديولوجية ثورية ضمن أيديولوجيات العالم الثالث للتحرر الوطني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأقام أول تجمع سياسي أفريقي آسيوي في مواجهة الاستعمار الفرنسي والهيمنة الأمريكية في باندونج في ١٩٥٥م. وبرز زعماءه عبد الناصر، تيتو، نهرو، شوين لاي، نكروما، سيكوتوري، جومو كنياتا، سوكارنو، تنكو عبد الرحمن، يمثلون تحولاً جذرياً في مسار العالم، من الاستعمار إلى التحرر، ومن التبعية إلى الاستقلال وأصبح العالم الثالث يُمثّل

نقطة توازن بين الشرق والغرب؛ تخفيفاً للتوتر العالمي بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي. وقاوم الأحلاف الغربية منذ حلف بغداد في ١٩٥٤م حتى الحلف الإسلامي في ١٩٦٥م.

والآن يقوم جيل السبعينيات والثمانينيات ببيع أصول مصر التي كَوْنها شعب مصر على مدى التاريخ. وضَّحَى بها بآلاف العمال والفلاحين في حفر قناة السويس، وتشديد المصانع. يبيع القطاع العام بأبخس الأثمان للإقطاع القديم والرأسمالية الحديثة وللشركات الأجنبية تحت ذريعة الاستثمار، وعدنا إلى عصر سعيد. وخصّصت شركات القطاع العام بدعوى الخسارة. وتوقف بعضها من أجل إيقاف الإنتاج واتساع المجال للاستيراد بأسعار لا يستطيع الفقراء دفعها. وخُصّص التعليم من الحضانة إلى الجامعة. ففضي على التعليم الوطني لصالح التعليم الديني أو التعليم الأجنبي. وجعل الإسكان مجالاً للعرض والطلب بأسعار السوق بما في ذلك الإسكان التعاوني. وجعل النشاط الاقتصادي في أيدي رجال الأعمال. ورفعت الدولة يدها لصالح الاحتكار والتلاعب بأسعار الحديد والصلب والأسمنت. وجعل الغني أكثر غنى، والفقير أكثر فقرًا ما دام رجال الأعمال أعضاء في الحزب الحاكم، يصرفون عليه. ويقدمون الرشاوي للتهرب مما تبقى من رقابة الدولة على وسائل النقل البحري وتصاريح البناء. وخصّص البنوك الوطنية. ثم قامت بتهريب رؤوس الأموال المصرية أكثر مما أحضرت رؤوس الأموال الأجنبية. واستدان فجعل ديون مصر أربعين مرة عما كان الأمر عليه في الجيل السابق. واعتمد على المعونات الخارجية أكثر مما اعتمد على المدخرات الوطنية. وتلاعب بسوق الأوراق المالية. وحاول إلغاء الرقابة الإدارية. وجعل المجالس النيابية وسيلة لإثراء أعضائه بعقد الصفقات أو القروض حتى يصبح بعد أن يغادرها الأعضاء من رجال الأعمال. وأطلق الحكم للرئاسة بتغيير الدستور لصالحه، والتخلي عن النظام الاشتراكي التي كانت القوات المسلحة الأمانة عليه، ومنع تداول السُلطة بين القوى السياسية الرئيسة في البلاد.

عزل جيل السبعينيات والثمانينيات مصر عن محيطها العربي. وشاركت قواتها مع القوات الأمريكية لغزو العراق بدعوى تحرير الكويت الذي كان يمكن تحقيقه دون إعطاء الشرعية للعدوان الأمريكي من مؤتمر القاهرة الذي شرَّع للعدوان بفارق صوت أو صوتين، سوريا ولبنان. وأيد بقاء قوات الغزو بالعراق خوفًا من النزعات الطائفية كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية. ويسيل الدم في فلسطين بالعدوان المستمر عليه منذ الانتفاضة الأولى في ١٩٨٧م. وما زال يسيل. ويكتفى بتدريب الشرطة الفلسطينية، وقد خاضت مصر خمسة

حروب من أجل فلسطين. وتركت لبنان فريسة للعدوان الإسرائيلي على المدنيين في الحرب العربية الإسرائيلية السادسة التي انتصرت فيها المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله على أعتى قوة عسكرية في المنطقة. وعجز الجيش الذي لا يُقهر عن مواجهة المقاومة. هزمت مصر قبل الأوان، وانعكفت على ذاتها كما حدث لفرنسا بعد الثورة الفرنسية وهزيمة نابليون في وترلو. وأضاع هذا الجيل الاستقلال الوطني ومقاومة الأحلاف الأجنبية لصالح التبعية للولايات المتحدة الأمريكية والصلح مع إسرائيل. وجعل الوطن العربي مستباحًا بلا حماية ولا كرامة. وأصبحت للاستعمار والصهيونية اليد الطولى في تقرير حاضر الوطن العربي ومستقبله ومتنصلاً من ماضيه. بل خلق محاور من الدول المعتدلة مع الأردن والسعودية ضد الدول المتطرفة، سوريا ولبنان وإيران!

جيل ضحّى، وجيل عاش، جيل افتقر، وآخر اغتنى. فأين حق الجيل الماضي الذي ادخر من ثروة الجيل الحالي الذي بدد؟ أين حق من اقتصد قوت يومه ليبنى مصر في ثروات من نهب مصر؟ قضية قانونية وسياسية ووطنية يعرضها جيل الخمسينيات والستينيات الذي ينظر إلى تبديد مدخراته وبيع أصوله. أين حق دم الشهداء من أجل مصر وفلسطين واليمن في ثروات من باعوا الأوطان وأصبحوا جزءاً من الرأسمالية العالمية؟ أين حق فقراء جيل الخمسينيات والستينيات في ثروات جيل السبعينيات والثمانينيات؟ متى يخرج الجيل الثالث، جيل مظاهرات الطلاب في ميدان التحرير في ١٩٧١م، وجيل أكتوبر في ١٩٧٣م، والهبة الشعبية في يناير ١٩٧٧م، وانتفاضة الأمن المركزي في ١٩٨٦م، والمظاهرات ضد الغزو الأمريكي للعراق في يناير ١٩٩١م، واحتلاله في مارس ٢٠٠٣م؟ متى يتوقف هذا الجيل الثالث عن حيرته ودهشته لما حدث في مصر المعاصرة؟ متى ينضم إلى جيل الآباء ضد جيل الأحفاد حتى تعود مصر إلى مسارها الطبيعي، مصر الوطن، ومصر العروبة، ومصر الإسلام، ومصر العالم الثالث، ميزان الثقل في العالم بين الشرق والغرب؟

(٧) البداية والنهاية^٦

من دلالة انتهاء مرحلة وبداية أخرى هو مقارنة بدايتها بنهايتها. فالجمهورية الثالثة في مصر (١٩٨١-٢٠٠٦م) بدأت منذ ربع قرن، وقاربت على الانتهاء. وهي أطول من

^٦ العربي الناصري، ١٦ من يوليو ٢٠٠٦م.

الجمهورية الأولى (١٩٥٢-١٩٧٠م)، والجمهورية الثانية (١٩٧١-١٩٨١م). انتهت الأولى بموت طبيعي للزعيم الخالد، وانتهت الثانية باغتيال المغامر والمقامر، والثالثة على وشك الانتهاء بالانفجار الشعبي.

بدأ الجمهورية الثالثة ومصر كلها في السجون «ومين الي يقدر ساعة يحبس مصر؟» في مذبة سبتمبر الشهيرة عام ١٩٨١م. وهو ما أدى إلى تصفية رأس النظام بعدها بشهر في أكتوبر من العام ذاته. وبدأت الجمهورية الثالثة بالإفراج عن المعتقلين، من السجن إلى القصر الجمهوري، ومن أبي زعبل إلى الرئاسة. وفيهم أقطاب السياسة في مصر من صحفيين، وأساتذة جامعات، وقادة سياسيين، وكُتَّاب، ومفكرين رجالاً ونساء. واستبشر الجميع خيراً لهذا التحول من السجن إلى الحرية، ومن الخصومة بين الحاكم والمحكوم إلى الحوار بينهما، ومن العداوة السياسية بين الحكومة والمعارضة إلى تبادل الرأي، ومن القرارات والسياسات المتفردة التي اتبعتها الجمهورية الثانية إلى الاشتراك في رسم السياسات الوطنية التي بها تتقرر مصالح الشعوب. وفي نهاية الجمهورية الثالثة عاد الأمر إلى التوتر من جديد بين النظام ومعارضيه. مذبة القضاء الآن مثل مذبة سبتمبر الأولى. وقد تضامن مع القضاء كل شعب مصر، أحزاب المعارضة الرسمية وغير الرسمية، فيه الإخوان والناصريون، والليبراليون، والماركسيون، ومنظمات المجتمع المدني وحركاته التلقائية؛ مثل، «كفاية»، وحركة ٩ مارس، والحركة الوطنية المصرية من أجل التغيير، وكُتَّاب وفنانون من أجل التغيير والتي بلغت أربعة عشر تنظيمًا. وأصبح النظام السياسي في وادٍ والشعب في وادٍ آخر، مما يؤذن بالنهاية. فالديمقراطية لها أنياب «أفرمهم بالقانون». وأمام أجهزة الإعلام هدم حائط من سجن أبي زعبل وفي الواقع يتم توسيعه. وأمام الكاميرات تحرق شرائط التجسس، وفي الواقع تنتشر أجهزة الأمن في كل مكان.

وفي نهاية الجمهورية الثانية كان ترزية القوانين قد أصدرها ما يريده الحاكم، القوانين سيئة السمعة: قانون الاشتباه، وقانون العيب لحماية كبير العائلة، وأخلاق القرية، وتمديد الرئاسة إلى أكثر من دورتين، بل إلى مدى الحياة مع زيادة في الألقاب: خامس الخلفاء الراشدين، الرئيس المؤمن، بطل الحرب والسلام. وفي نهاية الجمهورية الثالثة بدأ ترزية القوانين أيضاً بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، مادة يتيمة، في الظاهر الانتخاب بين أكثر من مرشح، وفي الواقع استحالة انتخاب أي مرشح آخر إلا مرشح الحزب الحاكم للشروط شبه المستحيلة أمام المرشح البديل. وبدلاً من قانون السلطة القضائية الذي يطالب به نادي القضاة المنتخب منهم، يمر أمام مجلس الشعب والشورى قانون لم يُعرض على

القضاء لأخذ رأيهم. وما زال يعطي السلطة التنفيذية الأولوية على السلطة القضائية طعنًا في استقلال القضاء. وبدلاً من قانون يمنع حبس الصحفيين في جرائم النشر يقدم قانون الشائعات لاستمرار حبسهم.

وقد اكتفى رئيس الجمهورية الثانية بالتمديد، الرياسة مدى الحياة دون التفكير في التوريث، فكل إخوته ليسوا أشقاء. وكان أولاده من الإناث. والآن في نهاية الجمهورية الثالثة، يبدأ سيناريو التوريث للابن، من عضو في الحزب، إلى رئيس لجنة السياسات، إلى الأمين العام للحزب، إلى نائب الرئيس إلى الرئيس. ولا يوجد إجماع شعبي على شيء من الجيش والشعب مثل الإجماع على رفض سيناريوهات التوريث. فالقوات المسلحة هي الحامية للنظام الجمهوري طبقاً للدستور. وقد كان القرار الأول لثورة يوليو تحويل الملكية إلى جمهورية. ومصر ليست سوريا ولا ليبيا ولا اليمن. وشتان ما بين عائلة محمد علي مؤسس مصر الحديثة، وعائلة رئيس الجمهورية الثالثة ناهب مصر المعاصرة.

وفي بداية الجمهورية الثالثة كانت هناك تجربة سابقة في الجمهورية الثانية خاصة بالوضع الدستوري لحرم الرئيس. ليس له نص في الدستور. إنما هو تقليد أمريكي، السيدة الأولى. ولم يكن أحد يعلم شيئاً عن حرم الرئيس عبد الناصر إلا ظهورها أحياناً بجوارها في المقابلات الرسمية، ورعايتها لأسرتها. وقد حدث رد فعل عند شعب مصر من ملكة مصر في الجمهورية الثانية، ودخولها الجامعة، وإعطائها أعلى الدرجات في مرحلة اليسانس على مدى سنوات أربع، وجمع المادة العلمية لها / وكتابة رسالتها؛ الماجستير والدكتوراه في مرحلة الدراسات العليا. كانت راعية مشروع الوفاء والأمل، والمُحرّكة لقانون الأحوال الشخصية. وكانت تلقي بظلالها على كل نساء مصر. وفي أثناء جنازة زوجها كانت تصفف شعرها. ووعت الجمهورية الثالثة الدرس. فاخترت حرم الرئيس في الشهور الأولى. ولما استتب الأمن ورسخ النظام خرجت إلى الحياة العامة وأصبحت تدريجياً وراء نهضة مصر الاجتماعية والثقافية، مكتبة الأسرة، رعاية الأطفال، المجلس القومي للمرأة، حماية الآثار، مؤتمر السكان. بل أصبحت لها نظرياتها وفلسفتها وأيديولوجيتها في الإدارة والحياة. أصبحت محوراً من محاور السياسة، وقُطْباً مؤثراً في تشكيل الوزارة وتعيين الوزراء، والتخطيط لسيناريوهات التوريث كما تروي الأخبار الشعبية.

وفي بداية الجمهورية الثالثة في خطاب التنصيب بعد قسم اليمين الدستوري، ذُكرت نظافة اليد، واستبشر الناس خيراً بعد أن دبّ الفساد في الجمهورية الثانية مع بداية قانون الاستثمار في ١٩٧٤م وبداية الخصخصة. وأدرك الناس أن من لم يغتنِ في هذه الفترة فلن

يغتني أبدأ. والآن في نهاية الجمهورية الثالثة انتهت الشعارات الأولى وذهبت أدراج الرياح. فعم الفساد وتهريب الأموال. وسيطر رجال الأعمال على رجال السياسة. وبيع ما تبقى من القطاع العام بأبخس الأثمان بما في ذلك الشركات الراحبة. والشركات الوطنية الكبرى الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والكهرباء في الطريق. وتمت المضاربات في سوق الأوراق المالية. فاغتني الأغنياء من الحزب الوطني وخسر الفقراء من جموع الشعب بالمليارات. وغرقت العبّارات وهرب أصحابها. واندلعت الحرائق لإخفاء السرقات والنهب للمال العام. وهربت ثروة مصر خارج مصر حتى أصبحت ضعف الدخل القومي، وضعف ديون مصر. وفي التعليم تدخلت الجمهورية الثانية وفرضت نظام الفصلين الدراسيين لإبعاد طلاب مصر عن المظاهرات والمشاركة في الحياة الوطنية. وتم تعيين العمداء بدلاً من انتخابهم النسبي. واستمر تعيين رؤساء الجامعات واستمر تدخل رجال الأمن العلني والسري في الحياة الجامعية. وانطلقت الأغنيات الشعبية «شيد قصورك ع المزارع من دمنا وعرق جبيننا، والخمارات قبل المصانع، والسجن مطرح الجنية، عمال وفلاحين وطلبة، ...» واستمر الأمر حتى نهاية الجمهورية الثالثة. وتدخلت لجنة السياسات في نظم التعليم. وفرض نظام الساعات المعتمدة الذي لا يتفق مع الأعداد الكبيرة، ونقص أعضاء هيئة التدريس، وفقر المكتبات العامة. وأخيراً فرض نظام الجودة وإشغال الأساتذة بما لا يفيد إلا بصرف الأموال الطائلة على مكافآت الإغراء. تطوير التعليم من أجل السوق، الحاسبات الآلية، واللغات الأجنبية، والدراسات التطبيقية لإيجاد الخريجين فرص للعمل، ولحل مشكلة البطالة.

وكما انتهت الجمهورية الثانية بالقوانين المقيدة للحريات في الداخل انتهت أيضاً بالقطيعة مع العرب وبلااعتراف بإسرائيل، والمفاوضة والصالح معها منذ زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧م حتى كامب ديفيد في ١٩٧٨م، ومعاهدة السلام في ١٩٧٩م، عام اندلاع الثورة الإسلامية في إيران. وبدأت الجمهورية الثالثة بإعادة العلاقات مع العرب، وعودة الجامعة العربية إلى مصر. ثم عادت الآن لتهمل العرب، وتترك فلسطين حتى تقلصت قضية التحرر الوطني إلى البحث عن رواتب الموظفين والأغذية والأدوية لشعب لاجئ. وانكمشت مصر وتقلص دورها في محيطها العربي والإسلامي في فلسطين والعراق، وأفغانستان والشيشان وكشمير. وتركت حدودها تتآكل في الشمال في الشام، وفي الجنوب في السودان والصومال مثل فرنسا بعد هزيمة نابليون في واترلو. اقتصر دورها على عقد الحوار بين الفصائل الفلسطينية، وعلى تنظيم اللقاءات بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي، والدم يسيل كل يوم. تصفية قادة المقاومة، وقتل

النساء والأطفال والشيوخ على الشواطئ، وهدم المنازل أو الاصطياد بالصواريخ ويستمر توريد الغاز الطبيعي لدوران عجلة الحرب الإسرائيلية، وتوريد الأسمنت والحديد لبناء الجدار العازل، واستقبال رؤساء وزراء ووزراء إسرائيل وكأنهم في بلادهم. وبدلاً من تصحيح سياسات مصر الخارجية، التبعية لأمريكا، وتبرير وجود القوات الأمريكية بالعراق حماية له من الحرب الأهلية، واستعمال المياه المصرية لضرب العراق ودخول القوات المصرية مع القوات الأمريكية لاحتلال العراق بدعوى تحرير الكويت، وإقامة التدريبات المشتركة مع القوات الأمريكية ثم تلتها تونس والجزائر والمغرب، ما دام رب البيت بالذئف ضارباً.

وبدأت الجمهورية الثالثة بتواضع الرئيس بعد أن أخذ العبرة من عجرفة رئيس الجمهورية الثانية وغروره وقدّر الناس بطل ضربة أكتوبر ١٩٧٣م كما قدر عبد الناصر من قبل الضابط الشاب، مدير الكلية الجوية. ثم تحول شيئاً فشيئاً إلى مثل ما كان عليه رئيس الجمهورية الثانية موضوع الغناء الشعبي، ووضع اسمه على الجوائز، ومشاريع الإسكان، ومحطات المترو، ويا فططات الإعلانات، وتصدره لنشرات الأخبار. وأُعطي له أيضاً سلسلة من الألقاب، من كبير العائلة إلى كبير الآلهة، ومن مؤسس مصر الحديثة مثل محمد علي إلى باني مصر المعاصرة. لم يلجأ إلى الدين لتبرير السياسة ونزعه من المعارضة؛ فافتقر إلى الرؤية وإلى الشرعية. كلاهما لا يُقرأ. ويكتفي بالتقارير. فقدت مصر الخيال السياسي لتوجيه دفة الحلم في أعنى الأعاصير. وبلغ الضيق مداه، وعمّ الاحتقان؛ مما ينذر بالانفجار.

(٨) الأيام الأخيرة للنظام^٧

كما أن هناك علامات ليوم القيامة، اليقيني منها والظني، هناك علامات أخرى لنهاية أي نظام سياسي. فقد كانت هناك علامات في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات مثل الحركة الوطنية، النكبة الأولى في فلسطين حركة الضباط الأحرار، حريق القاهرة، سقوط الوزارات، الحركة الفدائية في القناة، ضرب الإنجليز لمخفر الشرطة في السويس على أن نهاية نظام قد حانت، النظام البريطاني الملكي الإقطاعي، ونظام آخر جديد قد بدأ، ثورة يوليو ١٩٥٢م. وتم التعبير عن ذلك في عديد من الأفلام حول الأيام الأخيرة ليسوع أو لهتلر

^٧ الاتحاد، ١٢ من فبراير ٢٠٠٥م؛ الدستور، فبراير ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري ٢٠ من فبراير ٢٠٠٥م.

أو لنابليون. فهي مفاصل التاريخ والدَّالَّة على حلقاته ودوراته ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُذَوِّلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾.

وعن علامات نهاية نظام فردية الحاكم وغروره وتجبره، بل تأليه نفسه، مسميًا نفسه آخر الفراعنة أو زوجته ملكة مصر مثل حتشبسوت ونفرتيتي وكليوباترا وشجرة الدر. لا يستشير أحدًا في قراراته التي يغامر بها في أواخر حياته. ويدعي الاعتماد فيها على الإلهام وهو في طائفة فوق السحاب، قريبًا من الملائكة ورسَل الوحي، بل من الله. تأتيه الرؤى، الصلح مع العدو المحتل للبلاد على نحو انفرادي وكأن سيناء أغلى من فلسطين والجولان ولبنان. والحقيقة أنه اتفاق عن طريق الوسطاء بأسلوب مسرحي، وأمام أجهزة الإعلام بدعوى الصدمات النفسية مخاطبًا الغرب إذا عزَّ عليه إقناعه بالإلهام السماوي. فالغرب يعلم منذ عصوره الحديثة أن ما يُتخيل في السماء إنما يحدث في الأرض أولاً قبل أن يتخيله الناس في ثقافتهم الشعبية ومؤسساتهم الدينية. يخاطر بمصائر الشعوب ويفصل عن ماضيها، ويحول ثوابتها إلى متغيرات، ومتغيراتها إلى ثوابت، وكأن السياسات المحلية والدولية أسرار في ذهن الحاكم، وكأن الحكم إرث شخصي، وكأن الوطن ضيعة، وكأن مصير الشعوب للبيع والشراء. لا فرق بين من غامر بالحرب وبين من غامر بالسلام فكلاهما مغامرة بالأوطان. وكلاهما تنفيذ لأوامر السيد الأجنبي، ومظهر من مظاهر التبعية باسم البطولة. وإذا ما وصلت الأشياء إلى الحد الأقصى فالطرفان يلتقيان. لا فرق بين البطولة والخيانة و«الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات». والقطعية في السياسة تعصب وتحويل السياسة إلى دين. لا توجد أحكام قاطعة في السياسة خصامًا أو مصالحة، غلق الأبواب أو فتح الأبواب. بل هناك تحليل للمواقف، وحساب للمكسب والخسارة، وترك العلاقات الدولية مفتوحة أمام الأوضاع المتغيرة. فقد ينقلب الصديق إلى عدو والعدو إلى صديق.

الأحكام القاطعة في السياسة تغلق الباب أمام البدائل والرأي والرأي الآخر. وهي أحد مظاهر التسلط في الرأي، والتعصب لأحادية الطرف، وإلغاء التعددية السياسية. فالتسلط في الداخل ينعكس على التسلط في الخارج. وهو أيضًا طلب للشهرة والإعلام، والرغبة في الدخول إلى التاريخ ولو من أضيق الأبواب كما يفعل المجرمون ومشاهير اللصوص ومصاصو الدماء. والذاكرة تحتوي كل شيء، الخيانة والبطولة، الإدانة والبراءة، الظالم والمظلوم، الحاكم والمحكوم.

ومن مظاهر التفرد والغرور والتأله احتقار المعارضة في الداخل، وعدم أخذها مأخذ الجد وإن سمح بها كنوع من زينة المجالس، يفخر بها أمام الغرب الذي يفرض مشروع

«الشرق الأوسط الكبير» ويضع برنامجاً لإصلاحه في أول بنوده الديمقراطية. لديه مجالس منتخبة حتى ولو كانت مزيفة. يأخذ الحزب الحاكم بمعظم مقاعدها. وينجح الرئيس بالإجماع بناء على استفتاء عام للموافقة على المرشح الوحيد الأوحّد مع أن الوجدانية من صفات الله. فإذا ما أراد إثبات أن المعارضة في الداخل محدودة، ومن ذا الذي يستطيع معارضة فرعون-الإله، فإنه يقبض عليها بالآلاف في ليلة واحدة أو يستبعداها من جهاز الدولة والصحافة والجامعات في مذبحّة تذكر في التاريخ. وكما يقضي على المعارضة في الداخل يحتقر المعارضة في الخارج، ويقطع معها، ويعزل القلب عن الأطراف. بل يدخل في حروب وتحالفات مع الأجنبي ضد العربي، فيسفك العربي دم العربي كما يفعل الأجنبي، وكما عبّر عن ذلك فيلم «العاصفة». فهو الوحيد العالم، والآخرون جهلة أراذل. وقد يكون الثمن بضعة مليارات لتخفيف الديون. وأموال الوطن مهربة في الخارج أضعاف الديون. ومن عظمة التآله لا يكاد الحاكم يرى. ومن كثرة ما أحيط به من رجال البلاط يزينون أعماله ويمدحون صفاته، ويشيدون بمآثره، يغيب الواقع عنه. لا يعلم أن المياه الجوفية قد تجرف البنيان، وأن عرشه على الماء يهتز دون أن يشعر به لأن فرعون لا يموت ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾. ويسخر ممن قبله. ولن يأتي أحد بعده. وليس له نائب لأن الله لا يخلفه أحد، وليس له مساعد إلا ابنه إعداداً له حتى يخلف الفرعون الصغير الفرعون الكبير. والبطانة جاهزة. «مات الملك، يحيا الملك».

والاحتقان في الشارع وصل الذروة والناس بلغ بهم الضيق إلى حدّ الانفجار. فالغلاء يشتد يوماً وراء يوم. والأسعار ترتفع والدخول على حالها. وكما يفقر الفقراء يغنى الأغنياء. وكما تشقى الجماهير تنعم القلة. ودعم المواد الغذائية لمحدودي الدخل كاد أن يكون صورياً. وانتهى عصر الإسكان الشعبي ولجان تقدير الإيجار. وبُنيت المدن الجديدة للقادرين، كمستعمرات مغلقة بحراس شداد لحماية الأثرياء الجدد والقطاع الخاص يلتهم كل شيء. والقطاع العام من قبيل الذكريات السيئة والتعليم الوطني أفرغ من مضمونه لصالح التعليم الخاص من أجل السوق. والناس تسخط كل يوم من الصباح إلى المساء. ولا ضير في السخط والتبرم. أما الفعل والتمرد والمظاهرة فلها الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ والاعتقال سنوات وسنوات دون تهمة أو محاكمة. وطوابير الخبز تطول أو تقصر. ولم تعد السرقة في المركبات العامة والأسواق، بل بالمضاربة على أسعار الحديد والأسمنت وبتهريب الأموال ونواب القروض، وشركات توظيف الأموال التي تحولت من اللص الصغير إلى اللص الكبير، ومن الجماعات الدينية إلى الدولة العنيفة. فساد في الداخل وتبعية في الخارج، وبطالة وفقر، وضياح ويأس. فيهاجر غير القادرين إلى الداخل، المخدرات، والدين،

والجنس، ويهاجر القادرون إلى الخارج. وتطول الطوابير أمام سفارات الدول العربية والأجنبية سعيًا للخروج إلى أرض الميعاد.

وكلما ازداد هاجس الأمن ازدادت العزلة والتفرّد والتأله. وكلما طالت القائمة ضعفت الأرجل ولم يعد للأرض ولا للناس أي دور. فيصعد فرعون إلى السماء بعد أن تطرده الأرض. فالأرض تدفع من أدنى إلى أعلى كما يفعل النبات والنار. وقد يحدث زلزال في الأرض فيهوي فرعون، من حيث لا يحتسب، كما تأخذ الأرض زخرفها وتزين وتظن أن أمر الله لن يأتيها، وكما تجبر فرعون وقال ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾. والناس تنتظر الخلاص دون مخلص حتى لا يتكرر التأله. إنما تنتظره على أيديها حتى تسترد مصيرها، وتدافع عن أوطانها، وتستعيد كرامتها، وتثق بنفسها. فقد سئمت التأله. وكما يفعل الشهيد الذي فقد وطنه وأهله وقريته وصباه وتاريخه، والمستقبل أمامه معتم كذلك تفعل الشعوب في هبّاتها. فتغيّر الوضع القائم أفضل من الاستمرار فيه أو القيام بمغامرة غير محسوبة العواقب. فالمجهول أفضل من المعلوم. والعهد الآتي خير من العهد الماضي. وإيقاف الحاكم الحاضر لن يمنع الشعوب من التمرد نحو المستقبل.

(٩) هل يأتي سبتمبر آخر؟^٨

بعد ربع قرن تمامًا قد يعيد التاريخ نفسه من جديد من سبتمبر ١٩٨١م إلى سبتمبر القادم هذا العام أو العام القادم فتكتمل الدورة. وكما انتهت الجمهورية الثانية بعد شهر سبتمبر ١٩٨١م بشهر واحد، فقد تنتهي الجمهورية الثالثة حول سبتمبر القادم أو الذي يليه. ونظرًا إلى أن الظروف واحدة في الحالتين فقد تكون النتائج واحدة بالرغم من تشكك البعض لاختلاف الظروف، أو لأن حوادث التاريخ فردية لا تتكرر.

فالصلح المنفرد مع إسرائيل ما زال قائمًا، بل زاد بانضمام الأردن وموريتانيا وفتح مكاتب الاتصال أو المكاتب التجارية من المحيط إلى الخليج، وتفرد إسرائيل بالانتفاضتين الأولى والثانية بالاحتلال والتصفيات الجسدية لقادة المقاومة ونشطاءها وهدم المنازل وتجريف الأراضي، ورفض الاعتراف بالحكومة الفلسطينية التي أتت باختيار شعبي حرّ وحصارها وتجويع شعب فلسطين، والمرتب في مقابل الوطن في فلسطين، كما أن الغذاء في

^٨ الاتحاد، ١٣ من مايو ٢٠٠٦م؛ الدستور، مايو ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ٢١ من مايو ٢٠٠٦م.

مقابل النفط في العراق. وانتهت أحلام الحكم الذاتي وخارطة الطريق والدولة الفلسطينية المستقلة لعدم وجود طرف مفاوض فلسطيني أو عربي.

والاعتماد شبه الكلي على الولايات المتحدة الأمريكية ما زال قائماً. فهي القوة الوحيدة التي تملك مفاتيح الحرب والسلام. بيدها ٩٩,٩٪ من أوراق اللعبة وهي القوة المحافظة على الأمن والسلام في العراق وإلا اقتتل طوائفه وأعراقه وتفتت وتشرذم وانقسم إلى دويلات. وهي التي تتوسط في محادثات أبوجا لحل مشكلة دارفور كما حُلَّت من قبل مشكلة الجنوب. وهي التي تملّي شروطها على سوريا ولبنان واستعمال المنظمات الدولية لفرض القرارات الدولية عليها. وتهدد إيران بالحصار وبالهجوم المسلح. وتجبر ليبيا على التحول عن سياساتها لتتبع باقي النظم العربية في سياساتها المالية لها، ودخول الجميع بيت الطاعة.

في سبتمبر الأول ازدادت القوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات العامة مثل قانون الاشتباه، وقانون العيب، وقانون المحافظة على الوحدة الوطنية. واستمرت هذه القوانين في الجمهورية الثالثة بالإضافة إلى قانون الطوارئ وقانون مكافحة الإرهاب الجديد المزمع إصداره. وظلت قضية الديمقراطية والحرية السياسية هي حجر العثرة في الجمهوريات الثلاث التي تعاقبت على مصر في نصف قرن.

واستمر الانفتاح الاقتصادي منذ قوانين الاستثمار حتى انتهى إلى بيع القطاع العام كله بأبخس الأثمان، وغلبة القطاع الخاص، وزيادة سطوة رأس المال الخاص والمحلي والإقليمي والدولي. في سبتمبر الأول باسم التحرر الاقتصادي، وفي سبتمبر الثاني باسم العولة والسوق العالمية، وحرية الاستيراد والتصدير، وقوانين السوق الربح والمنافسة. وقوى رجال الأعمال واحتكار تجارة الحديد والأسمنت والنقل البحري والاتصالات. وتكونت حكومات رجال الأعمال التي تباع الوطن من أجل الربح. وتنسى حقوق الفقراء في ثروة الأغنياء. ونظراً إلى تبني الرأسمالية دون قيمها مثل حرية المنافسة والضرائب التصاعدية فقد انتشر الفساد، وذاعت العمولات، وخرقت القوانين، وتعددت الشلل وجماعات الضغط. وارتبطت المصالح الاقتصادية بالنفوذ السياسي. فجمعت طبقة رجال الأعمال بين السلطة والثروة في الحزب الحاكم وفي المؤسسات التشريعية والإعلامية وأجهزة الدولة التنفيذية.

حدث سبتمبر الأول بعد أن عارض رئيس الجمهورية الثانية كل فئات الشعب وقواه السياسية. وتصور أن الكل عدوه: الإسلاميين، والناصريين، والليبراليين والماركسيين. هم «الأرامل» من الطبقة المتوسطة الذين يتاجرون بمآسي الشعب، ولا يستطيعون الاستغناء

عن الماء الدافئ. أراد أن يُثبت أن شعبه معه بعد أن أخبره بيجين ضيفه في مصر بأن الناس في مصر غير راضين عن اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨م ولا على معاهدة السلام في ١٩٧٩م فأراد أن يُثبت له أن شعبه معه، وأن المعارضة لا تتجاوز الآلاف من العهد البائد، وأنه قادر على وضعهم في السجون. فلما فعل اعتقل مصر كلها. ثم وقع حادث المنصة بعدها بشهر. «ومين اللي يقدر ساعة يحبس مصر؟»

ومن كثرة التسبيح بحمده، والإشادة بذكره، وبيان محامده، وترويج الإعلام لقراراته الحكيمة في الحرب والسلم يعتز الحاكم بنفسه إلى درجة الغرور. فلا يستمع لأحد. ولا يقبل النصح. ولا يتحمل النقد، ويتأله. ويدعي الإلهام والعون من السماء، وأنه آخر فراعنة مصر. وفي سبتمبر الثاني يتوحد الرئيس مع نفسه من طول بقائه في الحكم. ويفقد الصلة بنبض الشارع. ولا يستمع إلى النقد حتى ولو كان عالي النبرة. يستعمله كدليل لإثبات الديمقراطية كما يتطلب الخارج وليس كضرورة لإصلاح الحكم في الداخل. يعيش وحيداً حتى ولو كان بين الأقران. لا يتصور أن هناك بديلاً له أو عن سياساته. فلا يوجد أحد من الثمانين مليوناً يختاره نائباً. وأمريكا قدر لا يمكن الفكك منه. وحرب أكتوبر آخر الحروب. ومصر تدافع عن سيادتها الوطنية، ومجرد وسيط بين متنازعين في فلسطين، والسلام خيار استراتيجي، والعراق مُهدّد بالتقسيم مما يهر وجود قوات التحالف واستمرار الاحتلال حماية لوحدة العراق. ولا شأن لها بما يحدث في السودان، الأمن القومي لمصر في الجنوب بالنسبة إلى مياه النيل، ولا بما يجري في الشام، الأمن القومي لمصر في الشمال مصدر الغزوات الدائم لمصر منذ الهكسوس قديماً حتى إسرائيل حديثاً. وقد كانت سيناء باستمرار المدخل الشرقي لمصر.

وكما نشأت في سبتمبر الأول سياسات بديلة عن السياسات القائمة في رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني ورفض التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض القطيعة مع الوطن العربي، ورفض القوانين المقيدة للحريات، وهو الحد الأدنى من الوفاق الوطني الذي التفت حوله كل القوى السياسية، الإسلامية والناصرية والليبرالية والماركسية، تنشأ الآن جبهة وطنية تجتمع على الحد الأدنى من وفاق وطني جديد ممثلاً في حركة «كفاية» وباقي الحركات الوطنية التلقائية التي نشأت في السنوات الأخيرة مع النقابات المهنية والجمعيات الأهلية وتنظيمات المجتمع المدني، تقدم سياسات بديلة عما هو قائم، رفض التبعية للولايات المتحدة، وتأييد المقاومة الفلسطينية والعراقية والأفغانية والشيخانية، ورفض قوانين الطوارئ وتزوير الانتخابات، وسيطرة الحزب الحاكم. وهو برنامج للإنقاذ الوطني يمثله نادي القضاة بصرف النظر عن تعدد الأطر النظرية للقوى السياسية.

وفي كلتا الحالتين يتم الاستقواء بالخارج على الداخل. فالنظام القائم منذ ربع قرن وحتى الآن هو الوحيد الضامن ضد التغلغل الشيوعي أولاً وضد الإرهاب الإسلامي ثانياً. فإذا سقط عُمّت الفوضى، ولم يَعد أحد بقادر على رعاية مصالح الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة. وفي الوقت ذاته الذي يرفع فيه الغرب شعار التحول الديمقراطي، فإنه يؤيد أعتى النظم دكتاتورية. ويفرض الاعتراف بنتيجة الانتخابات الديمقراطية في فلسطين. إذا سقطت الأنظمة الموالية للغرب أتى الإسلاميون أو الناصريون. وكلاهما مُعادٍ للغرب ومصالحه.

في سبتمبر الأول كانت الحُجّة النزاعات الطائفية في الزاوية الحمراء. وأُتِهمت المُعارضة بكل فصائلها بأنها المسؤولة عنها. وفي سبتمبر الثاني النزاعات الطائفية في الكُشْح أولاً، وفي الإسكندرية ثانياً تهدد أمن النظام. وكانت الجماعات الإسلامية في سبتمبر الأول مصدر الإرهاب منذ حوادث الاستيلاء على الفنية العسكرية ومقتل الشيخ الذهبي والاستيلاء على محافظة أسيوط حتى حادث المنصة وجماعة الجهاد. وفي سبتمبر الثاني هناك حوادث طابا، وشرم الشيخ، ودهب، بعد ميدان عبد المنعم رياض، والسيدة عائشة، والموسكي. وفي كلتا الحالتين كانت السيدة الأولى محط الأنظار. تُسمى نفسها ملكة مصر، مما اضطر أحد القادة السياسيين إلى الكتابة عن «الوضع القانوني لحرم الرئيس». وما زال التقليد سائداً، دور السيدة الأولى في تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، والمرأة، والطفولة، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ومكتبات الأطفال، والقراءة للجميع.

ومما يسرع بسبتمبر الثاني أن النظام الحالي دام حوالي ربع قرن، في حين أن سبتمبر الأول أتى بعد عشر سنوات. كما أن النظام الحالي مشغول بالتوريث والخلافة والملك، في حين أن النظام السابق كان يتصور أنه باقٍ إلى الأبد ما دام الرئيس بين أولاده. كما استعمل النظام السابق «ترزية» القوانين، في حين يصطدم النظام الحالي بالقضاة وهم الحكم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما حاول النظام السابق استمداد شرعيته من الدين، وتأسيس مجتمع العلم والإيمان، وأن من لا دين له لا أمان له، وأن الرئيس هو خامس الخلفاء الراشدين. في حين أن النظام الحالي لا يستند في شرعيته على شيء لا ثورة ٢٣ يوليو منذ نصف قرن؛ فقد قدم العهد وتغيرت الظروف، ولا من حرب أكتوبر منذ أكثر من ثلاثة عقود. ففلسطين وسوريا ولبنان ما زالت محتلة. غاب الخيال السياسي، وتوقف القلب، وشلت الأطراف، وأصبح السير في المكان بلا اتجاه. يكفي تجميع السلطة والثروة في يد واحدة، الحزب الحاكم أو طبقة رجال الأعمال أو الرئيس ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾.

الفصل الثاني

السلطان

(١) فرعون مصر^١

أصبح الفرعون في تاريخ النُظم السياسية رمزًا للحاكم الفرد، والحُكم المُطلق الذي يُسميه ابن رشد «وحدانية التَّسلُّط». ويعني اللفظ في أصل الاشتقاق الهيروغليفي الطويل، الفارع، الضخم الكبير، العظيم القدر، رفيع المقام. كما يعني في الثقافة العربية المتسلط، الجبار، المتأله. وهو المعنى السائد في استعمالات لفظ «فرعون» في القرآن الكريم، ويستعمل نكرة «فرعون» أي فرعون، وليس «الفرعون» فرعوناً بعينه. نموذج الأول في مصر، ولكن يوجد أيضاً خارج مصر لدى عاد وثمود من الشعوب القديمة.

وقد ذكر لفظ «فرعون» في القرآن الكريم أربعاً وسبعين مرة. فهو لفظ متكرر دائم الاستعمال؛ مما يدل على أهميته ومركزيته. ويمكن إجمال معاني اللفظ في أربعة:

(١) العلو والاستكبار والتأله والثروة، وامتلاك مصر. العلو في الأرض والتبذير والإسراف؛ أي تجاوز الحدود في الاستكبار ﴿وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾. وهو يفرق الناس، ويضرب بعضهم ببعض، ولا يجمع التيارات السياسية كلها على حد أدنى من الوفاق الوطني ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾، كما هي الحال في كل نظام تسلطي لإضعاف قوى المعارضة. يضرب اليمين باليسار مرة. ثم يضرب اليسار باليمين مرة أخرى. فيضعف الجانبان الرئيسان للمعارضة. ويقوى النظام

^١ العربي الناصري، ٤ من فبراير ٢٠٠٧ م.

ويصبح لا بديل له وكلما جاءتة الرسل، وحذرته المعارضة، ازداد استكباراً ﴿وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ﴾. وهو المتأله الذي لا إله غيره ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾. هو الذي يهدي ويقرر ويغير مواد الدستور وقوانين البلاد ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أَرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾. ولا يكفيه التأله، بل يريد الصعود إلى السماء ليزداد علواً. ويأمر رئيس وزرائه ببناء صرح يصعد عليه ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾. هو فرعون ذو الأوتاد المطمئن على نظامه عن طريق وزير داخلية ﴿وَفِرْعَوْنُ ذِي الْأُتَادِ﴾. وهو ذو الجنود المطمئن على نفسه عن طريق وزير دفاعه ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ * فِرْعَوْنُ وَثُمُودَ﴾. يمتلك هو وطبقته ورجال أعماله وحزبه الثروة بلا حدود ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا﴾. بل إنه يمتلك مصر كلها. ويشهد الناس على ذلك بأعماله ﴿وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾. ويريد فرعون أن يورث ابنه ملك مصر من بعده ﴿وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾. وقد يريد الابن زحزحة الأب قبل الأوان ويعمل لحسابه الخاص، ويحشد رجاله إلى أن يحين الوقت ﴿فَالنَّقْطَةُ أَلْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾. وهو نموذج الطاغية ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾. فالطغيان نتيجة للعلو في الأرض والاستكبار، والتأله والغنى والملك.

(٢) له أبوابه الإعلامية ومُبرِّرو حكمه، ومُشرِّعو طغيانه من ترزية القوانين وفقهاء الدستور. هم سحرة فرعون الذين يزيفون الحقائق. يجعلون الباطل حقاً، والحق باطلاً، والعصا ثعباناً، والثعبان عصاً. وينالون المال والجاه في مقابل تزيين أعمال فرعون ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾. ويحرضون فرعون على المعارضة بالسجن والاعتقال وتزييف التهم، والعمل بقوانين الطوارئ، والأحكام العرفية ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَالْهَتَكَ قَالَ سَنُنْقِطُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾. يحشد السحرة حتى يجندهم كلهم لحسابه ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾. وتأتتمر أبواب الإعلام بأوامر فرعون ويغير الإعلاميون ضمائرهم وهم يعلمون سوء أعماله ﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾. يدبجون المقالات الافتتاحية، ويكتبون التقارير الصحفية اعتماداً

على قوة فرعون ﴿فَالْقَوَا حِبَالَهُمْ وَعَصِيَّهُمْ وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبُونَ﴾. فإذا ما أراد بعض الإعلاميين ترك الزفة الإعلامية، ومغادرة السفينة الغارقة أو الاستقالة من منصب أو مغادرة لجان الحزب، فإن ضميره لا يستطيع أن يصحو. ولا يقول الحق إلا بأمر فرعون كذلك. فهو رب العرش والضمير ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ أَمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾.

(٣) لا يستمع إلى آراء المعارضة، ولا إلى تحذير المخلصين الوطنيين. تأتيه النصائح فيصم الأذان ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وتكثر المعارضة من كل الاتجاهات السياسية، ولكنه يصر على طغيانه ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَى وَهَارُونَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَأْنَاهُ﴾. يحذرونه من ظلمه، ويبصرونه بعواقب الأمور ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾. ويذكرونه بأن فوق كل ذي علم عليمًا، وفوق كل ذي قوي قويًا متينًا، أن الله قاصم الجبارين ﴿فَأْتَيْنَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. لا يستمع إلى نصح. وهو الحكيم المتزن الهادئ الوقور الذي لا يتهور ولا يغامر بمغامرة غير محسوبة ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. والرسول شاهد على فرعون وأعماله ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾. والرسول مدعم بالآيات والبيانات والوقائع والإحصائيات عن تدهور الأحوال على الظلم الاجتماعي والسياسي، القهر ونهب الأموال، التسلط وبيع الأصول ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَظَلَمُوا بِهَا﴾. والأدلة دامغة، والبراهين واضحة ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾. والآيات ليست إلى فرعون وحده، بل إليه وإلى رجاله وحاشيته ورجال أعماله وأعضاء حزبه. وتتعدد الآيات والأدلة على فساد الحكم، وتفصيل القوانين، وقانون الطوارئ، ونهب الأموال والتلاعب بالأسعار، وتهريب الثروات إلى الخارج، وزيادة البطالة، وتفشي الجريمة، وازدياد الفقر، وهي آيات تسع، ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾. وتوالت النذر، حوادث القطارات وغرق العبارات، ونواب القروض ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾. ولا يصدقها فرعون ويكذب بالرسول ويتهم إعلامه صحافة المعارضة بالإثارة ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾، ويدعي أنها تريد الفتنة وعدم الاستقرار وهروب المستثمرين ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾. وتتلقى المعارضة كل صنوف الاضطهاد والقمع من أجل استرجاع بعضهم إلى أبواق الإعلام الرسمية ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى

إِلَّا ذُرِّيَّةً مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ ﴿١٠٠﴾. يتهم فرعون المعارضة بالكذب والتمويه ﴿فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا﴾. وتتهمه المعارضة بالغرور ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾. ويجمع فرعون أنصاره لإرهاب المعارضة، ولكن يظل فيها ولو واحدًا يجهر بالحق. فأعظم شهادة قول حق في وجه إمام جائر ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾. ويريد فرعون قتل موسى خشية أن يبدل نظامه، ويقوم بانقلاب ضده. وتقع الفوضى بدلًا من الاستقرار. فلا بديل عن فرعون ونظامه ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾. فيضل فرعون وقومه ولا يهديهم ﴿وَأَصْلَ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى﴾.

(٤) ومع ذلك ينجي الله موسى ويحميه من عذاب فرعون ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ﴾، ومن سوء أعماله ﴿فَوَقَاهُ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكَرُوا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾. وهو قانون تاريخي بانتصار الحق على الباطل والصواب على الخطأ ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾. فالخطأ العام إثم وجريمة ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ﴾. يجلب على شعبه القحط، والجفاف، والجوع، والموت، وقصر العمر ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾. والعاقبة، تدك عروش الفراغة وقصورهم ومنتجعاتهم ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾. وقد تنهار صروحهم بغتة وينتهي أجلهم فجأة ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾. ما يحق بفرعون من هلاك بالغرق قد حاق بالفراغة السابقين ﴿كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾. وهذه عبرة التاريخ ونهاية الطغاة ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾. وكمن نظم طغيان انهارت ودول تسلطت بادت بما في ذلك «قوم تبّع» الذين يفرطون في الاستقلال الوطني ويتبعون تلك القوة الكبرى أو هذه القوة المحلية. يجدون في الخارج سندًا وحماية على فقدانهم الشرعية في الداخل. ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ * وَعَادُ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدُ﴾. نجانا الله من فرعون وقومه. وكل عام وأنتم بخير.

(٢) الدولة والفرد^٢

تَعَدَّدَت نظريات نشأة الدولة بين العموم والخصوص

أولاً: إن الدولة تشمل أكبر رقعة من الأرض. وتضم جنسيات وقوميات وأعراقاً مُتعدّدة. هي «الدولة-الأمة» أو «الأمة-الدولة» أو الدولة الأممية. وهي أشبه بالإمبراطورية المترامية الأطراف أو بنظام الخلافة. لذلك يُقال «الدولة الأموية»، «الدولة العباسية»، «الدولة العثمانية»، وفي الحالة الأخيرة يُقال أيضاً «الإمبراطورية العثمانية». وحدث ذلك أيضاً في الغرب في «إمبراطورية» الإسكندر الأكبر، و«إمبراطورية» شارلمان، والإمبراطورية النمساوية، والإمبراطورية الفرنسية في أثناء حروب نابليون وعصبها الدولة القاعدة، أو القومية السائدة. فقد كان العرب هم عصب الدولة الأموية، والفرس عصب الدولة العباسية، وتركيا قلب الإمبراطورية العثمانية، وفرنسا مركز الإمبراطورية الفرنسية، والنمسا ركيزة الإمبراطورية النمساوية. وتنتهي هذه الإمبراطورية بعد ضعف المركز إلى التفكك على حدود القوميات أو الأعراق أو الطوائف بعد أن تنشأ عدة محاولات للإصلاح عن طريق اللامركزية، كما حدث ذلك أيام الإمبراطورية العثمانية في حركات الإصلاح. وما زال يمثلها حزب الخلافة الإسلامي الحالي وبعض التيارات الإسلامية التي لا تدين بالولاء للأوطان ولا للقوميات. فالجهاد واحد في فلسطين والعراق وأفغانستان، والبوسنة والهرسك. وإذا عطس مسلم في أقصى الشرق لقال له مسلم آخر في أقصى الغرب: «يرحمكم الله».

ثانياً: تنشأ الدولة من الموقع الجغرافي السياسي حول الأنهار الكبرى؛ مثل: الصين والعراق ومصر. وهي الدولة النهرية المركزية التي نشأت لتوزيع مياه النيل، وتنظيم الدورة الزراعية، وجمع المحاصيل، وتوزيعها أو تصديرها. وهي دول ذات حضارات عريقة في العلوم، والفنون، والصناعات، والفلسفات، والأديان. وهو ما أبرزه فيتفوجل من أعمدة مدرسة فرانكفورت. إذا قويت الدولة أبدعت الحضارة. وإذا ضَعُفَت اعتمدت على حضارات الغير. تغيب عنها المشاركة الشعبية، ويتسع جهاز الدولة للماء الفراغ بين السُلطة المركزية والشعب. وتغيب عنها الحرية الفردية والرقابة على الدولة. ويحل

^٢ الاتحاد، ١٠ من سبتمبر ٢٠٠٥م؛ الدستور، ١١ من سبتمبر ٢٠٠٥م.

محلها السمع والطاعة لقوانين الدولة ونُظُمها. وهي دولة ذات مهابة، وعمق تاريخي، يصعب تفكيكها أو حتى لامركزيتها. فلولا القلب لما كانت الأطراف. الجيش عصبها، والقوة أدواتها. وتغزو ولا تُغزى. تبُدع ولا تنقل، تقود ولا تُقاد.

ثالثاً: تنشأ الدولة من روح الشعب، وتاريخ الأمة، وعبقريتها المتجددة عبر الزمان. وهي الدولة القومية التي نشأت في عصر القوميات الكبرى في الغرب مثل ألمانيا التي ولدت النازية، وإيطاليا التي أفرزت الفاشية، وإسرائيل التي أخرجت الصهيونية. وتتسم أيضاً بالمركزية، والقيادة «الكاريزمية»، والزعامة الروحية، والاختيار الإلهي، تتسم بالعدوان والتوسع من أجل توحيد كل الأفراد المنضوين تحت القومية ذاتها بصرف النظر عن الحدود السياسية أو الجغرافية. عمادها اللغة والثقافة والتاريخ والشخصية القومية النمطية. ومشكلتها الأقليات التي لا تنضوي تحت القومية الرئيسة ولا تريد الانصهار فيها؛ مثل اليهود في روسيا وأوروبا الشرقية والغرب بوجه عام خاصة ألمانيا بعد أن قَبِلَ يهود فرنسا أن يكونوا فرنسيين بعد الثورة الفرنسية، ومثل الأقليات المسلمة الآن في الدول الأوروبية، ومثل الأكراد، والبربر، والأفارقة في عصر القومية العربية. وأحياناً يتم الخلط بين القومية والعرق وتنحرف إلى الرؤية العنصرية.

رابعاً: تنشأ الدولة على مجموعة من المصالح الطبقية، وتفرض الطبقة المسيطرة مصلحتها على تشكيل الدولة وصياغة قوانينها فهي دولة البروليتاريا كما تظهر في بعض الأسماء مثل «الجماهيرية»، أو «الشعبية»، أو «الاشتراكية» دفاعاً عن الطبقات الدنيا من المجتمع، العمال والفلاحين. وقد تكون الدولة التجارية أو الدولة البرجوازية دفاعاً عن الطبقة المتوسطة. وقد تكون الدولة «الأوليغارشية» التي تقوم على النخبة مثل دولة الإقطاع. وهو توحيد بين الكل والجزء، بين الدولة وجزء من المجتمع وليس المجتمع كله بدعوى نشاط النخبة وسكون الجماهير، عبقرية الخاصة وجهل العامة.

وقد كانت هذه الاختيارات الأربعة حاضرة في حياة العرب المعاصرين منذ الدولة العثمانية واضطهاد باقي القوميات فيها؛ مثل: العرب، والأرمن، وبعض قوميات أوروبا الشرقية. ووضع قانون «الملة» لتحديد الصلة بين المسلمين وغير المسلمين وهو ما يتنافى مع قوانين المواطنة، والتساوي في الحقوق والواجبات. وتضطر الدولة القومية الإجابة عن سؤال القوميات الفرعية المتعايشة مع القومية الأم. والدولة الوطنية تتشابه مصالحها مع دول الجوار المشاركة معها في اللغة والثقافة والتاريخ. والدولة الطبقية تعبر عن مصالح

طبقة ضد مصالح الطبقات الأخرى؛ فتقع في دوامة الصراع الطبقي الذي لا ينتهي نظرًا إلى طبيعة الجدل الاجتماعي.

والغريب أن الذي يحكم العرب بالفعل ليس هذه الأنواع الأربعة من الدول من حيث نشأتها، بل نوع خامس هو الدولة الفرد التي يتوحد فيها الفرد مع الدولة، وتتوحد فيها الدولة مع الفرد. وهو لا يخص العرب وحدهم، بل يوجد أيضًا في بعض النظم السياسية الغربية مثل فرنسا الديجولية الذي ردّد عبارة لويس السادس عشر «الدولة أنا». فعندما عُرض عليه أن يكون بالأكاديمية الفرنسية أجاب: «وكيف تدخل فرنسا الأكاديمية الفرنسية؟» وهو تضخيم لدور الخليفة أو القائد أو الزعيم أو الأخ. يُطَبِّع الدولة بطبعه. بل يسميها باسمه.

وينشأ هذا النظام لعدة أسباب. منها غياب الوعي التاريخي الجغرافي السياسي، وبأن الوضع «الجيوستاسي» هو الذي يفرز الفرد وليس الفرد هو الذي يفرزه، وغياب الوعي الطبقي نظرًا إلى أن الفرد في النهاية ابن طبقته، ويعبر عن مصالح فئوية بما في ذلك عائلته وقبيلته وعشيرته وطائفته وعرقه. كما يغيب عنه الوعي بتجارب الدول السابقة؛ مثل الإمبراطوريات، والقوميات، وإمكانية امتصاص الفرد في القوى الدولية وجعله تابعًا بدلًا من أن يكون متبوعًا. وتألّيه الأفراد وقُتْيِي، مرتبط بالمستوى التعليمي للشعب. وبازدياد التعليم واتساع رقعته يتعلم الشعب معاني تداول السُلطة، والرقابة على الحكام ودور المؤسسات المستقلة عن الأفراد، وبأن لا خلود لأحد ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾.

وبالسُرعة ذاتها التي تتكون فيها دولة الفرد فإنها تنهار أيضًا. فالفرد محدود بِقُوَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ وعمره وحياته «من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات». وينتهي إما بالاعتقال، وإما بالانقلاب، وأحيانًا بالجنون؛ مثل: كاليجولا، والحاكم بأمر الله. ويتضخم جهاز الدولة كي ينفذ أوامره. كما تنشأ البروقراطية كبديل عن المؤسسات. وتتكون البطانات والشلل وجماعات الضغط، كل يفسر الأمر لصالحه. ويعم الفساد، وتنتشر الرشوة من أجل تحقيق مصالح الناس. ويظهر المنافقون الذين يُسَبِّحون بحمد الفرد، ويؤلّهونه، ويزينونه، ويحسنون صورته في الإعلام. يقبلون الحق باطلًا والباطل حقًا. وتنشأ المعارضة العلنية أو السرية وتنشأ مياه جوفية سرعان ما يهتز البناء فوقها. دورتها التاريخية قصيرة قد تستغرق أقل من جيلٍ واحدٍ، محدد بعمر الفرد.

ما يحتاجه العرب هو نوع جديد من الدولة، دولة المؤسسات التي تتمايز فيها السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. هي الدولة التي تكون السلطة فيها عقدًا

وببيعة واختياراً. ويكون فيها القضاء مستقلاً وقادراً على عزل الحاكم إذا ما أخل بشروط العقد: تقوية الثغور، والذب عن البيضة، وتوفير الأمن والأمان للمواطنين، وليس مصالحه الأعداء أو الرضا بالاحتلال. هي دولة المساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون وهي الدولة التي تقوم على حرية الرأي والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن أعظم شهادة قوله حق في وجه إمام جائر. هي الدولة «الموضوعية» التي هي تحقيق الروح في التاريخ، المستقلة عن إرادات الأفراد. الأفراد تجسيدا لها وليست هي تجسيدا للأفراد. وهي دولة العقل وليست دولة الهوى ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾.

(٣) لكل أجل كتاب^٢

يتوقف القلب عن النبض لثلاثة أسباب: الأول ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾، وعشرات أخرى من الآيات عن الأجل المحدد. وهو جزء من الإيمان والعقائد الإسلامية. والثاني الاغتيال، وحوادث الطريق، والكوارث الطبيعية وهي أحداث لا يستطيع أحد أن يتوقعها. تأتي فجأة وعلى غير انتظار كما حدث لرئيس الجمهورية الثانية وهو في عز مجده، وقمة سلطته، وأمام جنوده، ووسط احتفاليته ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا﴾، وكما حدث في تسونامي وزلازل باكستان وإيران. والثالث: قوانين الطب، والأمراض والعلل والعمليات الجراحية في الداخل والخارج. فالموت توقّف العضو الحي عن العمل وأداء الوظيفة. فلا أحد، إذن، يستطيع الاعتماد على نبض القلب ولا أن يوقف مصير شعب ولا نظام سياسي بناءً على نبض القلب للرئيس أو الحاكم أو المسئول. فهذه ليست بيده إلا إذا تكبر وتجبر وظن أن بيده الحياة والموت لشعبه ووطنه.

وهناك ثمانون مليوناً من المصريين. كلهم يخدمون أوطانهم ما دام نبض القلب ما زال قائماً، عمال وفلاحون وطلاب وجنود ومثقفون. كل في موقعه. يخدم الوطن بصرف النظر عن مكانه. لا فرق بين رئيس ومرءوس، بين حاكم ومحكوم، بين وزير وغفير،

^٢ الاتحاد، ٢ من ديسمبر ٢٠٠٦م؛ الدستور، ٣ من ديسمبر ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ٣ من ديسمبر ٢٠٠٦م.

بين حكومة ومعارضة. ولا يخص الرئيس أو الحاكم وحده. إلا إذا كان الرئيس يظن أنه وحده هو الذي يخدم الوطن، والباقي مخدمون عنده. وإذا توقف الفلاح والعامل عن الإنتاج، فإن الرئيس نفسه يجوع وتتوقف مقومات الحياة من طعام شراب ولبس وسكن وحركة لديه. فالخدمة إنتاجية وليست استهلاكية، بالفعل وليست بالقول. وتتغير مواقع الخدمة ولا يظل أحد طيلة حياته في مكان واحد، حتى القضاة وأساتذة الجامعات والصحفيون يفصلون كما حدث في مذبة القضاة، ويسجنون كما يحدث حالياً.

فلا أحد يبقى في وظيفة واحدة مدى الحياة حتى أصحاب العقود الدائمة. ويرفع الأمر إلى محكمة القضاء الإداري للنظر في الخصومات بين الموظفين والدولة، بين العمال وأصحاب الأعمال. إن الرئاسة وظيفة مؤقتة مثل غيرها. والتاريخ شاهد على ذلك. فما زال رؤساء الجمهورية الأمريكيون السابقون؛ مثل: كارتر، وكلينتون نشيطين سياسياً، محلياً ودولياً. ينصحون ويوجهون، وتعهد إليهم كبرى القضايا لأخذ آرائهم باعتبارهم أصحاب خبرة. ويعودون إلى أعمالهم الرئيسة، التجارة في الفول السوداني أو المحاضرة والكتابة أو العزف الموسيقي أو كتابة المذكرات إذا كان يحسن الكتابة والقراءة. وما زال جيسكار ديستان رئيس الجمهورية الفرنسي السابق يعمل ويجتهد ويعطي الاستشارات في المال والاقتصاد دون أن ينال ذلك منه أو يقلل من قيمته.

والبقاء مدى الحياة في الحكم مخالف للدستور الذي ينص على تداول السلطة. ولا يجوز للحاكم أن يظل في الحكم أكثر من فترتين؛ إلا إذا عدل الدستور بواسطة الحزب الحاكم الذي ينفذ إرادة الحاكم كي يحكم لثالث ولرابع مرة. وبدلاً من التجديد كل أربع سنوات أو ست سنوات يصبح الأمر مفتوحاً، الحكم مدى الحياة. ما دام القلب ينبض، نوع من الخطابة المدرسية لإثارة الخيال، واستجداء البطولة، وطلب التعاطف من أجل الرغبة في البقاء، وإلا وقف الناس ضد من يرغب في خدمة وطنه إلى آخر لحظة ما دام القلب ينبض.

ويمكن أن يظل القلب ينبض، ولكنه في غرفة الإنعاش ونقل الدماء، ولكن المخ متوقف عن العمل. وهي حالة الموت السريري الموت الإكلينيكي، القلب ينبض اصطناعياً مثل التنفس الاصطناعي ولكن العقل لا يعمل، والحواس الخمس لا تشعر ومراكز الإحساس في المخ خاملة. وقد تطول هذه الحالة سنوات وسنوات مثل حالة شارون. وفي هذه الحالة يصبح الحاكم غير قادر على أداء وظيفته. وتقوم المؤسسات بتعيين خلف له إلى أن تحدث انتخابات حرة، يختار الشعب رئيسه.

وهي الحالة العامة ذاتها التي تمر بها مصر الآن. فقد توقف الحاكم عن الإحساس بنبض الشارع وحركته، وكَمَّم المعارضة لسياساته. التبعية للخارج، أمريكا وإسرائيل، والقهر والفساد في الداخل. وعزلة مصر عمّا يدور في العراق، ولبنان، وفلسطين، والسودان، وإيران. والآن تُباع أصول مصر، بنوكها وشركاتها بعد خصخصة القطاع العام بأرخص الأسعار. وتجري الصفقات التي تُدر الربح بالملايين عند أصحاب المليارديرات الجديدة في تجارة الحديد والأسمنت، وعقود شركات الاتصالات، وعمولات شركات النقل البحري، وإلى آخر ما تزخر به الحياة السياسية والاقتصادية للمصريين.

وبدلاً من الإصلاح من الداخل، ويقظة الوعي وعودته، وبدلاً من إنقاذ المركب الغارق الذي تتقاذف به الأمواج في المحيط يستمر الوضع على ما هو عليه. فالتغيير هروب لرهوس الأموال، والتحرك السياسي مُغامرة غير محسوبة. وضرب الفساد هز للاقتصاد لا تتحمله البلاد. والاستقلال عن أمريكا تجويع لمصر. والوقوف في مواجهة إسرائيل إعادة لاحتلال سيناء، وتحويلها من أرض منزوعة السلاح إلى أرض محتلة.

يستطيع الرئيس أن يترك الحكم وقلبه ما زال نابضاً بالحياة، كما يحدث في كل الثورات والانقلابات. فقد قامت ثورة ٢٣ من يوليو وقلب فاروق ما زال ينبض بالحياة. الثورات قانون تاريخي إذا ما تأجل الإصلاح، وتوقف التغيير الاجتماعي، وانعزل الحاكم عن الناس، ولم يشعر بنبض الجماهير بالرغم من أن قلبه ينبض.

والخطورة أن يصبح ذلك قانوناً عاماً لكل الرؤساء في كل الوطن العربي بالرغم من الديكور الديمقراطي، الانتخابات المزيفة، والتعددية الحزبية الصورية، والنتيجة المعروفة سلفاً. فيتحول الانتخاب إلى استفتاء عام بالرغم من قلة المشاركة في عملية تزيف الوعي القومي لأغلبية الناخبين.

والأخطر أن يكون الحكم مدى الحياة، ما دام القلب ينبض، هو تأجيل لموضوع التوريث الذي ما زال يصعب إخراجه في مصر، وإجماع الأمة على رفضه، ومناقضته للدستور، والقوات المسلحة هي الضامن لمبادئ ثورة يوليو، والأمين على خيارها القومي الاشتراكي. فالطبخة لم تنضج بعد. وتأجيل التوريث حتى يكتمل الاستعداد له خير من الإسراع فيه، ثم يحدث ما لا يُحمد عقباه. فالاستمرار مع نبض القلب يعطي فرصة لمزيد من تهيئة المسرح للتوريث. وخطأ لا يصح خطأ. ومجموع الخطأين لا يكون صواباً.

ما زالت القضية هي البطل الأوحده، والحاكم الفرد، والرئيس الذي ليس له مثال. لا نواب له. ولا انتخابات على الرئاسة ما دام قلبه ينبض. ويتم التلاعب بمواد الدستور من أجل استيفاء الديكور الديمقراطي ذرّاً للرماد في العيون أمام الضغوط الخارجية. وقد

ظن الناس أنه انتهى مع آخر فراعنة مصر ومملكة مصر بتوقف نبض رئيس الجمهورية الثانية وبمغادرة ملكة مصر البلاد. ويبدو أن سلسلة الفراعنة ما زالت قائمة ومستمرة. فالرسول هو الذي يحكم ما دام قلبه ينبض، ويتلقى الوحي الإلهي. أما البشر فإنهم ميتون ﴿فَإِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾، «كلكم لآدم وآدم من تراب».

ولماذا يعيب العرب والغرب، إذن، على حاكم العراق السابق تسلطه وتجبره وحكمه مدى الحياة ما دام القلب ينبض؟ ولماذا لا يكون النموذج رئيس الجمهورية السودانية الأسبق «سوار الذهب» الذي قام بتخليص السودان من حكم الطغيان الديني والسياسي باسم الخلافة الراشدة الجديدة، وهو الآن محط احترام الجميع، وتُعهد إليه العديد من المهام الإنسانية المحلية والدولية؟ ولماذا لا يكون النموذج محمد مهاتير، رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، الذي ترك الحكم وهو في قمة مجده بعد أن بنى ماليزيا وجعل معدل تنميتها يلي الصين؟ وكلاهما من المسلمين.

لماذا التشبه بالإله. فالله وحده هو الباقي ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ينشأ تأله الحكام بزيادة مدة الحكم، وتبرير أبواب الإعلام لعبقريته وحكمته وسلامة رأيه واتزانة وعقله وهدوئه. فيزداد الحاكم غرورا وتصديقا لأوهام الإعلام. ليس الإسلام هو الحجاب، بل علاقة الحاكم بالمحكوم، إسلام الحياة العامة وليس إسلام غرف النوم، إسلام الحقوق وليس إسلام العورة ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾.

(٤) كرامة السلطان^٤

للسلطان هيئته في كل الدساتير والنظم السياسية بل الثقافات الشعبية والأمثال العامة والنكات ورسوم الكاريكاتير. ومن دون هذه الهيبة لا تجوز له طاعة، ويفقد قدرته على اتخاذ القرارات. وتشمل كرامة السلطان الاحترام الواجب له والإعجاب بشخصه، والتقدير لإنجازاته، وصورته في أذهان الناس، وفي وجدان الشعب التي تبعث على الطمأنينة والتقدير المتبادل بين الحاكم والمحكوم.

^٤ الاتحاد، ١٢ من مارس ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٢٠ من مارس ٢٠٠٥م.

وفي الشهور الأخيرة ضاعت كرامة السلطان وأصبح موضوع تَنْدُر وسخرية ونقد، بل تشهير في الرأي العام أو الحديث الخاص بين الناس أو في أوساط المعارضة. وتم التوجه إليه شخصياً وليس فقط للنظام. فهو أساسه ودعامته، رمزه وعلامته. فلأول مرة يرفض التجديد لحاكم من حكام مصر فجأة بعد أربعة وعشرين عاماً من الصمت والانتظار والترقب. فقد طفح الكيل، وبلغ السيل الزبى. فهو من أطول حُكَّام العرب مدة والتجديد معناه ثلاثون عاماً، جيلاً بأكمله يحكمه سلطان واحد. ومع رفض التجديد يتم رفض التوريث حفاظاً على مبادئ ثورة يوليو، والنظام الجمهوري. بل يتم أيضاً رفض الأسرة كلها، الأب والابن والزوج بعد أن تصدر الابن والزوج الإعلام تخطيطاً للتحويل من التجديد إلى التوريث. ويقوم الكاريكاتير، الرسم الساخر، بالتعبير عن الصورة السلبية للسلطان وبطانته وعصره. ويطالب بالإعلان عن الذمة المالية له وللأسرة من شروط الترشيح للانتخابات، والحديث همساً عن المليارات المهربة إلى الخارج والعمارات الفارهة وفنادق الخمس نجوم التي يملكها الابن من «مصرفه الخاص» وفتح شَقَّتَيْه التملك على بعضهما بعضاً للتوسيع الأولى بالإسكندرية والثانية بأسوان، وتأسيسه شركة لشراء ديون مصر كوسيط مالي وبفوائد أقل لصالح مصر، وتأسيس آخر شركة مقاولات رسا عليها العطاء لتجديد شبكة الطرق في الخليج لحسن العلاقة بين السلطانين، في وادي النيل وفي الخليج. وتم الحديث عن الأسرة كلها مثل الأسر المالكة أو الحاكمة مثل أسرة البوربون والهابسبورج في أوروبا في القرن التاسع عشر، كما اعتبرت حرم رئيس الجمهورية الثانية ملكة مصر، وهو نفسه آخر فراعنة مصر.

وفي الدعاية الانتخابية الأخيرة تمت تعرية السلطان تماماً. وزادت الجرأة عليه. إذ إنه لم يفعل شيئاً طيلة ربع قرن، فلماذا دورة خامسة؟ شكله مُنْهَك ومُتْعَب. ولم تنفع محاولات التجميل وإضفاء الشباب عليه ولبسه «الإسبور» من مدير حملته الانتخابية وجלוسه مع الفلاحين على ضفاف النيل على أرائك وثيرة مُعَدَّة سلفاً لم يجلس عليها فلاح قط ومع فلاحه ترتدي قفطاناً مزركشاً لم ترتده فلاحه قط. إنما هو سوء الإخراج والتمثيل. ليس لديه شيء يقوله إلا الكلام. وإذا كان وراء الكلام فعل، فلماذا لم يتحقق طوال ربع قرن مضى؟

السلطان هو كوبري لزيادة كم الكباري العلوية أو الأنفاق الأرضية في عهده. وهو الإداري بعد المناور أو المُقَامِر في الجمهورية الثانية، والزعيم في الجمهورية الأولى. وهو حارس المرمى الذي لا يعرف كيف يسدد الأهداف. وهو الإداري قارئ التقارير الذي لا

يدرك اللحظات الحاسمة في التاريخ كما أدركها عبد الناصر حين تأميم قناة السويس. ضاعت منه فرص تاريخية عدة. وهو قائد القاذفات وليس المقاتلات، يطيع الأوامر، بقذف العدو، كما يُحدّد له سلفاً من دون مبادرة وتصرّف كما يفعل الطيار المقاتل. وقامت المظاهرات ضده تحمل اسمه بعد أن كان ذلك من المحرّمات أو المقدّسات. وكان الشرطي يقول للطالب في المظاهرة: اهتف بسقوط أي شيء، أمريكا أو إسرائيل ولكن إياك أن تقترب من المنطقة الحرام والهتاف بسقوط السلطان أو النّيل منه أو من أسرته. ورفعت حركة «كفاية» شعاراتها الدالة وبحرف «لا» الذي كان محرّماً استعماله، مع أن الركن الأول من أركان الإسلام يبدأ بـ «لا إله». ونشطت أحزاب المعارضة تُصوّب نحو السلطان سهامها. واندلعت المظاهرات في الجامعات تهتف ضده. واعتصمت النقابات والاتحادات والروابط والهيئات والنوادي؛ حتى تتحقّق مطالبها في الحريات العامة. بل انضم القضاء إلى الحركة الشعبية رافضاً استخدامه كصورة أو «ديكور» للإشراف الصوري على الانتخابات من دون الإشراف الفعلي.

ولم ترفع الخطابة المدرسية من قدره ولم تحسن صورته؛ إذ أصبح خطاب السلطان أقرب إلى موضوع الإنشاء أو التعبير، عبارات عامة منمقة عن الوطن، والمصلحة الوطنية، وأداء الواجب، والتضحية. والعبارات الفضفاضة ليس لها أي مضمون. تدخل في أذن وتخرج من الأخرى. ويتذكر الجيل القديم خطاب العرش الذي يولي فيه الحكومة واستعماله عبارة «وستعمل حكومتني على...». ثم يتحدث عن عالم الأمنيات مثل خطيب المسجد الذي يتحدث عن النعيم الآخروي تعويضاً عن المآسي والأحزان في الدنيا.

ارتبط اسم السلطان بالأحكام العرفية، وقوانين الطوارئ، والمعتقلين السياسيين والتعذيب، وضرب الشرطة للمتظاهرين، والاعتداء على المتظاهرات، والاعتماد على فتوات الحزب الحاكم. وتحدث الناس بعد صمتٍ طويلٍ عن الضنك والفقر والغلاء وسوء الخدمات، والرشوة والفساد والتهريب. ولم يُعد أحد يغني: «كنت في صمتك مكره» بل: «فتعلّم كيف تكره». ويصيح الشاب: «أنا يا مصر فداك، بدمي أفدي حماك». ولم تنفع محاولات التخفيف من أثر التوجه إلى رأس النظام مباشرة بأنها مظاهرات حضرية، أقلية، نخبوية، لمتقنين وكُتّاب وأدباء وفنانين. يصمت الشعب طويلاً لفضيلة الصبر فيه. ثم يصرخ ويهب لفضيلة الغضب لديه.

قدم تمثيلية هزلية بتغيير مادة وحيدة من الدستور تسمح بالانتخاب بين أكثر من مرشح مع استبعاد القوى الرئيسية الفعالة في البلاد مثل الحركة الإسلامية. ويخرج

المخرج باقي المرشحين، والنتيجة معروفة سلفاً. ويوضع اسمه على رأس القائمة بلا مبرر من حروف أبجدية أو تاريخ التقدّم. تمثيل سيئ وفيلم سيئ الإخراج، وكأن الديمقراطية شكل بلا مضمون.

وانعكس غياب كرامة السلطان على الوطن فأصبح مُجرّحاً؛ يمكن النّيل منه بسهولة. السلطان تعوزه الكرامة، والوطن لا حساب له في موازين القوى الإقليمية والدولية. فالدماء تسيل في فلسطين منذ انتفاضة السلاح حتى الآن. وتسيل في العراق منذ الغزو الأمريكي البريطاني لبوابة العرب الشرقية. ويُصاغ دستور جديد له لا يجعله صراحة جزءاً من الأمة العربية. يكرّس الطائفية والعرقية. ولا يتحدث عن المواطن العراقي، بل عن الكردي والشيعي والسُني. غاب الوطن عن الصراعات الإقليمية في لبنان والسودان وسوريا وإيران. وقاطع إيران منذ أكثر من ثلاثة وخمسين عاماً وهي رصيد للعرب، وعمق تاريخي لفلسطين، ونموذج الصمود أمام الهيمنة الأمريكية، والدفاع عن حقها في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية في حين يعقد معاهدة الصّْلح مع الكيان الصهيوني، ويقيم المشاريع الاقتصادية معه مثل مناطق «الكوز» وتوريد الغاز الطبيعي والنفط.

لذلك تجرأت جماعات العنف المسلّح على الوطن في الداخل والخارج، بتفجيرات شرم الشيخ، وتفجيرات الأزهر، والسيدة عائشة، وميدان الشهيد عبد المنعم رياض، وقُتل السفير المصري في بغداد. ونلحق بالسعودية في مطاردة جماعات العنف في سيناء بألاف من جنود الشرطة. ويعيب الأعداء بأن الأمن في مصر مُخترق. ويعاتب الأصدقاء «ليس بالأمن وحده يحيا الإنسان».

إن كرامة السلطان فوق كل اعتبار، وهيئته أحد دواعي استقرار الأمن. كانت لعبد الناصر عيون صقر نافذة تخترق قلوب محادثيه ومعارضيه. وكان الإعلامي يُغمى عليه وهو يحادث ديجول الذي يرفض أن يضع على وجهه الأصباغ. وقد يكون ضياع هبة السلطان أحد مسامير نعشه.

(٥) صورة السلطان°

طالعتُنا الصحف القومية أخيراً بقرار مجلس الشرطة الأعلى أو هيئة الشرطة أو أكاديمية الشرطة؛ فكلها شرطة مثل أقسام الشرطة بتصميم طابع شرطة عليه صورة الرئيس

° الزمان، ٥ من مارس ٢٠٠٥م؛ الدستور، مارس ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٦ من مارس ٢٠٠٥م.

لما له من أفضال على الشرطة أو تيمناً للشرطة به. وقد كانت سنة من سلاطين آل عثمان. استمرت في عهد محمد علي وأسرته حتى الملك فاروق. وكان من أوائل قرارات ثورة يوليو، رفع صور الملوك من على أوراق البريد والأوراق المالية والإبقاء على رموز الوطن وأعياده ومعاركه وانتصاراته مثل ثورة يوليو ١٩٥٢م، وتأميم قناة السويس، وعيد تحرير سيناء في ١٩٥٦م، ومناهضة الأحلاف، حلف بغداد في ١٩٥٤م، والحلف الإسلامي محور الرياض — طهران — كراتشي في ١٩٦٥م، والوحدة المصرية السورية ١٩٥٨-١٩٦١م، وحرب أكتوبر ١٩٧٣م. ووضعت على طوابع البريد والأوراق المالية صور الفلاح، والإصلاح الزراعي، والعامل، والمصنع، والطالب، والأستاذ في عيد العلم. ويحدث ذلك في وقت تشدد فيه المعارضة المصرية ضد التمديد والتوريث لمطالبة بإصلاح الدستور والانتخاب بين أكثر من مرشح لكل برنامج الانتخابي، وفرصته المتساوية في الإعلام والظهور العام. فالوقت غير مناسب. والجو النفسي غير ملائم؛ مما يكشف عن أن النظام في وادٍ والشعب في وادٍ آخر. مع أن الشرطة أحياناً لا تستطيع مواجهة الهبات الشعبية؛ مثل: هبة ١٨ / ١٩ من يناير، ١٩٧٧م، وتحرك الأمن المركزي في ١٩٨٦م، ورفض الجيش في الحالتين القيام بوظيفة الشرطة. إذ إن مهمته الدفاع عن الأمن الوطني ضد العدوان الخارجي وليس حفظ النظام في الداخل. كما أن الشرطة لا تقوم بدور الجيش في الدفاع عن البلاد مثل الشرطة في سيناء، بل مهمتها الدفاع المدني، وحماية الجبهة الداخلية. لم يفكر عبد الناصر مفجر الثورة العربية أن يضع صورته على طابع بريد أو ورقة مالية كما يفعل الملوك أو الضباط، بل أبقى على رموز مصر وتاريخها وحمايتها للوطن العربي ضد غزوات التتار والمغول من الشرق، في مرج دابق وعين جالوت، أو ضد الصليبيين من الغرب في معركة حطين. فالمبدأ له الأولوية على الشخص «من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت».

كما وضعت آثار مصر: الأهرام، أبو الهول، معبد الكرنك، وادي الملوك، رأس نفرتيتي، معبد الدير البحري، طريق الكباش، تمثال آمون، آثار مصر الوسطى، عربة رمسيس الحربية، النيل، مكتبة الإسكندرية، القناطر الخيرية، خزان أسوان، السد العالي. فكانت أوراق البريد مدرسة لتعليم تاريخ الوطن والحفاظ على ذاكرته من النسيان. وقد كانت من هوايات الأطفال جمع هذه الطوابع ورؤية تاريخ مصر في استمراريته، «أنا المصري كريم العنصرين».

ولا يحتاج السلطان إلى صورة إضافية؛ فصورة السلطان قبل طابع البريد في كل مكان: محطة مترو، مكتبة، جائزة، أكاديمية، دور الحكومة والمصالح العامة. والياديين

الكبرى بجوار الإعلانات التجارية، بالإضافة إلى الجرائد اليومية ونشرات الأخبار، والبرامج الخاصة، والاشتراك في المناسبات، وافتتاح المشروعات، ووضع حجر الأساس، وإعطاء التوجيهات في توفير الدواء الناقص في ساعات في مقابل عجز وزير الصحة، واقتراحات حل أزمة المرور. وما على وزير المواصلات إلا الطاعة والتنفيذ وكل ذلك أقرب إلى الدعاية في عام الانتخابات الرئاسية. وهو مثل رئيس المدينة الفاضلة عند الفارابي يعلم كل شيء، ويقدر على كل شيء، أكمل العقول والأجسام. وهو الوحيد الذي يتصل بالعقل الفعال، وهو الإمام والنبي والفيلسوف «كامل الأوصاف» الذي يفتتن به كل الناس.

ولا فرق بين شعارات الإسلاميين وصورة السلطان. كلاهما حاكمية، حاكمية الله، وحاكمية السلطان وكلاهما الحل، الإسلام هو الحل، والحزب الحاكم هو الحل. وكلاهما تطبيق للشريعة الإسلامية أو جهاز الدولة. لا فرق بين الرئيس والأمير. كلاهما عبادة للشخص وطاعة للحاكم.

والحقيقة أن تصميم طابع بريد للشرطة وعليه صورة الرئيس ليس تكريمًا له؛ فالشرطة في ذهن الشعب مصدر قهر وتسُّلُّ وظلم وطغيان. تلفق الاتهامات، وتعذب المواطنين في الأقسام. تَرَبَّتْ على أن المواطن هو العدو، وأن الطالب هو المشاغب، وأن المعارض الإخواني أو الشيوعي أو الليبرالي الوطني هو عدو البلاد في الداخل، والطابور الخامس للخارج، إيران أو الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تتغير منذ الملكية قبل ١٩٥٢م حتى الآن. والشرطي بيده اليمنى العصا (الشومة)، وبيده اليسرى الدرع لحماية نفسه من القذف بالطوب. الشرطي هو الهراوة الغليظة، وصاحب الشارب الكبير، والضحخ الجسم، والمكفهر الوجه. هو حارس النظام والمحافظ على أمنه ضد المواطنين. وشعار «الشرطة في خدمة الشعب» تزدان به مداخل الأقسام. و«الشرطة ضد الشعب» ممارسات عملية داخل الأقسام وخارجها. وكثيرًا ما أخرجت أفلام تبين فساد الشرطة وارتكابها الجرائم في كل الدول ولدى كل الشعوب.

ولا يوجد نظام به أنواع من الشرطة كما هي الحال في نظمنا. الشرطة المدنية، الشرطة العسكرية، أمناء الشرطة، الشرطة السرية، الشرطة السياسية، الشرطة الخاصة، شرطة الحراسة، أمن الدولة، الحراسات الخاصة، الحرس الجامعي ... إلخ. فالدولة دولة شرطة. همها الأمن الداخلي. وفي أتون هزيمة ١٩٦٧م كانت الشرطة في الداخل تعتقل الإخوان والشيوعيين وتحافظ على أمن النظام.

ومنذ هبة ١٨ / ١٩ من يناير ١٩٧٧م خرجت صور عبد الناصر محمولة على الأعناق. فالصورة الغائبة تزيح الصورة الحاضرة. والصورة في الأذهان تغطي على الصورة في

الأعيان. وصورة الماضي تجرف أمامها صورة الحاضر، وكلما اشتد الكرب رُفِعَت الصورة من القلوب في مصر وفلسطين تستنجد بصاحبها؛ وا معتصماه وا ناصراه. وتذَكَّرُ الخَلْفَ بسيرة السَّلَفِ ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾. الصورة التي ترفعها المعارضة بالأيادي تطل من فوق الرءوس. تشهد ولاء الناس لتاريخها، وحفاظها على ذاكرتها من غوائل النسيان.

وكما أن الشرطة خاضعة للنظام؛ فهي خادمة للوطن مثل دفاع قسم شرطة حي الأربعين في السويس ضد العدوان البريطاني عليه في ١٩٥٢م؛ مما كان نذيرًا باندلاع الثورة. واستشهد رجال الشرطة العزل من السلاح. وهناك شرطة المطافئ التي تطفئ النيران. وهناك شرطة السياحة للمحافظة على الآثار وسلامة المواطنين والأجانب، وهناك شرطة الأموال العامة، وشرطة مكافحة المخدرات، وشرطة الآداب، وكلها في خدمة الشعب، وليست في خدمة النظام. وهي الصورة المتوارية عن الأنظار أمام الصورة السلبية الأولى. فالشرطي يُخَوِّف به الأطفال. ينتصر عليه اللص كما يفعل أرسين لوبين اللص الشريف.

إن دولاً بأكملها تُسمى بأسماء العائلات والقبائل والأنساب. فالشخص أبقى من الدولة. والناس يدينون له بالطاعة أكثر مما يدينون للوطن الأم. فوضع صورة الحاكم على طابع بريد أو ورقة مالية أقل مما يجب إذا كانت الدولة كلها تُسمى باسمه. إن صورة الرئيس مديرًا للكلية الحربية، وقائدًا لسلاح الطيران، ومنفذًا للضربة الجوية الأولى يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣م الساعة الثانية إلا خمس دقائق ما زالت راسخة في القلوب، لم يطوها النسيان بعد. وفرق بين بطل الحرب وداعية السلام. فلم تكن حرب أكتوبر آخر الحروب، بل كانت اتفاقات كامب ديفيد في ١٩٧٨م، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩م بداية حروب إسرائيل، غزو جنوب لبنان، وحصار بيروت، وقَذَف المفاعل النووي العراقي، واغتيال أبي جهاد في تونس، والاستيلاء على كامل فلسطين، واحتلالها المستمر للجولان، ومزارع شبعاء في جنوب لبنان، وقتلها الشرطة المصرية على الحدود مع فلسطين.

ليست الصورة طريقًا للخلود، بل الآثار والأفعال ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾.

هذه آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا إلى الآثار

(٦) جوقة السلطان^٦

للسلطان جَوْقة أو أكثر تُسَبَّح بحمده، وتبين مآثره، وتزين له سوء أفعاله، وتؤله من دون الله. تريد عَرْض الدنيا، السلطة والثروة، والجاه والمنصب، الشهرة والصدارة. والسلطة زائلة ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾. والثروة لا تغني عن نقاء الضمير، وراحة القلب، والجاه في الأرض، والمنصب خدعة، والشهرة مصطنعة، والصدارة زيف. وتتنوع الجوقة بين فقهاء السلطان، وصوفية السلطان، وموظفي السلطان، وهم المستشارون والوزراء وأعضاء الحزب الحاكم، ورؤساء لجان مجلس الشعب، ورجال الأعمال، وقبل كل ذلك إعلاميو السلطان الذين يُسَبِّحون بحمده من خلال أجهزة الإعلام وأخطره التليفزيون والصحافة القومية.

هذا التهليل والتكبير هو الذي حَدَث قبل الاستفتاء الأخير على المادة اليتيمة ٧٦ من الدستور. وكان الإعلام، بتوجيهات الرئيس، يقول قبل ذلك: لا مساس بالدستور، لا مساس بالاستقرار، الوقت ما زال مبكرًا، كل شيء في أوانه حتى يتم نهب مصر لآخر قطرة، ويكون هناك الوقت الكافي لتهريب الثروات الخاصة.

وفي غمضة عين، عزفت الجوقة النغمة المضادة، وبعد أن قرر الرئيس تعديل مادة وحيدة من الدستور بشروط معجزة تسمح له بالتمديد بحكم العادة والإمكانات. أصبح القرار هزة في التاريخ، تحولًا لم يحدث مثله منذ الفراعنة القدماء، حكمة إعلان كل شيء في أوانه، كان الرئيس يفكر فيه منذ عدة سنوات في أن يقوم به وفي الوقت ذاته يجرح المعارضة، ويضرب المتظاهرين الذين ينادون به. لو جاء القرار من الرئيس فهو الصواب، ولو نادت به الشعوب فهو الباطل؛ حتى يتعود الناس على أن استرداد الحقوق منحة من الحكام، وليس حقًا من المحكومين فيسرق الإعلام جهد المعارضة، ويطفئ نارها، ويحاصرها بحكمة التدرج في التحول الديمقراطي، وعدم الإسراع في إلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية، وتحديد مدة الرئاسة بمدتين، وإعادة جدولة الانتخابات، والسماح بحرية تكوين الأحزاب. يأخذ الإعلام جزءًا من مطالب المعارضة ويكبرها ويترك الباقي ويصغره، ويقلل من شأنه. فالرئيس دائمًا على حق، والمعارضة دائمًا على باطل.

^٦ الدستور، ١٦ من أغسطس ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٢١ من أغسطس ٢٠٠٥م.

فإذا استمرت الضغوط الشعبية لرفض التمديد، تكفي أربعة وعشرون عاماً، صحياً للرئيس، ونفسياً للشعب، وسياسياً للوطن. ستعزف الجوقة نغم التجرد، والزهد، والديمقراطية، وأنه لم يحدث في تاريخ العرب الحديث أن تنازل حاكم عن السلطة، ورفض ما هو فيه من جاء طواعية واختياراً. وليس انقلاباً ولا اغتيالاً ولا موتاً طبيعياً ﴿لَكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ﴿﴾.

وإذا قرر الرئيس أنه لا هو ولا ابنه مهتمان بالرئاسة وزاهدان فيها، وأن الأمر يعود إلى الشعب، يهمل موظفو الرئيس، ويكثرون على الجمهوري الذي حافظ على النظام الجمهوري، وهو أئمن ما تركته ثورة يوليو ١٩٥٢م، رافضاً العودة إلى النظام الملكي كما حدث في أقطار عربية، وتعد لذلك أقطار عربية أخرى.

وإذا ما قرر الرئيس تعديل باقي مواد الدستور، وتحديد مدة الرئاسة بمدتين فإن الجوقة ستهلل، وتبرز صفات إنكار الذات والتواضع واحترام رغبات الشعب، وتداول السُّلطة، وديمقراطية العسكر «إني وليت عليكم ولست بخيركم. إن أحسنتم فأطيعوني. وإن أسأت فقوموني. أطيعوني ما أطعت الله فيكم. فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم.»

وإذا قرر الرئيس توارى السيدة حرمه عن الأنظار، كما فعل من قبل عند توليه الرئاسة بعد حادث المنصة الدامي، واستفاد من تجربة حرم الرئيس السابق في الجمهورية الثانية، وقرر عدم تصدُر صورها أجهزة الإعلام ولا مكتبة الأسرة ولا الملتصقات العامة ولا الإعلانات عن الجمعيات الخيرية؛ التزاماً بالوضع الدستوري لحرم الرئيس؛ لأبرزت الجوقة شهامة الرجال، وتقاليد الحكام ولأعادوا إلى الذكريات صورة حرم الرئيس عبد الناصر التي لم يكن يعلم عنها أحد شيئاً إلا بظهورها في المناسبات الرسمية الضرورية، ولاستعداد بعض أفراد الجوقة آية ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ أو حديث «لا يُفلح قومٌ ولَّوا أمرهم امرأة.»

ولو قرر الرئيس الكشف عن ثروته، وثروة أبنائه وممتلكاتهم وشركاتهم وعلاقاتهم برجال الأعمال، كما تذكر صحف المعارضة لاستعداد موظفو السلطان خطابه الأول بعد حادث المنصة عن نظافة اليد، وضرورة مواجهة الفساد، والزهد في قصور الرئيس السابق واستراحاته وطائرتة المروحية التي ينتقل بها هرباً من زحام المرور في شوارع العاصمة، ولاستعدادات سيرة عمر بن الخطاب الذي حرَّم على نفسه السمن والزيت عام المجاعة حتى تَقَرَّح جلده إلى أن يطعم آخر المسلمين، ولاستعدادات الجوقة حياة الرئيس عبد الناصر بزهد في الدنيا، وبقائه في بيته، وعن طعامه من الخبز والجبن.

ولو قرر الرئيس عدم رئاسة الحزب الحاكم حتى يعلم إلى أي حد هو قادر على أن يصمد بعده، ويقيم أداؤه، ولا ينفك بعد أن يتركه ليحوله موظفو السلطان إلى الحَكَم بين السلطات، ميزان الثقل بين القوى السياسية، المحايد بينها، تاركًا الخيار للشعب خاصة وأن ذاكرة الناس ما زالت تذكر في الجمهورية الثانية تغيير الحزب من «حزب مصر» إلى «الحزب الوطني الديمقراطي»، فاستقال رجال الحزب الأول، وانضموا إلى الحزب الثاني، باستثناء القلة من الوطنيين الشرفاء. فلا فرق بين الأول والثاني، فكلاهما حزب الرئيس. ولو قرر الرئيس الإسراع في عملية التحول الديمقراطي، والسماح للحركة الإسلامية وللحركة الشيوعية بتكوين تجمعات سياسية شرعية في صورة أحزاب أو جماعات أو تنظيمات؛ حتى ينشط الشارع المصري وتنتهي قصة الأحزاب الورقية العشرين باستثناء الوفد الجديد، والعربي الناصري، والتجمع الوطني، يهمل موظفو السلطان بأنه الديمقراطي الأول في مصر الحديثة الذي سمح بإعادة جماعة الإخوان المسلمين بعد حلها في ١٩٥٤م، بدلاً من الالتفاف حول الأحزاب القائمة، الوفد مرة، والعمل مرة أخرى. وهو الذي سمح لأول مرة في تاريخ مصر بحزب شيوعي رسمي بدلاً من أن يلتف حول أحد الأحزاب التقدمية القائمة. وهو الذي اعترف أخيراً بالتيارات الأربعة التي تحكم في الشارع المصري؛ الإسلامي، والناصري، والليبرالي، والماركسي.

وإذا قرر الرئيس إلغاء قانون الطوارئ، وعدم مد العمل بقانون الأحكام العرفية وأمر الشرطة بعدم التصدي للمظاهرات السلمية التي تعبر من خلالها جميع الشعوب عن الرأي العام بعد أن زيفته جوقة السلطان لحولته الجوقة إلى الديمقراطي المجهول، والحر المظلوم الذي يستجيب لمطالب الشعب، ويسمع لأصوات المتظاهرين دون ضغوط خارجية تمس كرامة الوطن واستقلال نظامه السياسي.

وإذا ما قرر ضرب الفساد وعدم التحجج بأن الأمر بين يدي القضاء، فساد الحزب الحاكم، وفساد كبار موظفي الدولة، ونواب القروض وتهريب أموال مصر إلى الخارج، وتجار المخدرات، والعمولات والرشاوي تُحوَّلُ الجوقة إلى أمين هذه الأمة، وتقارنه بأبي عبيدة بن الجراح، وبالحرص على ثروات الأمة.

وإذا ما قرر أن تكون رئاسة الجامعات وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام، وشيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية، ورؤساء تحرير الصحف بالانتخاب دون التعيين، زفت الجوقة النبأ وبأنه عود الأمور إلى نصابها، والالتجاء إلى الشعب لأخذ مصيره بيده، ورفض جميع السلطة بيد الحاكم، والضربة القاضية لفرعون من عصا موسى.

وما سمّاه رئيس الجمهورية الثانية سياسة الصدمات النفسية، تسميه الجوقة التحول البطيء والتدرج في مسار الديمقراطية. فالسلطان هو الذي يحدد التوقيت، وكل شيء له زمانه ومكانه.

لم يعد رئيس الجمهورية الثانية في أواخر أيامه يرى شيئاً أمامه، وأن الناس قد أجمعوا على رفض سياساته: الصلح مع إسرائيل، والانحياز إلى أمريكا، وسياسة الانفتاح، والقطيعة مع العرب، وقهر الحريات وأجمعت كل قوى المعارضة الإسلامية والقومية والليبرالية والماركسية على سياسات بديلة تدافع عن الأوطان في فلسطين، والآن العراق وأفغانستان ولبنان وسوريا والسودان، وتقاوم قوى الهيمنة الجديدة الممثلة في القطب الواحد، والدفاع عن الوطن الأم، الوطن العربي بدلاً من تجزئته إلى دويلات عرقية وطائفية، وحماية حرية المواطنين وحقوقهم في التعبير. وظنّ أنهم قلة من «الأراذل» و«الأسافل». وقرر في ليلة من ليالي سبتمبر ١٩٨١ م وَضَعَهُم جميعاً في السجون. «ومين يقدر ساعة يحبس مصر؟»

(٧) صوفية السلطان^٧

«سكت دهرًا ونطق كفرًا». هؤلاء هم صوفية السلطان الذين أعلنوا عن تأييدهم للرئيس قبل الاستفتاء الأخير في مصر. وهم بحسب تعدادهم عشرات من الفرق الصوفية وأتباعهم بالملايين. وتصدقهم ملايين أخرى فهم وجدانيًا يقبعون في قلوب المصريين، ويتحكمون في الملايين منهم.

هم جزء من رئاسة الجمهورية مثل مشيخة الأزهر. يعين رئيسهم، شيخ مشايخ الطرق الصوفية، بقرار جمهوري فالرياسة دين ودولة، جيش وشعب، حزب حاكم في مجلس الشعب، وطرق صوفية متحكمة في الشعب. الأول تحت قبة البرلمان، والثاني تحت قبة الضريح.

يمتلكون قدرة رهيبية على الاتصال بالجماهير من خلال الموالد، للنبي ولأولياء الله الصالحين، والاحتفالات الشعبية في المناسبات الدينية في العيدين، شعبان، وطوال

^٧ الاتحاد، ٢٥ من يونيو ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٢٥ من يونيو ٢٠٠٥م؛ الدستور، يونيو ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٢٦ من يونيو ٢٠٠٥م.

شهر رمضان، بُسُرد بقساحة الجامع الأزهر، يذكرون الله. يطعمهم الناس، ويقدمون لهم الفتة واللحم؛ تَقَرُّبًا إلى الله عن طريق أوليائه. ويعيشون على الصدقات، ويقبلون التبرعات حتى أصبحوا من أغنياء القوم كشركات توظيف الأموال، ولكن ليس بدافع الربح الدنيوي، بل بدافع الربح الأخروي. وكلاهما تجارة، الأولى تبور، والثانية لن تبور. أصبح التصوف دينًا شعبيًا، بديلًا عن الدين الشعائري الرسمي. واختلط بالعادات الاجتماعية منذ الفاطميين؛ من أجل إلهاء الناس بالدين بعيدًا عن السياسة، أو استخدام طاعة مشايخ الطرق كمقدمة لطاعة الشيخ الأكبر، الحاكم بأمر الله. وتلهي الناس بالموالد وعرائس الحلوى وأحصنة الفرسان.

وهم فنانون شعبيون، يمدحون الرسول، ينافسون في مجال الصوت أشهر المقرئين. يتوشحون بالألوان الزاهية، ويلبسون العمم الخضراء، ويتمنطقون بالوشاح الأحمر أو الأخضر. ويرفعون البيارق والأعلام، وفي آخرها النجوم الذهبية. ويذكرون الله. ويتميلون يمينًا ويسارًا في الأذكار ويرقصون كما يفعل المولويون في إيران، وفي فرقة الفنون الشعبية في قصور الثقافة الشعبية مثل قصر الغوري. ويلفون حول أنفسهم كالنحل حتى يسقطوا مغشيًا عليهم في حب الله. ويتبرك الناس بهم، ويتوسطون بهم لقضاء حاجاتهم عند الله، يتبركون بهم، وينالون بالبركة الحظوة بما في ذلك «فك الربط» من أجل تنشيط القوة الذكورية ضد العزال.

وبما أن لهم باعًا في السياسة، يؤيدون الرئيس في الاستفتاء، ويبايعونه على فترة خامسة، وكأنهم فرع شعبي من الحزب الحاكم بفروعه في السياسة والاقتصاد، فلماذا لم يذكروا مرة فلسطين وإعلانهم عن تأييد المقاومة الفلسطينية، وإحياءهم ذكرى الشهداء؟ لماذا لم يُدينوا العدوان الأمريكي على العراق، وأفغانستان، والعدوان الروسي على مسلمي الشيشان؟ لماذا لا يدافعون عن حق الشعب الكشميري في تقرير المصير؟

وإذا لم يكن لهم باع في السياسة الخارجية فعلى الأقل هم على دراية بالسياسة الداخلية ما داموا قد اختاروا مبايعة الرئيس ضد إجماع الأمة على رفض التجديد والتمديد. فلماذا لم يُدينوا قانون الطوارئ، والأحكام العرفية، وزَجَّ المعتقلين السياسيين في السجون بلا تحقيق، ولا تهمة، ولا محاكمة، ولا إدانة؟ لماذا لم يرفضوا التوريث، والوراثة ليست مصدرًا من مصادر السلطة في الإسلام، ولا الانقلاب الذي سماه القدماء «الشوكة»؟ لماذا لم ينقدوا الفساد، وتبديد أموال الأمة، ونهب ثرواتها، وبيع القطاع العام، وغلاء الأسعار، ونواب القروض، وتهريب الأموال إلى الخارج؟ لماذا لم ينقدوا مظاهر

التغريب في حياتنا، وبيان مخاطر العولة على هوية الأمة؟ لماذا لم ينقدوا نظم الهيمنة السياسية والاقتصادية للخارج وتبعية الداخل، وفيهم من العلماء والمتخصصين الكثير؟ لقد نشأت الطرق الصوفية في العهد العثماني للسبب ذاته أيام الفاطميين، إلهاء الناس بالدين الشعبي بعيداً عن السياسة، والسيطرة بالدين على مصائر الناس، وتوجيههم نحو الطاعة؛ فطاعة السلطان من طاعة الله ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾. وكلما ضَعُفت دولة الخلافة في إدارة شئون البلاد في الداخل والخارج، ازدهرت الطرق الصوفية كحل بديل لأزمات الناس، وانتشرت خزعاتهم وكراماتهم في هذا العصر.

لذلك نقدت معظم الحركات الإصلاحية الحديثة التصوف والمتصوفة مثل الأفغاني وإقبال؛ لخطورته على نضال المسلمين ضد القهر في الداخل والاستعمار في الخارج. وكان أهل السلف قد نقدوهم من قبل وسماهم ابن تيمية «أولياء الشيطان» وميز بينهم وبين «أولياء الرحمن». وبينوا خطورته على الشرع والأحكام الشرعية التي تقوم على التمييز بين الحلال والحرام، وليس على التوحيد بين كل شيء، وكل شيء باسم المحبة المتبادلة والحب الإلهي.

وما زال التصوف في حاجة إلى إصلاح، أن يتحوّل من المحور الرأسي إلى المحور الأفقي، ومن العلاقة بين الإنسان والله إلى العلاقة بين الإنسان والإنسان، ومن الصعود من العالم إلى الله، إلى النزول من الله إلى العالم، ومن الذهاب من الدنيا إلى الآخرة، إلى العودة من الآخرة إلى الدنيا، أي من «التأويل» إلى «التنزيل» حتى تلحق الأمة بغيرها من الأمم بدلاً من تصنيفها في عداد الأمم المتخلفة، وأعدائها من الأمم المتقدمة.

التصوف في حاجة إلى الخروج من الباطن إلى الظاهر، ومن الداخل إلى الخارج، ومن أفعال القلوب إلى أفعال الجوارح. فما تحتاجه الأمة الآن هي الأفعال في الخارج وليس في الداخل.

ويحتاج التصوف إلى أن يتغير من المقامات والأحوال السلبية، المقامات كالرضا، والتوكل، والورع، والخشية، والتوبة، والفقر، والأحوال مثل السكر، والقبض، والخوف، إلى مقامات وأحوال إيجابية؛ مثل المقاومة، والرفض، والغضب، والتمرد، والاعتراض، والثورة على الأوضاع حتى تتحول الجماهير من سلبية ولامبالاة كما لاحظ الكواكبي في «أم القرى» بعد دراسة أسباب الفتور عند المسلمين، إلى إيجابية والتزام، والعودة إلى

حمل الأمانة وتحقيق الرسالة. كما يحتاج التصوف إلى التحول من علوم الذوق إلى علوم النظر، ومن العلم الدُّنْيَ إلى العلم الإنساني حتى يسيطر المسلمون على نظم المعلومات، ويشاركوا في ثورة الاتصالات. وبدلاً من الكرامات يجتهد المسلمون في تحقيق مطالبهم دون التضرع إلى الأولياء الصالحين، واستجداء النصر من الله أو الانتقام من الظالمين.

لقد نشأ التصوف في البداية كحركة مقاومة سلبية ضد الحكم الأموي بعد مُقاومة آل البيت للظلم والقهر واللاشرعية. واستشهد الأئمة الأعلام، واستتب الأمر للحاكم الظالم. فانبرى الأتقياء ليقاوموا بالقلب بعد أن عَزَّت المقاومة باليد، وهو أضعف الإيمان. وتحولت المعركة من الخارج، جهاد العدو، إلى الداخل جهاد النَّفس. وَخَلَقَت بالخيال مدينة ينتصر فيها الحق على الباطل، مدينة الأقطاب والأبدال، بفعل الخيال الخلاق؛ بحثاً عن الإنسان الكامل في الذهن بعد أن عَزَّ وجوده في الواقع.

والآن، ليست المقاومة ميثوساً منها بعد نجاحها في فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان وكشمير. وما زالت مقاومة الحاكم الظالم مستمرة بعد تحرُّك الشارع العربي في الآونة الأخيرة، خاصة في مصر مطالباً بالحرية والتعددية السياسية وإلغاء الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ وجميع القوانين المقيدة للحريات، وبيان أوجه الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحكم البلاد بمجموعة من المصالح الشخصية والإضرار بالمصالح العامة والأمن القومي للبلاد.

لقد ساعدت الطرق الصوفية على انتشار الإسلام في السنغال، وجنوب السودان، وأواسط وجنوب أفريقيا، وأواسط آسيا، وجنوب شرقي آسيا، جنباً إلى جنب مع حركات المقاومة التي قادها الصوفية؛ مثل الحلاج واشتراكه في ثورة القرامطة، ونجم الدين كبرى في مقاومة الصليبيين في الشام، والسنوسية في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي، والمهدية في السودان ضد الاستعمار البريطاني.

فلماذا لا يخرج صوفية السلطان من عمامته ويتوجهون إلى قيادة الشعب ومقاومته للطغيان والتسلط والفساد والتبعية في الداخل والعدوان والهيمنة على الأمة من الخارج؟ ولماذا لا يدافعون عن استقلالهم كتنظيم أهلي غير حكومي، ينتخبون رئيسهم بدلاً من أن يكونوا جزءاً من رئاسة الجمهورية؛ يعين رئيسهم بقرار جمهوري؟ والإصلاح من داخلهم أولى من الإصلاح من خارجهم، ورضا الناس والله عنهم خير من رضا السلطان وسخط الله عليهم.

(٨) مشايخ السلطان^٨

منذ الصراع الأول على السلطة بعد وفاة الرسول وانقسام الأمة إلى فريقين، سُنَّة وشيعة، حكومة ومعارضة، ثم انقسام السُنَّة إلى فِرَقٍ أخرى أشاعرة في السلطة ومعتزلة وروافض في المعارضة، انبرى كل فريق يحشد حُجَجَه النقلية من الكتاب والسُنَّة وإجماع الأمة وأقوال الصحابة والتابعين لإثبات شرعية موقفه. فتحول النزاع السياسي إلى خلاف ديني، والأحزاب السياسية إلى فرق دينية.

وانقسم العلماء إلى فريقين، فريق يأخذ الخلعة والصرّة والركب، ويتقلد المناصب، ويعيش في قصر السلطان وتحت رعايته. جاهز في فتاويه طبقاً لرغبات وليّ النعم، وفريق يُرَجِّح به في السجون والمعتقلات، ويقضي حياته في الحبس حتى الموت؛ لأنه يفتي رعاية لمصالح الأمة، دفاعاً عن الحق، ومقاصد الشريعة وحقوق الناس، ومبيناً واجبات السلطان، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؛ رعاية لحقوق الله، وينصح أولي الأمر؛ ابتغاء لوجه الله ومصالح الناس، ويقومون بالحسبة وهي الوظيفة الرئيسة للحكومة الإسلامية.

واستمر الأمر كذلك حتى العصر الحديث عندما بايع علماء الأمة محمد علي والياً على مصر، لما رأوه فيه من قدرة على بناء البلاد والدفاع عن ثغورها. ولما استتب له الأمر وخشي من المعارضة في يوم ما أو أن تتم البيعة لغيره قضى على استقلالهم، وعيّنهم موظفين في الدولة؛ مثل قادة الجند، وأمرأ الشرطة، وأصحاب البريد. ومنذ ذلك الوقت أصبح شيخ المشايخ والمشايخ من كبار رجال الدولة لهم وضعهم في التشرifications والمراسم الخديوية والسلطانية والملكية والجمهورية بعد الخديوي والملك والرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشعب. تأتي السلطة السياسية أولاً، ثم السلطة الدينية ثانياً، المتبوع قبل التابع، والتابع بعد المتبوع لهم الألقاب والزِّي والهبات والعطايا حتى بعد إلغاء الوقف. يفتون لسلطان مصر أو لملك مصر والسودان إذا أراد أن يكون خليفة للمسلمين بعد إلغاء الخلافة في إسطنبول.

واستمرت الحال كذلك بعد الثورة لحاجة الضباط الأحرار إلى السلطة الدينية؛ لتبرير شرعيتهم السياسية بعد صدامهم مع الإخوان في أول الثورة في ١٩٥٤م. ولما كان

^٨ الاتحاد، ٩ من يوليو ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٢٥ من يونيو ٢٠٠٥م؛ الدستور، ١٠ من يوليو ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ١٠ من يوليو ٢٠٠٥م.

مسار الثورة بين مدٍّ وجذرٍ، ثورة وثورة مضادة؛ فقد سار مشايخ السلطان في الركاب. فبعد قرارات مؤتمر الخرطوم بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، اللاءات الثلاث، لا صلح ولا مفاوضة ولا اعتراف بإسرائيل. انبرى مشايخ السلطان بتبريرها بالفتاوى والنصوص الدينية ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾، ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾، ﴿إِنَّ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْنَهُمْ ظُلُمًا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾، ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾، وما أكثر الآيات والأحاديث في هذا السياق. وبعد أن انقلبت الجمهورية الثانية على الجمهورية الأولى، وعقدت اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٨م ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٩م، انبرى مشايخ السلطان هم أنفسهم، بتبرير قرارات السلطان الجديد بآيات وأحاديث أخرى ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾، ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾. وسلام وشالوم من نفس الاشتقاق، وكلانا أولاد عم من نسل إبراهيم.

وحدث التحول ذاته على الصعيد الداخلي من الاشتراكية والقومية وعدم الانحياز اختيار الجمهورية الأولى، إلى الرأسمالية والقطرية والانحياز إلى أمريكا وإسرائيل، انقلاب الجمهورية الثانية والذي ما زال مستمرًا في الجمهورية الثالثة والأخيرة في حقبة من تاريخ مصر المعاصر في النصف الثاني من القرن العشرين، نهاية مرحلة، وبداية مرحلة أخرى. فأفتى مشايخ السلطان في الجمهورية الأولى بأن الإسلام دين الاشتراكية «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلاء والنار»، والقطاع العام من الإسلام كما مثله «الإقطاع»، وهو ما يقطعه الخلفاء للصالح العام كالمراعي للإبل، و«ليس منا من بات جوعان وجاره طاي» ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾. وجاء الشعر:

الإشتراكيون أنت إمامهم لولا دَعَاوى القوم والغُلواء
أنصفت أهل الفقر من أهل الغنى فالكل في حق الحياة سَواء

ولما حدث الانقلاب في الجمهورية الثانية؛ انبرى مشايخ السلطان لتبرير سياسة الانفتاح ونقد الشيوعية الملحدة، «من لا إيمان له لا أمان له». والكسب الحر مشروع، والتجارة حلال في الأسواق، ومع الله تجارة لن تبور وكل ما أتى الإنسان هو رزق، حلالاً أم حراماً؛ اعتماداً على رأي بعض القدماء، والرفاهية حق المؤمنين ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ والغرب مؤمن،

والشرق كافر، والانحياز إلى الغرب المؤمن ضد الشرق الكافر خير وبركة، ونصرة للإسلام والمسلمين.

وقد انبرى شيخ مشايخ السلطان أخيراً بفتوى من النوع ذاته لحث الناس على الاشتراك في التصويت على تغيير المادة ٧٦ من الدستور وعدم مقاطعته كما تريد المعارضة ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ﴾. وهي نصف شهادة فأين الشهادة على الباقي، إلغاء قوانين الطوارئ، والأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفض التمديد والتوريث لأن الحكم في الإسلام عقد وبيعة واختيار حر من الناس، لا انقلاًباً ولا وراثه، «إني وليت عليكم ولست بخيركم»، «والله لو عثرت بغلة في العراق لسئلت عنها يا عمر: لماذا لم تُسو لها الطريق؟» فما بال العدوان الأمريكي منذ ثلاث سنوات على العراق، ومنذ أكثر من أربع سنوات على أفغانستان ومنذ أكثر من خمس سنوات على الشيشان، ومنذ أكثر من نصف قرن على فلسطين وكشمير، ومنذ أكثر من خمسة قرون على سبته ومليلة في شمال المغرب المحتلة من إسبانيا منذ سقوط الأندلس؟ أين الشهادة على فقر الفقراء وغنى الأغنياء، وتهريب ثروة مصر إلى الخارج، ونواب القروض، وتجار المخدرات، ومظاهر الفساد الاجتماعي والسياسي؟ أين الشهادة على آلاف المعتقلين السياسيين والتعذيب في السجون كما هو وارد في تقرير حقوق الإنسان الذي صدر من مؤسسات الدولة ذاتها؟ أين الشهادة على ضرورة التعددية السياسية؛ لأن «اختلاف الأئمة رحمة بينهم»، «كلكم راد وكلكم مردود عليه»، وشرعية الاختلاف، وضرورة الخروج على الحاكم الظالم؟

إن لفظ «الشهادة» في القرآن له معانٍ عديدة. فالشهادة لا تكون إلا بالحق. وتشهد الألسنة على شاهد الزور، والشهادة على النفس أولى، ولا تجوز الشهادة مع شاهد الزور ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾، وشهادة النفاق ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾. والشهادة لا تكون إلا بالقسط ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾. هذه هي الشهادة الكلية على أحوال الأمة ومصالحها وعدم رعاية الحكام لها ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾، ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْأَثِمِينَ﴾.

والأخطر من ذلك كله الشهادة المضادة وهي أخطر من شهادة الزور. والشهادة المضادة تكفير المخالفين في الرأي، والحكم بالردة على معارضي السلطان، وإلقاء تهم البغي والفتنة والخروج على إجماع الأمة والإفساد في الأرض عليهم؛ فتقوم بعض جماعات الرفض الإسلامية بتكفير مشايخ السلطان، وتكفير الأمة كلها التي تستمع لفتاويهم.

وكل تكفير له تكفير مضاد، وكل فتوى لها فتوى مضادة. ويصبح الدين سلاحًا ذا حدين، للسلطان وضد السلطان. يكفر به مشايخ السلطان المعارضة، وتُكفر المعارضة السلطان ومشايخ السلطان، وقد يصبح السلطان نفسه ضحية مشايخه كما حدث في الجمهورية الثانية في حادث المنصة.

متى يستقل العلماء عن السلطان ويصبحون فقهاء الأمة، يدافعون عن مصالحها، وليسوا فقهاء السلطان لتبرير مواقفه السياسية التي تضر بمصالح الجماعة؛ حتى تعود المصادقية إلى علماء الأمة، ويجهرون بالحق في وجه السلطان الجائر؟ متى يكون العلماء ورثة الأنبياء؟

(٩) فتاوى السلطان^٩

الفتوى جزءٌ من النظام التشريعي الإسلامي. عرض له علماء أصول الفقه في باب «المفتي والمستفتي» كما فعل الشاطبي في «الموافقات». وهي ممارسة فعلية للاجتهاد كمبدأ عام. ولها أبلغ الأثر في سلوك الناس؛ لأنها هي التي تعطي شرعيته. ويطيعها الناس أكثر من طاعتهم لقوانين البلاد فهي تتعلق بالضمير والسلوك القويم، والخوف من الله في اليوم الآخر، وتجنب عذاب النار، في حين أن طاعة قوانين البلاد قانونية، يسهل إزاحتها جانبًا؛ لأن القوانين «المدنية» لا ترعى تطبيق العدل بين العباد، فرضتها الدولة الباغية. بل إن عصيانًا أقرب إلى طاعة الله من طاعتها.

فإذا ما تعلقفت الفتوى بالشأن العام، ما تغم به البلوى، فإنها في هذه الحالة تتقاطع مع المواقف السياسية. لا يجوز للأفراد القيام بها، بل فقط مجامع البحوث الفقهية أي الجماعة، أهل الحل والعقد أي أهل الاختصاص. فقضايا الحرب والسلام مهمة مجالس الأمن القومي، وقضايا الغنى والفقر مهمة الجمعيات الوطنية للاقتصاد والتشريع، وقضية شرعية النظام السياسي مهمة المحكمة الدستورية العليا.

ومنذ أن فقد علماء الأمة استقلالهم وأصبحوا موظفين في الدولة ومؤسساتها الدينية مثل دار الإفتاء، فإنهم — في الغالب — ما يُبررون قرارات السلطان إلا فيما ندر. هم جزء من جهاز الدولة؛ مثل: الجيش، والمجالس النيابية، والإعلام، والتعليم. وفي الخلافات

^٩ الاتحاد، ٩ من سبتمبر ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ٢٦ من أغسطس ٢٠٠٦م.

السياسية داخل جهاز الدولة أو بين الدولة وخصومها السياسيين أي المعارضة أو بين الدول في الحجاز ومصر والأردن من ناحية، ولبنان واليمن والمغرب وتونس والجزائر من ناحية أخرى. تصبح الفتوى سلاحاً سياسياً لنصرة هذا الفريق أو ذاك، ولتأييد هذا النظام السياسي أو ذاك، ولتبرير موقف هذه الدولة أو تلك في القضايا الكبرى. فيتحول الخلاف السياسي إلى خلاف ديني. وتزداد الأمة فرقة وتشتتاً، بل تكفيراً متبادلاً فهي فتاوى ليست لوجه الله ولا لمصلحة المسلمين. ليست خالية من الأهواء وبالتالي تكون كلها باطلة؛ لأنها أقرب إلى الميل منها إلى الحق ﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾.

والفتاوى التي صدرت من بعض فقهاء الحجاز بتحريم مناصرة حزب الله، فتوى خاطئة منهجاً وموضوعاً، قصداً وهدفاً وغاية. فهي تبدأ من النص، وعادة ما تبدأ الفتاوى بالواقع. لذلك يُسميها علماء المغرب «النوازل» أي ما يقع للمسلمين من حوادث ومصائب ومآسٍ مثل العدوان الإسرائيلي على لبنان وفلسطين. فالبداية بالنص تتوقف على اختيار النصوص. وكل مُفتٍ يختار النص الذي يحقق أهدافه. والنصوص متشابهة. إنما تقوم الفتوى على تحليل العلل في الفرع، ومعرفة مدى اتفاقها مع العلل المذكورة في الأصل وهو النص. وهو تحليل للواقع يقوم به المختصون في العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الدولية. بل إن فهم الأصل وهو النص يعتمد على منطق لغوي محكم يفرق بين الحقيقة والمجاز، والظاهر والمؤول، والحكم والمتشابه، والمجمل والمبين، العام والخاص، والأمر والنهي، وفحوى الخطاب ولحن الخطاب إلى آخر ما يعرفه علماء الأصول. ولا يُترك لسوء التأويل والأغراض الشخصية وأهواء المفتين. ولا تتعلق الفتوى بالماضي، بل بالحاضر. والحكم على حزب الله بأنه رافضي أسوة بالرافضة أيام الفتنة الكبرى، إنكار لتغير الزمان والعصر. والحكم عليه بأنه صفوي فارسي إنما هو تغليب الجاهلية على الإسلام، وإثارة النعرات التاريخية والعرقية والمذهبية وتضحية بالحاضر ومآسيه. فلكل عصر أحكامه. والحكم الحاضر يدرأ خطأ ماثلاً في الحاضر، وملحاً في العصر. يدرأ المفسد، ويجلب المصالح، ويغلب العاجل على الآجل. ولو كان هناك خطر شيعي من محور إيران والعراق وسوريا ولبنان فإنه ليس خطراً عاجلاً، وقد يكون وهمًا. إنما الخطر العاجل هو العدوان الصهيوني على فلسطين ولبنان، والأمريكي على العراق وأفغانستان، والروسي على الشيشان. وهو ما يحدث الآن حيث تسيل الدماء كل يوم، ويقتل الأطفال والنساء والشيوخ كل يوم، ويتم تدمير البنية التحتية للبنان وفلسطين. هذا هو الخطر العاجل الذي تتصدى له الفتاوى.

وغيرض الفتوى توحيد الأمة، وتجميع قواها وحشد طاقاتها ضد الغزو والعدوان وليس تفرقتها إلى سُنِّي وشيعي، رافضي وإباضي، سلفي وعلماني. فالموت لا يُفَرِّق بين المذاهب والطوائف والديانات. وكثيراً ما سعت الاتجاهات الإصلاحية المعاصرة إلى التقريب بين المذاهب منذ الشيخ شلتوت، والإمام القمي، ومجلة «التقريب». وكيف يكون هناك تعارض بين العرب ودول الجوار الإسلاميين تركيا وإيران وهما أكثر مساندة للمقاومة في فلسطين ولبنان من بعض الأنظمة العربية؟ ومن أين يأتي الخطر على الخليج، من إيران في الشرق أم من العراق في الشمال؟ وإن تغليب التناقض الرئيس بين مصلحة الأمة لا فرق فيها بين عرب وعجم وتُرك على التناقض الثانوي والخلافات بين الأقطار العربية والإسلامية أقرب إلى روح الشرع الذي ينتصر للمظلوم ضد الظالم.

ولا يجوز قياس شيعة لبنان على شيعة العراق. فلكل طائفة ظروفها التاريخية والسياسية والاجتماعية. لقد عانى شيعة العراق من النظام العراقي السابق وكانوا ثوراً عليه. في حين أن شيعة لبنان جزء من الحركة الوطنية اللبنانية ومن نسيج الشعب اللبناني. وإذا أخطأ شيعة العراق أو سُنَّته أو أكراده، فإن ذلك لا يعني خطأ شيعة لبنان. ومجموع الخطأين لا يكون صواباً.

وإن قسمة الوطن في العراق أو لبنان أو الحجاز أو دول الخليج إلى سُنَّة وشيعة هو وقوع في التصور الطائفي ومشروع الشرق الأوسط الجديد الأمريكي. فالوطن واحد بصرف النظر عن طوائفه العرقية والمذهبية. والمواطنون مواطنون بصرف النظر عن أصولهم الطائفية. هكذا قرر مؤتمر «الطائف» للمصالحة اللبنانية بعد الحرب الأهلية. حزب الله ليس شيعياً طائفيّاً، بل يمثل المقاومة الوطنية اللبنانية. تُقاوم فيه كل ألوان الطيف السياسي الناصري والماركسي والمسيحي والسلفي والعلماني. هُويته وطنية وليست طائفية. كان الشاه شيعياً. وكانت أمريكا تريد إدخاله في حلف إسلامي بين الرياض وطهران وكراتشي للدفاع عن المصالح الأمريكية ومُحاصرة القومية العربية في مصر وسوريا واليمن والجزائر. ولم يَقُل أحد من علماء الحجاز إن شاه إيران شيعي. وكان متعاوناً مع إسرائيل. ثم جاءت الثورة الإسلامية في إيران في فبراير ١٩٧٩م، وقطعت العلاقات مع إسرائيل وسلّمت سفارتها لمنظمة التحرير الفلسطينية. وما زالت تُمثّل أكبر تهديد للكيان الصهيوني بما لديها من قوة عسكرية وأسلحة للردع.

إن فقه الواقع يقرر أن الخطر الأعظم على الأمة الآن هو الخطر الصهيوني الأمريكي، ومشروع الشرق الأوسط الجديد، والعدوان على لبنان وفلسطين والعراق؛ مما يستوجب شحذ طاقات الأمة كلها عربية وإسلامية لدرء العدوان وتحرير الأرض. فقد دافعت

لبنان كلها عن بيروت ضد محاولة غزوها في ١٩٨٢م. وحزرت المقاومة اللبنانية الجنوب المحتل في ٢٠٠٠م. وها هي الآن مرة ثانية تُدافع عن لبنان كله مع الشعب اللبناني ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان كله وتدمير البنية التحتية، وقتل المدنيين، وهدم المنازل والمستشفيات والمساجد والكنائس بعدما عجز عن مواجهة المقاومة وجهاً لوجه على الأرض في الجنوب.

كل من قال: «لا إله إلا الله» فهو مسلم، دمه وماله في عصمة المسلمين. فلا يجوز تكفير المسلم ولا استبعاده وإخراجه من حظيرة المسلمين، والإسلام يناصر كل مظلوم مُعتدٍ عليه، بصرف النظر عن دينه وطائفته ومذهبه وعرقه، كما فعل الرسول في «حلف الفضول». الإسلام مع الحرية والعدل في كل مكان، وليس فقط على أراضي المسلمين.

على فقهاء الأمة مراعاة ضمائرهم وإصدار فتاويهم دفاعاً عن مصالح الأمة، وليس لتبرير المواقف السياسية للسلطين. وعليهم أن يختاروا بين المصالح العامة والخطر العاجل ومسئوليتهم عن دماء الأبرياء، وبين المصالح الخاصة للنظم الحاكمة والعائلات المالكة.

الفصل الثالث

سؤال مصر

(١) مَنْ الذي قتل سفير مصر؟^١

يُفَرِّقُ الفلاسفة شَرَقِيَّيْنِ وَغَرْبِيَّيْنِ عند وقوع أي حَدَثٍ بين أنواع من العِلَلِ أهمها العلة الفاعلة والعلّة الغائِيَّة. ويتساءلون أيهما أكثر تأثيرًا في وقوع الحدث؟ فَمَنْ الذي قتل سفير مصر، مختطفوه وهم العلة الفاعلة، أم سياسة مصر وهي العلة الغائِيَّة؛ أي السبب الذي من أَجلِهِ أُغْتِيلَ سفير مصر؟

ويفصل فلاسفة آخرون العلة الفاعلة ويجعلونها على أنواع: الأداة، السلاح الأبيض أو السلاح الناري أو اليد التي تُمسك به أو الشخص القابض بيده على السلاح. ويضيف آخرون، والضحية نفسها، عدم قدرتها على الهرب أو عدم نجاحها في المُقاوَمَة. ومع ذلك يتفق الجميع على أن العلة الفاعلة الحقيقية هي الهدف من الفعل والغاية من ارتكابه. وقد تَكُونُ إجماع الأمة الآن بعد طول تردّد، وبعد النجاحات التي حققتها على أن ما يحدث في العراق الآن مُقاوَمَة مشروعة للاحتلال يقوم به الجيش العراقي الذي حافظ على نفسه بأسلحته وعتاده يوم احتلال بغداد في أبريل ٢٠٠٣م، بعد شهر من المقاومة، بعد أن تحول من جيشٍ إلى شعبٍ، ومن عسكريين إلى مدنيين. فالجيش جيش الشعب. وانضم إليهم البعثيون والإسلاميون واليساريون والليبراليون الوطنيون. فالأرض أرض العرب والمسلمين. ولا فرق بين أن يكونوا من الداخل أو من الخارج من العراق أو سوريا أو لبنان أو إيران. فالمعركة واحدة. وأرض العروبة واحدة. والشعب العربي واحد، بل إن

^١ الاتحاد، ٢٣ من يوليو ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٢٦ من يوليو ٢٠٠٥م؛ الدستور، ٢٣، ٢٤ من يوليو ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٢٤ من يوليو ٢٠٠٥م.

قوات الاحتلال بعد أن غاصت في مُستنقَع العراق وتكبّدت الخسائر في الأرواح والعتاد، بدأت تُفَاوِض المقاومة المسلحة مباشرة في الميدان، أو عن طريق الحكومة التي تَشكَّلَت تحت الاحتلال، أو عن طريق تنظيمات جديدة تنشأ بوازع من الاحتلال وكأنها مستقلة، وتتحدى بضرورة الوصول إلى كلمة سواء؛ حتى تغطي انسحاب قوات الاحتلال وكأنه كان رضوخًا لإرادة شعب العراق، ووفقًا لإراقة الدماء، وحماية لشعب العراق. وأصبحت المقاومة تَشْتَدُّ يومًا وراء يوم. وتكسب شرعية جديدة ممن كانوا يتردّدون في الاعتراف بها، وبعد أن انتقلت من الدفاع إلى الهجوم، وتحولت قوات الاحتلال من هجوم إلى دفاع، وبعد أن قامت ببطولات نالت احترام الجميع في الداخل والخارج.

مَنْ قَتَلَ سفير مصر هي سياسة مصر الخارجية تجاه العراق وفلسطين خاصة، ومُجْمَل القضايا العربية والإسلامية. فقد آثَرَت مصر الانكماش على نفسها بدعوى استهلاك مواردها على أكثر من نصف قرن على الأمن القومي في مصر في الشام، حدود مصر الشرقية المفتوحة، والتي كانت تأتي منها الغزوات وكان زَرْع الكيان الصهيوني لفصل مصر عن الشام، وبَثَر الوطن العربي قسمين، قسمًا في آسيا، وقسمًا في أفريقيا. وأخطر من الانكماش هو تحالف مصر مع الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. فقد أعطت سياسة مصر للعدوان على العراق في مؤتمر القاهرة في ١٩٩٠م الشرعية للغزو الأول لأمريكا للعراق في يناير ١٩٩١م بفارق صوت واحد، وتخلّت عن دورها في الوساطة والمصالحة بين العراق والكويت؛ من أجل انسحاب العراق من الكويت بإرادة العرب وليس بالغزو الخارجي.

ومن مَظَاهِر هذا التحالف، الاعتراف بحكومة العراق التي تكوّنت تحت الاحتلال، وإرسال سفير لمصر هناك. بل تَزَعَّمَت مصر الدعوة إلى استئناف التمثيل الدبلوماسي بين الأقطار العربية والحكومة التي تكوّنت تحت الاحتلال بدعوى مساندة شعب العراق والعمل لصالحه. وتُثار تساؤلات في الشارع المصري حول الضغوط الأمريكية على مصر للقيام بذلك؛ حتى لا تسقط حكومة العراق وينكشف للعالم أن كل الانتخابات التي تَمَّت في العراق تحت الاحتلال والتي قاطعها قسمٌ كبيرٌ من الشعب العراقي كانت غير شرعية وأن الحكومة لا تُمثِّل شعب العراق، ولو فعلت مصر، الشقيقة الكبرى ذلك لتبعها العرب طبقًا للتصوّر الشائع.

يضاف إلى ذلك سوء الاختيار، وتردّد السفير الضحية في القبول. فقد أمضى من قبل عدة سنوات في البعثة الدبلوماسية المصرية في إسرائيل، وفلسطين تحت الاحتلال. وها هو ينتقل إلى العراق، أيضًا تحت الاحتلال. وقد تم التعيين مواكبًا لصفقة الغاز المصرية إلى

إسرائيل بالمليارات على عدة سنوات قادمة. يضاف إلى ذلك اضطهاد جماعات المعارضة في مصر، واعتقال أعضاء الإخوان المصريين، قادة وشباباً طبقاً لقانون الطوارئ. المسئول هو سياسة مصر الخارجية التي وضعت سفراءها في الخارج في موضع الخطر، وسياسة مصر الداخلية التي اضطهدت الحركة الإسلامية.

المقاومة العراقية هي مجرد أداة التنفيذ وليس سببه، بل السبب سياسة مصر الخارجية، العربية والإقليمية والدولية. لذلك جاء في بيان الخاطفين: «مصر دولة الطاغوت التي والت النصارى واليهود». وكما تُقرّر كُتِبَ الفقه القديم. والسُرعة التي تم بها الاختطاف والقتل تُبَيِّن أن الأمر يتعلّق بالمبادئ والمواقف العامة من مصر وسياساتها العربية. ولم يكن هناك مجال للحوار ولا المساومة ولا الوصول إلى وعود. وأصبح السفير ضحية المطرقة والسندان، مطرقة المقاومة، وسندان سياسة مصر العربية وموقفها من حكومة العراق تحت الاحتلال، وحكومة إسرائيل المحتلة لأراضي فلسطين.

وقد نجحت سياسة المقاومة في سحب القائم بأعمال البحرين بعد أن تَمَّت محاولة الاغتيال، وانتقال سفير باكستان إلى عمان، وتقليل عدد أعضاء البعثة الدبلوماسية المصرية في العراق. وقد نجحت المقاومة من قبل، بعد تفجير قطارات مدريد في إسقاط الحكومة اليمينية الإسبانية المتحالفة مع الولايات المتحدة وانتخاب الشعب الإسباني حكومة اشتراكية سحبت القوات الإسبانية من العراق. كما نجحت تفجيرات قطارات لندن بإعلان رئيس الوزراء البريطاني بِنْيَّة بريطانيا سحب قواها في ظرف عام. بل جاءت التقارير أيضاً لخوف أمريكا أن يُصيبها ما أصابها من قبل أن تبدأ أمريكا سحب معظم قواتها في ظرف عام؛ حتى لا تظل وحيدة تغرق في مُستنقَع العراق. وتهيج ذكريات فيتنام وانتصار شعب من شعوب العالم الثالث على أكبر قوة في العالم. فالتاريخ يُعيد نفسه. وأمريكا لا تتعلم من التاريخ لأنها لا تاريخ لها.

إن مؤازرة العرب للمقاومة في العراق وفلسطين، بل في أفغانستان والشيخان يوماً بعد يوم، وتحمل مناظر الدماء التي تسيل من أجل استقلال العراق، سواء من قوات الاحتلال أو من الشرطة المتعاونة معها يحاصر سياسة العرب الخارجية تجاه العراق؛ خوفاً من أن تنتقل إليهم المقاومة بعد استقلال العراق، كما انتقلت إليهم بعد طرد القوات السوفيتية من أفغانستان وعودة العرب الأفغان إلى أوطانهم. ويفخر العرب بدور سوريا ولبنان وإيران في حرب تحرير العراق.

إن تيار العداوة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل يشتد يوماً بعد يوم في الوطن العربي والعالم الإسلامي، بل في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل داخل الولايات

المتحدة ذاتها. وانتخاب رئيس جمهورية إيران دليل على ذلك. فالناس سئمت استجداء الكرامة والتذلل للقوي ليرحمها. فلا يَفِلُّ الحديد إلا الحديد ولا يقاوم المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة إلا المحافظة القديمة في العالم الإسلامي؛ حماية لإيران وسوريا ولبنان. إن شهادة سفير مصر هي نتيجة لسياساتها. ولا يعوض عن ذلك تعزية عامة أو خاصة، مرة أو مرتين، ورعاية أسرة الشهيد. فلا شيء يعوض الرجال إلا الاتعاض بهم وحمايتهم من رعونة الحُكَّام. قد يكون الأمر معادًا، ولكن الذكرى تنفع المؤمنين.

(٢) مَنْ الذي فَجَّرَ شرم الشيخ؟^٢

عادة ما تبحث أجهزة الأمن والإعلام عن الفاعلين لحوادث العنف، والحكم قد صدر من قبل بأنهم مجرمون ضالون مخربون. ينتمون لمنظمات إرهابية عالمية كالقاعدة، قادمون من أفغانستان أو باكستان أو من ممثليها في بعض العواصم الأوروبية. وقد انتشرت قوات الأمن في كل مكان أكثر مما كانت. ودخلت في معارك مسلحة مع الهاربين في كهوف الجبال ومغاراتها في سيناء.

ويقال أيضًا إن ما يحدث من حوادث عُنف إنما هي سلسلة من الإرهاب العالمي لا فرق بين تفجيرات قطارات مدريد أو لندن أو واشنطن ونيويورك قبلها، أو شرم الشيخ بعدها. فهي حلقات من مسلسل واحد هو الإرهاب، وحلَّه في إقامة مؤتمر دولي للإرهاب لتعريفه واقتراح الوسائل للقضاء عليه بالرغم من تنوع الأسباب والمصادر. سيطرة أمريكا على العالم وإيثارها القوة على العدل وظلم المسلمين وراء حوادث واشنطن ونيويورك، واشترك إسبانيا وبريطانيا في قوات العدوان الأمريكي على العراق وراء حوادث قطارات مدريد ولندن، وسياسات النظام في مصر وراء تفجيرات شرم الشيخ فالعلة الفاعلة ليست فقط الأداة، هذه المجموعة أو تلك من جماعات المعارضة السرية، ولا حتى العلة الغائية أي السبب الذي من أجله وقعت حوادث العنف. بل السبب هو صورة الجَلَد في ذهن الضحية، صورة الظالم في ذهن المظلوم. فالحرب هي أيضًا بين الصور الذهنية المتبادلة بين الطرفين المتحاربين. لذلك كان الإعلام وتشويه الصور المتبادلة عند الفريقين المتصارعين أحد أسلحة القتال، وهو ما يُسمى «التوجيه المعنوي».

^٢ الاتحاد، ٢٧ من أغسطس ٢٠٠٥م؛ الدستور، ٢٧ من أغسطس ٢٠٠٥م.

ولا تنفع الحُجج الخطابية والنداءات الإنسانية لمواجهة ظواهر العنف مثل النيل من أرزاق الناس. فمعظم ضحايا العنف من بسطاء العمال الذين تَغَرَّبوا وتركوا مُدنهم وقُراهم من أجل لقمة العيش. والكرامة قبل الأرزاق، والكل قبل الأجزاء. صحيح أن قتل الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ لا يجوز شرعاً. وفي رأي آخر المتعاونون مع نُظم القهر والطغيان يستحقون ما يستحقون مثل المتعاونين من الشرطة والجيش في العراق مع قوات الاحتلال. ويستنكر تدمير الدخل القومي، والسياحة في مقدمتها، وشرم الشيخ درة السياحة المصرية والإضرار بمصالح البلاد القومية. وتريد جماعات العنف إثبات أن القوة الحقيقية هي قوة جماعات العنف المُطاردة من أجهزة الأمن.

ونظراً إلى معرفة النظام السياسي أن وسائله الأمنية عاجزة عن مقاومة ظواهر العنف المسلح والقضاء على أسبابه، فإنه لجأ إلى تنظيم تظاهرات شعبية من أهالي شرم الشيخ مع بعض السياح أمام أجهزة الإعلام؛ لبيان اشتراك الشعب مع الشرطة، والناس مع الدولة لحصار جماعات العنف، وبيان أنها دوائر منعزلة عن الشعب، وإن الشعب مثل الشرطة والجيش ضدها. بل تَمَّت الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ لمواجهة ظاهرة الإرهاب. والعنف عام في السودان والسعودية واليمن والجزائر. ولم تدعُ هذه الدول إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ. ولأجل إضفاء مزيد من الحجج يضاف إلى جدول أعمال فلسطين والعراق من أجل الموافقة على بيان ختامي أُعِدَّ سلفاً قبل عقد المؤتمر، يُكرر ما تم إصداره عشرات المرات من قبل. ولولا ظروف أخرى طارئة لانعقدت القمة الطارئة ولا جديد فيها ولا حاجة إليها منذ القمة العادية في مارس الماضي حتى القمة العربية في مارس المقبل. والهدف عودة شرم الشيخ إلى الصدارة في أجهزة الإعلام العربية والعالمية؛ حتى تنشط السياحة من جديد، وتخف الأضرار على هذا الموسم السياحي بعد إلغاء بعض الحجوزات للأفواج السياحية الغربية.

والحقيقة أن التعامل الأمني الإعلامي مع ظواهر العنف يعيبه قصر النظر، ورفض البحث عن الأسباب الفعلية لها؛ أي الدوافع التي تدفع جماعات الغضب للانفجار بين الحين والآخر؛ فتنصّر الإعلام وهي محرومة منه، ووجودها فيه لأنها جماعات وجودها نفسه محظور. فلا يوجد نظام أمني لا يمكن اختراقه. ولا يوجد إعلام حكومي إلا وله إعلام مضاد، ومنه العنف كوسيلة إعلامية للظهور على الصفحات الأولى من جماعات محظورة في الوجود والتعبير والإعلان.

والحقيقة أن الدافع الأول إلى ظواهر العنف هي صورة النظام السياسي في ذهن خصومه السياسيين في الداخل والخارج، في العلن أو في السر، فوق الأرض أو تحتها،

الشرعي منها وغير الشرعي وهي الصورة التي تدفع إلى الاحترام أو الغضب، إلى القبول أو الرفض، إلى المسالمة أو إلى الحرب. فإذا كان النظام السياسي مُجرَّحًا يكون عرضة للعنف السياسي. إذا ما قهر جماعات المعارضة في الداخل، اضطرها إما إلى النزول تحت الأرض في الداخل، وإما الهروب إلى الخارج حيث يتمتع كل مواطن أو جماعة بحرية التعبير وشرعية الوجود. وتحت الأرض تقوى شبكة التنظيم السري في خلايا نائمة تنشط على غير توقُّع في السيدة عائشة، أو الأزهر، أو ميدان الفريق عبد المنعم رياض. وفي الخارج تقوى شبكات التنظيم العالمية لجماعات العنف السياسي لسهولة وسائل الاتصال الحديثة.

ويكون النظام السياسي مُجرَّحًا مُعرَّضًا للعنف السياسي، إذا كان قد مارس القهر في الداخل والتبعية للخارج. إذ تطول مدة الحكم، وتتجدد فترة الرئاسة إلى ما لا نهاية، وتبدأ محاولات التوريث، وتتحكم «شلة» واحدة باسم النظام الحاكم في مقدَّرات البلاد. تجمع بين السلطة والثروة. ويعم الفساد في غياب أجهزة الرقابة الإدارية، وأمام ضعف قوى المعارضة. ويضاف إلى القهر في الداخل التبعية للخارج، وأمريكا وإسرائيل، بالصمت على العدوان على العراق، بل الدخول في قوات التحالف ضده بدعوى تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وتأييد الحكومات التي تَكُونَت تحت الاحتلال، والاعتراف بها، والدعوة إليها. كما يتم قبول مشاريعها مثل الشرق الأوسط الكبير أو المتوسطة أو العولمة التي تقودها بدعوى السلام والتنمية والنشاط الاقتصادي العالمي الواحد، للاقتصاد المفتوح القائم على المنافسة وقوانين السوق.

ويكون مجرَّحًا مرة ثانية بالاعتراف بالعدو الصهيوني، وعَقْد معاهدات السلام معه، وفلسطين ما زالت محتلة، والمقاومة الفلسطينية تذبح كل يوم منذ الانتفاضة الأولى حتى الانتفاضة الثانية. وقد دخلت مصر أربعة حروب من أجل فلسطين. وقامت ثورتها في ١٩٥٢م من أجل فلسطين. وفلسطين هي المدخل الشرقي لمصر، وأمنها جزء من أمن مصر القومي في الشام في الشمال مثل أمنها في السودان في الجنوب.

ومن ثم تحقق جماعات العنف السياسي هدفين، الأول إثبات ضعف النظام وعجزه عن الدفاع عن أمن المواطنين في الداخل، وأن جماعات العنف هي التي تتحكم في الشارع؛ بقدرتها على تجنيد أفراد الجماعات وأعضاء الخلايا. وفي الوقت ذاته تُضعِف النظام اقتصادياً بضربه في مقتل وهي السياحة أو الشركات الأجنبية.

السبب غير المنظور للعنف، إذن، هي صورة النظام السياسي في ذهن جماعات الغضب وعدم احترام الدولة لنفسها أمام مواطنيها لما يرونه من مظاهر القهر والفساد

في الداخل والتبعية والموالة في الخارج. جعلت الدولة نفسها مُعرّضة للعنف ضدها؛ لأنها جرحت نفسها بنفسها، وعرّت صدرها للمعارضة الشرعية في الداخل بالكشف عن مظاهر التسلط والقهر والفساد أو المعارضة السرية في الداخل والخارج التي مهمتها إطلاق الرصاص على من جعل صدره عاريًا، ونفسه مجرّحًا. ولماذا لا يتم العنف في ماليزيا ويتم في إندونيسيا والفلبين وكشمير وسيريلانكا؟

لقد استطاعت ماليزيا أن تُعطي نموذجًا للحكم الرشيد، بناء الدولة اقتصاديًا مع استقلال الإرادة الوطنية؛ حتى أصبحت ثاني أكبر معدل للتنمية في العالم بعد الصين. وترك رئيس وزرائها الحكم وهو في قمة السلطة والثروة للبلاد؛ كي يعطي المثل على تداول السُّلطة. في حين تَعَثَّر النظام السياسي في إندونيسيا والفلبين وسيريلانكا لغياب الحوار الوطني الداخلي بين الفرقاء والجماعات السياسية المتعددة.

إن التيار الإسلامي من أقوى فِرَق المعارضة في الوطن العربي والعالم الإسلامي في الداخل والخارج. وهو قادر على تجنيد الجماهير وحشد المظاهرات بالآلاف، بل بالملايين والنزول إلى الشارع والوقوف في وجه الطغاة في الداخل والعتاة في الخارج ضد العدوان على حقوق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، وضد العدوان عليها من قوى الهيمنة الخارجية كما حدث في العراق وأفغانستان والشيستان وكشمير. وتستند إلى رصيد ضخم، وبُعد تاريخي طويل في تراث المعارضة، وضرورة الخروج على الحاكم الظالم بعد استنفاد الوسائل السلمية؛ مثل النصيحة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، واللجوء إلى القضاء. وتكشف كثير من أقوال جماعات العنف عن هذا التراث السِّلفي القديم، الشيعي والسُنِّي على حدٍّ سواء مثل «قرب الأشرار وأبعد الأخيار» في حيثيات اغتيال رئيس الجمهورية الثانية في مصر، «دولة الطاغوت التي والت النصارى واليهود» في حيثيات تفجير شرم الشيخ «دولة الكفر» لتبرير تفجير قطارات مدريد ولندن. وهو تراث شائع في المعاهد والجامعات الدينية وعلى المنابر منذ غزوات الصليبيين والتتار والمغول والاستعمار الحديث، والهجمة الاستعمارية الحالية تسترجعه ذاكرة التاريخ. ولا ينفع في الإيقاف من أثره طرد الطلاب الأجانب من المدارس الدينية في باكستان، أو اختيار تراث آخر يُعبّر عن السِّلْم والتسامح والأخوة؛ لأن ظروف الأمة وأوضاعها الحالية تجد في تراث الخروج على الحاكم الظالم أفضل تعبير عنها.

إن العنف السياسي ظاهرة مُعقّدة تحتاج إلى البحث في جذورها بصراحة وصدق بعيدًا عن الإعلام الرسمي والنظام السياسي الأمني. فدماء الأبرياء أمانة في عنق فقهاء الأمة، وليس فقط فقهاء السلطان.

(٣) بِمَ تَنْشَغَلُ مِصرُ هَذهِ الأَيامِ؟^٢

من مآسي الزمن وحسرة الشعوب ومن علامات الانهيار في النظام السياسي، ومن العلامات الفارقة في المسار التاريخي، أن تشغل مصر، هذه الدولة المركزية في محيطها الإقليمي وموازن القوى الدولية، بما هو أقل من قامتها وما يدور في هامشها بعد أن ابتعدت هي عن القيام بدورها المركزي، وهمشت نفسها فلم يُعد لها إلا الموضوعات الهامشية لتشغل نفسها بها، وتصبح بؤرة حياتها السياسية.

انشغلت مصر أخيراً بالأحداث الطائفية في الإسكندرية. كما انشغلت قبلها بالأقباط المتحولين من المسيحية إلى الإسلام؛ بسبب الاقتناع أو بسبب الحب، حب قبطية لمسلم أو لطلاق الأقباط أو حرمان الكنيسة لبعض الكهنة لاتهامهم بسوء الخلق، وتصوير ذلك في الإعلام؛ بحيث تضاعف سعر الجريدة عشرات المرات. ولا تدرك مصر ما يُخطط لها من نزاعات طائفية كما يحدث في لبنان والعراق والخليج، ضمن مُخطّط التفتيت المستمر للوطن العربي منذ انتهاء الخلافة التي كانت توحد المسلمين، ولحساب القومية العربية عام ١٩٢٦م، ثم انتهاء القومية العربية التي كانت تُوحّد العرب لحساب الدولة القُطرية بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، ثم انتهاء الدولة القُطرية بعد غزو العراق الأول عام ١٩٩١م بدعوى تحرير الكويت، واحتلاله الثاني عام ٢٠٠٣م بدعوى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وتدويل قضية الوحدة الوطنية في السودان والصراع بين الشمال والجنوب، والشمال والغرب في دارفور وإدخاله في أتون النزعات العرقية والطائفية. فتقسيم مصر أيضاً في الطريق.

وتتشغل مصر الآن بالبهائية، وحكم قاضي الإسكندرية بأنها دينٌ مُستقل يُكتب في البطاقة الشخصية مع الإسلام والمسيحية واليهودية. وهي نَحلة صوفية إشراقية تدّعي أن مؤسسها بهاء الله أتاه الوحي من السماء بالإخاء بين البشر، ونهاية العداوة بين الأديان. فالدين واحد وهو دين الروح والمحبة. فلا صراع بين الأقوام والطوائف والشعوب. مَعْبُدُها الرئيس في حيفا. وهناك ضغوط دولية للاعتراف بها كدين؛ احتراماً لحقوق الإنسان. وبالرغم من نقد سوء تأويلها للدين عامة، وللإسلام خاصة من مجموع علماء الأمة مثل القاديانية، إلا أنها تعود من جديد إلى الواجهة فيما يُخطط للوطن

^٢ الاتحاد، ٢٧ من مايو ٢٠٠٦م؛ الدستور، مايو ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ٤ من يونيو ٢٠٠٦م.

العربي من فسيفساء لدويلات عرقية وطائفية وشغلها بالنَّحْل والمِلَل؛ حتى تبتعد عن الأوطان وما يحيط بها من أخطار في الداخل، الفساد والتسلط، وفي الخارج، التبعية والهيمنة.

وتعود مصر للانشغال بالتحليل والتحريم، هل الفن حرام؟ فما زالت قضية التحريم هي السائدة. بل يُحرَّمه بعض أساتذة الفنون المنشغلون به لضرورات المهنة. فالنص له الأولوية على الواقع، والماضي يسبق الحاضر، وإيمان العوام يجب فن الخواص، بل ينشغل مفتي الديار المصرية، وهو أرفع منصب في الاجتهاد للتحديث والتجديد فيما تَعَم به البلوى ويفيد الناس، بتحريم التماثيل كما فَعَلَت الطالبان في أفغانستان عندما أطلقت المدافع على تماثيل بوذا في بوبيان. وهو الموقف الرسمي للمؤسَّسات الدينية المحافظة. والأعمال بالنيات. كان التحريم قديمًا لشبهة وثنية فقد كان الإسلام قريب العهد بها. أما اليوم فقد انتفتت الشُّبهة. ولم يَعد أحد يعبد الآن تماثيل سعد زغلول أمام كوبري قصر النيل، أو تماثيل طلعت حرب في الميدان باسمه، أو تماثيل إبراهيم باشا في ميدان الأوبرا، أو تماثيل مصطفى كامل في الميدان الذي يحمل اسمه، فإذا انتفتت الشبهة انتفى الحكم. كما تنشغل بالعنف في سيناء وبجماعة التوحيد والجهاد، والبحث عن التنظيمات الجهادية السُريَّة التي تضرب الدولة الفاسدة في العمق في مسلسل مُتواصل، طابا، شرم الشيخ، ذهب في سيناء، ميدان عبد المنعم رياض، السيدة عائشة، الأزهر بالقاهرة. وتنشغل مصر أيضًا بالتبشير وسماح الأزهر في وثيقة للمبشرين. مُزاولة نشاطهم في مصر تحت الضغوط الدولية وحرية الأديان. والديانات كلها محبة وسلام. والتبشير يبطن غير ما يظهر. فقد كان التبشير دائمًا مقدمة للاستعمار والتغريب ونزع المواطنين من ثقافتهم الوطنية، ورَزَعهم في ثقافة أخرى، يدينون لها بالولاء مع إغراءات المنح الدراسية، والعمل، والسفر إلى الخارج؛ فهو جزء من التدخل الخارجي في الأوطان.

وتنشغل مصر بنجوم الفن والمُغَنِّيات الشابات، المصريات والعربيات، وبأنواع الفيديو كليب، والرقص العاري مع الأغنية، وهو الهدف الرئيس منها، وليس الكلمات، أشعار شوقي وحافظ وجبران، ولا ألحان عبد الوهاب والرحبانية. ومع نجوم الفن يأتي نجوم الكرة، وأبطال الدوري، والمناقسة بين الأندية لتفريغ الطاقة بدلًا من المناقسة الحزبية والمعارضة السياسية. ومعهم يأتي مشايخ الفضاء بلباسهم الأبيض المهيّب، ولحاهم السوداء الطويلة، وقسمات وجوههم الجادَّة، يَعدون بالجنة، ويُنذرون بالنار.

تنشغل مصر هذه الأيام بقضية التوريث بعد التجديد، وأي فرعون سيتولَّى حُكْم مصر، وأي خليفة سيكون للمسلمين. ويتقلَّص الوطن في الحكم. ويدافع الفرعون عن

الوراثه ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾. ويستخف برموز المعارضة ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾. ويستخف بجماهيرها ﴿فَلَوْلَا أَلْقَيْ عَلَيْهِ أَسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ أَوْ جَاءَ مَعَهُ الْمَلَائِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾. وتنسى قضية الوطن العربي، المستباح دماؤه في فلسطين والعراق، والمهدد في الشام في سوريا ولبنان وفي السودان، في الشمال والجنوب الأمن القومي لمصر. وتنشغل مصر بالصراعات الحزبية لوراثه الحكم والنظام المنهار. وينشغل الإعلام الرسمي والحزبي بالهجوم على الإخوان وأدائهم في مجلس الشعب بين صفقاتهم مع النظام ومشاركتهم في الحركة الوطنية مع أحزاب المعارضة. وكما تحوّل الوطن في العراق إلى برنامج النفط في مقابل الغذاء، وفي فلسطين إلى المرتب في مقابل الوطن، فإنه تحوّل في مصر إلى كرسي العرش، وقصر عابدين في مقابل الوطن. وضحت مصر ببغداد؛ لأنها مُنافس لمصر في زعامة الوطن العربي بعد اختفاء زعيمه الأول الذي قاد حركة التحرر العربي، ودافع عن القومية العربية والوحدة العربية لحماية الأقطار العربية من التجزئة والتفتت. وتركت الدماء تسيل في فلسطين على مدى عشر سنوات منذ الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م، وهي التي دخلت أربعة حروب من أجلها. وتركت الخليج مُحاصراً، بالرغم من إعلان دمشق بين الحضور الإيراني في الشرق، والخطر الإسرائيلي من الشمال الغربي، والوجود الأمريكي من أقصى الغرب.

كانت مصر عبّر تاريخها الطويل دولة الفتح والدفاع عن محيطها الإقليمي في الشام وفي السودان. توحّد وادي النيل، والمغرب العربي، والشام، وتُدافع عن استقلالها ضد الهكسوس والفرس والرومان والصليبيين والتتار والمغول والاستعمار الغربي الحديث. ثم نست تاريخها، وتحالفت مع الغرب، وتبعت الولايات المتحدة الأمريكية، واعترفت بإسرائيل، وصالحتها، وعقدت معها المعاهدات، والأراضي العربية ما زالت مُحْتَلَّة. والخطر الإسرائيلي بالتوسع والتهديد النووي ما زال قائماً. وترفض انسحاب قوات الاحتلال من العراق حتى لا ينفثت. وتتخرج من مقابلة وزير الخارجية الفلسطيني للضغط على الحكومة الفلسطينية للاعتراف بإسرائيل من دون أن تأخذ شيئاً في المقابل، الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، وحق عودة اللاجئين، وفك المستوطنات، وتوزيع المياه.

نست مصر أنها كانت مصدر النهضة العربية الحديثة في مصر وبر الشام، وأنها الممر للمغرب العربي من الشرق إلى الغرب فتحاً، ومن الغرب إلى الشرق حجاً، وأنها أول

من قام بالتجارب الوجدانية الحديثة منذ محمد علي حتى عبد الناصر. ولم تُعد تتذكر أن «جندها خير أجناد الأرض، وشعبها مرابط إلى يوم القيامة».

انشغلت مصر بهموم الخبز في الداخل ونسيت الحرية، وهما لا يفترقان ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾. وكيف يتوفر الخبز في الداخل وقد هربت المطاحن إلى الخارج؟ وكيف تتذكر الحرية حين أصبح همها الأول كرسي العرش؟

غاب خيالها السياسي وتحولت إلى سلطنة أو إمارة لم تُعد قادرة على الدخول في المعارك الكبرى في التحرر والتنمية والوحدة والنهضة والريادة والمقاومة والتأميم والتصنيع والتخطيط ومضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات، وأن تكون مثل الصين وماليزيا.

ما تنشغل به مصر هذه الأيام هو مَقْتَلُها؛ لأنه يقضي على روحها، ويحاصرها في حدودها، ويؤدي إلى انغلاقها على ذاتها وسكونها وركودها. فتتآكل من الداخل، وتنشغل بهوامشها وأطرافها وليس بقلبها ووعيها. وإذا كان جيفارا يعود من جديد إلى أمريكا اللاتينية، فمتى يعود صلاح الدين، والظاهر بيبرس، ومحمد علي، وعبد الناصر من جديد إلى مصر؟

(٤) العقل أم القدم؟

مرت بمصر أحداث جسام هذا الشهر، غطى بعضها على البعض الآخر. وتداخلت الأمور، تشابكت وتعقدت مثل أحوال الصوفية. فلم يعد أحد يدري هل هو في حالة خوف أم رجاء، هَيبة أم أنس، حزن أم فرح، قَبْض أم بَسْط، غَيْبة أم حُضور؟ المضجكات والمُبْكيات شيء واحد.

كان الحدث الأكبر هو الدَّوْرَة الأفريقية لكرة القدم والذي غطى على معرض القاهرة الدولي للكتاب الثاني في الأهمية بعد معرض فرانكفورت. وامتلات الصحف بأخبار الدورة أكثر من أخبار المعرض، وكان الاستعداد والدعاية لها أفضل من الاستعداد للمعرض. بلغ عدد زوار الأستاذ الرياضي خمسة وسبعين ألفاً في كل مباراة، وبيعت

٤ الاتحاد، ١٨ من فبراير ٢٠٠٦م.

تذاكرها في السوق السوداء من الكبار والصغار. وبلغت حصيلة كل مباراة ما يقرب من ثلاثة ملايين جنيه مصري. ولم يتجاوز زوَّار معرض الكتاب عدة آلاف كل يوم، بعد أن زادت تذكرة الدخول أربع مرات. وكان في الماضي يفتح أبوابه مجاناً للجميع. فالقراءة للجميع. وأغلق المعرض أبوابه مبكراً مساءً؛ حتى يشاهد الجمهور المباراة. ويوم الجمعة تغلق أبواب المعرض في منتصف النهار بعد الصلاة؛ استعداداً ليوم الحسم في الكرة، وتفتح في الصباح والناس تستيقظ متأخراً، وتذهب إلى الصلاة مباشرة. فبدأت استعدادات الناشرين للرحيل من اليوم السابق يوم الخميس.

وافتح الرئيس الدورة الأفريقية، كما حضر الحفل الختامي لتوزيع الجوائز، وحملت السيدة حرمه علم مصر تُلوح به للفريق المصري الفائز. وحمل نجله علم شركة كورية للدعاية. وحضر بينهما التدريبات الرياضية للفريق المصري للتشجيع. وافتتح معرض الكتاب أيضاً، ماراً على دُور النشر دون حوار مع المثقفين هذه الدورة؛ حتى لا يفتح على نفسه الباب أو يأتيه صداع في الرأس من الأسئلة التي تُثار كل عام حول الديمقراطية، وتزوير الانتخابات، والبلطجة، وتدخل أجهزة الأمن، وإهانة القضاء، والتوريت، والأحكام العرفية، والدستور، والفساد، وحكومة رجال الأعمال، وبيع مصر. وبقدر نجاح الدورة الأفريقية لكرة القدم من حيث التنظيم ومتابعة الجمهور، بقدر ما فشل معرض الكتاب الدولي. فقد بدأ بخلاف بين الناشرين المصريين ورئيس الهيئة حول إقامة إدارة المعرض حوائط عازلة أمام عرض الكتب تمنع الجمهور من الرؤية. وهُدِّدوا بالمغادرة. وتضامن معهم الناشرون العرب.

وتقلصت الأنشطة الثقافية إلى الحد الأدنى تحت شعار «لا سياسة في المعرض، ولا معرض في السياسة». مع أن الثقافة سياسة، والسياسة ثقافة فيما يعرف بالثقافة السياسية. وهو الشعار ذاته «لا سياسة في الدين، ولا دين في السياسة». مع أن السياسة تستعمل الدين لتحريك الجماهير في «لاهوت التحرير» كما فعلت الحركات الإصلاحية، الأفغاني، والكواكبي، وعلال الفاسي، والبشير الإبراهيمي، وعبد الحميد بن باديس. كما يستعمل الدين السياسة لتحقيق مُثله العليا عن طريق الممارسة السياسية. وهو الشعار ذاته «لا سياسة في الجامعة ولا جامعة في السياسة». فماتت الجامعة ولم تعد قادرة على تخريج علماء متخصصين، ولا مواطنين صالحين. وفُرق بين معرض القاهرة الدولي للكتاب بإدارة أستاذ جامعي يعرف قيمة الثقافة والحوار الثقافي بين كل اتجاهات الفكر والعمل في الحياة الوطنية مع استقلال نسبي عن الدولة، وبين إدارته بلواء في الشرطة

أو الجيش، أو باستئجار هيئة لتنظيم المعرض بناء على علاقات الأصهار والصدقات والمصالح المتبادلة.

وحضر الرئيس الدورة الأفريقية لكرة القدم في القاهرة، وغاب عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي في الخرطوم. ومصر هي البلد المؤسس لمنظمة الوحدة الأفريقية إبان حركات التحرر الوطني في أفريقيا، ولم تكن هناك إلا ثلاث دول أفريقية مستقلة. وكانت معظم حركات النضال الوطني الأفريقي لها مكاتبها في القاهرة. وسارت الشائعات حول سبب غياب مصر عن أفريقيا، وفي الخرطوم عاصمة وادي النيل، وفي وقت السودان في خطر، ومُهدّد بالعدوان بحُجّة دارفور كما حدث في العراق، وتقسيم القطر الشقيق بين غربه وشرقه، بين شماله وجنوبه. هل صحة الرئيس هي السبب وقد جاوز السبعين، وشبهات الأمراض العضال تتناولها الألسنة؟ هل الورقة الليبية التي تدعو إلى اعتبار المغرب العربي جزءاً من أفريقيا وليس من الوطن العربي؛ كي تحمل همومه في فلسطين والعراق؟ وهي الدعوة الفرنسية الاستعمارية القديمة لقسمة الوطن العربي إلى مشرق ومغرب، مشرق صوفي إشراقي ديني، ومغرب عقلاني علمي مدني. المشرق أقرب إلى فارس والهند، والمغرب أقرب إلى فرنسا. وهي الدعوة التي روج لها أيضاً طه حسين في «مستقبل الثقافة في مصر». هل لم تُرد مصر إخراج نفسها بتبني سياسة خارجية معادية لتدخل القوى الأجنبية في السودان منذ استبعادها عن مؤتمر المصالحة الوطنية بين شمال السودان وجنوبه، ومشكلة دارفور في طريقها إلى التدويل وتدخل الأمم المتحدة؟ هل ما زال الرئيس متشائماً من الخرطوم منذ حادثة الاعتداء عليه؟ هل قررت مصر منذ مدة الاحتجاب، تعكف على شأنها، ولا تُبدد مواردها في حروب إقليمية على حدودها، وقد تحوّل الاستنزاف الخارجي إلى استنزاف داخلي بنهب ثروتها ببيع القطاع العام، وتهريب الأموال والإسراف في مظاهر الترف، والثراء الفاحش للقلّة على حساب الأغلبية؟

وعمّت الأفراح بعد نيّل مصر كأس أفريقيا للمرة الخامسة. ونزلت الآلاف إلى الشوارع، ترقص وتغني وترفع الأعلام الملونة، وتدهن الوجوه، وتلبس القبعات حتى الصباح. وغطت الأفراح على أحزان ألف شهيد، غرقى العبارة. وبدلاً من أن يُعلن الحداد الوطني ثلاثة أيام، وتُنكس الأعلام أسوة بما يحدث حين موت زعيم عربي، عمّت الأفراح وآلاف المصريين لا يعرفون أين جثث ذويهم، في بطون أسماك القرش، أم داخل العبارة في أعماق البحر؟

وتحوّل السخط العام على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد والذي يخشى منه من اندلاع انتفاضة ثالثة أسوء بالانتفاضة الأولى في يناير ١٩٧٧م، والثانية انتفاضة الأمن المركزي في ١٩٨٦م، تحوّل إلى فرح عارم، ووهم بالانتصار بترجيح ضربات الجزاء. وتجمّعت القوى الشعبية بعشرات الألوف وكأنها تُناصر المقاومة الفلسطينية أو العراقية أو الشيشانية. وهي الجماهير نفسها التي لم تشأ أن تشارك في الانتخابات التشريعية الماضية بأكثر من ٢٣٪. نزلت عن بكرة أبيها الآن تسد الشوارع، وتوق المروور. فكرة القَدَم أهم من المؤسّسات التشريعية، والمباريات الرياضية أهم من المناقشة الحزبية بين المعارضة والحزب الحاكم، وكأن صفر المونديال وجد تعويضاً له في كسب الكأس ببركلات الترجيح.

وكافأ الرئيس المنتخب القومي المصري بثلاثة ملايين جنيه مصري، ورُبّع سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر، والملايين من عمّال مصر وفلاحها يصارعون من أجل البقاء، ونساء مصر اللاتي يعملن من أجل إعالة أسرهن. وأساتذة الجامعات الذين بلغوا السبعين خفّضت مرتباتهم إلى مائتي جنيه، والباقي تعويضاً لهم من صندوق الصدقات والنذور والخدمات الاجتماعية. لا حق لهم في حضور مجالس الأقسام، ولا مجالس الكليات، ولا مجالس الجامعات بعد هذه الخبرة الجامعية الطويلة على مدى نصف قرن. بل لا يحق لهم التدريس أو الإشراف على الرسائل مُنفردين إلا بالاشتراك مع أستاذ عامل قد يكون أحد طلابه. ولماذا يخرج الضُّباط على الاستدياع وهم في سن الأربعين ويأخذون مكافأة مالية كبيرة ليعملوا بالقطاع الخاص في قطاع الأعمال، ويبقى الأساتذة هذا العمر الطويل في الجامعات من دون إفساح المجال للأجيال الشابة الجديدة؟ ولماذا لا يكون النموذج العسكري هو النموذج الأكاديمي؟ وقد ظلّ رَسَل وجادمر في جامعاتهم حتى المائة أقل أو أكثر. وقد صدر القانون بعد أن دخل مجلس الشعب في جلسته الأخيرة. ولم يستغرق أكثر من أربع وعشرين ساعة. وصدر به قرار جمهوري! وهم الأساتذة الذين تربّى على أيديهم أبطال الكرة المصرية، وضباط الجيش، والرئيس، وحرمة، وأنجاله. وكيف يَهَبُ الرئيس من خزانة الدولة هذه الملايين الثلاثة من دون موافقة من وزارة المالية أو مجلس الشعب، ومن دون إذن بالصرف من الخزانة العامة؟ وهل يتصرف الرؤساء في أموال الشعوب، كما كان يتصرّف قدماء السلاطين بالهبات والعطايا والمنح على العلماء والشعراء والفلاسفة والأدباء والفقهاء في بلاطه؟

ثم ننعى بعد ذلك على الشباب وضياح مُثلهم. فأَي المِثَالين أفضل، كرة القدم أم تنوير العقول؟ وأيهما أنفع تسجيل الأهداف في الشباك أم تحقيق الأهداف الوطنية؟

أيهما أبقى في تاريخ الأمم، ركلة قَدَم وضربة رأس أم تحقيق انتصار قومي في التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، بدلاً من المساعدات الأجنبية والبون الشاسع بين الأغنياء والفقراء؟

(٥) الطاقة النووية بين الجَدِّ والهزل °

انشغل الرأي العام في مصر أخيراً بحق مصر في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهو حق طبيعي لا يَنازع فيه أحد من الدول الكبرى أو الصغرى. وتمارسه مصر فعلياً منذ بداية الثورة وإقامة مفاعل أنشاص، واستعمال الطاقة النووية في البحوث الطبية والزراعية، واستكشاف التربة. فالطاقة النووية ليست بالضرورة السلاح النووي الذي يتطلب بحوثاً أكبر، وإمكانات أعظم، وظروفاً دولية مواتية، وحاجة فعلية للدفاع عن النفس.

ليست القضية قدرات مصر العلمية فهذه لا شك فيها. فقد كان لديها برنامج توقف منذ أوائل الثمانينيات بعد كامب ديفيد في ١٩٧٨م، واتفاقية السلام في ١٩٧٩م. فلم تُعد تشعر مصر بخطر عليها من السلاح النووي الإسرائيلي ومفاعل ديمونة على مقربة منها في صحراء النقب، الامتداد الطبيعي لسيناء. وعلماء مصر ذَوُو شهرة عالمية، سواء من بقي في الداخل أو من هاجر إلى الخارج. ويكفي ذكر اسم يحيى المشد عالم الذرة المصري الذي اغتالته إسرائيل في غرفة نومه في العراق، وهو يساعد في إنشاء القدرة النووية العراقية في المدينة العلمية التي أسَّسها العراق لاستقبال العلماء العرب. ليست القضية تقنية خالصة، فالتقنيات النووية معروفة في مراكز الأبحاث المتخصصة تحت طلب من يريد. وهي ليست قضية موازين دولية بين الشرق والغرب بين روسيا وأمريكا، أو بين الشرق والشرق الصين أو اليابان أو الهند أو باكستان، أو بين الغرب والغرب، أمريكا أو أوروبا. فقد انتهى عصر الاستقطاب، والتعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية متاح للجميع. والوكالة الدولية للطاقة النووية تقوم بالتنسيق بين الدول والتفتيش على مفاعلاتها لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوقيع الدولة على عدم انتشارها التي وقعتها مصر ولم توقعها إسرائيل.

° الاتحاد، ١٤ من أكتوبر ٢٠٠٦م؛ الدستور، ١٦ من أكتوبر ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ١٥ من أكتوبر ٢٠٠٦م.

وليست القضية الاستعداد لإيجاد بدائل للطاقة نظرًا إلى نفاذ البترول في مصر الذي يُقدَّر عمره الآن بعشرين عامًا أكثر أو أقل. فهذه قضية عالمية. وأكبر مخزون للنفط ما زال في المنطقة العربية. والغاز الطبيعي مخزون لا ينفد، وأبحاث الطاقة الشمسية على أشدها، وتستغل باقتدار في اليابان. وليست القضية أيضًا الحاجة إلى الطاقة النووية لتحلية مياه البحر. فالمياه العذبة متوافرة، والنيل يفيض عامًا وراء عامٍ ومخزون المياه وراء بحيرة السد فيه أكثر من الحاجة. وما يضيع في البحر في أعالي النيل وفي البحر في مصبه. هذه مشكلة الخليج والسعودية والمناطق الصحراوية الخالية من الأنهار والمياه الطبيعية، الجوفية أو الأرضية.

إنما أثّرت القضية في أثناء الاجتماع السنوي للحزب الحاكم بعد أن طالّت المناقشات من دون التوصل إلى نتائج واضحة فيما يتعلق بالمطالب القومية الكبرى التي تحملها المعارضة وبعض الأجنحة الإصلاحية في الحزب الحاكم. لم يتم التوصل إلى إصلاح الدستور، وتداول السلطة، والتعددية الحزبية، وشرعية الأحزاب الموجودة في الشارع السياسي، والقضاء على الفساد، والحريات العامة، وحقوق الإنسان والعلاقات العربية، وإعادة دور مصر في فلسطين والعراق ولبنان وسوريا والسودان. ترك ملف مصر مفتوحًا من دون الوصول إلى شيء. أثّرت قضية حق مصر في امتلاك القدرة النووية والذي تملكه بالفعل من أجل تلميع الحزب الحاكم، وإثارة النعرة الوطنية، وخلق معركة وهمية لا يُنازع فيها أحد. فالحزب في حاجة إلى شرعية وطنية، وحضور جماهيري لا يجده. والأمين العام للجنة السياسات هو الذي يثير القضية حتى يصبح في مكان الصدارة، المدافع عن حقوق مصر الوطنية، وليس مُجرّد بؤرة جذب لرجال الأعمال ولا وريث شرعي للحكم، ولا يكتفي بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية له.

ليست القضية، إذن، موضوعية امتلاك مصر القدرة النووية، بل إثارتها في هذا التوقيت بالذات للتغطية على الانتكاسات المتتالية في السياسة المصرية على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، غلاء الأسعار، زيادة معدلات الفقر، كوارث القطارات والعبّارات، سوء الخدمات الصحية والتعليمية، نهب ثروات مصر، التلاعب بالأسعار خاصة الحديد والأسمنت المزد من الاحتكار، بيع القطاع العام في صفقات مشبوهة آخرها صفقة عمر أفندي، بيع البنوك الوطنية، الاتجاه إلى خصخصة شركات المياه والغاز والكهرباء؛ أي تحويل مصر إلى سوق لرأس المال الداخلي والعالمي، والدخول محلية. وعلى الصعيد الخارجي ترك لبنان يُدمّر وحيدًا خوفًا من تدمير مصر، وتُرِكَت

سوريا شريك مصر في الحرب والسلام مُحاصَرة بين المطرقة والسندان، والعراق يُذَبَّح أبنأؤه كل يوم، ومهدَّد بالتقسيم، والسودان تغزوه القوات الدولية لتقسيمه بدعوى حقوق الإنسان في دارفور، وكأنَّه لا وجود لحقوق الإنسان في فلسطين والعراق، والسودان هو الأمن القومي لمصر. والأخطر من ذلك كله منافسة إيران في قدراتها النووية، وإيقاع تناقض بين قدرات إيران الفعلية وقدرات مصر المستقبلية؛ تخويفًا للخليج، مع أنَّ القدرة النووية الإيرانية الحاضرة ظهير للقدرة النووية العربية القادمة. والتناقض بين القدرتين الإيرانية والعربية من ناحية، والسلاح النووي الإسرائيلي من ناحية أخرى. وقد بدأ ذلك بالفعل في اجتماع رؤساء أجهزة المخابرات والأمن لبعض الدول العربية «المعتدلة» بتعبير وزيرة الخارجية الأمريكية ونظرائهم في إسرائيل؛ لعمل جبهة واحدة في مقابل التطرف والإرهاب في إيران وسوريا وحزب الله، مقابل لا شيء لاسترداد حقوق فلسطين، أو لانسحاب قوات الاحتلال من العراق، أو بعدم التدخل الخارجي في شئون السودان.

وإذا كان الإعلان عن حق مصر في امتلاك القدرة النووية جادًا، فلماذا تعارض الولايات المتحدة امتلاك إيران وكوريا هذا الحق؟ ولماذا توافق على هذا الحق الفعلي لكل الدول الغربية والشرقية، مثل إسرائيل والهند؟ إنَّ أول من أعلن موافقته على هذا الحق لمصر بعد إعلان الحزب الحاكم عنه هو سفير أمريكا في مصر. فربما تَمَّت موافقة أمريكا على هذا الإعلان من قبل؛ حتى تظهر أمريكا عادلة في مواقفها من الدول ضد إيران وكوريا ومع مصر وإسرائيل والهند وباكستان.

توقيت هذا الإعلان يدل على أنَّ القضية مجرد علاقات عامة لملاء الفراغ السياسي في البلاد، تغطية على الانهيار الداخلي والتبعية الخارجية. والأمور الجادَّة لا تُؤخَذ بمثل هذه الخفة. ومن يُرد امتلاك القدرة النووية يفعل ذلك سرًّا، ولا يتباهى به علنًا. والكلام عن شيء يدل على عدم صنعه. فالكلام أحيانًا يكون تعويضًا عن العجز ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾. لذلك وصف أحد المستشرقين العرب؛ ولهذا السبب، بأنهم ظاهرة صوتية.

إنَّ الأمور الجادَّة التي بها يتحدد مصير الأوطان لا تُؤخَذ وسيلة للدعاية والإعلان؛ وللتغطية على مواقف أخرى. فإسرائيل لا تتحدث عن قُدرتها النووية ولا عن سلاحها النووي، ولا عن عدد القنابل النووية التي لديها ولم تُوقَّع على اتفاقية انتشار الأسلحة النووية بالرغم من صياح الغرب ومشاريعهم في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية

من أسلحة الدمار الشامل، وبالرغم من اتهام العرب الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالمعيار المزدوج في التعامل مع العرب وإسرائيل.

ثم حَفَّت الضجة وطواها النسيان مثل كثير من الأمور المثارة في الوطن العربي. هي مجرد أهواء وانفعالات وليست وقائع وحقائق، مُجَرَّد زوبعة في فنجان، ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾.

(٦) يا مصر، كم لك من حدود؟^٦

تربي المواطن المصري منذ نعومة أظافره في الحَضَانات والمدارس حتى الإعلام الرسمي، أن مصر تَتَمَيَّز بتجانس تاريخي وجغرافي وسكاني وديني وثقافي وسياسي. حافظت على وَحْدَتِهَا عِبْرَ التاريخ، بالرغم مما طرأ عليها من نَظْم سياسية مُتَعاقِبَة، دخيلة أو أصيلة، أجنبية أو وطنية. ولم تنقسم إلى شمال وجنوب إلا في لحظة واحدة في تاريخها القديم سرعان ما قام الملك مينا بتوحيدهما، ولبس التاج المزدوج رمزاً لوحدة القُطْر. وكانت الوحدة الوطنية دائماً أحد أهداف الحركات الوطنية منذ الملك مينا حتى ثورة ١٩١٩م برُمُوزِي الهلال والصليب، وحدة المسلمين والأقباط. الشعب متجانس بين الشمال والجنوب، بين بحري وقبلي، بين الدلتا والصعيد. يربطهما وادي النيل والقطار، وكما ظهر ذلك في الأغاني الشعبية والأمثال العامية. لا فرق بين سكان الشمال البيض أصحاب العيون الخضراء أو الزرقاء والشعر الأشقر في المنصورة، وبين سكان الجنوب أصحاب البشرة السمراء والعيون السوداء والشعر الفاحم سكان وادي حلفا. وبالرغم من تفاوت الرزق بين المصريين والذي يزداد يوماً وراء يوم منذ شكاوى القروي الفصيح في مصر القديمة حتى الهَبَّات الشعبية من أجل الخبز في يناير ١٩٧٧م والأمن المركزي في يناير ١٩٨٦م، فإن أحداً من المصريين لم يَمُتْ جوعاً ولا عطشاً. فمياه النيل متوافرة، الأرض الخضراء فيها قُوت للجميع حتى قبل مَعُونَة القمح الأمريكية. سكانها بدو وحضر، وأرضها وادٍ وصحراء، وطقسها ممطر وجاف، وجوها بارد وحار. ومع ذلك حافظت مصر على وحدتها الجغرافية كما حافظت على وحدتها السياسية. وبالرغم من طغيان حكامها حتى إن لفظ فرعون، حاكم مصر القديم، أصبح معادلاً للطاغية، سواء كان

^٦ الدستور، ١٦ من أغسطس ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٢١ من أغسطس ٢٠٠٥م.

ذلك لدى الفراغة القدماء أو الفراغة الجدد، فإن الحد الأدنى من التوافق ظلّ سائدًا بين الحاكم والمحكوم بالرغم من الهَبَّات الشعبية التي لم تنقطع في الشمال والجنوب، ثورة ابن الهمام في الصعيد، وثورة عرابي شرق الدلتا.

ويعرف العالم كله حدود مصر الدولية، في المطارات عبّر الجو، وفي المدن الحدودية، رفح، والسلم، ووادي حلفا في الأرض، وفي المدن البحرية الإسكندرية، وبورسعيد، والسويس في البحر. ويُعاني المصريون أكثر من الأجانب، والعرب الفلسطينيون والعراقيون أكثر من المصريين، وأحيانًا الباكستانيون أرض أسامة بن لادن أكثر من الكل من الانتظار «قليلاً»؛ حتى يتم اتخاذ الإجراءات الأمنية الضرورية بالرغم من حصول القادمين على تأشيرات دخول في السفارات والقنصليات المصرية في الخارج. في حين يمر الأوروبيون والأمريكيون والإسرائيليون بمجرد أخذ طابع بخمسة عشر دولارًا من شبك البنك داخل المطار ومن دون تفتيش أو بحث أو مراجعة قوائم المشبوهين والمنوعين من الوطنيين المصريين أو المواطنين العرب.

كل ذلك معروف. ويعرفه المصريون الذين يقفون بالساعات الطوال منذ الفجر، ويقفون في طوابير الصباح للتقدم إلى نوافذ القنصليات أو السفارات الأجنبية للحصول على تأشيرات دخول، من دون أماكن انتظار في الغالب، وعلى قارعة الطريق في الطقس البارد أو الحار. والذهاب أكثر من مرة، مرة لتقديم الأوراق والعودة بعد أسبوعين لمعرفة: هل تمت الموافقة أم لا؟ أو استكمال الأوراق، ومنها التأمين الصحي. ومن السفارات الكبرى يأخذون البصمات وصور حذقات العيون. وفي المطارات الأجنبية يقفون المصريون أيضًا لإعادة النظر والتحقق من عدم تزوير تأشيرات الدخول؛ فالعربي مشبوه مشبوه والمسلم خاصة ولو كان بجلباب أو طاقية أو ذقن من أنصار ابن لادن وتنظيم القاعدة، إرهابي خطير؛ أتى لتفجير القطارات أو الطائرات أو المباني العامة.

إنما القضية هي في الحدود الداخلية داخل الوطن، في الانتقال من الوادي إلى الصحراء، ومن الشرقية إلى سيناء، ومن شمال سيناء إلى جنوبها، وقبل الدخول إلى المدن الساحلية الشهيرة كالغردقة وشرم الشيخ. وسيناء هي المدخل الشرقي لمصر، والصحراء الغربية هي المدخل الغربي لمصر، ووادي حلفا هي المعبر الجنوبي لمصر. قبل كل مدينة في سيناء يوجد «كمين» وعليه شرطة أو جيش أو مخابرات عامة لفحص الركاب وحقائبهم خاصة الشباب. وقد يستدعي الأمر إنزالهم جميعًا من العربة في البرد القارس أو الحرارة الملهبة؛ حتى يطمئن الكمين أنه لا يوجد من بين المواطنين إرهابي. في حين

يدخل الإسرائيليون إلى طابا بلا تأشيرة؛ طبقًا لاتفاقيات كامب ديفيد ومُعاهدة السلام، بل إلى شرم الشيخ أيضًا وباقي مدن سيناء تشجيعًا للسياحة، والاستفادة من دخلها، حتى لو تم التفريط في السيادة الوطنية.

لم يتغير الأمر منذ أيام الاحتلال البريطاني لمصر، عندما كانت حدود مصر الشرقية قناة السويس، ولا يعبر المواطن في سيناء إلى الوادي بثروته الحيوانية؛ إلا إذا دفع ضريبة مرور على كل ضأن وماعز وجمل وفرد؛ لأنهم سيطعمون من خضرة الوادي. ولا يعبر المواطن ويسير على ضفاف القناة الغربية من جهة الوادي؛ إلا إذا أخذ تصريحًا من جيش الاحتلال، أو الجيش الوطني أو الشرطة العسكرية أو شركة قناة السويس. فهناك حدود داخل الحدود. والمواطن مُتهم ومشبوه، عدو للنظام منذ البداية ما دام أنه قادم إلى التخوم، وخارج من قريته أو مدينته.

تآكلت الحدود الوطنية بفعل الحدود الأمنية. وقد يتغير ولاء البدو في سيناء بعد طول الاحتلال من الوطن الغربي إلى الوطن الشمالي. فقد بَنَت قوات الاحتلال المساكن، وعَبَدَت الطُّرُق، وأدخَلَت الكهرباء والمياه، وتعاملت مع البدو كأنهم امتداد لبدو النُّقَب. وأقامت بعض الصناعات على بحيرة البردويل لتجفيف الأسمك، ومغسلة في العريش لإيجاد فرص عمل للبطالة الزائدة لدى الشباب، واستخرجت المعادن، وأقامت المستعمرات مثل ياميت، وكانت من مشاريع الأمن الوطني زراعة سيناء وإقامة مزارع جماعية ومدن في سيناء قادرة على استيعاب خمسة ملايين مواطن، يقفون في مواجهة «الموشاف» والمزارع الجماعية في النُّقَب. وقد كان فراغ سيناء من السكان أحد أسباب احتلالها المستمر مهما حاولت الجيوش الدفاع عنها في العراق. وفي التفجيرات الأخيرة في طابا وشرم الشيخ تم استجواب الآلاف من سكان سيناء. فَهُم الأعداء الذين يُهدَّدون الأمن القومي داخل البلاد. هم الحدود التي يجب أن يُدافع عنها، حدود في الداخل وليست في الخارج، موانع في القلوب وليست حواجز على الأرض.

ويمر «السوبر جيت» سريعًا، القصر الطائر، لرجال الأعمال والشخصيات المهمة، بأسعار مرتفعة. يحمل الذين يبنون مصر، ويُشيدون القرى السياحية، ويُعمِّرون مصر، ويزيدون دخلها القومي. يأخذهم الناس اللي فوق حيث المضيفات الحسنات وأسعار المشروبات والمأكولات المرتفعة. كما تأخذ عربات الوجه القبلي «الناس اللي تحت».

وتتصاعد الروائح الكريهة من حمامها.

وفي كماثن التفتيش يُسأل من يعترض على سوء المعاملة، وطول الانتظار في برد الليل أو قيظ النهار: مَنْ أنت؟ ويجب: أنا مواطن من ثمانين مليونًا من المصريين،

يدافع عن حقوقه وحقوق المواطنين في المرور بسلام في ربوع الوطن شماله وجنوبه شرقه وغربه، واديه وصحرائه، نيله وسينائه. يحاول مد الجسور بين المواطن والدولة بدلاً من العداء المستحكم بينهما. إذ تُعتبر الدولة بأجهزتها المواطنَ عدوًّا لها، يريد الانقضاض عليها وتخريبها وتعكير صفو السواح، والإضرار بالأمن القومي وتشويه سمعة مصر وصورتها في الخارج. وكرد فعل على ذلك في اللاوعي الوطني يشعر المواطن بأن الدولة عدو له، لا ينتمي إليها، ولا يشعر بالأمن منها؛ مما قد يضطره إلى الهجرة أو طلب الحماية الأجنبية كما كانت تفعل الأقليات الدينية والعرقية طوال تاريخ مصر الحديث. ويسأل المواطن ممثل الأمن، مدنيًّا من المخابرات العامة: وَمَنْ أنت؟ ألسنت الذي يقف عائقًا بين المواطن والدولة التي تحميه؟ ألسنت الذي يُمثّل الدولة لدى المواطن، وليس المواطن لدى الدولة مثل معظم مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات التعليمية، والعمداء، ورؤساء الجامعات، ونواب المجالس النيابية والوزراء؟ وهل مَنعت كل هذه الاحتياطات الأمنية من وقوع بعض الحوادث في الأقصر أو الدير البحري أو سيناء؟ ولماذا تتصور الدولة نفسها على أنها جهاز أمن، وإن دعت الضرورة جهاز قمع، والمواطن هو المشبوه والمُدان والمجرم بالضرورة؟ ألا يخلق ذلك عند المواطن تصورًا مقابلاً بأن الدولة عدوه، وسبب آلامه وأحزانه وشقائه من البطالة والفقر بالإضافة إلى القهر والتسلط؟ وفي هذه الحالة يستعد المواطن للخروج عليها. وينتظر الفرص ممن يأتي إليه داعيًا ومبشرًا بنظام جديد، يقيم العدل، ويقضي على الظلم، وبالتالي إمكانية تحوله من مهمش متهم في وطنه إلى أن يكون أميرًا للعالم كله، ابتداءً منه، من هذه البؤرة، ببؤرة الإسلام، وهذه الجماعة، جماعة المؤمنين. العمل ميسور، والسكن موفور، والزواج مضمون، والنصر بإذن الله.

الفصل الرابع

الأحزاب السياسية

(١) الانتخابات بين الشكل والمضمون^١

الحرية مَطْلَبٌ أساسي في الطبيعة البشرية. يولد الإنسان حرًّا ثم يكبله المجتمع بالقيود والأعراف والقوانين المتبعة. فيتحول من حُرٍّ إلى مقهور. ثم يحاول أن يتحرر، يحرر نفسه بنفسه بالنضال الاجتماعي والسياسي. لذلك قال عمر قولته الشهيرة: «لَمْ استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟» كما قال أحمد عرابي متأثرًا بتعاليم الأفغاني أمام الخديوي توفيق في قصر عابدين: «إن الله خلقنا أحرارًا، ولم يخلقنا عقارًا، والله لا نُورَث بعد اليوم.»

والحرية أيضًا مَطْلَبٌ واقعي فعلي. يشعر المواطن العربي بأن ما في قلبه ليس على لسانه، وأن ما يُقال في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء لا يُعَبِّرُ عَمَّا في نفسه، بل يبرر النظم السياسية القائمة. فالإعلام أحد أجهزة الدولة مثل الشرطة والجيش وقوات الأمن. لذلك لجأ إلى حديث الهمس والنكات الشعبية والكتابة على الآثار ودورات المياه والمركبات العامة وحوائط المنازل في الطريق العام وكتابة شعاراته التي لا يسمح أحد بكتابتها في الإعلام الرسمي وهو ما يُعرَف في الثقافة الشعبية باسم «هتاف الصامتين».

والحرية مَطْلَبٌ تاريخي. فمنذ أن قامت الثورات العربية الأخيرة في أوائل الخمسينيات، هُمِّشَت قضية الحرية لصالح التنمية الاجتماعية، والتحرر الوطني، والعدالة الاجتماعية، والتصنيع وبناء الدولة الحديثة؛ مما يستدعي استقرار النظام، وعمَّت تجربة الحزب الواحد، والطليعة الثورية، والتغير من أعلى، والتخطيط المركزي.

^١ الاتحاد، ٣ من سبتمبر ٢٠٠٥م؛ الدستور، ٤ من سبتمبر ٢٠٠٥م.

وكان من نتيجة ذلك صعود طبقة البيروقراطيين، والتكنوقراط، وضباط الجيش، ورجالات الحزب، وتضخم جهاز الدولة، واتهام كل المعارضين السياسيين من داخل النظام أو من خارجه بأنهم أعداء النظام متعاونون مع الخارج، من أنصار النظام البائد. وبعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، بدأ التسليم بقضية الحرية، وبضرورة التعددية الحزبية. وواكب ذلك بعد حرب أكتوبر صدور قانون الاستثمار في ١٩٧٤م، والانقلاب على النظم «الشمولية» أي «الناصرية»، والتحول إلى القطاع الخاص، والتعاون مع الغرب. واشتد هذا التحول الرأسمالي خاصة بعد كامب ديفيد في ١٩٧٨م، وبعد سقوط النظم الاشتراكية في أوائل التسعينيات، وفرض العولمة واقتصاد السوق نظامها على العالم. وواكبت الدعوة إلى الحرية الدعوة إلى الرأسمالية، وربط الاشتراكية بالقهر والنظم الشمولية.

والحقيقة أن الحرية مَطْلَب الفرد، وحقه الطبيعي في التعبير الحر بالقول والفعل والتنقل والاعتراض. وكما ارتبطت الحرية بالفرد، ارتبطت الديمقراطية بنظام الحكم. وأصبح كلاهما قرينين: حرية الفرد وديمقراطية الحكم.

ولما تفاقمت الأزمات بعد هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م، وتم عقد معاهدات الصلح مع الكيان الصهيوني منذ زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧م، واتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٨م، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩م، والأردنية الإسرائيلية بعدها، ومع موريتانيا في ٢٠٠١م، بدأت الهَبَّات الشعبية تطالب بالخبز في مصر في يناير ١٩٧٧م، وفي المغرب وتونس في ١٩٨٣م، وفي الأردن في حوادث عَمَّان في التسعينيات. وسرعان ما سكنت. وبعد العدوان على فلسطين بعد انتفاضة الأقصى واحتلالها كلها، وبعد العدوان على العراق في ٢٠٠٣م والعدوان على أفغانستان والشيخان، وعجز الأنظمة العربية عن أن تدافع عن الأوطان تحركت الشعوب تطالب بالحرية والديمقراطية والتعددية السياسية وإلغاء قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، وإنهاء سيطرة الحزب الحاكم، والوقوف أمام التمديد والتوريث. وتحت الضغوط الشعبية في الداخل والأمريكية في الخارج بضرورة التحول الديمقراطي بعد أن كانت أمريكا تؤيد أعتى النظم الديكتاتورية في العالم بما في ذلك الوطن العربي، قرر النظام السياسي في مصر تعديل مادة يتيمة في الدستور رقم ٧٦م التي تسمح بانتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح دون غيرها من المواد التي تتعلق بمدة الرئاسة وحرية إنشاء الأحزاب السياسية.

وتَحَرَّك الشارع العربي في مصر ولبنان واليمن صراحة، وفي سوريا والسعودية وليبيا خلسة؛ من أجل المطالبة بضرورة التحول إلى الديمقراطية من الداخل وليست

من الخارج. بدأت مظاهر هذا التحول بالاستعداد للانتخابات الرئاسية في مصر من بين أكثر من مرشح بلغوا العشرة دون ندية بينهم. فالرئيس الذي تربع على عرش مصر ما يقرب من ربع قرن في كفة وباقي المرشحين كلهم، بما في ذلك مرشح حزب الوفد العريق مع باقي مُرشحي الأحزاب الورقية في كفة أخرى. والنتيجة معروفة سلفاً. لذلك قاطعت معظم أحزاب المعارضة الانتخابات. ومُنِعَ المُستقلُّون والإخوان المسلمون والذين قد يحصلون على أكثر من نصف أصوات الناخبين من الترشيح لاستحالة حصول

المستقل على توقيعات مائتين وخمسين عضواً من المجالس النيابية والمحلية. تحوّل المضمون الحقيقي للديمقراطية إلى مُجرّد شكل. فقرّرت كبرى أحزاب المعارضة كالعربي الناصري، والتجمع الوطني المقاطعة لعدم الجدية، وعدم توافر الفرص المتكافئة للمرشحين، ومنع مرشحين آخرين، وسيطرة الإعلام الرسمي على الرأي العام، والصحافة القومية. وفي بطاقة الانتخاب الرئيس هو أول الأسماء دون مراعاة للحروف الأبجدية للمرشحين أو لتاريخ التقدّم للترشيح. وحكم الواقع رئيس عَرَفه الناس على مدى ربع قرن وآخرون لم يسمع عنهم أحد باستثناء مرشح الوفد وحزب الغد لاتهامه واعتقاله ثم الإفراج عنه. وجهاز الدولة كله بما في ذلك أجهزة الأمن والشرطة بجانب الرئيس، والمؤسّسات الدينية الإسلامية والقبطية كلها مع الرئيس، وإعلان ذلك على لسان شيخ الأزهر وبابا الأقباط وكأنه لا توجد تعددية في الرأي بين المسلمين والأقباط باعتبارهم مصريين. وهناك أقباط ومسلمون في حركة «كفاية»، وفي الحركة الوطنية من أجل التغيير، وفي معظم حركات المعارضة التي نشأت تلقائياً في الأشهر الأخيرة والتي بلغت أربعة عشر تنظيمًا أهلياً من تنظيمات المجتمع المدني.

خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الخلف. ما أُعطي باليمين أخذ باليسار. وتحولت الانتخابات من آلية لتحقيق الديمقراطية إلى مُجرّد شكل يتستر على النظم التسلطية السابقة. القوى السياسية في الشارع العربي أربعة: الإسلاميون، والناصريون، والليبراليون، والماركسيون. ووجود أربعة مرشحين على مستوى الندية تعبير عن المضمون وليس الشكل. وإذا كان الحوار بين أحزاب المعارضة جاداً، فإنه يمكن الاتفاق على مرشح واحد لقوى المعارضة ضد مرشح الرئاسة لعدم تفتيت الأصوات. ويختار الشعب بين مرشحين رئيسيين: مرشح الحزب الحاكم الذي استمر على مدى ربع قرن ومرشح أحزاب المعارضة التي تريد تداول السلطة، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر. ولا فرق بين السياسة الداخلية حول البطالة والإسكان والفقر ونقص الخدمات

الصحية والاجتماعية، والسياسة الخارجية، والتحالف مع أمريكا والصلح مع إسرائيل، وتواري الدور القومي، وغلبة القطرية، وغياب العرب عن الساحة الدولية. لقد أدرك الرأي العام في مصر الذي يمثله رجل الشارع أن الانتخابات مُجرّد تمثيلية أو مسرحية أو فيلم سيئ الإخراج. تحولت إلى مهزلة يضحك منها الجميع. فالنتائج معروفة مسبقاً. هي انتخابات هشة لن تبقى حتى يظهر سيناريو آخر يقلب الموازين، من التمديد إلى التوريث أو إنهاء عصر بأكمله وفترة من حياة مصر السياسية مضى عليها نصف قرن تضم الحرية والاشتراكية، الوطنية والقومية، ائتلاف وطني وتعددية سياسية. يظل المستقبل حتى الآن في المجهول. وقد يتكشف في غضون أشهر إذا ما اشتدت الأزمة في لبنان وسوريا، وإذا ما تقرر العدوان على إيران والسودان، وإذا ما استمر الاحتلال لفلسطين والعراق إلى ما لا نهاية، وإذا ما تحوّلت حركات المعارضة الناشئة إلى ثورات شعبية عارمة في إندونيسيا وأوكرانيا وفنزويلا. فالعصر القادم هو عصر الشعوب.

(٢) هل هناك موانع للديمقراطية؟^٢

اختلف النقاد، قدماء ومُحدّثين، حول علاقة الشكل بالمضمون. فصل القدماء بينهما طبقاً للثنائيات التقليدية القديمة اللفظ والمعنى، البدن والنفس. فالمضمون مُستقل عن الشكل استقلال المعنى عن اللفظ، والنفس عن البدن. المعنى ثابت في الذهن، واللفظ يتبدّل، والوجود الذهني سابق على الوجود اللفظي. المعنى في الذهن واللفظ في اللسان والحلق. لذلك نشأ علّمان منفصلان؛ علم المنطق لضبط المعاني وطرق الاستدلال، وعلوم البلاغة لاختيار أحسن الألفاظ وأفضل الأساليب طبقاً لتعريف البلاغة القديم «حُسْن القول طبقاً لمقتضى الحال».

أما النقاد المُحدّثون فقد وحدوا بين الشكل والمضمون. فلا مضمون بلا شكل، ولا شكل بلا مضمون يفرض الشكل مضمونه كما يفرض المضمون شكله. ومن هنا نشأت البنيوية والأسلوبية ومناهج تحليل الخطاب. وإذا كان القدماء قد وقعوا في المثالية وعالم الماهيات المُستقل عن عالم الوقائع، فإن المحدثين قد وقعوا في الشكلانية اللفظية.

^٢ الاتحاد، ٢٤ من سبتمبر ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٥م.

وربما تحتاج علوم اللغة إلى نظرية جدلية ثالثة تجعل العلاقة بين الشكل والمضمون ليست علاقة آلية ثابتة، تمييزًا أو توحيدًا، انفصاليًا أو اتصالًا، بل علاقة مُتحرّكة. يختار المضمون شكله أولًا، ثم يُعيد الشكلُ تكييف مضمونه ثانيًا. ثم تظهر الوحدة العضوية الحركية بينهما في تجددٍ مستمرٍّ لكليهما معًا طبقًا لآليات الإبداع.

والانتخابات مُجرّد شكّل أو آلية لتحقيق الديمقراطية وليست غاية في ذاتها، وإلا وجد الشكل دون المضمون، أو وجد مضمون مغاير، بل نقيض للديمقراطية وهو الطغيان، أو كما يقول ابن رشد في جوامعه على جمهورية أفلاطون: «وحدانية التسلُّط». الانتخابات هنا مجرد تبرير للتسلُّط وتشريع للطغيان. تهدف إلى معرفة رأي الناس وإدراكهم للمصالح العامة ولأفضل من يُمثّلهم في الديمقراطية التمثيلية، أو الديمقراطية البرلمانية، أو في الديمقراطية المباشرة. الانتخابات آلية لآلية، آلية للديمقراطية والديمقراطية آلية لتحقيق المصالح العامة. الانتخابات وسيلة لا غاية، وسيلة لإشراك الناس في إدارة شئون البلاد واختيار حُكّامها. والديمقراطية أيضًا وسيلة لا غاية، وسيلة لتحقيق المصالح القومية بمشاركة الناس؛ ضمانًا لتحقيق أنجح وأفضل من بيروقراطية الدولة أو فردية الحاكم.

والسؤال هو: هل هناك موانع للديمقراطية في بعض الثقافات ولدى بعض الشعوب كما تروج لذلك بعض النظم العنصرية صاحبة التفوق الحضاري؟ فأوروبا نموذج للديمقراطية في نظم حكمها وليست آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. في الغرب وحده منذ القرن السابع عشر نشأت نظرية العقد الاجتماعي عند لوك واسبينوزا ونظَرها رُوسو في القرن الثامن عشر لتُفسّر نشأة السُلطة في المجتمع عن طريق التفويض، تفويض الناس عن رضى جزءًا من سلطتهم إلى واحد يختارونه فيما بينهم ليحقق الإرادة العامة *La Volonté Générale*. في حين عاش الشرق في «الاستبداد الشرقي» *Le Déspotisme Oriental* كما نظره مونتسكيو. ثم أضيفت عليها نظريات «المستبد العادل»، أو «الزعيم» لتفسير بعض النظم السياسية في بعض الثقافات الأخرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي يحب فيها الفرد الدولة، ويُعبّر بقدراته الخاصة عن روح الشعب ومصالح الأمة.

ويضرب المثل قديمًا بالفرعونية في مصر والتي ما زالت في اللاوعي الجمعي للمصريين. هو الله الذي يُقرّر ماذا يفعل، وما على الشعب إلا الطاعة. وعندما أتى الإسكندر إلى مصر اعتبره المصريون ابن الإله رع أو آمون. ورأى فيه المفسرون «ذو القرنين» الذي يتحدث عنه القرآن بلغة الإعجاب. وجعله الفلاسفة موحّدًا بالله ينشر

التوحيد في ربوع أفريقيا وآسيا، وليس فقط تلميذ أرسطو. واستمرت الفرعونية في الكنيسة القبطية في الدور المركزي الذي يقوم به رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الذي يتوحد مع الملك أو الإمبراطور في العصر البيزنطي. وكانت الثقافة اليونانية الرومانية التي مارست الديمقراطية اللاتينية في أثينا والرومانية في روما، ثقافة وافدة من الخارج. وبقت هامشية في مقابل مركزية الموروث.

واستمرت مركزية السلطة في الثقافة الإسلامية في مصر السنية في الفقه، الشيعية في الثقافة الشعبية التي تقوم على تأليه الإمام كما ظهر لدى الحاكم بأمر الله، وتقديس الأئمة المعصومين، وتبجيل آل البيت. وعمت ثقافة الأولياء وسلطتهم وقدرتهم على إجراء المعجزات. وظهر حورس من جديد؛ رمزاً لشركة مصر للطيران، والمعارض الفنية في الداخل والخارج في صورة «ابن البلد»، وفي الأغاني الشعبية «البلد عاوزه ولد» والفتوة في ملحمة «الحرافيش»، والزعيم في مسرحية «الزعيم». وتعلم التلاميذ في المدارس دور مُنفذي مصر الكبار، أحمر طارد الهكسوس، وصالح الدين محرر القدس، ومحمد علي باني مصر الحديثة، وعبد الناصر مُفجر ثورة يوليو ومؤسس التجربة الاشتراكية ورائد القومية العربية.

وفي الحياة الوطنية، تم التركيز أيضاً على زعماء مصر الوطنيين: أحمد عرابي، عبد الله النديم، مصطفى كامل، محمد فريد، سعد زغلول، مكرم عبيد، مصطفى النحاس أكثر مما ذكر الشعب وحركات الجماهير وصفوف المقاومة. فالزعيم يُجسد روح الشعب. والغناء له والمدح في «كامل الأوصاف»، و«عاش الي قال»، و«زعيمنا جمال»، ورئيس الجمهورية الثانية «آخر فراعنة مصر»، وزوجته «ملكة مصر» نفرتيتي، وكليوباترا، وحتشبسوت، وشجرة الدر معاً.

ولم يقتصر ذلك على مصر. بل عمّ النموذج في آسيا عند ماوتسي تونج، وهوشي منه، وغاندي ونهرو. وظهر أيضاً عند محمد مهاتير، باني ماليزيا الحديثة في المادة ١١٦ التي تُعطي له سلطات استثنائية. وظهر في أمريكا اللاتينية عند بيرون والبيرونية في الأرجنتين. بل لم يخلُ النموذج الأوروبي الديمقراطي منه في المادة ١٦ في الدستور الفرنسي التي تُعطي ديجول سلطات استثنائية لإنقاذ البلاد من الخطر.

وإذا كانت الانتخابات مُجرّد آلية للديمقراطية، والديمقراطية مُجرّد وسيلة لمعرفة اتجاهات الرأي العام ورؤى القوى السياسية، فقد يستوفي النموذج الأوروبي الشكل دون المضمون. فلا فرق بين الجمهوريين والديمقراطيين، أكبر حزبين سياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، في العدوان على العراق، وتأييد إسرائيل، وتدعيم النظام الرأسمالي. ولا

فرق بين المحافظين والعمال، أكبر حزبين سياسيين في بريطانيا أيضًا، في العمل للأهداف ذاتها. لذلك إن لم تكن الديمقراطية وآلية الانتخابات وسيلة لتحقيق نسق من القيم أو مشروعًا قومياً يجسد مصالح الناس، فإنها تكون مجرد شكل دون مضمون. وليس للديمقراطية شكل واحد ولا نموذج أوحده، بل تتعدّد أشكالها. والشورى أحد الأشكال، تُحقّق الديمقراطية سلبيًا، وهو عدم التّفرد بالرأي والقرار دون استشارة أهل الاختصاص، أهل الحل والعقد بتعبير القدماء، لتجنّب الدوافع الشخصية أو المصالح الطبقية. ومعظم مآسي العرب من القرارات الفردية مثل زيارة رئيس الجمهورية الثانية للقدس، وعقد اتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والخصخصة، والاعتماد شبه الكامل على الولايات المتحدة، وغزو العراق للكويت. شرط الديمقراطية الأول هو حرية الرأي، وتداول السّلطة. «إنّي وُلّيت عليكم ولست بخيركم» ضد التمديد إلى ما لا نهاية. والعقد والبيعة والاختيار ضد التوريث، وضد الانقلاب العسكري الذي سمّاه القدماء «الشوكة».

(٣) الدروس المستفادة من الانتخابات المصرية^٢

أَخَذَ الْعِبَرُ مِنَ الْمَاضِي سُنَّةَ حَمِيدَةٍ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾. والانتخابات المصرية في الإعادة في المرحلة الثالثة أوشكت على الانتهاء. والكل يحلل ويستخلص العبر وأهمها:

(١) ارتفاع صوت المعارضة العلمانية بكل فصائلها؛ الناصرية، واليسارية، والليبرالية في جرائدها وآرائها، وداخل مقارّها، وضَعْف وجودها في الشارع. هناك فَرْق بين الصوت والجسم، بين الكلام وأثره. تُعبّر عن أشواق الجماهير وطموحاتها ولكنها لا تُسيّسها ولا تُجنّدها، باستثناء شرائح كبرى من المثقفين والفنانين. تُعبّر عن خطورة الموقف السياسي في الداخل والخارج ولكنها عاجزة عن استقطاب الناس باستثناء القلة. وما فائدة النّقد دون الجمهور العريض؟ مع أنها هي المعارضة الأكثر وعياً من الناحية السياسية، والأكثر قدرة على صياغة برامجها الاجتماعية والسياسية تفصيلياً دون الاكتفاء بالشعارات الوجدانية أو الإيمانية. وهي الأكثر تواصلًا مع تاريخ

^٢ الاتحاد، ١٠ من ديسمبر ٢٠٠٥م؛ الدستور، ١٣ من ديسمبر ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، الأول من يناير ٢٠٠٦م.

مصر، الوفد مع ما قبل الثورة المصرية في ١٩٥٢م، والناصريون واليساريون مع ما بعد الثورة المصرية المغدورة بها منذ السبعينيات وحتى الآن. والسؤال هو: كيف يتحوّل اليسار العلماني إلى قوة شعبية، له قواعده الجماهيرية وثقافته الثورية النابعة منه وليست الأيديولوجيات الجاهزة الوافدة التي لا يعلمها الكثير من الأغلبية الأمية الصامتة؟ فُكّر دون جمهور، ورُوح بلا جسد، وصورة بلا مادّة، ورأس بلا جسم.

(٢) ظهور المعارضة الإخوانية وكأنها اللاعب الأول في الساحة وهي المسماة حتى الآن في أدبيات الدولة والحزب الحاكم، الجماعة المحظورة، وبلغة وزارة الداخلية الجماعات الدينية. فبعد خمسين عامًا من قرار الحل في ١٩٥٤م ما زالت موجودة على الساحة. تشارك في الحياة السياسية منذ السبعينيات. تقود المظاهرات من أجل تدعيم المقاومة الفلسطينية وضد العدوان الأمريكي على العراق، وضد الأحكام العرفية، وقوانين الطوارئ، والفساد والتبعية. والجماعة غير شرعية، وليس لها منبر إعلامي. فقد أُغْلِقَتْ جريدة «الشعب» لسان حال حزب العمل. وليس لها منبر آخر غير حركة الشارع. إلا أن ثقافتها السياسية نابعة من الموروث الثقافي للناس. ويؤثر شعارها «الإسلام هو الحل» على الجماهير التي تبحث عن حل لمشاكلها بعد أن جربت أنظمة الحكم فيها الليبرالية مرة قبل ثورة ١٩٥٢م، والاشتراكية مرة أخرى بعدها. وضاعت نصف فلسطين في التجربة الأولى في ١٩٤٨م، وضاع النصف الآخر في التجربة الثانية في ١٩٦٧م. كانت الجماهير قبل الثورة مطحونة بالإقطاع والقصر والإنجليز، وما زالت مطحونة بعد الثورة والانقلاب عليها منذ السبعينيات برجال الأعمال وهيمنة الولايات المتحدة وغطرسة إسرائيل. فلشعار «الإسلام هو الحل»، دلالة نفسية، المفتاح السحري، وكلمة السر للتخفّف من الضنك. والناس مرتبطة بتراتها. تعرف الإسلام ولا تعرف الليبرالية، والقومية، والاشتراكية، والماركسية باعتبارها شرائع لم يُنْزَلِ الله بها من سلطان. الشعار يمثل هروبًا إلى الأمام حتى تمر هذه الموجات العالية من الأيديولوجيات العلمانية للتحديث. هو هروب سلبي. وقد لا تعرف معنى الشعار إيجابيًا كنظام اقتصادي سياسي اجتماعي لحل المشاكل التي تعاني منها البلاد. هو طريق للخلاص، وحلم مستقبل أفضل. وهو شعار قصير مركز يجيب عن السؤال الضمني الذي يسأله كل الناس: ما الحل؟ ما البديل؟ ويكون الجواب النفسي «الإسلام هو الحل»، «الإسلام هو البديل» والحل لأزمة الروح والأخلاق والضمير. فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. وهو ما دعتة الجماعة أكثر مما دعاه المثقفون الذين حاولوا إقناع الجماعة بترجمة الشعار إلى برنامج اجتماعي سياسي اقتصادي ما دامت تخاطب الرأي العام ولا تخاطب نفسها وجماعتها.

(٣) عدم التنسيق الكافي بين قوى المعارضة المدنية ناصرية ويسارية وليبرالية، وبينها وبين قوى المعارضة الإخوانية. وحدة قوى المعارضة ما زالت بعيدة المنال. كان هدف كل منها الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد في مجلس الشعب، وليس تفويت الفرصة على الحزب الحاكم للحصول على الثلثين فنزل مرشحو المعارضة المدنية ضد بعضهم بعضاً، الوفدي ضد اليساري، واليساري ضد الناصري، وكل منهما ضد الإخواني كل مرشح يريد المكسب إيجاباً لنفسه وليس سلباً بإسقاط خصومه في الحزب الحاكم. وقد اشتهر أحد رؤساء الأحزاب اليسارية بالهجوم المستمر على «المتأسلمين» وعلى الإخوان؛ لأنه لا لقاء بين العلمانية والإسلام، ولا تداخل بين السياسة والدين. وهو خطأ تاريخي وعلمي في آن واحد. فالإسلام دين علماني كما يبدو في مقاصد الشريعة، الحفاظ على الحياة والعقل والحق والكرامة (العرض) والثروة (المال). يبحث في العلل المؤثرة في سلوك الناس وقيم العلمانية. العقل والعلم والإنسان والطبيعة والتقدم قيم إسلامية كما لاحظ الطهطاوي في «مناهج الألباب» ورؤيته مدى الاتفاق بين فلسفة التنوير في القرن الثامن عشر والشريعة الإسلامية بين «الشرطة» لنابليون والشريعة بين مونتسكيو وابن خلدون.

(٤) ذكاء الإخوان المسلمين في إمساك كل الخيوط، الحزب الحاكم بيد، والمعارضة باليد الأخرى. مع الحزب الحاكم «مشاركة لا مغالبة»، ومع المعارضة تنسيق جزئي لا منافسة. يكسبون من الحزب الحاكم في ضعفه وعجزه وحاجته إلى المؤازرة فما زال يمسك بزمام السلطة. ويُنسّقون مع المعارضة خاصة مع الحركة الوطنية من أجل التغيير. بل إنهم في البداية لم يرفعوا شعاراتهم النمطية «الله غايتنا»، «الرسول زعيمنا»، «القرآن دستورنا»، «الجهاد سبيلنا»، «الموت في سبيل الله أسمى أمانينا». والتفوا حول الشعارات الوطنية العامة التي رفعتها حركة كفاية، لا لقانون الطوارئ، لا للأحكام العرفية، لا للتوريث، لا للتمديد، نعم لإصلاح الدستور، نعم للتعددية السياسية، نعم لتداول السلطة، نعم للحريات العامة، نعم لإعادة توزيع الدخل، نعم لتأييد المقاومة في فلسطين والعراق. علّمت التجارب الإخوان، صدامهم مع النظام الليبرالي واستشهاد حسن البنا، صدامهم مع النظام الاشتراكي واستشهاد سيد قطب.

(٥) تهقّر الحزب الحاكم وضعفه وانقساماته وتقاتلتهم على المكاسب والخلاف بين الرعيل القديم بمساندة الرئيس، والرعيل الجديد بزعامة ابن الرئيس. الأول يريد الاستمرار في الثروة والسلطة. والثاني يريد حظه في تركة مصر. أصبح الرعيل القديم

عبثاً على الحزب، وهو مكروه من الشعب. وهو الذي جعل الحزب يفقد أصواته لصالح المعارضة بقسميها المدني والديني. بقي الحزب في السلطة أكثر مما يجب. وحامت حول رجاله الشُّبهات. وأصبحوا في ذهن الشعب رموز الفساد. وقد يحل الحزب نفسه إذا ما فقد الثلثين من المقاعد في مجلس الشعب حتى لا تُسقطه المعارضة، ويكون لها الحق في ترشيح رئيس للجمهورية. وقد يُشير الحزب الحاكم من طرف خفي إلى البديل الأسوأ إذا ما أتى الإخوان. وقد تريد أمريكا نظاماً جديداً يجمع بين الوفد والإخوان لضمان أغلبية شعبية والاقتصاد الحر في آنٍ واحدٍ بدلاً من إقامة آليات السوق الحرة على نظام فاسد وتسلطي. (٦) ظاهرة المستقلين الانتهازيين الذين يرشحون أنفسهم مستقلين بعيداً عن الحزب الحاكم، إما طوعاً وإما قسراً. ثم يكسبون ثقة الناخبين لكراهيتهم للحزب الحاكم، ثم يعلنون انضمامهم للحزب الحاكم بعد الفوز، ويعودون إليه من الباب الأمامي، من أوسع الأبواب بعددٍ من المقاعد ينقذ الحزب الحاكم من أن يصبح حزباً للأقلية. وهي انتهازية مزدوجة. يريدون أن يكسبوا مرتين. الأولى من الشعب بالابتعاد عن الحزب الحاكم، والثانية من الحزب الحاكم والابتعاد عن الشعب. هي ظاهرة أقرب إلى الخيانة الوطنية، خيانة الدائرة التي انتخبته على مبادئ ثم غيّر مبادئه بعد نجاحه. يُطعن فيها دستورياً من الناخبين.

(٧) ظاهرة البلطجة واستعمال العنف ضد الخصوم من مرتزقة الحزب الحاكم بالسيوف والخناجر والهاويات وسقوط القتلى والجرحى، ورجال الأمن لا يتحركون ما دام ذلك كله يساعد على إنجاح الحزب الحاكم. صوت الناخب قوة يده. ويده هي التي ستحسم لمن الأغلبية وليست صناديق الانتخابات. وهي فضيحة عالمية أمام أجهزة الإعلام والقنوات الفضائية عن التحول الديمقراطي في مصر. لقد تحرك الشارع لأخذ حقه بيده. وتحركت القوى المضادة لإجهاض هذا الحق والاستمرار في الباطل.

(٨) القضاء المستقل النزيه المُشرف على الانتخابات، وتسجيل كل المخالفات وألغى التزوير بمنع المرشحين من الدخول إلى مراكز الاقتراع، وتغيير بطاقات الانتخاب داخل الصناديق والتسجيل الجماعي لموظفي الوزارة أو الهيئة التي منها يأتي المرشح. يصر القضاء على إصدار قانون السلطة القضائية والإشراف الكامل على العملية الانتخابية، واستقلالها عن وزارة العدل وعن وزارة الداخلية، شكلاً ومضموناً، وإبطال التزييف دون تمييز بين قاضٍ مُعارض وقاضٍ مُوالٍ للحكومة، الأول يُستبعد، والثاني يبقى.

دروس وعبر، لمن يعتبر ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى﴾.

(٤) الأحزاب السياسية بين الشرعية واللاشرعية^٤

الأحزاب السياسية تعبير عن القوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والحركات السياسية في أي مجتمع. فالحزب السياسي أساساً هو تعبير عن طبقة اجتماعية، مثل أحزاب العمال التي تُعبّر عن الطبقة العاملة. ولم تنشأ أحزاب فلاحين؛ لأن الفلاح عامل زراعي. بالرغم من وجود فَرْق بين علاقة العامل بالآلة وعلاقة الفلاح بالأرض، الأول أقل ارتباطاً بوسيلة الإنتاج، في حين أن الثاني أكثر ارتباطاً بها. وهناك أحزاب الأقلية أو الإقطاع أو النخبة الحاكمة مثل الأحرار الدستوريين في مصر قبل الثورة. وهناك أحزاب الطبقة الوسطى، أحزاب رجال الأعمال. وتتراوح الأحزاب في الوطن العربي بين النخبة الحاكمة ورجال الأعمال.

كما تُعبّر الأحزاب السياسية عن التيارات الفكرية في المجتمع مثل أحزاب الإصلاح، والأحزاب الإسلامية كالإخوان المسلمين. فالتيار الفكري يخترق الحواجز الطبقية. إذ تجمع الأحزاب الإسلامية بين مختلف الطبقات الاجتماعية، العليا والوسطى والدنيا. فالحزب فكرة قبل أن يكون مصلحة. وقد جمعت بعض الأحزاب في الدول الغربية بين الاثنين مثل الديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة، والأحزاب الديمقراطية المسيحية، والديمقراطية الاشتراكية في ألمانيا خاصة، وأوروبا عامة.

كما تُعبّر الأحزاب عن حركات سياسية وطنية عامة تَوَحَّدت مع تاريخ البلاد مثل حزب الوفد في مصر قبل الثورة، والأحزاب القومية بعد الثورات العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، وحزب الاستقلال في المغرب، وحركة التحرر الوطني في الجزائر، ومنظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين، وحزب الدستور في تونس، وحزب الله في لبنان. وفي الوطن العربي خاصة، تنشأ الأحزاب السياسية من «حُضن» السلطة. فبعد أن قامت الثورات العربية الأخيرة في سوريا، ومصر، والعراق، واليمن، وليبيا، وموريتانيا، والصومال، والسودان أنشأت مجموعات «الضباط الأحرار» أحزاباً سياسية حتى نَحُول الانقلاب إلى ثورة، والثورة تيار فكري، والتيار الفكري إلى تَغْيُر اجتماعي، والتَغْيُر الاجتماعي إلى حركة شعبية جماهيرية، أصحاب المصلحة في الثورة. وبعد أن ينتهي العمر الأول للثورة، ويبرد نارها بل انقلاب غالبيتها إلى ثورة مضادة، تتحول الأحزاب

^٤ الاتحاد، ٤ من مارس ٢٠٠٦م؛ الدستور، مارس ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ١٩ من مارس ٢٠٠٦م.

الثورية الأولى إلى أحزاب سُلمة، تحكم بمفردها. ثم تجاوزها الزمن، ولم تعد قادرة على تغيير أنفسها بالرغم من تغير العصر. فتجد أحلافًا لها في الطبقات الجديدة في الداخل من العسكر أو من رجال الأعمال الجدد الذين كانوا يمثلون الرأسمالية الوطنية، أو في الخارج لدى القوى الكبرى والتي انتقلت من القوى الاستعمارية القديمة، فرنسا، وإنجلترا، وإسبانيا، والبرتغال، وهولندا، وبلجيكا، وإيطاليا إلى القوة الاستعمارية الجديدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

ولتنشيط الحياة الحزبية، بدأت أحزاب السُّلمة في خلق أحزاب وهمية جديدة لتفادي الضغوط عليها في الداخل والخارج، نهاية عصر الحزب الواحد، وضرورة «الإصلاح» و«التحول الديمقراطي». ينشأ حزب مرتبط بفرد مثل حزب الأمة في مصر ولا وجود له، لا في الشارع السياسي ولا كتنظيم مؤسسي. وينشأ حزب آخر تقليدًا للغرب مثل حزب «الخُضر» الذي نشأ ضد تلوث البيئة من مخلفات المصانع. ولا توجد في أوطاننا مساحات خضراء للدفاع عنها إذ نعيش في الصحراء وبين رياحها. ولا يوجد تصنيع أثّر في البيئة، بل توجد نفايات بشرية وحيوانية ومُجَارٍ طافحة وأكوام قمامة. وقد تنشأ بعض الأجنحة من الحزب الأم. وبدلاً من الحوار الخصب بين يمينها ويسارها ووسطها، بين جيل الرواد وجيل الطليعة تنشأ أحزاب مستقلة فيضعف الحزب الأم ولا يقوى الحزب المنشق. وقد تساعد الدولة في هذا الانشقاق لإضعاف الحزب الأم. فقد تفرع حزب «الغد» في مصر عن حزب الوفد. وخرج حزب «الوسط» من حضن الإخوان، وحزب «الكرامة» من «العربي الناصري». ومعظمها ما زالت تحت التأسيس. في حين استطاعت أجنحة في أحزاب أخرى أن تبتلع الحزب الأم مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب بالنسبة إلى حزب الاستقلال، وحزب العدالة والتنمية في تركيا بالنسبة إلى حزب «الرفاه». وبلغت مجموعة هذه الأحزاب «الورقية» في مصر على سبيل المثال أربعة عشر حزبًا.

وفي الوقت ذاته هناك أحزاب سياسية في تكوينها وفكرها وتنظيمها وشعبيتها ومستقبلها لا شرعية مثل الإخوان المسلمين في مصر وسوريا، وجبهة الإنقاذ في الجزائر، والنهضة في تونس، ومعظم الأحزاب الشيوعية في مصر وليبيا وتونس والسودان وشبه الجزيرة العربية. وقد تكون شرعية في الداخل ولا شرعية في الخارج مثل حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان، والثورة الإسلامية في إيران؛ لأنها آثرت طريق النضال ضد الهيمنة الغربية، والعدوان الأمريكي الإسرائيلي. هي أحزاب لا شرعية في الداخل؛ لأنها ضد نُظُم الحكم القائمة وأحد حركات المعارضة الرئيسة ومنافس رئيسي لها في الحكم الذي

فقد شرعيته بعد أن أصبح تابعًا للخارج وقاهرًا في الداخل. وهي لا شرعية في الخارج؛ لأنها رفضت الخضوع للهيمنة الخارجية. فأصبح سلاح الشرعية سلاحًا مزدوجًا توجهه أنظمة الحكم ضد أحزاب المعارضة الجذرية، إسلامية أو ماركسية. كما توجهه أحزاب المعارضة ضد أنظمة الحكم. وتوجهه القوى الخارجية ضد النظم الوطنية المنتخبة ديمقراطيًا في فلسطين ولبنان وإيران، كما توجهه هذه النظم ضد العدوان الأمريكي اللاشعري على العراق وأفغانستان، والعدوان الإسرائيلي على فلسطين، كل فلسطين. وقع الوطن العربي في تناقض بين أحزاب شرعية لا وجود لها في الشارع السياسي حتى وإن كان بعضها الحزب الحاكم، وأحزاب لا شرعية لها وجودها في الشارع السياسي وخارج أنظمة الحكم واللعبة السياسية برمتها. فمن الذي يحكم، القصر أم الشارع؟ الرئاسة أم الجماهير؟ الشرعي أم اللاشعري؟

ومن الذي يُعطي الشرعية؟ الدولة والرئاسة ولجنة الأحزاب والبرلمان، أي الدولة الحكم والخصم، أم الشارع والجماهير؟ وهل استطاعت الشرعية الصورية التي تهبها أو تمنعها الدولة قادرة على منع حركة الشارع وصعود الحركات اللاشرعية إلى المؤسسات السياسية في حالة انتخابات شبه ديمقراطية؟ وهل استطاعت كل وسائل التزوير، وأجهزة الأمن والدولة والرئاسة والإعلام والمخابرات واستعمال العنف والبلطجة وتأجير الفتوات أن تمنع من انتزاع الحركات «اللاشرعية» شرعية وجودها في الشارع وفرضها على المؤسسات الدستورية؟

وقد أدى هذا الوضع بين شرعية الحزب الحاكم اللاشرعية، ولا شرعية الحركات الإسلامية الماركسية الشرعية إلى انعزال الناس عن السياسة، وعدم مشاركة الجماهير في العملية الديمقراطية. إذ يذهب أقل من ربع من لهم حق الانتخاب إلى صناديق الانتخاب. يرفضون شرعية الحزب الحاكم اللاشرعية، ويخافون من لاشرعية الحركة الإسلامية والماركسية الشرعية. فقرت الحياة الحزبية، وبقيت الجماهير خارج اللعبة السياسية. تنتظر الخروج من هذه الحلقة المفرغة بين الشرعية النظرية واللاشرعية العملية للحزب الحاكم، واللاشرعية النظرية والشرعية العملية للحركات الإسلامية والماركسية. وتناهى بنفسها عن هذا التكفير المتبادل بين الدولة وخصومها؛ فقد تكون خاسرة في الحالتين، خسارة محسوسة ومشاهدة من الحزب الحاكم، وخسارة متوهمة ومتوقعة من أحزاب المعارضة.

والأحزاب التاريخية في الوطن العربي أربعة: الليبرالية التي حكمت مصر في النصف الأول من القرن العشرين، والقومية التي حكمت معظم أقطار الوطن العربي في النصف

الثاني من القرن العشرين، والجناحان الرئيسان في نظام الحكم القائم ليبرالياً كان أم قومياً، الحركة الإسلامية التي يُرمز لها بالإخوان المسلمين، والحركة الاشتراكية التي يُرمز لها بالشيوعيين. الليبرالية العربية لم تجدد نفسها وظلت خصباً للاشتراكية بدعوى الاقتصاد الحر، وللحركة الإسلامية بدعوى العلمانية، في أزمة مع نفسها ومع جماهيرها. كما انحسر المد القومي في الخمسينيات والستينيات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م وحربي الخليج الأولى والثانية، وظهور النزعات القُطرية، بل العِرقية والطائفية لتجزئة الأقطار العربية. وذاب الشيوعيون العرب إما في نار العولمة الجديدة، وإما في حضن الدولة، وإما كهوامش في حوار مع التيارات الأخرى. وما تبقى ما زال يعمل تحت الأرض بالطريقة التقليدية. فلم يبقَ إلا الحركة الإسلامية في الداخل أو في الخارج التي ما زالت تعمل على الأمد الطويل؛ بغية الوصول إلى الحكم على مراحل، من المشاركة إلى المغالبة بعد أن تم تهميشها على مدى أكثر من نصف قرن. الكل يعمل للحاضر، وهي وحدها التي تستعد للمستقبل.

(٥) لماذا الهجوم على «الإخوان» في مصر؟^٥

منذ أن انتهت الانتخابات النيابية في مصر هذا الشهر بدأ التنافر على السلطة بين فرق المعارضة، بدلاً من أن تبكي على حظها، وتتعلم من تجربتها، وتتساءل حول حصول الحزب الحاكم على أكثر من ثلثي المقاعد، وبالتالي سيطرته على الحياة السياسية في مصر على مدى ست سنوات قادمة. وبدلاً من تحليل أسباب الفشل السياسي لكل فصائل المعارضة: التجمع (ستة أصوات)، والوفد (صوتان)، والكرامة تحت التأسيس (صوتان)، والغد (صوتان)، وهي في مجموعها اثنا عشر صوتاً من مجموع أربعمئة وأربعة وأربعين صوتاً بدأت تهاجم المعارضة الرئيسية التي تمثلها جماعة «الإخوان المسلمون» والتي حصدت ثمانية وثمانين مقعداً. ولا يكفي تعليق هذا الانحسار للمعارضة اليسارية، والليبرالية على التزوير والبلطجة وتدخل الشرطة وأجهزة الأمن واستعمال كل وسائل العنف. فقد عانت منها المعارضة الإخوانية أيضاً. ومع ذلك حصلت على ما يزيد على سبعة أمثال.

^٥ الاتحاد، ١٧ من ديسمبر ٢٠٠٥م؛ الدستور، ١٨ من ديسمبر ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ١٨ من ديسمبر ٢٠٠٥م.

بدلاً من العبرة بما حدث، واستنباط الدروس المستفادة منها، والسياسة بأحد معانيها هي فن التعلم من التجارب، فلا يوجد ضمان نظري مسبق لنجاح أي تيار سياسي مُعارض، وبدلاً من النقد الذاتي ومراجعة النفس، ومعرفة أوجه القصور؛ من أجل الاستعداد للجولة القادمة بعد ست سنوات، وتجنّب عوامل القصور، وزيادة فرص النجاح، بدأ الهجوم على «الإخوان»، إما لتغطية أسباب القصور الذاتي، والهجوم أحسن وسيلة للدفاع، وإما التعبير عن العداء الدفين بين الإخوان والشيوعيين منذ الأربعينيات الذي ما زال قائماً في اللاوعي السياسي والذي ما زال ظاهراً بالهجوم المستمر على «المتأسلمين» وكأنهم هم البلاء الوحيد في البلاد من دون نقد للمتأمركين، وللمطبعين، وللمتصهينين، وللطائفين، والذين باعوا البلاد وخانوا الأوطان، أو التناحر على السُّلطة من الآن بعد انتهاء «التكتيك» الذي كان سائداً قبل الانتخابات من أجل وحدة قوى المعارضة ضد الحزب الحاكم، ونهاية شهر العسل بينهما، والعودة إلى الاستراتيجية المتأصلة، العداء التقليدي بين السُّلَفيّة والعلمانية.

والهجوم على المعارضة «الإخوانية» من المعارضة اليسارية يضع هذه الأخيرة في خندق الحزب الحاكم والدولة وأجهزتها ذاتها في الهجوم على الجماعة «المحظورة» أو الجماعة الدينية أو الجماعة المستقلة. وبالتالي يتحول أعداء الأمس إلى أصدقاء اليوم. ويتضح أن التناقض الرئيس ليس بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، بل بين أحزاب المعارضة ذاتها بجناحيها «الإخواني» من ناحية والليبرالي واليساري والقومي من ناحية أخرى.

فلمَ هذا الخوف من «الإخوان»؟ لِمَ هذا الذعر منهم؟ ولتبرير هذا الخوف والذعر تتم تشويه صورة الإخوان بتكرار الصور النمطية التي تروج لها أجهزة الإعلام الغربية لتشويه صورة الإسلام والمسلمين. فالإخوان ينادون بالدولة الدينية وهم ضد الدولة المدنية. وهو غير صحيح. فالسلطة السياسية في الإسلام منتخبة من الشعب «الإمامة عقد وبيعة واختيار». وهو نائب عن الأمة وليس خليفة الله أو حتى للرسول. ينادون بتطبيق الشريعة أي الحدود على المسلمين وغير المسلمين. وهو غير صحيح. فالشريعة تعطي الحقوق قبل أن تطالب بالواجبات، حق المسلم في بيت المال في الغذاء والكساء والإيواء والتعليم والصحة والعمل والكرامة. والحدود جزء صغير من نسق الشريعة الكلي كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. وهناك الشروط التي يصعب توافرها لتطبيق الحد. وهناك الموانع التي يكثر حضورها لإيقاف تطبيق الحد.

الإخوان يحرمون كل شيء، الموسيقى والفن والرقص والغناء، والتلفزيون والسينما. والحرام عندهم يسبق الحلال. والمنع له الأولوية على السماح. وهي صورة كريمة منقولة مما يروج عن الطالبان وبعض الحركات الأصولية المتشددة في البدو والحضر. وقد كتب الفقهاء من كبار المؤلفين في الحب مثل ابن حزم في «طوق الحمامة». وكان القراء من أساطين الغناء. وقد علم الشيخ أبو العلا سيدة الغناء العربي أم كلثوم أصول الغناء. والموسيقى العربية، والرسم العربي، والفن العربي، والموشحات العربية أشهر من أن تُعرف.

وإذا حضر الإخوان على الساحة السياسية فسيطالب الأقباط بدرجة الحضور ذاتها. وبالتالي يُخاطر ظهور الإخوان بالوحدة الوطنية، ويكونون بداية لنشر الطائفية. وهو اتهام باطل. فالإخوان وطنيون أولاً، والوطنية تسمح بتعدد المرجعيات والأطر النظرية. المسلمون والأقباط مصريون أولاً، تجمعهم الهوية الوطنية قبل أن يُفرّقهم الدين. وما يريده الغرب هو غرس النعرة الطائفية والعرقية لتفتت الأقطار العربية بعد أن ضعفت الرابطة القومية.

يمارس الإخوان العنف، ولا يقبلون الحوار. وهم الذين بدءوا بالعنف في الانتخابات الأخيرة. وهو ما تناقلته أجهزة الإعلام الغربية ضد الحركات الإسلامية. الإخوان أهل حوار. يدعون الناس سلماً لا عنفاً ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، ويدعون إلى كلمة سواء بينهم وبين الناس في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة. يكظمون الغيظ ويعفون عن الناس. هم جزء من الوحدة الوطنية في الداخل لمقاومة الخارج ﴿أَشِدَّاءَ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾.

ليس الإخوان كلهم من تيارٍ فكريٍّ واحد. فهناك كما هي الحال في كل التنظيمات السياسية، وسط ويمين ويسار. الوسط هو الأغلبية. يقبل المجتمع المدني ومبادئ الحرية والديمقراطية. وهو الذي يمثل حزب «الوسط» تحت التأسيس. واليمين يتلashed تدريجياً. يمثل الإخوان التقليديون الذين لم يتغيروا منذ تأسيس الجماعة في العشرينيات حتى الآن على مدى سبعين عاماً تقريباً. واليسار ما زال غير مؤثّر بعد أن بدأ سيد قطب في المرحلة الثالثة من حياته بعد الإبداع الفني ثم النقد الأدبي، مرحلة «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، و«معركة الإسلام والرأسمالية»، و«السلام العالمي والإسلام». وهو القادر على مد الجسور وعقد الحوار مع المعارضة الليبرالية واليسارية والقومية. ويتسع يوماً وراء يوم حتى يستقطب الوسط معه وينحسر اليمين كلية.

وبدلاً من تأسيس الجبهة الوطنية بين أطراف المعارضة كلها، إخوانية ويسارية وليبرالية وقومية، واستئناف التنسيق الذي حدث قبل الانتخابات النيابية، تتفكك المعارضة، ويضرب بعضها بعضاً، وتتوجه المعارضة اليسارية والليبرالية إلى حليف الأمس تهاجمه وتنقده، وتقلص حجمه حتى يفسح لها المجال للانتشار والتأثير. ما زالت عقلية الفرقة الناجية هي السائدة حتى في المعارضة اليسارية.

وبدلاً من التعلم من الإخوان، وكيفية توسيع قواعدهم، وتنظيم صفوفهم، وتحزيب نسائهم، والحفر في الموروث الثقافي، ورفع شعارات قادرة على تجنيد الجماهير بالرغم من خطابيتها مثل «الإسلام هو الحل» الذي تعود عليه الناس منذ أكثر من عقدين من الزمان، تتوجه المعارضة اليسارية بالهجوم على الإخوان وترفع شعار «لا للدولة الدينية، نعم للعلمانية». في حين أن الأيديولوجيات العلمانية للتحديث اختيار النخبة، وإن عبرت عن مصالح الجماهير. تستطيع الأيديولوجيات اليسارية الحفر في الموروث لتعميق ثقافتها ولحمها بالموروث الثقافي؛ حتى تكون أكثر ضرباً من الثقافة الشعبية وأكثر أثراً في سلوك الناس.

بدلاً من الصراع على السلطة ووراثة الدولة، والدولة ما زالت قائمة بالرغم من ضعفها في الداخل وتبعيتها للخارج، يضرب جناحها الرئيسان بعضهما البعض الآخر. كانت الدولة باستمرار وتمثل القلب منذ دولة محمد علي في القرن التاسع عشر حتى الدولة الليبرالية في النصف الأول من القرن العشرين، والدولة القومية والاشتراكية في النصف الثاني منه. وكان جناحها، الإخوان والشيوعيون، هما المعارضين الرئيسيين. وكانت الدولة تضرب الإخوان بالشيوعيين كما حدث بعد الثورة المصرية في الجمهورية الأولى أو تضرب الشيوعيين بالإخوان، كما حدث في الجمهورية الثانية، أو تضرب الاثنين معاً، كما حدث في الجمهورية الثالثة، وفي الدولة الليبرالية الأولى قبل الثورة. ولم يعد الإخوة الأعداء يتصورون، بدلاً من الصراع بينهما، أن الدولة المتسلطة هو العدو المشترك لهما معاً، يتحالفان معاً ضده. وبدلاً من التقاتل على وراثة الدولة الرخوة يتوجه الجميع، القلب والجناحان للتصدي لمخاطر التجزئة، العرقية والطائفية التي تحيط بالدولة القطرية في العراق ولبنان وسوريا والسودان ودول الخليج ومصر وكل دول المغرب العربي.

وأيهما أفضل الهجوم على الإخوان، أم الاستمرار في توحيد قوى المعارضة بفصائلها كافة، ضد دولة التسلط والطغيان وتزوير إرادة الشعوب؟ متى تتعلم قوى المعارضة

من تاريخها؟ متى تتراكم تجاربها وتعيد حساباتها على الأمد الطويل، وليس على الأمد القصير؟

(٦) الصدام مع الإخوان، لمصلحة مَنْ؟^٦

وكأن الوطن في حاجة إلى كَبِّ الزيت على النار وإشعال الحريق فيه بعد أن اختار النظام السياسي العزلة والانكماش والتفتيت والنهب والتبعية والاستمرار في السلطة والتضحية بكل شيء. وهذا ما يحدث الآن بالصدام مع الإخوان، الحزب الحاكم وبعض أحزاب المعارضة. فلمصلحة من يتم هذا الصدام ويُخطط له؟

الإخوان موجودون على الساحة المصرية منذ تأسيسها عام ١٩٢٧م في الإسماعيلية على ضفاف القناة وأمامها جنود الاحتلال البريطاني. واستطاعت في ظرف عقدين من الزمان أن تكون قوة المعارضة الرئيسية في البلاد ضد الاحتلال والقصر وفساد الحكم والأحزاب السياسية بالرغم من عدم اشتراكها في لجنة الطلبة والعمال التي كانت تمثل بؤرة الحركة الوطنية في عام ١٩٤٦م. اشتركت في حرب فلسطين مع الجيش المصري في عام ١٩٤٨م كمتطوعين. كما نظّمت المقاومة المسلحة على ضفاف القناة ضد قوات الإنجليز عام ١٩٥١م. وتم التعارف بينهم وبين الضباط الأحرار في أتون المعارك وفي ميدان القتال. وكان عبد الناصر على صلة معهم باعتبارهم إحدى القوى الوطنية في البلاد. وكانوا على علم بموعد قيام الثورة. وعهد إليهم بحراسة المباني العامة ليلتها.

وبعد أزمة مارس ١٩٥٤م، وانضمام الإخوان للقوى الديمقراطية في البلاد، والتي كانت تريد العودة إلى الحياة النيابية والدستور التي كان يرمز لها محمد نجيب، حُلَّت الجماعة، ودخل أعضاؤها السجون، واستشهد قادتها وهاجر البعض الآخر. وظلوا بعيدين عن الحياة السياسية المصرية حتى عام ١٩٧١م عندما أخرجهم رئيس الجمهورية الثانية من السجون لاستعمالهم ضد الناصريين. ولما سار في سياساته إلى الحد الأقصى؛ التبعية للولايات المتحدة، الصلح مع إسرائيل، القوانين المقيدة للحريات، والقطيعة مع العرب، تَحَلَّصَتْ بعض الجماعات منه وهي التي تكوّنت داخل السجون، وأصبحت تنقد التنظيم الأم نفسه لتعاونه مع النظام وسيادة التيار التَّغْرِيبي فيه.

^٦ العربي الناصري، ١٨ من يونيو ٢٠٠٦م.

ثم مارس الإخوان الحياة السياسية بشرعية الواقع الجديد. فدخلوا الانتخابات العامة مع حزب الوفد في عام ١٩٧٦م. وتوالت مشاركتهم في المجالس النيابية حتى المجلس قبل الأخير بسبعة عشر عضوًا، وهذا المجلس بثمانية وثمانين. وكانوا قد كسبوا انتخابات معظم الاتحادات والنقابات وأندية الجامعات. وكانت لهم منابرهم الإعلامية ونشراتهم ودعاؤهم واجتماعاتهم لانتخاب المرشد العام كأمر واقع، خاصة وأن قرار الحل في ١٩٥٤م ما زال مطعوناً فيه أمام القضاء.

والآن يتزايد الهجوم على الإخوان من الحزب الحاكم ومن بعض أحزاب المعارضة خاصة حزب «التجمع». وتكال لهم الاتهامات من رئيس الوزراء بأنهم تنظم سري داخل مجلس الشعب مع أنهم أتوا بانتخاب حر مباشر بالرغم من محاولات تزوير الانتخابات من الحزب الحاكم وأجهزة الدولة، الأمن والشرطة خاصة. وما زالت الشبهات تُحاك حولهم أنهم يد مع الحكومة ويد مع المعارضة، يرفضون التمديد والتوريث علناً مع المعارضة، ويقبلونها سرًا مع الحكومة، ويستغلون أزمة القضاة لصالحهم الخاص. هدفهم الوصول إلى الحكم، وركوب موجة المعارضة، ويتلاعبون بانتخابات النقابات والاتحادات المهنية. والدولة منقسمة على نفسها. رئيس الوزراء يتهم مع الحزب الحاكم، ورئيس مجلس الشعب يدافع، وتستعملهم لجنة السياسات كفزاعة للولايات المتحدة الأمريكية، إما التوريث وإما الإخوان. وعلى أمريكا أن تختار بين الصديق والعدو، بين العولة والإرهاب. بل إنه يتم التفكير أحياناً في حل البرلمان للتخلص من المعارضة الإخوانية والقيام بانتخابات أخرى، بعد التأكيد على أن الإخوان جماعة محظورة ما زالت تخضع لقرار الحل منذ أكثر من نصف قرن مضى.

ويخشى من كثرة الضغط عليهم والالتفاف حولهم واعتقالاتهم المستمرة بعد كل مظاهرة عامة أو محاكمتهم وإدخالهم السجون من جديد أن تنشأ جماعات جديدة تبرر استعمال العنف والتصفيات الجسدية، وبالتالي ممارسة العنف والعنف المضاد. فلمصلحة من يقع التصادم بين الحزب الحاكم والإخوان؟ ألا يمكن للنظام السياسي أن يتحالف مع الداخل وقواه الرئيسية لفك حصاره في الخارج، في الشام في فلسطين والعراق، وفي الجنوب في السودان؟ ألم يئن الأوان لتصحيح مسار ثورة يوليو وإلغاء قرار الحل في ١٩٥٤م بعد أن عاد الوفد والناصريون بقرار القضاء؟ ألم يئن الأوان وثورة يوليو جديدة على الأبواب أن تعيد الثورة ربط نفسها بالقوى السياسية القائمة في البلاد، الإخوان والشيوعيين والناصريين والليبراليين؟

أما أحزاب المعارضة فما زالت ترى الإخوان منافسًا رئيسًا لها كسلطة بديلة بعد أن ينتهي النظام القائم. وتحاول أن تتخلص منهم وتستدعي النظام الحاكم عليهم. فقد أخذت جميع أحزاب المعارضة في الانتخابات الأخيرة بالرغم مما شابهها من تزوير اثني عشر صوتًا في حين حصد الإخوان ثمانية وثمانين صوتًا. وهي جريمة لا تُغتفر. ويرفع أحد أحزاب المعارضة الرئيسة في هتافاته الجماهيرية شعار:

الفاشية لها وجهان الحزب الحاكم والإخوان!

ويستبعدهم الوفد بدعوى العلمانية، فلا سياسة في الدين ولا دين في السياسة، والحزب الحاكم يستعمل المفاهيم الدينية للترويج لخياراته السياسية. والناصريون التقليديون أكثرهم حياءً، والناصريون الشبان لم يقفوا في مثل هذا الفخ حرصًا على وحدة المعارضة وعدم تفتيتها. نسَّق الإخوان مع أحزاب المعارضة كافة في الانتخابات الماضية. ويشاركون في كل المظاهرات والتجمعات السياسية مثل كفاية وحركة ٩ مارس وكل الحركات الوطنية من أجل التغيير. ينزلون الشوارع ويُقبض عليهم بالمئات وينضمون للقضاة الأحرار بالرغم من اتهامهم بركوب الموجة والتفتيش في النيات والضمائر. ومع ذلك تفضل المعارضة الرسمية تغليب التناقض الثانوي بينها وبين الإخوان على التناقض الرئيس بين كل فصائل المعارضة والحزب الحاكم. وفي الوقت ذاته الذي تحاصر فيه حماس في الداخل والخارج، وتحاصر فيه إيران في الخارج يُحاصر الإخوان في الداخل خوفًا من المد الإسلامي. وفي الوقت ذاته تثبت المقاومة الإسلامية فاعليتها ودورها في فلسطين والعراق وأفغانستان والشيخان وكشمير.

ليست من مصلحة القوى السياسية في البلاد، الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة، الهجوم على الإخوان وجعلهم المشكلة الرئيسة في البلاد والسخرية منهم ومن مرشدهم العام الذي يعامل الحكومة بـ «الحذاء». وليس في صالح الوطن تفتيت قواه السياسية في الداخل والتنافس على السلطة، والحزب الحاكم ما زال قائمًا ويمسك بزمام السلطة في كل مكان.

ما ينقذ الوطن هو تكوُّن جبهة وطنية عريضة تتفق على الحد الأدنى من برنامج للخلاص الوطني يقوم على الدفاع على الإرادة الوطنية المستقلة ضد التبعية للخارج، وحرية الشعب والمواطن ضد القهر في الداخل، والقيام بدور مصر الإقليمي والدولي ضد الانكماش على الذات والعزلة من الخارج، ودفاعًا عن العدالة الاجتماعية وإعادة

توزيع الثروة، ضد تراكمها في أيدي القلة من الأغنياء ورجال الأعمال الكبار، ضد الفساد والرشوة وتهريب الأموال. وتقوم بدور هذه الجبهة الوطنية المتحدة حكومة ائتلاف وطني من جميع القوى السياسية بالرغم من تعدد أطرها الفكرية لتحقيق البرنامج الوطني للإنقاذ، وليس عن طريق تداول السلطة الذي يعني حكم حزب واحد على التوالي مع استبعاد الآخرين.

إن البلاد في حاجة إلى تغيّر نوعي في الرؤية، الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة؛ طبقاً للإحساس بالمخاطر المصيرية التي تواجهها وفي وقت يُعاد فيه التخطيط للوطن العربي كله، ولدول الجوار في الشرق الأوسط الكبير جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً. والإخوان لهم القدرة على حشد الجماهير وإخراجها من سلبيتها السياسية على مدى نصف قرن. وهم قادرون على عودة مصر إلى القيام بدورها الإقليمي الطبيعي في محيطها العربي، بالتنسيق مع الإخوان في الأردن، وفتح وحماس والجهاد في فلسطين، والمقاومة الإسلامية في العراق وأفغانستان والشيشان، وتحقيق المصالحة الوطنية بين القوى الإسلامية وقوى المعارضة السياسية في لبنان، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر. وهم قادرون على عدم وقوع تصادم بين الوطن العربي ودول الجوار، إيران وتركيا.

ليس من مصلحة أحد الصدام مع الإخوان الآن، وكب الزيت على النار وإشعال الحريق. فالوطن العربي هو الخاسر. ومن صالح الجميع تجميع القوى الوطنية وتوجيهها ضد القهر في الداخل والهيمنة في الخارج. فالإخوان هم — في النهاية — سليل الحركة الإصلاحية التي منها خرجت معظم حركات التحرر الوطني، وإليها قد تعود.

(٧) اللعب بالنار^٧

تدور العملية الديمقراطية بين الحكومة والمعارضة. الأغلبية في الحكم، والأقلية في المعارضة. وبسبب سوء الأداء والسياسات، تصبح الأغلبية في الحكم أقلية في المعارضة، وتصبح الأقلية في المعارضة أغلبية في الحكم. وفي كلتا الحالتين، الفارق ضئيل بين الحكم والمعارضة؛ لأنه في السياسة لا يوجد حق مطلق وباطل مطلق. ويتم الاختيار بين سياسات وليس استفتاء على أشخاص ولا تنصيباً لحزب حاكم، يسمح لبعض أفراد

^٧ العربي الناصري، ١٢ من يونيو ٢٠٠٥م.

المعارضة بالنجاح في الانتخابات كنوع من «الديكور» الديمقراطي حتى تكون هناك أغلبية وأقلية، حكومة ومعارضة.

وفي مصر المعاصرة منذ عقدين من الزمان تتفق الحكومة مع المعارضة المستأنسة على عدد مقاعد المعارضة وعلى زعيمها الذي يمثلها، هذا الحزب الليبرالي مرة، وذاك التجمع اليساري مرة أخرى. وتشجع قيام حزب للغد أو للمستقبل مرة ثالثة يقوم بدور المعارضة من داخل الحزب الحاكم بعد الاتفاق على قواعد اللعبة وعدم تجاوز الخطوط الحمراء؛ وذلك من أجل قسمة قوى المعارضة إلى معارضة شرعية من داخل النظام ومعارضة لا شرعية من خارجه إما من أحزاب الرفض التي ما زالت تعيش بأحلامها في الخمسينيات والستينيات، والعالم قد تغير، والناس قد تبدلوا، ولم يُعد العصر يتحمل الروايات الكبرى والمشاريع التاريخية العظمى، وإما من الجماعات المحظورة إسلامية وماركسية على مدى نصف قرن بالرغم من وجودها في الشارع وفي المؤسسات الدستورية والهيئات والنقابات والأحزاب وجهاز الدولة وربما الجيش والشرطة.

فإذا اشتدت المعارضة خارج هذه اللعبة التقليدية وقوي عودُها وأصبحت شوكة في جسد النظام السياسي، فإنه يستعمل معها سياسة «فَرَقْ تَسُدْ» السياسة الاستعمارية القديمة التي استعملتها القوى الاستعمارية الكبرى مثل بريطانيا، من شق صف النضال الوطني، وضرب الحركات الوطنية بعضها ببعض الآخر، وقسمتها إلى حليف وعدو، عاقل ومتهور، تدريجي وانقلابي. وكلما اشتد حصار المعارضة للنظام وعجز النظام عن الدفاع عن النفس، فإنه ينتقل إلى الهجوم على صفوف المعارضة بخلق طابور خامس فيها. يُعارض في الواجهة ويتحالف من الخلف مع النظام. وسرعان ما تتكشف هذه اللعبة إما بانقلاب النظام على حلفائه من المعارضة واستبدالها بفريق معارض آخر، وإما بانقلاب المعارضة على النظام ويقظتها وانضمامها لباقي فرق المعارضة الوطنية. فهو الاختيار الأبقى حتى ولو كان الأصعب والأطول، والأقل ضماناً في الوصول إلى الحكم.

والأخطر من ذلك ما يحدث هذه الأيام من تحوُّل النظام إلى استئناس بعض أحزاب المعارضة التقليدية الشرعية أو مغازلة البعض الآخر اللاشعري؛ طبقاً للعبة شد الحبل بينهما إلى ضرب المعارضة التي وصلت إلى حد المقاومة الشعبية والعصيان المدني، ونزلت إلى الشارع، وحشدت الجماهير في تنظيمات شعبية جديدة تجاوزت أحزاب المعارضة الرسمية. وانضمت إليها المنظمات الأهلية. واستعملت سياسة النفس الطويل، وجمّعت

قواها، واتفقت على برنامج موحد للعمل الوطني ورفعت شعارات واحدة، متجاوزة الاستقطاب بين السلفية والعلمانية.

ولم يجد النظام الحاكم أمام هذه الظاهرة الجديدة التي استرعت انتباه الداخل والخارج إلا اللعب بالنار وتأجير بعض فتوات الحزب الحاكم مع بعض المجاورين، عشرون جنيهاً يومياً، للقيام بمظاهرات مضادة تستعمل العنف ضد تكتل المعارضة وصلت الذروة يوم الأربعاء الأسود ٢٥ من مايو، يوم الاستفتاء على الاستفتاء، والمعروفة نتائجه مستقبلاً، وتم العدوان على الشعب بلا حياة ولا كرامة، ولا تمييز بين رجل وامرأة بين صحفي وسياسي، وهي مستعدة للضرب منذ أيام الملك قبل الثورة حتى صاحب التاج بعد الثورة ضد خصوم النظام. هذا هو تركيب الداخلية وأجهزة الأمن في خدمة السلطان أياً كان، وتلحق مصر حينئذ بالحروب الأهلية والطائفية والعرقية في لبنان والجزائر والسودان والعراق وأفغانستان والشيخان. وتضيع الوحدة الوطنية التي كانت دوماً من مآثر مصر منذ ثورة ١٩١٩م.

لم يشأ النظام فقط مواجهة المعارضة بالشرطة بالطريقة التقليدية، بل مواجهتها بمظاهرات مضادة للإحياء بانقسام الشعب بين تيارين واتجاهين وطريقين. والحزب الحاكم يُمثل تيار الأغلبية، والمعارضة تمثل تيار الأقلية. ولما كان الشعب غير راشد وغير قادر على الممارسة الديمقراطية تصادم التياران في الشارع. وكما تنظم المعارضة احتجاجاتها في النقابات والاتحادات والنوادي، نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين ونوادي القضاة وهيئات التدريس بالجامعات، فإن الحزب الحاكم ينظم أيضاً مظاهرات تأييداً للنظام الحاكم. ويدعو للتجديد والتمديد، بل للتوريث، فهذا الشبل من ذاك الأسد. وتساعد الشرطة من طرفٍ خَفِيٍّ مظاهرات الحزب الحاكم ولا تدافع عن المعتدى عليهم من جماعات المعارضة. فإذا ما اتسع النطاق، وتوالت الصدمات تظهر مقدمات الحرب الأهلية، وذريعة إصدار الأحكام العرفية، والعمل بقانون الطوارئ كما حدث من قبل في نهاية الجمهورية الثانية بإشعالها الفتنة الطائفية؛ من أجل التخلص من المعارضة الوطنية والتي انتهت بمذبحة سبتمبر، ثم بتصفية المنصة عام ١٩٨١م.

يلجأ النظام إلى اللعب بالنار كلما اشتدت به حالة اليأس، وضاق حوله الحصار في الداخل والخارج، وارتبك في كيفية تعامله مع قوى المعارضة بالمغازلة والاتفاق أم بالقوة والعين الحمراء. وفي حالة العسرة يخرج من هذا المأزق عن طريق «عليّ وعلى أعدائي يا رب»، ويهدم المعبد. يُفضّل الحكم على الوطن، وأمن النظام على الأمن القومي، والنخبة الحاكمة على مستقبل البلاد.

وماذا كان يضير النظام لو سمح بمعارضة ومظاهرة هنا وهناك، وهو يمكك بزمام السلطة في كل شيء، في المؤسسات الدستورية والإعلامية وبيده أجهزة الأمن والشرطة والقوات المسلحة؟ يضيره أنه يخشى الشعب ومنظماته الأهلية. ويصيبه الرعب من تحرك الشارع الذي ظل ساكنًا على أكثر من ثلاثة عقود إلا من عدّة هَبَّات شعبية وقتية، من الطلاب أو العمال أو الأمن المركزي أو مجموع الشعب تنتهي بعد أن تبدأ لعدم وجود تنظيم شعبي قادر على أن يجسد مطالب الجماهير، ويحولها من فورة إلى ثورة، ومن هَبَّة إلى نظام بديل يضيره أنه يعلم أن السلطة بيد المعارضة بالرغم من أنها ليست في السلطة، وأن السلطة تتهاوى بالرغم من أن بيدها كل وسائل القوة والبطش. وقد كان نيلسون مانديلا يحكم جنوب أفريقيا من سجنه في روبين أيلاند على مدى ربع قرن بالرغم من بطش النظام العنصري الأبيض بالشعب بكل ما لديه من قوات الأمن والشرطة.

قد يحرق اللعب بالنار الوطن كله، وليس فقط الشارع بتأجير مظاهرة حكومية لضرب مظاهرة وطنية. فبعد انقسام الشعب تنقسم الشرطة التي يرفض فريق منها أن يكون أداة في يد النظام لضرب الشعب. وقد ينقسم الجيش. فالجنود والضباط أفراد من الشعب، تتجاذبهم تياراته السياسية الإسلامية والقومية. فهو — في النهاية — جيش الثورة والأمن عليها بنص الدستور. وقد تنقسم مؤسسات الدولة، ويحدث انهيار دستوري كما هي الحال الآن برفض نادي القضاة الدخول في لعبة تزييف الانتخابات من دون إشراف قضائي كامل.

قد يحدث في الوطن العربي عن قريب والذي تتجاذبه المياه الجوفية من أسفل والعواصف أعلى؛ انهيار للنظام السياسي ابتداء من مصر إلى الوطن العربي كله كما حدث في أوروبا الشرقية حتى الاتحاد السوفيتي ابتداء من بولندا. الحطب جافٌ، يكفي الشرارة. الواقع العربي يموج، والنظام العربي ساكن أو يتحرك في المكان. وكل ما يحدث الآن من ترقيع قليل للغاية، ومُتأخّر للغاية. قد يُؤدّي اللعب بالنار إلى حرق الوطن كله، حكامًا ومحكومين.

والنار تَأْكُل بعضها إن لم تجد ما تأكله

(٨) كيف يتم التعامل مع الحركات الإسلامية؟^٨

ما زالت الحركات الإسلامية في الوطن العربي، والعالم الإسلامي مَبْعَثَ قَلَقٍ لَدَى نَظْمِ الحكم، وموضع تساؤل لدى عديد من الباحثين. وأصبحت ظاهرة تُهدد الجميع، في الداخل والخارج. ويتساءل الجميع: هل يتم التعامل معها بالصدام وإراقة الدماء، أم بالاحتواء والضم وإدخالها في النسيج الاجتماعي، أم بالحوار والفهم المتبادل كي تتغير من الداخل؟ ارتبط اسمها بالإرهاب في الخارج بعد حوادث سبتمبر في نيويورك وواشنطن ولندن ومدريد، بل في قلب العالم العربي في مصر والأردن وتونس والمغرب والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن. بل تحول في الجزائر إلى حرب أهلية كانت حصيلتها فوق المائة وخمسين ألف قتيل. ولم ينج العالم الإسلامي منها في تفجيرات البالي بإندونيسيا وباكستان والهند وتركيا. وتم الخلط بين المقاومة في العراق وفلسطين وأفغانستان والشيشان وكشمير والإرهاب. وأصبح كل عمل يقوم على العنف إرهاباً من دون تفرقة بين إرهاب الدول ومقاومة الأفراد والشعوب. وتم الانتقال من الواقع إلى الفكر، ومن الظروف السياسية والاجتماعية التي أفرزت العنف إلى الإسلام ذاته والحكم على جوهره بأنه دين يمارس العنف وينتشر بالسيف. شريعته الإسلام أو الجزية أو القتال. وشعاره سيف ومصحف. وفي رأي الغربيين سيف تقطر منه الدماء، ومصحف يدعو إلى الكراهية ونبذ الآخر واعتباره، إما كافراً وإما أهل ذمّة وإما معاهداً.

ما زالت الطريقة الغالبة في التعامل مع هذه الحركات الإسلامية هو طريق الأمن والشرطة والجيش والحرس الوطني، عنفاً بعنف، وقوة بقوة، وسلاحاً علنياً في مقابل سلاح سري، وقوة الدولة ضد قوة الجماعات. وبطبيعة الحال تكون الغلبة للدولة. فهي الأقوى عدة وعتاداً وتنظيماً. ويُقتل أفراد جماعات العنف أو يُعْتَقَلُونَ وَيُعَذَّبُونَ في السجون للحصول على المعلومات، فيزدادون عنفاً على العنف، وتطرقاً على تطرف، كما حدث لسيد قطب في السجن وتحت وطأة التعذيب عندما تحوّل من «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، و«معركة الإسلام والرأسمالية»، و«السلام العالمي والإسلام» في أوائل الخمسينيات إلى «معالم في الطريق» بعد اعتقاله في ١٩٥٤م. وقد حدث الشيء ذاته لبعض الجماعات وتحولهم إلى العنف في السجون مثل شكري مصطفى وجماعة التكفير

^٨ الاتحاد، ١٠ من فبراير ٢٠٠٧م؛ العربي الناصري، ١٨ من فبراير ٢٠٠٧م.

والهجرة في السبعينيات. وهاجر البعض إلى خارج البلاد. وانضم بالمجاهدين الأفغان ضد الاحتلال الروسي. وقاتلوا في البوسنة والهرسك. وعاد «الأفغان العرب» إلى الأوطان ليقوموا بالجهاد في الداخل بعد أن انتصروا في الخارج.

ومع زيادة صعود المد اليميني في الغرب، بدأ العداء للإسلام والمسلمين إما بتشويه صورة الإسلام في أجهزة الإعلام الغربية بالأفلام، وإما بالصور الرسوم المتحركة، وإما بالروايات والقصص. وبدأت مظاهر الاضطهاد لهم في القوانين الاستثنائية لمحاربة الإرهاب، ومنها الحجاب والتعليم الديني والمؤسسات الخيرية والمصارف الإسلامية، بل المعاهد ومراكز الأبحاث والجامعات. وطالب اليمين الأوروبي بإيقاف سيل الهجرات الشرعية واللاشرعية من الجنوب إلى الشمال، من أفريقيا وآسيا إلى أوروبا. بل طالب اليمين المتطرف ببدء القيام بعملية نزح للمسلمين وإرجاعهم إلى بلادهم الأصلية، كما طُرد المسلمون من الأندلس من قُبُل حماية للهوية الأوروبية؛ ودفاعاً عن التجانس الأوروبي؛ وتمسكاً بالعقيدة المسيحية واليهودية، وبنقاء العنصر الأبيض، وحماية للحضارة الأوروبية.

وآثر بعض المستنيرين داخل النظم السياسية البداية بالحوار مع أفراد هذه الجماعات وقياداتها داخل السجون من أجل إعلان توبتهم وإرجاعهم إلى الإسلام الصحيح، إسلام الدولة والنظام والاستقرار. وهي سياسة الاحتواء فالجماعات على خطأ وفي ضلال مبين. والدولة على هُدًى وطريق مستقيم. ونجحت بعض هذه المحاولات. وتمت مراجعات في السجون بلغت الآن حوالي العشرين كتيباً لرفض العنف المسلح وتكفير المسلمين، وقبول العمل في المجتمع المدني، ورفض الحاكمية والدولة الدينية، وقبول مبدأ المواطنة والتعددية السياسية، والانتخابات البرلمانية، وإطلاق حرية الفكر، وممارسة الاجتهاد. وخرج «التائبون» من السجون بالفعل، وانخرطوا في الحياة الاجتماعية من جديد، وإن كانت مشاركتهم في الحياة السياسية بأحزاب دينية ما زال بعيد المنال لمنع الدستور لذلك؛ حماية للبلاد من الطائفية. وقد تحول أحد زعمائهم في الجزائر إلى أديب وروائي. ليست طريقة التعامل مع الحركات الإسلامية الاحتواء والاستئناس ما دامت المنطلقات الفكرية والظروف السياسية والاجتماعية لم تتغير، بل الطريق هو الحوار مع هذه المنطلقات حتى يتضح اللُبس في فهم النصوص، والابتسار لها والانتقاء لبعضها دون البعض الآخر. الطريق هو الحوار معها، النَّد للند كطرفين متكافئين، واجتهادين شرعيين بين أحرار متساويين، وليس بين سجان وسجين. الطريق هو الحوار مع تصوراتهم للعالم ومع فهمهم للتراث وموقفهم منه. فليس كل ما في التراث هو السيف

والتكفير والرَّدة والحدود، والقتل والعقاب والردع. في التراث أيضًا الرحمة، وحرمة أرواح المسلمين وأعراضهم وأموالهم، واحترام الآخر والحرية، والحوار مع المخالفين، وقبول الرأي والرأي الآخر.

المطلوب فَهْم الدوافع والغايات، وبيان تعدد الطرق والوسائل لتحقيقها طبقًا للقاعدة الفقهية: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط عدم الإتيان بمنكر أعظم منه، وطبقًا لمبادئ الحوار في الإسلام، والجدال بالتي هي أحسن، وافترض أن الإنسان على صواب وقد يكون على خطأ، وافترض الآخر على خطأ وقد يكون على صواب، دون تعيين أحد الطرفين في خطأ مطلق أو في صواب مطلق ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾. وتلك مهمة العلماء في إعادة بناء الموروث القديم وتحويله من الجانب المغلق إلى الجانب المفتوح. فالإنسان ما يقرأ وما يرث.

والمطلوب أيضًا العمل على تغيير الظروف الاجتماعية والسياسية التي أفرزت هذه الجماعات، وهي حالة الضيق العام والأزمة المستغلقة التي يعيشها الشباب، قهر وفقر وفساد وضياع في الداخل، واحتلال وعدوان وإهانة وجرح للكرامة في الخارج. وليس لهذا الشباب أي تنظيم سياسي شرعي يضمه. فيظل يعبر عن نفسه سياسيًا خارج إطار الشرعية، ويعنف ضد القانون، ويكفر الحاكم الظالم، ويخرج على المجتمع الذليل، يعيش تحت الأرض أو يكون جماعات مثالية مغلقة على أطراف المدن أو في الصحراء. ويتزوجون فيما بينهم، الأطهار للطاهرات، والمؤمنون للمؤمنات بلا تكلفة تُذكر، يكفي وهب النفس والرضا بين الطرفين، والشهود من أعضاء الجماعة. وزوجات الشهداء يردن الاستقرار وإعادة التأهيل. كثير من النظم العربية لا تُعطي شرعية للحركات الإسلامية. لذلك فيها يشتد العنف، في مصر وليبيا وتونس والجزائر وسوريا وغيرها. وأقلها يضعف فيها العنف نسبيًا حيث توجد أحزاب سياسية ذات مرجعية إسلامية مثل الأردن والمغرب والكويت واليمن وغيرها.

والأوضاع الخارجية تبعث أيضًا على القلق، احتلال العراق وفلسطين والصومال وهم أعضاء في الجامعة العربية، وأفغانستان والشيخان وكشمير وهي دول إسلامية بعضها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. أسهمت الحركات الإسلامية في حركات التحرر الوطني. وكانت البوتقة التي انصهرت فيها كل حركات الاستقلال الوطني من ليبراليين وقوميين وماركسيين. وبعد نيل الاستقلال حكمت الأيديولوجيات العلمانية للتحديث وحدها. واستبعدت الحركات الإسلامية. ثم وقع الصدام بين الفريقين. ودخلت الحركات الإسلامية

السجون فازدادت تطرفًا وعنقًا. وظلت مستبعدة من العمل السياسي على مدى أكثر من نصف قرن. لم تتعود فيه إلا على الخصومة مع نظم الحكم، مع إحساس قوى بالاضطهاد. هم مواطنون مثل غيرهم ولكنهم مطارَدون باستمرار من أجهزة الأمن. تسخر منهم الرسوم في الصحف، من اللحي والجلباب، والحجاب والنقاب، والمعتقدات والممارسات. فإذا ما تغير هذا الجو من الإحباط العام، والإحساس بالغضب والظلم والعجز، وإذا ما عادت الأوطان إلى مسارها الطبيعي، واعتُرفت النُظم الحاكمة بأهمية التعددية السياسية، ونبذ حديث الفرقة الناجية، وأن الحق من جانب واحد، وإذا ما أصبح هذا الوطن للجميع على قدم المساواة تنحسر هذه الجماعات الغاضبة التي لم تجد حتى الآن إلا العنف وسيلة للتعبير عنها.

ومن منظور تاريخي عام، قد تكون الحضارة الإسلامية على أعتاب ازدهار ثانٍ بعد الازدهار الأول قبل ابن خلدون في القرون السبعة الأولى، وبعد التوقف الأول بعد ابن خلدون على مدى سبعة قرون أخرى في العصر العثماني. وقد بدأ ذلك منذ حركات الإصلاح الديني في القرن التاسع عشر وفي الصحوة الإسلامية في أواخر القرن العشرين. الإسلام الآن هو الدين الثاني في أوروبا. والمسلمون يكوّنون رُبع سكان المعمورة، أكثر من مليار وربع، وإمكاناتهم المادية والمعنوية بلا حدود، والعالم الإسلامي الأفريقي والآسيوي مرشح أن يخرج منه قطب ثانٍ في مواجهة القطب الأول. لذلك يشد عليه الحصار من الخارج والتهديد من الداخل. ويُبَالِغ في استعمال القوة معه بالغزو المباشر، وبالقواعد العسكرية، والأحلاف، ومناطق النفوذ، والتجزئة والتقسيم إلى فسيفساء عرقي طائفي منعاً لوحدته. فإذا كان الإسلام قادمًا وليس مُؤلّيًا، أليس من الأفضل الحوار معه وترشيد حركاته، بدلًا من تركه كالنور الهائج يَقتل ويُقتل؟

(٩) مَنْ يملأ الفراغ السياسي؟

الحاجة إلى حزب جديد^٩

ما زالت الانتخابات الأخيرة في مصر ونتائجها تُثير تساؤلات كثيرة. فقد حصل الحزب الحاكم على ٧٨٪ من أصوات الناخبين. وحصل الإخوان المسلمون بالرغم من أنها

^٩ الاتحاد، ١١ من مارس ٢٠٠٦م؛ الدستور، مارس ٢٠٠٦م.

محظورة، لا شرعية في نظر القانون، وشرعية في نظر الناس والشارع السياسي على ٢٠٪. وحصلت باقي أحزاب المعارضة؛ الناصرية، والقومية، والليبرالية على حوالي ٢٪ إلا أن مجموع الناخبين الذين ذهبوا للمشاركة في العملية السياسية من خلال صناديق الاقتراع لا يتجاوز ٢٣٪ أي أقل من ربع عدد الكتلة الانتخابية التي لها حق التصويت. وفوجئ الجميع، الحزب الحاكم والمعارضة، الدولة وخصومها، الداخل والخارج، بهذه النتائج. واستُعملت كفضاعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ كي تقبل النظام القائم وليس النظام المُحتمل في المستقبل طبقاً لمبدأ اختيار أهون الضررين، خاصة وأن أمريكا بدأت تعلن عن رغبتها في حوار مع الجماعات الإسلامية المعتدلة. فلا ضير أن تحكم بشرط الدخول في السوق، وقبول الخصخصة، والدخول في مشاريع التسوية ومعاهدات السلام مع إسرائيل لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وكان من نتائجها أيضاً قرار تأجيل الانتخابات المحلية سنتين وإلا حصد الإخوان الأصوات، وسيطروا على الحياة المدنية والحكم المحلي. وشفطوا المجتمع من أسفل، من أجهزة الدولة، والخدمات الاجتماعية، وهو المنهج الجديد للوصول إلى الحكم، دون ما حاجة إلى الانقلاب عليها من أعلى، وهو الأسلوب القديم. وفي اللغة الأردنية التي استعملها المودودي، «ثورة» تعني «انقلاب» في «منهاج الانقلاب الإسلامي». وهو السيناريو ذاته الذي حدث في الجزائر عندما سمحت بانتخابات حرة بعد المظاهرات العارمة التي اجتاحت الجزائر من الشباب العاطل. نجحت جبهة الإنقاذ، وحصدت حوالي ٧٠٪ من الأصوات. فانقلب عليها الجيش، وألغى النتائج، وحظر نشاط الجبهة. وبدأت الحرب الأهلية بين الجبهة والجيش والتي كلفت الجزائر حتى الآن أكثر من مائة وخمسين ألف قتيل. وهو ما حدث في فلسطين أيضاً بنجاح «حماس» على غير توقُّعات مراكز قياس الرأي العام. وهو ما حدث من قبل في انتخابات الرئاسة في إيران بنجاح المحافظين والرئيس الحالي وتواري الإصلاحيين. وهو مؤشِّر على ما قد يحدث في أي انتخابات ديمقراطية حرة في أرجاء الوطن العربي والعالم الإسلامي كافة.

فإلى أي مدى يستمر هذا الوضع السياسي الغريب، المفرَّغ من الداخل: حزب حاكم نال الأغلبية بالتزوير وبتدخل أجهزة الأمن وبسلطان الدولة، وبالتعود على مدى نصف قرن على نجاح حزب الحكومة، وحزب رئيس مُعارض من جماعة محظورة لا شرعية، هرب الناس إليها بشعارات تُمثِّل طوق النجاة للناس: «الإسلام هو الحل» بعد أن استعصت الحلول، وتفاقت الأزمات وغامت الرؤية. و«الإسلام هو البديل» بعد أن جربت

الليبرالية أولاً ثم الاشتراكية ثانياً، وزاد فقراً وقهرها في كلا النظامين، واحتلت الأراضي، وضاع الاستقلال. و«الحاكمية لله» بعد أن ظلمت حاكمية البشر، وسَجَنَتْ واعتقلت وفَسَدَتْ ووالَّت الأجنبي على حساب الوطني، وصالَحَت الأعداء. و«تطبيق الشريعة الإسلامية» بعد أن شقي المواطن وعُذِّب في أجهزة الحكم وبيروقراطية الدولة وتعسف القوانين، وعظمت الرشاوى والوسائط. وعادة ما يتعاطف الناس مع المضطهد. ويجد فيه معبراً عن الغضب الاجتماعي مثلهم. والناس تشعر بوجود الإخوان في الحياة اليومية في الخدمات العامة والمستشفيات والمستوصفات، ودور المناسبات، والدروس الخصوصية الجماعية والترابط الاجتماعي، وحماية الشباب، والدفاع عن الفضيلة.

أما الأحزاب الناصرية، واليسارية، والليبرالية، فبدأت تقوم بالنقد الذاتي السَّري أو العلني؛ فحدثت انشقاقات في حزب الوفد، وحزب الغد. وسُجِنَ مؤسَّسه الذي أخذ ٨٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية. وكان رئيس حزب الوفد رهن الاعتقال داخل مقر الحزب من معارضيه ولم تفرج عنه إلا أجهزة الدولة. مما يدل على أن الرئيس وحده هو الذي في حصن الأمان أمام هشاشة منافسيه. والناصريون مُنقسمون بين الرعيل الأول (العربي) وجيل الشُّبَّان (الكرامة). والتجمع به هَمَس خفي عن مسئولية أزمته العام، يد مع النظام، ويد أخرى ضد خصومه خاصة المتأسلمين أي الإخوان المسلمين.

هناك، إذن، فراغ سياسي، تُمثِّله الأغلبية الصامتة، وهم ٧٧٪ ممن لهم حق الانتخاب؛ أي ثلاثة أرباع الكتلة الانتخابية في مصر، تفوق كل الأحزاب، الحزب الحاكم، والحزب «المحظور»، والأحزاب العلمانية ثَمناً باهظاً. هناك حاجة إلى حزب سياسي جديد يملأ الفراغ السياسي، ويخاطب الأغلبية الصامتة. يتجاوز الاستقطاب التقليدي بين الإسلاميين، الإخوان المسلمين، والعلمانيين؛ الوفد، والناصري، والتجمع. ويتجاوز الصراع على السلطة، والتنافس عليها. كل منها يدعي أنه وريث الحزب الحاكم. والنظام يعتمد على هذا الفريق الإسلامي مرة ليضرب به الفريق الآخر (العلماني) كما كانت الحال في الجمهوريتين الثانية والثالثة، أو يضرب الفريق الإسلامي بالفريق الاشتراكي التقدمي كما كانت الحال في الجمهورية الأولى حتى يَضَعُف الجناحان، وَيَقْوَى القلب. وكل فريق يَكْفُر الفريق الآخر مما استحال معه إقامة ائتلاف وطني وتحويل التنسيق الانتخابي في الدوائر إلى جبهة وطنية متحدة وبرنامج عمل وطني موحد. كل فريق يريد أن يحكم بمُفْرَدَه بدعوى تداول السلطة، وهو — في الحقيقة — انفراد بالسلطة من كل فريق على حدة، باسم الفرقة الناجية.

والجبهة الوطنية المتحدة إمكانية فعلية. فالإسلام ثقافة مصر الشعبية. والمكوّن الرئيس لوجدانها الوطني منه خرجت حركات التحرر والمقاومة للمحتل. ويقوم بدور الأيديولوجية السياسية لدى الناس. يعطيهم تصوراتهم للعالم، وموجهات السلوك والاشتراكية بكل روافدها الدينية والأخلاقية والعلمية، أي الماركسية تعبر عن حاجة الناس إلى العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق بين الطبقات، ووضع سياسة متوازنة للأجور، تتناسب مع طبيعة العمل وحده. والليبرالية شكلت وجدان مصر الحديث والذي بلغ الذروة في ثورة ١٩١٩م. وما زال الناس يحنون إليها لما كانوا يتمتعون به من حرية في الصحافة، وتعددية حزبية، ووزارة مسئولة أمام البرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني. والقومية تجربة مصر الحديثة منذ محمد علي والعصر الليبرالي. وتأمين مصر في الشام والسودان وشبه الجزيرة العربية، ووحدة وادي النيل، والقضية الفلسطينية، واستقلال المغرب العربي حتى عصر عبد الناصر؛ عندما أصبحت القومية العربية نظرية تحررية تقوم على الحرية والاشتراكية والوحدة. وعليها قامت أول تجربة وحدوية بين مصر وسوريا، الجمهورية العربية المتحدة، في تاريخ مصر الحديث. وعليها أيضًا قامت كل التجارب الاشتراكية والتنمية في مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن. وبسببها وقع العدوان على مصر في يونيو (حزيران) ١٩٦٧م؛ لإجهاضها دون تعميمها في أرجاء الوطن العربي كافة.

إن الذي يملأ الفراغ السياسي في الوطن العربي هو أيديولوجية جامعة للأيديولوجيات السياسية كافة على اختلاف مدى انتشارها في الشارع السياسي: الإسلامية، والاشتراكية والليبرالية، والقومية. تتضمن تحرير الأوطان من الاستعمار القديم في سبته ومليلة، والاستعمار الاستيطاني في فلسطين، والاستعمار الجديد في العراق، وفي دول الجوار، أفغانستان والشيشان وكشمير، وحماية الأوطان من التهديد بالعدوان مثل سوريا والسودان وإيران، وحصار مصر من أجل إسكات القلب حتى تشل الأطراف. ثم يأتي تحرير المواطن من كل صنوف القهر والتسلط وخرق حقوق الإنسان في التعبير والحركة وحرية النقد السياسي والاجتماعي. ثم تأتي العدالة الاجتماعية من أجل إعادة توزيع الدخل في الوطن العربي بين الأغنياء والفقراء، بين من يملكون ومن لا يملكون؛ فأغنى أغنياء العالم منا، وأفقر فقراء العالم فينا. ثم تأتي وحدة بعد تجزئتها إلى أقطار ثم تفتتت الأقطار إلى فسيفساء طائفي عرقي تشاهد بداياته في العراق بين سُنّة وشيعة وأكراد وتركمان وأشوريين ويمتد إلى الخليج بين سُنّة وشيعة، وإلى شبه الجزيرة العربية بين نجديين وحجازيين، وإلى اليمن بين زيدية وشوافع، وإلى السودان

وموريتانيا وتشاد ومالي ونيجيريا من دول الجوار بين عرب وزنوج، وإلى مصر بين مسلمين وأقباط، وإلى المغرب العربي كله بين عرب وبربر، وإلى لبنان بين سُنَّة وشيعة وموارنة. فتصبح إسرائيل هي أكبر دولة طائفية عرقية في المنطقة تأخذ شرعية جديدة من طبيعة الجغرافيا السياسية بها، وليس من أساطير الميعاد وشعب الله المختار المكونة للكيان الصهيوني كما تصوره هرتزل في «الدولة اليهودية» في أواخر القرن التاسع عشر. ثم تأتي التنمية المستدامة بالمشاركة الشعبية وليس فقط بتخطيط الدولة. وأخيرًا يوضع ملامح المشروع القومي الجديد تأكيدًا للهوية القومية التي تدوب فيها كل الهويات الزائفة العرقية والطائفية والقبلية والعشائرية.

ويستطيع «اليسار الإسلامي» أن يقوم بذلك بصرف النظر عن الاسم، الثورة الإسلامية، لاهوت التحرير، عودًا إلى أبي ذر الغفاري، واستئنافًا لجمال الدين الأفغاني. إن التفكير في حزبٍ جديدٍ يملأ الفراغ السياسي ليس حلمًا طوباويًا أو مجرد أمنية، بل هو تفكير جدي لدى بعض المثقفين الوطنيين لإنشاء حزب وسط يسار أو يسار وسط في مواجهة يمين رجال الأعمال التابع للولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما قد يفرزه الحراك السياسي عن قريب إذا ما تعقدت الأزمة وتفاقمت الأحداث.

الفصل الخامس

الثقافة والمجتمع

(١) الثقافة والسياسة^١

انفض معرض القاهرة الدولي للكتاب الأسبوع الماضي. وهو ثاني أكبر معرض دولي للكتاب على مستوى العالم بعد معرض فرانكفورت. وتتكرر الظواهر ذاتها كل عام، بالإضافة إلى ظواهر جديدة تُعبّر عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية العامة في البلاد. فالمعرض أداة تنفيس جمهرة المثقفين، شبابًا وشيوخًا. يكشف أكثر مما تكشف أحزاب المعارضة أو الحزب الحاكم أو أجهزة الثقافة، مجالسها وهيئاتها.

تنتشر الكتب الدينية، كتب التراث القديم بعدة نشرات وطبعات، مزخرفة ملونة، أعمال كاملة في العلوم النقلية، القرآن، والحديث، والتفسير، والسيرة، والفقه. وهي العلوم التي ما زالت تؤثر في الناس من خلال الجامعات والمعاهد الدينية ومكتبات المساجد وخطبائها، والبرامج الدينية في أجهزة الإعلام، ومقننات البيوت الخاصة. وهي علوم تعتمد على النقل وحده دون العقل مما يقوي التقليد وحجة السُلطة، سُلطة النص والقدماء في الثقافة العامة. وتأتي في المرتبة الثانية الكتب المترجمة، خاصة الكتب السياسية لمن شاء من النخبة المثقفة نافذة على الوافد. وأبرزها المشروع القومي للترجمة وبروز الأسماء اللامعة في الثقافة الغربية. وبين الموروث والوافد يغيب التفاعل من أجل الإبداع وتظل ثنائية الثقافة إحدى أزمت العصر. فالعربي بين ثقافتين. ولا يملأ الفراغ إلا الإبداع الأدبي في الشعر والرواية والقصة والمسرحية، ويدل ذلك كله على غلبة الكم دون الكيف. ويضاف إلى ذلك غلاء الأسعار، والزحام الشديد للفرجة وليس للشراء للاطلاع على السلع الجديدة في الأسواق. وكالعادة يهرب الناشرون مصريين وعربًا من المؤلفين لعدم

^١ الاتحاد، ١٩ من فبراير ٢٠٠٥م؛ الدستور، فبراير ٢٠٠٥م.

دفع حقوقهم، وكأن المؤلف شحاذ يبحث عن كريم، وكأن الناشر يُعطي صدقة ولا يؤدي حقًا. ويظهر ناشرون جدد، يضعون اختياراتهم النوعية، مثقفون ناشرون يجذبون الانتباه. يحاولون نشر الأصيل، ويعدون بأداء الحقوق والمؤلف يصدق ويشجع «أفلح إن صدق». والناشرون يشكون من ارتفاع أسعار إيجار المتر المربع، ومن بطء إخراج الكتب من الدوائر الجمركية، ومن الرقابة ومصادرة الكتب التي تزداد عامًا بعد عام. فما كان مسموحًا به في الأعوام الماضية وما زال متوافرًا في الأسواق أصبح ممنوعًا هذا العام. بلا ضابط ولا معيار. مع أن القانون لا يبيح مصادرة كتاب لا قبل النشر ولا بعده إلا بأمر قضائي. والواقع يُكذّب التصريحات الرسمية كالعادة في أزمة عامة لصدق الخطاب الرسمي السياسي والثقافي على حد سواء.

وأهم ما يميز معرض القاهرة هو نشاطه الثقافي والأدبي والفني الذي يجتمع فيه المثقفون والأدباء والفنانون ربما من عام إلى عام يستأثر الوزراء والمسؤولون والكبار بالقاعات الكبرى. وفيها يتم الدعاية للنظام وتبرير سياساته. وهو ليس حوارًا بين الرأي والرأي الآخر، بل بين الرأي ونفسه، بعيد عن الثقافة السياسية وأقرب إلى التجميل السياسي.

والأهم مناقشة الكتب في «كاتب وكتاب». وهي الأقرب إلى النشاط الثقافي المستقل. والاختيار تغلب عليه الشلية. فما معيار اختيار كتاب آخر؟ صحيح أن هناك لجنة للاختيار. تختار كُتَبًا قبل أن تصدر. وتترك كُتَبًا قد صدرت. الوساطة والمحابة والتميز والمعرفة المسبقة قد تكون أحد بواعث الاختيار. وتوضع أسماء المناقشين والمحاورين أحيانًا لملء الفراغ ولجذب الجمهور بل دون سؤال البعض منهم أو وضعهم بالرغم من اعتذارهم. وكثير الغياب بالرغم من امتلاء القاعة أو المخيم. ووصل الأمر إلى أن حضر المؤلف نفسه دون غيره. مناقشة نفسه أمام قاعة مكتظة.

وفي «الخيمة الثقافية» يشتد النقاش، وتتصارع الآراء، وتتعدد الاتجاهات. وتكون هي المؤشر على الحيوية الثقافية ومستوى الحوار في البلاد. الواقفون أكثر من الجالسين. والمتحدثون صرخاء، من رموز الحركة الوطنية والثقافة الوطنية. تتعرض للعام قبل الخاص، وللمصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة، وللواقع المعيش قبل الكتاب المدوّن، وللسياسة قبل الثقافة. فالثقافة سياسة، والسياسة ثقافة.

وتسترجع الخيمة الأحداث، نقاش الرئيس مع المثقفين كل عام حيث تطرح فيه المسائل بوضوح في مواجهة مباشرة. ولدواعي الأمن تغير المكان والزمان والهيئة المنظمة.

فالمكان في رئاسة الجمهورية، وليس في أرض المعارض. فالرياسة المحروسة أكثر أمناً من المعرض الشاسع. والزمان قبل المعرض وليس في أول يوم فحركات الرئاسة تتغير زماناً ومكاناً لدواعي الأمن. ولم يُعد المنظم الهيئة العامة للكتاب، بل رئاسة الجمهورية. تختار عدداً قليلاً من المضمونين مع استبعاد المشاغبين.

ومع ذلك لا يوجد ضمان كامل كما حدث في السادس من أكتوبر ١٩٨١م. فطالب رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ونائب مركز الأهرام للدراسات السياسية وأحد الكُتّاب اللامعين والمفكرين السياسيين بالتعبير عن الإجماع الشعبي بضرورة تغيير الدستور، والتحول من الاستفتاء على مرشح واحد إلى الانتخاب بين أكثر من مرشح كإحدى علامات التحول الديمقراطي، والنظام محاصر بين المطرقة والسندان، مطرقة الخارج وسندان الداخل. وهو مطلب مشروع على لسان كل المواطنين. ومن أجله تكونت حركة «كفاية» كتحرّك شعبي تلقائي. فاتهم الكاتب بأنه لا يفهم وبأن أولي الأمر أكثر فهماً منه. وقوبل اتهام السلطان للعالم باتهام العالم للسلطان بأنه المسئول عن تعذيب الآلاف في السجون بلا تحقيق ولا محاكمة ولا إدانة. وكانت النتيجة منع المفكر السياسي من المشاركة من أي نشاط ثقافي في ندوات المعرض. فتحول إلى بطل قومي، وقائد وطني. يُهتف باسمه في معظم الندوات. فمن بيديه الأمر السلطان أم العالم؟ مَنْ يقود مَنْ، العربية أم الحصان؟ ولماذا إذن، كان العلماء ورثة الأنبياء وكان السلاطين في النار «والله لو عثرت بغلة في العراق لسُئِلت عنها يا عمر: لماذا لا تسوي لها الطريق؟» وهل آلاف المسجونين المعذبين بلا جريمة ولا اتهام أقل من بغال العراق؟ وأين لنا بسلطان مثل عمر؟

البركان قادم ونرى الدخان. فقد ألقى روائي لامع بالجائزة في وجه ممثلي نظام القهر والطغيان في الداخل، والتبعية والتحالف في الخارج. والناس ترنو إلى مُخلّص، وتنتظر المسيح في آخر الزمان؛ كي يقضي على المسيح الدجال، كما تقضي بذلك علامات الساعة. ويوماً وراء يوم يزداد عدد الشرطة. ويُحاط بالقاعات وبالخيم الثقافية. ويُقبض على الشباب الذين يوزعون المنشورات ضد التوريث والتجديد. ويقوم المعرض بدور الأحزاب والجمعيات الأهلية وهاید بارك القاهرة. وتعلو أصوات باعة المأكولات والألعاب الشعبية في العراء على أصوات المثقفين داخل القاعات والمخيمات. ويظهر طابور للأطفال ربما من مدرسة أو ملجأ بلباسٍ موحدٍ يصرخون ويصخبون، وكأنهم في مظاهرة غير واضحة الأهداف، لا تكشف عنها الشعارات. إنما هي الحناجر التي ما زالت تصرخ. جيل قادم ما زال يبحث عن وضوح رؤية.

وكان طفلي الصغير منذ ما يزيد على العشرين عامًا وعمره خمس سنوات يمشي مشية عسكرية وفوق كتفه عصا «مقشّة» فسألته: ماذا تفعل؟ قال: «أحارب». قلت: تحارب مَنْ؟ قال: أحارب العراق. قلت: وماذا فعلت العراق؟ قال: إذن أحارب إيران؟ قلت: وماذا فعلت إيران؟ قال: أمال أحارب مين؟ قلت: تحارب إسرائيل. قال: قالوا لي في المدرسة إننا عَقَدْنَا معها سلامًا. ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾.

(٢) البوابة الحديدية للجامعة^٢

للحياة رموز. وللأشياء معان. وللحركات الشعبية دلالات. وهذا بالضبط ما يحدث في جامعة القاهرة في السنوات الأخيرة. يقع حدث يمس الحياة الوطنية، العدوان الأمريكي على العراق، العدوان الإسرائيلي على فلسطين، تزوير الانتخابات الطلابية فيجهر الطلبة بأصواتهم، ويقومون بمظاهرات داخل أسوار الجامعة، ويدورون بين الكليات لتجميع باقي الطلاب. فإذا ضاق بهم المكان، وارتفعت الأصوات، وبلغت القلوب الحناجر، واشتد الحصار حولهم من أجهزة الأمن العلنية والسرية، وغُلِّقت الأبواب، اندفع الطلبة نحو الباب الحديدي، وكسروا القيد حوله ليخرجوا إلى الميدان أمام الجامعة وفي وسطه النصب التذكاري للشهداء، وحوله الأمن المركزي بلباسه الأسود وخوذاته الحديدية وبأيديه العِصِي؛ جاهزًا للضرب فوق الرؤوس والأبدان. فممنوع الخروج خارج الجامعة. ولو كسرت سلسلة البوابة الحديدية فلبضعة أمتار حتى لا يلحق الطلاب برموز التبعية والاستسلام، السفارة الإسرائيلية بجوار كوبري الجامعة، والسفارة الأمريكية بميدان التحرير. وقد ضرب حولهما الحصار المسلح من قوات الأمن موجهة الرصاص على المواطنين إذا ما تجمعوا أمامهما، ومنعًا للطلاب من الوصول إلى المدينة الجامعية أو الالتحاق بفقراء بين السرايات أو بميدان الجيزة. فالطلاب ممنوعون من الالتحاق بالشعب، وهم نخبته المثقفة، وقلبه النابض، وضميره اليقظ والمؤثر على حركته الوطنية. هذه الجامعة ابنة ثورة ١٩١٩م، أُسِّست جامعة وطنية عام ١٩٢٥م بأرض تبرعت بها إحدى سيدات العائلة المالكة، وباكتتاب عام من باشوات مصر الوطنيين بعد أن كانت جامعة خاصة منذ ١٩٠٨م بداية بمدرسة الحقوق، وكان اسمها في ذلك الوقت مدرسة

^٢ الاتحاد، ٦ من يناير ٢٠٠٧م؛ الدستور، ٢٢ من يناير ٢٠٠٧م؛ العربي الناصري، ١٤ من يناير ٢٠٠٧م.

الحقوق الفرنسية لاعتمادها على الفرنسيين الذين كانوا يساعدون الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال البريطاني حتى الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٠٤م. كما تبرعت العائلة المالكة بأرض حديقة الحيوان وحديقة الأورمان أمام الجامعة. وقامت الجامعة بدورها الوطني خاصة في الأربعينيات، وتكوين لجنة الطلبة والعمال في ١٩٤٦م. وفتح على طلبتها كوبري عباس الشهير في العام ذاته. وخُلد شهادتها بالنصب التذكاري أمام الجامعة، وفي نهاية الشارع وضع تمثال نهضة مصر بعد نقله من ميدان محطة مصر، ميدان السكة الحديد كما نقل تمثال رمسيس الثاني فيما بعد بعيداً عنه. وسفارة إسرائيل تطل عليه من الأدوار العليا في العمارة الثالثة من على يسار كوبري الجامعة، وعلمها يرفرف في سماء مصر. وطبقها للاتصالات ثابت فوق سطحها. وداخل الجامعة مبنى دار الضيافة بالمعونة الأمريكية، ومبنى آخر للجودة وإصلاح التعليم من أجل السوق بتوجه من لجنة السياسات للحزب الحاكم؛ من أجل إرساء قواعد جديدة للتعليم الجامعي. يركز على تعلم اللغات والتعامل مع الحاسبات الآلية لاحتياج الشركات، وجعل بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية بالإنجليزية والفرنسية وليسانس الحقوق بالفرنسية بجوار العربية، كما كانت الحال في الجامعات الجزائرية في عصر الاستعمار. نشأت الجامعة المصرية، إذن، تحمل هموم الفكر والوطن العلم والسياسة، الثقافة والوطن. واستمرت فيها المظاهرات الطلابية التي يؤرخ بها للحركة الوطنية المصرية، لا فرق بين مُشَرِّفة، ونظيف من كلية العلوم، وعبد الحكيم الجراحي من شهداء الحركة الوطنية المصرية. وقد جمع طه حسين، وأحمد أمين، وأمين الخولي، ولويس عوض، وعبد العظيم أنيس بين العلم والوطن، بين البحث العلمي الحر والليبرالية السياسية. وعصفت بها بين الحين والآخر النُظم السياسية مثل ما حدث من تطهير فيها للخصوم السياسيين في مارس ١٩٥٤م وفي سبتمبر ١٩٨١م، وعمَّتها المظاهرات في الأزمات السياسية الكبرى وفي أوقات الهزائم مثل المظاهرات ضد حكم العسكر، وضرورة العودة إلى الديمقراطية في أزمة مارس ١٩٥٤م، والمظاهرات ضد أحكام الطيران في ١٩٦٨م، ومظاهرات ميدان التحرير في ١٩٧١م والسؤال عن عام المعركة الذي طال. ثم التحم الطلاب بالهبة الشعبية في يناير ١٩٧٧م احتجاجاً على ارتفاع الأسعار، وبالمعارضة السياسية الرئيسة في البلاد ضد معاهدة كامب ديفيد في ١٩٧٨م واتفاقية السلام في ١٩٧٩م والتي كلفت زعماء المعارضة من أساتذة وصحفيين وسياسيين وقادة روحيين الفصل خارج وظائفهم بقرار جمهوري يعترف في ديباجته بخرق قانون العاملين في الدولة. وهو ما دفع رئيس

الجمهورية الثانية حياته بسببه. واستمرت المظاهرات الطلابية ضد الغزو الأمريكي للعراق في ١٩٩١م، ثم في ضربه بعد ذلك في ١٩٩٨م، ثم في احتلاله عام ٢٠٠٣م. وقامت أيضًا ضد الاحتلال الصهيوني لكل فلسطين، دعمًا للمقاومة. واندلعت المظاهرات أخيرًا ضد تزييف انتخابات الاتحادات الطلابية، وشطب أسماء المرشحين من الحركة الإسلامية، وتكوين اتحادات حرة موازية. ومهما استعملت الحركة الطلابية بفصيليها الرئيسيين بعضها ضد البعض الآخر، تصفية الحركة الإسلامية بأيدي اليساريين أو تصفية اليساريين بأيدي الجماعة الإسلامية، ظلت الحركة الطلابية — في مجموعها — حركة وطنية، ومؤثرًا على الأزمات السياسية الكبرى التي تمر بها البلاد.

والقضية هي البوابة الحديدية للجامعة المقيدة بالسلاسل والأقفال وكأن الأمن الجامعي داخل الأسوار، والأمن المركزي خارجه لا يكفيان. إذا اشتدت المظاهرات وعلت الأصوات هز الطلبة البوابة رمز القهر الجامعي والاستبداد السياسي وتعلقوا بها، وعلوا قمتها، وهزتها الأيدي حتى تنكسر. ثم يندفع الطلاب خارجها. فيواجهون بخط الدفاع الثاني من الأمن المركزي جنودًا وعربات تحيط بالميدان، وفي وسطه النصب التذكاري للشهداء. فيقف الطلبة حوله يهتفون بالشعارات الوطنية، ويخطبون في زملائهم. فهل للجامعة أسوار؟ وهل تغلق البوابة الحديدية بالسلاسل والأقفال حماية للنظام؟ أليست الجامعة ضد الأسوار والقيود والسلاسل، وظيفتها هدم الأسوار؟ ألم يهدم سور برلين؟ أليس جدار الفصل العنصري بين الضفة وفلسطين ١٩٤٨م في طريقه إلى الزوال؟ وكلما كسر الطلبة البوابة الحديدية يُعاد إصلاحها وتقويتها وإعادة لحمها بالحجر. وهل يمنع ذلك الحركة الطلابية من معاودة كسر الرمز حتى تفتح الأسوار، ويسقط الستار الحديدي، ويفك القيد؟ وهم يتعلمون في المدارس منذ نعومة الأظفار أشعار أبي القاسم الشابي:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد ليل أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر

إن مهمة الجامعة ليست غلق الأبواب بل فتحها، وليس حبس الطلاب داخل الأسوار، بل إطلاق حرياتهم خارجها. فالطلبة أبناء الشعب. وإذا كان السور علامة، والبوابة رمزًا، فإن مهمة الجامعة هدم أسوار الأذهان، وفتح بوابات العقول، وتنوير القلوب. قوة الطلاب أقوى من الصلب. والأمن المركزي لا يحيط بالنصب التذكاري للشهداء، ولا يمنع من الوصول إلى تمثال نهضة مصر، ولا إلى سفارة إسرائيل أمامه. ومن ثمَّ كان شعار لا سياسة في الجامعة ولا جامعة في السياسة خارج تاريخها الذي جمع بين العلم والوطن.

لقد خلقت الجامعات الألمانية الوحدة الألمانية. وأسس الأساتذة الألمان الثقافة الوطنية التي عليها قامت الوحدة. لم يُخَوَّنهم أحد. وكانت إدارة الجامعة من كبار المفكرين والفلاسفة كما كانت الجامعة المصرية في أول عهدها برئاسة أحمد لطفي الجامعة القاهرة، وعمادة طه حسين لكلية الآداب، ومصطفى مُشَرَّف لكلية العلوم، في الوقت الذي كانت مصر تبني وطنًا لا تهدمه.

إن جمال جامعة القاهرة وطرازها المعماري من عصر النهضة كان مقصودًا. فالجامعة عماد النهضة. واليوم اختنق المرور أمام الجامعة بعد انسداد شوارعها وحصار أرصفتها خوفًا من العربات المفخخة. وأصبح المرور من كلية الفنون التطبيقية حتى بين السرايات حي الطلاب، السكن والكتب والطباعة، عذابًا يوميًا يضيع فيه الوقت؛ فتختنق فيه الأنفاس. فما المانع من إقامة نفق أرضي يربط بين الجامعة والمكتبات على الرصيف المقابل لانتقال الطلاب دون المخاطرة بحياتهم أمام وسائل النقل العامة والخاصة. كما تحول رصيف الجامعة الموازي لحديقة الأورمان أمام الجامعة إلى مقلب وعربات للزباله. وكلها رموز وعلامات على حال الجامعة الآن. وما المانع أن تتحول حديقة الأورمان المغلقة وقاية للأخلاق من رعونات الشباب إلى ساحة حرة للتعبير عن الرأي مثل هايد بارك في لندن إن كان ميدان عابدين أمام القصر محرمًا على الشعب من التظاهر أمامه؟ وفي المساء وفي شارع الجامعة وعلى الخضرة في وسطها تقوم فرق الغناء والضرب بالدقوف للاحتفال بالأعراس. وداخل الأسوار في المساء يلعب بعض الطلبة الكرة الشراة في أروقة الجامعة بين المباني مثل أطفال الشوارع. ولا يضج ذلك أمنًا ولا يُثير غضب إدارة. فهذا عصر جديد وذاك عصر قديم، وسبحان من له الدوام!

(٣) أفعل التفضيل^٢

يكشف تحليل الخطاب السياسي اليومي خاصة الخطاب الإعلامي عن نوع من المبالغات وإطلاق الأحكام. وتصل المبالغات إلى حد التهويل والتكبير والتعظيم والتفخيم. ويبدو ذلك في كثرة استعمال أفضل التفضيل في وصف الرئيس، رئيس دولة أو مؤسسة أو مصلحة أو هيئة أو جماعة أو حتى عصابة. فهو ليس فقط فاضلاً، بل أفضل والأفضل.

^٢ الاتحاد، ٣٠ من أبريل ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٢ من مايو ٢٠٠٥م؛ الدستور، مايو ٢٠٠٥م.

وليس فقط ذكياً بل أذكى والأذكى. وليس فقط قادراً، بل أقدر والأقدر. وليس فقط عالماً، بل أعلم والأعلم.

فإذا ما قرر الرئيس تغيير مادة في الدستور كثيراً ما طالبت بها المعارضة منذ سنوات واعتُبر الطلب في غير موعده متهوراً، يؤدي إلى القلق، وهروب أموال الاستثمار، فإنه زلزال سياسي، حدث تاريخي لم يحدث منذ أيام الفراعنة، ضربة معلم، حُسن تخطيط، إجهاض للمعارضة، استجابة لرغبة الشعب. وهو مثل حوادث الطبيعة والظواهر الكونية، رعد وبرق. ويتحوّل الخطاب السياسي من الصمت المطبق إلى الصراخ المُطلق، ومن اللاشيء إلى كل شيء، ومن الصفر إلى اللانهائي، ومن العجز المطلق إلى القوة الخارقة.

وهو خطاب سياسي في الظاهر، وديني في الباطن. فالخطاب الديني هو الذي يقوم على التعظيم والتفخيم والإجلال، كما يبدو في التعظيم الإلهي، والمدايح النبوية، وتفسير الظواهر بعلّة واحدة وسبب أول هو الفاعل الحق، وغيره فاعل بالجاز. هو خطاب التأليه الذي يُعظّم كامل الأوصاف، لا فرق بين صفات الله وصفات السلطان، يقوم به رجال الدين ورجال السياسة، وفقهاء الشريعة وفقهاء السلطان. يصف القرارات وكأنها مُعجزات، لم يتوقعها أحد، ولا يقدر عليها إنسان.

وإذا تقدّمت الحكومة بمشروع فهو أعظم المشاريع الذي لم يأت به الأولون ولا الآخرون، تغيير خريطة مصر، الخروج من الوادي، وتحويل الوادي الرأسي إلى وادٍ أفقي، والخروج من ضيق الوادي القديم إلى رحاب الصحراء مياه الشرب أنقى مياه في العالم، والأسعار أرخص أسعار في الكون، ومكتبة الأسرة قدوة لتجارب القراءة في العالم، ومشروع القراءة للجميع أصبح نموذجاً لقراءة كل الشعوب، والعناية بأطفالنا نموذج للعناية بأطفال العالم، ومعارضنا تكشف عن إبداعنا وعبقريتنا على المستوى الدولي. صحافتنا حرة، وتعليمنا للجميع، وطرقنا العلوية والدائرية وأنفاقنا كلها آية في العمران. أصبحت حياتنا كلها مبالغات في مبالغات، وغاب عن حياتنا النقد الذاتي، ووضع كل شيء في مكانه الصحيح، وفي نسبته المقررة. لم يعد للخطاب السياسي أي ثقل. ولا يتطلب أي تصديق من كثرة ما تعود عليه الناس لا يؤدي غرضاً، ولا يهدف إلى شيء إلى مزيد من مدح السلطان. نقص الخطاب السياسي الصدق وأصبح لا فرق بين الخطاب السياسي والخطاب الديني. الأول مدح للسلطان، والثاني مدح لله.

وفي الوقت ذاته الذي نضخم فيه الحدث الصغير، نصغر الحدث الكبير ليس عن طريق أفعل التصغير، بل عن طريق تصغير الأسماء. الأفعال للتفضيل، والأسماء للتصغير. فالمظاهرة السياسية الضخمة التي تناقلتها أجهزة الإعلام، وعرضتها القنوات

الفضائية، محدودة العدد، معزولة عن الجماهير، نظمتهما فئة ضالة، أو مُندسُّون من التاريخ. وتفجير قنبلة في حي سياحي تُودي بحياة الأبرياء حادث فردي منعزل، ولا يوجد تنظيم وراءه، خلية نائمة أو نشطة. لم تتأثر السياحة، ولم تلغ الأفواج، والفنادق عامرة، والأمن مُستتب. والفقر محدود، والاقتصاد قارب أن يخرج من عنق الزجاجة، والبطالة أمكن السيطرة عليها بتوفير آلاف من فرص العمل عن طريق الشركات الاستثمارية الجديدة. واختناقات المرور محدودة. والتهريب استثناء. والاقتصاد بخير. فقد أمكن السيطرة على ارتفاع أسعار العملات الأجنبية، وقويت العملة المحلية. ومخالفات الشرطة تَمَّت المعاقبة عليها. وقانون الطوارئ فقط في الحالات الحرجة وأوقات الخطر التي يتهدد فيها الأمن القومي للبلاد. والطائفية حوادث متفرقة في حين أن نسيج الأمة سليم. وما يتم على الصعيد الداخلي يتم أيضاً على الصعيد الخارجي. علاقتنا بأمريكا ممتازة. والخلاف لا يفسد للود قضية، خلافات داخل الأسرة الواحدة، عاصفة في فنجان، والخلاف مع إسرائيل طبعي، ولكن السلام قائم، والأمن على الحدود مُستتب. والسفارات مفتوحة، وحوادث قتل المصريين على الحدود حوادث فردية، خطأ حُرَّاس الحدود. واعتذار إسرائيل مقبول. وشارون رجل سلام. والسلام قائم إنما يحتاج فرصة، وخيار استراتيجي يستلزم الصبر.

وخلافاتنا مع إثيوبيا في خبر كان. وقطع علاقاتنا مع إيران منذ ربع قرن لا شيء في إيقاع التاريخ. صادقناها أيام الشاه حليف إسرائيل. وعاديناها بعد الثورة المعادية للكيان الصهيوني. تبعث الجواسيس، وظهير الحركات الإسلامية، وتُصدَّر الثورة. ونبعث مراقبين للسودان لحل أزمة دارفور التي كَبَّرها الإعلام الغربي وضخَّمتها القوى المعادية. وإهانات المصريين خارج الوطن مشاكل صغيرة تحلها السفارات في الخارج. وفرنسا دولة صديقة. والمجموعة الرباعية متعاطفة. وروسيا ما زالت حليفة، والصين صديق تقليدي. والعالم كله ينظر إلينا نظرة إعجاب.

وهكذا نحول الصغير كبيراً، ونجعل الكبير صغيراً بفضل أفعال التفضيل وطُرق التصغير مما يدل على تَقْصِّي التحليل، والتَّسْرُّع في الحكم على الأشياء. فالتطرف ليس فقط في الواقع لدى جماعات التطرف بل هو في لغة الخطاب السياسي، وروية العالم، وإصدار الأحكام بين التهويل والتهوين. نأخذ مواقف انفعالية من الواقع بين الحد الأقصى والحد الأدنى. ونَصِف الواقع بين الخير المُطلَق والشر المُطلَق. ونخلط بين الذات والموضوع، بين انفعالات النفس وبنية الواقع، بين ما نَتَمَنَّى أن يكون وما هو كائن. لذلك يجيب الرئيس

باستمرار عن أي سؤال عن أمر واقع في الأوضاع الداخلية أو الخارجية بألفاظ «أَتَمَنَّى»، «أَرْجُو»، «أَتَعَشَّم». والواقع له بِنَيْتُهُ الخاصة بعيداً عن الأمنيات. لذلك غلب الإنشاء على الخبر في الخطاب السياسي الإعلامي، وكثرت الماينبيغيات، وتراكمت الأخلاقيات حتى أصبحت كغطاء للتعمية على واقع يصعب تحليله ورؤية عناصره ومكوناته. والعيش في الأوهام خير من رؤية الواقع. والنفوس تعشق الأمانى، وتَنَكَّفُ من الغم والهَم والقَرْف. ونظراً إلى سيادة الإعلام خاصة المرئي منه، فقد عم الخطاب الإعلامي الخطاب الثقافي والخطاب العلمي، كما ضم من قبل الإعلام والثقافة في وزارة واحدة. وأصبح سمة عامة للثقافة الوطنية. وأتَّهَمَت كل محاولة لنسبية الأحكام بالخيانة في السياسة، والكفر في الدين. تُشَكِّك المعارِضة في كل شيء ولا ترى الإنجازات. تهدم أكثر مما تبني، وتحقد أكثر مما تحب.

أصبح الاحتماء بأفعل التفضيل وسيلة للهروب من الواقع، وطريقاً للتقرب لأصحاب السلطة الذين لا يستدعون إلا من يُكْثِر من المديح للسلطان، والهجاء لخصومه السياسيين، باستعمال أفعل التفضيل له، وطرق التصغير لهم. وعادة ما ينتهي الذهاب إلى أقصى حد إلى نيل أقل شيء. وكلما اتسع الخطاب قَلَّ التحقيق، وكلما علا الصوت رَجَعَ الصدى، ولا شيء إلا الصوت وأصبح الكلام رخيصاً بلا ثمن مع أن الله هو الكلمة. وتنتهي الثقافة إلى سجال بين الإثبات والنفي ويتحول الحوار إلى خصومة، والبرهان إلى جدل، والتعددية في الرؤية إلى أحادية في النظر. ثم تقع الواقعة، ويقع الخطب الجلل. وينكسر الخطاب القائم على أفعل التفضيل. ويظهر خطاب الأسى والحسرة والندم. ويكثر البكاء ونعي الحظ ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾.

(٤) الشفافية^٤

كثر استعمال كلمة «الشفافية» في الخطاب السياسي العربي في الآونة الأخيرة. ويزداد الاستعمال كلما تَعَقَّدَت الأمور وصعب إيجاد المخرج للأزمة على أرض الواقع. فيأتي

^٤ الاتحاد، ٢٨ من يناير ٢٠٠٦ م.

الانفراج باستحداث الكلمات ومن خلال اللغة وبصياغة خطاب سياسي وهمي مُطعم بألفاظ بها مفتاح الفرج.

ويُستعمل اللفظ في كل الاتجاهات، وبكل المعاني، ولتحقيق الأغراض كافة حتى لو كانت معاني متضاربة. فاللفظ يجد هوًى في النفس. وهي صورة فنية في ثقافة تعشق الكلمات والأغاني والأشعار، وتستعمل التشبيهات، وما زالت الأمثال العامة فيها سلطة وحجة لفهم الواقع وتبرير أحداثه. ومن كثرة الاستعمال في معانٍ متضاربة فقدت معناها الدقيق. يستعملها القائل بأي معنى يشاء. ويفهمها السامع بأي معنى يريد. غرض القائل التموهية على السامع، وغرض السامع الترفيه عن النفس من القائل باعتباره مُغنياً أو راقصة أو فتاة إعلانات أو لاعب كرة. أصبحت كلمة «شفافية» غير شفافة؛ لأنها لا تعني شيئاً محدداً، بل تُستخدم لأغراض غير شفافة. بل إنها أصبحت من ألفاظ النفاق في الخطاب الذي يهدف في العلن إلى غير ما يبطنه في السر.

وهي كلمة غير عربية، كلمة غير أصيلة، ترجمة للفظ أجنبي Transparency الذي يعني اشتقاقاً ما يمكن الرؤية من خلاله أو ما لا يمنع الرؤية، وما لا يحجب أو يستر أو يمنع مثل الزجاج. ويضاده لفظ المعتم Opaque. وفي الاستعمال تعني عكس المعنى الاشتقاقي. تهدف إلى التعمية والتستر والتغطية والتمويه والتضليل وإبعاد الناس عن الفهم والرؤية. يستعملها السياسيون والموظفون العموميون والمدراء ورجال الأحزاب والإعلام وكثير ممن يتصدون للحياة العامة. بل يستعملها الرؤساء أيضاً للهروب من تحليل الواقع وتشخيص أزماته وكأن القضية في النفس. فكما صفت النفس وراق الذهن وصدق القلب ظهرت الشفافية، وانضحت الرؤية، وانحلت المسائل المعقدة، وخرج الناس من عُق الزجاجة الذي طال أكثر مما يجب بحيث بلغ عنان السماء، واستمر الناس محشورين فيه منذ قرنين من الزمان.

يستعملها المزور للانتخابات من المشرفين عليها من أجهزة الأمن ابتداء من وزير الداخلية حتى رجالات الحزب الحاكم، وكبار ضباط الشرطة؛ حتى يغسلوا أيديهم من دم يعقوب ويلبسوا قميص عثمان «الشفافية». ويستعمله بائعو القطاع العام وشركاته الخاسرة والرابحة بأرخص الأسعار للمُشتريين من أصحاب العائلات الكبرى المواطنين أو العرب أو الأجانب بعد قيامهم بأداء الرشاوى اللازمة، حتى يسري عليهم العطاء بدعوى الشفافية. وتستعمله أنظمة الحكم المُتهمون في قضايا الاغتيال السياسي في الداخل والخارج تهرباً من المسؤولية واستجواب لجان التحقيق بدعوى الصدق في الخطاب

السياسي بناء على الشفافية في الرؤية وفي التعبير. ويستعمله مديرو هيئات المعارض الدولية للكتاب لإقصاء النشاط السياسي منها بدعوى الشفافية؛ فالنقاش السياسي يُعبر عن مصالح وقوى تسيطر عليه المعارضة وتجذب إليه الشباب. فلا سياسة في المعرض ولا معرض في السياسة؛ تنفيذاً للأوامر من لواء سابق. وافتقدت المعارض عصر الأساتذة الجامعيين الذين كانوا يديرونه بروح الرأي والرأي الآخر، الحكومة والمعارضة. ويستعمله مديرو الجامعات لإبعاد الطلاب والأساتذة عن السياسة. فلا سياسة في الجامعة ولا جامعة في السياسة. ويستعمله رجال الدين وفقهاء السلطان لقصر الدين على أمور الآخرة، وعدم خلطه بأمور الدنيا، فلا دين في السياسة ولا سياسة في الدين وبدعوى الشفافية، والتي تعني هنا تبرير المواقف المسبقة للسلطة السياسية. ويتداوله الوزراء المسئولون عن الفساد للتغطية عليه وعلى بيع البلاد، الشركات والبنوك، بل قناة السويس التي حاربت مصر من أجلها بعد العدوان الثلاثي عليها في ١٩٥٦م. وظيفة اللفظ في التداول هو الدفاع عن النفس، وتغطية الفساد السياسي والاقتصادي، والهجوم على المعارضة غير الشفافة التي تهدف إلى الوصول إلى السلطة، وكأن السلطة جُكر على فئة بعينها من قريش أو الجيش. يُستعمل اللفظ، إذن، كسلاح سياسي بين نُظم الحكم والمعارضة، بين الدولة وخصومها في الصراع على السلطة باسم الشفافية، وطهارة اليد، ونقاء الضمير.

ومن كثرة تداول لفظ «الشفافية» أصبح معتمداً لا شفافاً، لا يعني شيئاً، ولا يساعد في رؤية شيء أو إيضاح مسألة. أصبح ثقيلًا على النفس، لا ينير الذهن. وانضم إلى باقي المفاهيم الشائعة والتي كثر استعمالها في ثقافتنا المعاصرة؛ مثل: الديمقراطية، المجتمع المدني، الأقليات، المرأة، حقوق الإنسان، الإصلاح، الإسلام، والتي هي كلمات حق يُراد بها باطل. إذ تعني الديمقراطية الخصخصة والأمركة والانفتاح على الغرب، والعولمة، والاستهلاك، وليس حرية التعبير والاختيار وتداول السلطة. ويعني المجتمع المدني البديل عن الدولة الوطنية لصالح المجتمع المفتوح لحرية رأس المال، وليس قوة الرقابة الشعبية من خلال الإعلام المستقل والحسبة والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتعني الأقليات تفتيت الأمة تحت دعاوى العرقية والطائفية، وليس التعددية السياسية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين. وتعني المرأة شق صف النضال الوطني ضد الاستبداد في الداخل والهيمنة في الخارج، وتحويل العدو الفعلي وهو الطغيان إلى عدو وهمي هو الرجل، وكلا المرأة والرجل ضحية له. وتعني حقوق الإنسان حقوق

الأفراد بالمعنى الغربي أكثر مما تعني حقوق الشعوب في الاستقلال في عصر الهيمنة الجديدة. ويعني الإصلاح مشاريع الشرق الأوسط الكبير والشرق أوسطية والمتوسطية، وليس تجاؤز كبوة الإصلاح الأولى منذ فجر النهضة العربية إلى إعادة صياغته في بداية النهضة العربية الثانية. ويعني الإسلام مُواجهه القهر في الداخل والعدوان في الخارج كما صاغه الأفغاني وتحقيق مصالح الأمة في الاستقلال الوطني، وحرية المواطن والعدالة الاجتماعية، ووحدة الأمة والتنمية المُستقلّة، والدفاع عن الهوية، وحشد الناس. ومن ثمّ أصبح تشويه المفاهيم البريئة أحد مظاهر الفساد العامة في البلاد للاتجار بها في اقتصاديات السوق، وللتستر على كل مظاهر الفساد في الواقع، وجعل الحل في الداخل وليس في الخارج. فتغيير النّفس سابق على تغيير الواقع، والجهاد الأكبر، وهو جهاد النفس، أصعب من الجهاد الأصغر وهو جهاد الأعداء في الداخل والخارج. فلم يُعد شيء حتى اللغة عصياً على التجارة به في سوق النخاسة.

إن المهمة الرئيسة للثقافة الوطنية هو تحليل اللغة التداولية في الحياة اليومية؛ لمعرفة كيفية استعمال الألفاظ بعد اختراعها للتمويه على الناس كمُخدّرات لغوية وفكرية في مجتمع انتشرت فيه المُخدّرات الفعلية؛ من أجل تسكين البدن والروح، وإيهام الجسم والعقل بموفور الصحة وكمال العقل. إنه نوع من تدنيس المقدّسات في مجتمع لم يعد فيه شيء مُقدّس بعد أن تَمّت التجارة بكل شيء حتى بالأوطان وبالتاريخ وبالأمم وبمستقبل الشعوب. وبعد بيع القطاع العام والتفريط في حقوق الشعوب واستقلال الأوطان، يتم بيع لغتها في ثقافة ما زالت اللغة وأشكال التعبير خاصّة الشعر هو ما يحافظ على وجودها واستمرارها في التاريخ. ولما كان الواقع أبلغ من الألفاظ، وكانت هناك حدود لتحمل الزيف الإعلامي في الخطاب السياسي فقد تندلع الثورات الشعبية ضد كل مظاهر الزيف اللغوي والنفاق السياسي، ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾.

(٥) التعليم من أجل السوق أم لتكوين المواطن الصالح؟°

تجري مهمات بين الحين والآخر تتحول إلى تصريحات لجس النبض ومعرفة رد فعل الرأي العام عن ضرورة إصلاح التعليم. بل تنشر الصحف القومية وملحقاتها التعليمية

° الاتحاد، ٢٦ من مارس ٢٠٠٥م؛ الدستور، مارس وأبريل ٢٠٠٥م.

الإصلاح المنشود الذي يركز كله على البرامج الدراسية وليس المناهج التعليمية. يركز الإصلاح على ضرورة جعل أكثر المواد اختيارية، وأقلها إجبارية. فحرية الاختيار مقياس التعليم الصحيح. وهي شرط التحول الديمقراطي، أحد متطلبات مشروع الشرق الأوسط الكبير. كما يركز الإصلاح على عدد سنوات الدراسة حذفًا لعام مرة، وإضافة إلى عام مرة أخرى. وهي كلها تغييرات شكلية لا تتعرض لموضوع مناهج التعليم، وضرورة تجاوز التلقين والحفظ والنقل إلى مناهج النقد والتفكير الحر والإبداع. فما زالت غاية التعليم بالنسبة إلى النظام السياسي هو خلق المواطن المطيع وليس المواطن الصالح، المواطن الذي يسمع ويلبي دون أن يُفكر أو يعترض، والمدرّس بيده العصا حفاظًا على النظام، لا فرق بينه وبين الشرطي الذي يُمسك بعصا أغلظ ليفض المظاهرات. وليس الهدف هو القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية التي أفرغت التعليم الوطني من مضمونه وخلقت تعليمًا خاصًا موازيًا في المنازل. فما يعطيه المدرس في التعليم العام مساوٍ لأجره، وهو القليل. وما يعطيه في المنازل له أجر إضافي، وهو الكثير. فتحوّل التعليم المجاني وهو من مظاهر سيادة الدولة ومسئولياتها؛ لأن التعليم كالماء والهواء، تحوّل إلى تعليم مدفوع الأجر بطريق غير مباشر أو تعليم خاص بالعملة الأجنبية، دينية أو أجنبية، إسلامية أو مسيحية، وطنية أم أجنبية، محلية أو دولية. تلك معارك جيل مضى، جيل الأربعينيات الذي ناضل من أجل مجانية التعليم ووطنيته، وجيل الخمسينيات الذي حقق مجانية التعليم الجامعي والتزامه بقضايا التنمية بعد الثورة المصرية في ١٩٥٢م. والأخطر من ذلك الآن، وهو ما يتربص هذا الجيل، بعد ما يزيد على نصف قرن من مخاطر قادمة، التعليم من أجل السوق؛ بحجة القضاء على البطالة وتخريج فنيين مهرة قادرين على التعامل مع السوق في عصر العولمة. فالسوق هي القيمة الوحيدة وهدف التعليم العام من أجل خلق موظفين للشركات أو التعليم العالي لخلق محامين ومحاسبين ومُنظّرين للسوق؛ مما يتطلب تعليمًا أجنبيًا موازيًا. حقوق بالفرنسية بجوار العربية. واقتصاد وعلوم سياسية بالفرنسية بجوار العربية. وتجارة خارجية «بالإنجلش» موازية للتجارة العربية، وكأننا في عهد الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي، في تونس والجزائر ومراكش قبل التعريب. تتطلب السوق الموظف الكفاء، والمدير القادر على التعامل مع شريكه الأجنبي والذي يعرف قوانين السوق. ومن ثمّ يتحول المواطن إلى آلة صماء كما تحول العامل من قبل فأصبح شيئًا مثل الآلة والمتجر، أداة لقوانين السوق. فالتعليم مهنة وليس رسالة في حين أن اسم الوزارة المسؤولة «التربية والتعليم» أي تربية المواطن

الصالح وتعليمه أو «التعليم الوطني» أي ارتباط التعليم بالوطن وبالأمة، بمصالحه وقضاياها. مهمته تربية الفكر النقدي، وعي المواطن بحقوقه قبل إلزامه بواجباته. فلا واجب إلا ويقابله حق. وهو الفكر الحر القادر على الجهر بالحق دون خوف من عصا المدرّس أو هيبه الناظر. غايته تكوين المواطن الصالح وتأكيد المواطنة، المساواة في الحقوق والواجبات. فنقص الوعي بالمواطنة قد يُفْتَت الأوطان في السودان، والعراق، ولبنان، والخليج، ومصر، بل المغرب العربي كله.

يُرَكِّز إصلاح التعليم على الاختيار بين النظري الذي لا فائدة منه والعملي المفيد. الأول مثل كل المواد الاجتماعية؛ الفلسفة، والمنطق، وعلم النفس، والجغرافيا، والتاريخ، والاقتصاد، والسياسة. والثاني اللغات والحاسبات الآلية. الأولى علوم قديمة، والثانية علوم جديدة. مع أن التاريخ هو الذي يُثَبِّت في المواطن وعيه التاريخي وانتسابه إلى أمة دون انتزاعه منها. والجغرافيا هي التي تجعله واعياً بالعالم المحيط به وتنمية موارده والوعي بنظام العالم المحلي والدولي كما هي الحال في الجغرافيا السياسية، ومبادئ الاقتصاد والسياسة هي التي تجعله يدرك قضايا العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل ونظام الأجور، والحقوق السياسية في الحرية والديمقراطية. والفلسفة هي التي تجعله قادراً على الفكر الحر بمعرفته بتاريخ المذاهب الفلسفية ودورها في نهضات الشعوب. والمنطق يعلمه مبادئ الفكر السليم ومناهج الاستدلال، واستنباط النتائج من المُقَدِّمات في ثقافة ما زال تسيطر عليها الخطابة والإنشاء أو الخرافة والسحر، وعلم النفس يجعله قادراً على سَبْرِ غُور النَّفْس البشرية بدلاً من الإلهامات وانتظار المعجزات.

وللتمويه على الرأي العام؛ يعرض الإصلاح المنشود على لجان من الخبراء التي قد تصل إلى الرأي المُضاد فلا يُؤْخَذ به؛ لأن الأمر معروض على مجلس الوزراء أي على السُّلطة التنفيذية دون أهل الاختصاص. وتُنَشَّر بنوده في الصحف لمشاركة الرأي العام من أجل التمويه، في حين أن القرارات مأخوذة سلفاً، مفروضة من لجنة السياسات في الحزب الحاكم الذي تأتيه التعليمات من مشروع الشرق الأوسط الكبير. ودوره في الإخراج والتنفيذ. فأصبح «الإصلاح» كلمة حق يُراد بها باطل، وعلى المستويات السياسية والتعليمية كافة.

إن الغاية من الإصلاح المزمع هو السيطرة على أجيال قادمة، وإدخالها في قوانين السوق باسم العولة، وارتباطها برأس المال العالمي. ورأس المال ليس له وطن. وولاؤها للمستثمر الأجنبي، والقطاع الخاص، والمناطق «الكويز» وللأسواق الحرة، فالتجارة

شطارة بالرغم من تنبيه ابن خلدون على مخاطر أخلاق التجار، الكسب السريع، والفساد، والغش، والتكسب بإنتاج الآخرين، الفلاحين والعمال في قطاعي الزراعة والصناعة. الغاية من الإصلاح هو الهيمنة الداخلية على تشكيل وعي الأمة بعد الهيمنة الخارجية، وخدمة الداخل للخارج بدلاً من خدمة الخارج للداخل. الغاية هو الاستيراد والاستهلاك والعمولات والرشاوى، بدلاً من التصدير والإنتاج وفائض القيمة والرقابة على البنوك والتحويلات والأموال العامة.

إن الهدف من التعليم أساساً قبل الإعداد المهني وتنمية القدرات من أجل السوق، هو تكوين المواطن الصالح الذي يدين بالولاء للوطن ويحرص على ثوابت الأمة. فالتلميذ أو الطالب هو حامل الأمانة للحفاظ على وحدة الأمة في التاريخ. وهو بفكره الحر، وعقله الناقد قادر على أن يقوم بدور الناصح الأمين لأولي الأمر، وليس المواطن المطيع الذي ينحصر دوره في تنفيذ قرارات «سي السيد» إن كان عاملاً أو تبريرها إن كان عالماً. إن رفض مشروع الشرق الأوسط الكبير إنما هو باللسان، ورفض الإملاء من الخارج إنما هو بالقول. أما في الواقع فيتم تنفيذه بالفعل بجهاز الدولة ذاته الذي لا يقتنع به، وبالنظام السياسي ذاته الذي يرفضه، وبالرجال أنفسهم الذين لا يؤمنون به.

ومع ذلك قد تضع كل هذه الجهود هباء؛ لأنها ضد منطق الأشياء وطبائع الأمور وقانون التاريخ. فقد بدأت الشعوب تتحرك في بيروت. وتسير العدوى الآن إلى باقي العواصم العربية ومنها القاهرة وشخصية مصر، والمواطن المصري، والثوابت الوطنية صامدة ضد أي محاولات لتغييرها والانحراف بها أو محوها. وليس من السهل أن تقضي حضارة خمسمائة عام في العالم الجديد على حضارة سبعة آلاف عام من فجر التاريخ. والدول التاريخية الثابتة لا تهزها الأنظمة السياسية التابعة «يا جبل ما يهزك ريح».

(٦) الرد على البدعة أم السكوت عليها؟^٦

ثارت ضجة إعلامية في الآونة الأخيرة، وسالت الأقلام، وارتفعت أصوات الاستنكار والرفض بل الخروج على الشرع إلى حد التكفير. وتساءل الرأي العام لا عن تهويد القدس، ولا زرع المستوطنات، ولا دماء العراق والشيشان، بل عن جواز أن تؤم المرأة

^٦ الاتحاد، ٢ من أبريل ٢٠٠٥م؛ الدستور، أبريل ٢٠٠٥م.

الرجال في الصلاة، في وقت المسجد كله مُهدّد بالضياح والهدم على رءوس مُصلّيه رجالاً ونساءً.

فقد دعت مسلمة من أصل أفريقي أمريكي في إحدى كنائس هارلم إلى جواز إمامة المرأة للصلاة، وتجاوز المرأة الرجل في الصف ذاته خلف المرأة الإمام. وأمّتهم بالفعل أمام أجهزة الإعلام للدعاية والإعلان. وأقامت امرأة مصرية أخرى الصلاة. فالفتوى عامة. يشارك فيها الناس من كل الشعوب أمريكية ومصرية. وتوالت المقالات وفُتحت الساحات للنزال. وكلها تنقد وتهاجم. وولت الوجوه بعيداً عن فلسطين والعراق إلى نيويورك وأمريكا والتي منها يأتي الخير والشر على حدّ سواء.

والحقيقة أن الدعوة قد أطلقتها أقلية وهي واحدة من الأقلية الأمريكية الأفريقية، من الأقلية المسلمة منها والتي — في غالبها — مُحافِظة تقليدية. وهي امرأة، وهو الموضوع الذهبي في الولايات المتحدة الأمريكية. فالنساء والأمريكيون الأفارقة معترفون من الأقليات الذين لهم نسبة من الوظائف العامة والخاصة. تنتسب إلى الحركة النسائية العامة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهي حركة قوية نشطة يحميها الدستور ضد أي أشكال التمييز الجنسي أو العرقي؛ مثل المرتب المتساوي للعمل المتساوي بين المرأة والرجل، بالإضافة إلى حق الإجهاض، والشذوذ الجنسي، والعري، وامتلاك الجسد. وأمريكا بلد الإعلام والتقاليع والموضة والإثارة. فتصدر الخبر بالصورة أجهزة الإعلام كلها، المقروءة والمرئية والمسموعة، في مجتمع يقل فيه الاهتمام بالشأن العام، والحوادث الفردية خاصّة الجرائم والفضائح تأخذ حيزاً كبيراً في الإعلام الباحث عن البطولة الحقيقية أو المُزيّفة كما هي الحال في راعي البقر في الأفلام الأمريكية. ففي جو الشمول والآلة الرأسمالية الضخمة وبقيمة الفرد والفردية يحتاج الأمريكي الذي لا يبرز من خلال النّسق الكبير إلى فعل بطولي فردي بما في ذلك إطلاق النار على أطفال مدرسة من فوق السطح أو اغتيال سَفّاح مجهول عشوائياً لكائن من كان. فتصدر صورته الصفحات الأولى وكأن الحرب العالمية الثالثة قد قامت.

حدث ذلك في نيويورك، أكبر مدينة في الولايات المتحدة، مركز السُّلطة والمال، وفي كنيسة وليس في مسجد؛ لأنه يسهل في الكنيسة القيام بالتقاليع. فالكنيسة ليست فقط مكاناً للصلاة، بل مركزاً للخدمات، للثقافة والفنون. وقد قام قسّ شابّ من قبل بالاحتفال بالقدّاس يوم الأحد على أنغام الجيتار أو بموسيقى الجاز أو على إيقاع الرقص الحديث. فالعبادات تتغير أشكالها طبقاً لظروف العصر، بل العقائد أيضاً. فالمسيح

أبيض عند البيض، وأسود عند السود. والشیطان أبيض، والملاك أسود. والأنبياء من إبراهيم حتى محمد سود، وأعداؤهم، آل إبراهيم وابن نوح ويهوذا وأبو جهل وأبو لهب بيض. حدث ذلك في هارلم، معقل الأمريكيين الأفارقة، والمسلمين منهم.

لقد عُرفت صاحبة الزوبعة بنشاطها على الساحة الإسلامية. وحضرت جنوب أفريقيا في كيب تاون وحاضرت في مسجد كليرمون المعروف باتجاهات إمامه التقدمي ومصلية الإصلاحيين. إذ يحضر الرجال والنساء في دروس المسجد. ويصلون معاً وراء الإمام. والمحافظون يصبرون عليه على مضض. وثارت زوبعة صغيرة ومحدودة لدى المسلمين لم يُطنطن لها الإعلام الغربي أو الأمريكي، زوبعة في فنانجان. كانت الغاية من زيارة جنوب أفريقيا كسب الثقة، والإعلان التدريجي عن جرأة المسلم كرد فعل على تهميشه والنيل من ثقافته. وأصبحت من رواد المؤتمرات والندوات الخاصة والعامة، بما عرف عنها من مناصرة المرأة بوجه عام والمسلمة بوجه خاص مثل كثير من رائدات الحركة النسائية العربية خاصة في المغرب وفي بنجلاديش. ولم ينفع معها التنبيه غير المباشر وأن الإسلام شيء والتقلية الأمريكية والضرب على الوتر الحساس شيء آخر. ولم ينفع معها حوار هادئ وتبادل النصح بين المسلمين عندما حضرت إلى إندونيسيا، وأصرت على توسيع الزوبعة الصغرى إلى إعصار أكبر. صحيح أن المسلمين الأفارقة في حاجة إلى رفع للمعنويات، فهم أقلية داخل أقلية، ومتهمون بالتخلف بسبب دينهم ولونهم في عالم يسيطر عليه البيض من خلال الإعلام. تشجيع الاجتهاد الإسلامي شيء محبوب أمام موجة المحافظة والتقليد، لكن في صمت دون طنطنة إعلامية، وفيما ينفع المسلمين في حياتهم اليومية دفاعاً عن المصالح العامة، وليس في أشكال العبادات.

إن الغاية مما حدث في نيويورك أخيراً تفتيت الأمة أكثر مما هي مُفتتة، وقسمتها أكثر مما هي مقسمة، وإحداث فتنة فيها أكثر مما بها من فتن. وثار جمهور المسلمين المحافظين في أمريكا، ومعهم جماهير المسلمين في الوطن العربي والعالم الإسلامي. وانهالت مقالات التنديد. وأشاح المسلمون بوجوههم بعيداً عن الدماء التي تسيل في فلسطين والعراق وأفغانستان والشيستان وكشمير، والمخاطر المحيطة بלבنان، وسوريا، والسودان، وإيران إلى هذه الفتنة الجديدة التي لا نفع فيها للمسلمين، تهددهم بالانقسام والانشغال بما لا ينفع. ترك المسلمون المصالح العامة إلى ما لا نفع فيه إلا مزيداً من التشهير المتبادل بين «الإسلام التقدمي» و«الإسلام المحافظ»، والغرب الأوروبي والأمريكي سعيد بما يحدث، وتوجيه المسلمين حراهم إلى أنفسهم وليس إلى عدوهم،

الهيمنة الأمريكية والتوسع الصهيوني وأيهما له الأولوية في فقه الأولويات، دم الشهداء في فلسطين والعراق وأفغانستان والشيخان وكشمير، أم إمامة المرأة للصلاة في كنيسة؟ ويُعيد التاريخ الحديث نفسه. ففي الوقت التي كانت الانتفاضة الأولى في الذروة، والعالم كله مشدود أمام أطفال الحجارة وهم يرشقون الدبابات الإسرائيلية خرجت قضية رواية «الآيات الشيطانية» وتم تكفير صاحبها ورصد جائزة بالملايين لقتله. فالمسلمون الذين يناضل أطفالهم بالحجارة أعتى الجيوش وأقواها وأكثرها تسليحًا، لا يتحملون رواية لأديب في مجتمع دولي حرية الإبداع فيه مُقدَّسة. فخرس العرب والمسلمون باليسار ما كسبوه باليمين. وفي الوقت الذي كان حزب العمل ممثلًا بجريدة «الشعب» في مصر يواجه الفساد والتغلغل الإسرائيلي في الزراعة المصرية أقام الدنيا وأقعدها على رواية «وليمة لأعشاب البحر» لأديب منشورة منذ عشرات السنين وعدة مرات لإعادة نشرها في وزارة الثقافة في مصر، وخرجت المظاهرات من جامعة الأزهر العريق تندد بالإباحية. فكانت فرصة للنظام للقضاء على أكبر أحزاب المعارضة وأقوى جرائدها حماية للأمن العام. لا يتعرض الفقهاء المسلمون إلا إلى ما تعم به البلوى، وما يمس كل منزل وهي الحاجات الأساسية التي بها قوام الحياة والتي حددها الأصوليون في مقاصد الشريعة الضرورية الخمسة: الحياة، والعقل، وما يتفق عليه جمهور العقلاء، والعرض أي الكرامة، والمال أي الثروة الوطنية. ولا تدخل إمامة المرأة ضمن هذه المقاصد العامة.

ما زالت ثقافتنا الموروثة والتي ما زالت مستمرة في الثقافة الوطنية تُحدّد للناس تصوراتهم للعالم، وتعطيهم موجهاتهم للسلوك، ما زال الرجل فيها هو المركز في الأسرة والمجتمع، ليس بسبب الإسلام الذي يمنع حقوق المرأة، بل لأنها طبيعة الثقافة التقليدية، وكما هي الحال في اليابان أيضًا، كونفوشية أو بوذية أو شنتوية (عبادة الإمبراطور)، أو مسيحية. وما تناقلته أجهزة الإعلام من الصلاة بإمامة المرأة من صور، مناظر ما زال الذوق العربي الإسلامي لم يتعوّد عليها. امرأة تركع وتسجد والرجال وراءها يأتمون، وامرأة بجوار الرجل تركع وتسجد أيضًا وليس في موسم الحج بملابس الإحرام التي يتساوى فيها الناس جميعًا، دون تمييز بين غني وفقير أو رجل وامرأة. والعادة جزء من الشرع مثل اللغة في معاني الألفاظ، بل الأولوية للعادة إذا ما تعارضت مع الشرع. وتغيير العادة يحتاج إلى النّفس الطويل وليس إلى الفرقة الإعلامية، والأهم هي النّوازل؛ أي ما يحل بالمسلمين من كوارث وأزمات. والعاجل له الأولوية على الأجل. ودم المسلمين الذي يراق كل يوم وأراضي المسلمين التي تدنس لها الأولوية على إمامة المرأة.

(٧) الأقوال والأفعال^٧

تجعل أحوال الأمة الدفاع عن الإسلام عند الدعاة صعباً للغاية. فما أكثر الاتهامات التي تُقال على الإسلام حالياً؛ مثل: الإرهاب، والعنف، والتخلف، والطائفية، والعرقية، ووضع المرأة، وحقوق الإنسان، ووضع الطفل والشيخ، والمجاعة، والجفاف، خلطاً بين الإسلام والمسلمين، بين الدين وممارساته، بين نسق القيم والأوضاع الاجتماعية. وقد أصبح الدفاع عن الإسلام ودحض شبّهات خصومه جزءاً من أدبيات الحركة الإصلاحية.

والغرب لا يعرف حُجّة القول، بل حجة العمل. ولا يصدق المثال بل يرى الواقع. فمهما قبل عن عظمة الإسلام وعالميته وإنسانيته وحريته وعدالته، والغرب يرى واقع المسلمين في الاتجاه المعاكس فإنه لا يصدق الدعاة. فالواقع أبلغ من التمنيات. والرؤية أقوى من السماع طبقاً للمثل الشهير «أسمع كلامك يعجبني، أشوف أعمالك أستعجب». ويعرف الغرب أيضاً حدود منهج الدفاع. فهو منهج انتقائي يقوم على اختيار النصوص التي في صالحه دون نصوص أخرى نقیضة. فإذا تحدث الداعي عن ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ قدم له المستشرق الغربي آية السيف. وهو منهج نصي. يعتمد على حُجة السلطة وليس على حجة العقل. ويغفل تحليل العلل وهي أساس الأحكام الشرعية. والمستشرق يحلل الواقع ولا يأبه بالنص، ويرصد العلل ويحيلها إلى جوهر الإسلام الثابت وليس إلى عوامل التاريخ المتغيرة. وهو منهج تاريخي. يستدعي من الذاكرة اللحظات المضيئة في التاريخ ويترك غيرها. فيأتي المستشرق الغربي وينتقي لحظات أخرى في صفه ليثبت هجومه. والتاريخ مملوء بالشيء ونقيضه، دون تمييز بين القاعدة والاستثناء. وهو منهج أخلاقي يضع ما ينبغي أن يكون، وليس منهجاً اجتماعياً يصف ما هو كائن. والمستشرق يصف الظواهر كما هي عليه ويحللها ولا شأن له بما ينبغي أن يكون. فهو لا ينتسب إلى الحضارة الإسلامية كمثال، ولكنه يدرسها كواقع. وبقدر ما يستعمل الداعية الخطابة والوعظ الديني، يستعمل المستشرق التحليل الاجتماعي. وفي النهاية تكون حُجّة الواقع أبلغ من حجة النص. ويكون التحليل العلمي أقوى من الوعظ الأخلاقي. ويضيع كل الوعظ الأخلاقي في القنوات الفضائية إلى الهواء كما بدأ منه. ولا يبقى إلا العلم. والأمثلة على هذا التقابل بين أقوال الداعية وواقع المسلمين كثيرة.

^٧ الاتحاد، ١٥ من أبريل ٢٠٠٦م؛ الزمان، ١٤ من أبريل ٢٠٠٦م؛ الدستور، أبريل ٢٠٠٦م.

يُكثر الداعية بأن الإسلام دين السلام وبأن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرام عليهم، وأن من قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن أحيأ نفساً فكأنما أحيأ الناس جميعاً، وأن لفظ «الإسلام» ولفظ «السلام» من الاشتقاق ذاته. ومع ذلك تسيل دماء المسلمين، ويقتتلون فيما بينهم. وتنفجر القنابل في المساجد في العراق وباكستان، ويقتل السُّنة والشيعية. وما أكثر الحروب الأهلية عند المسلمين في لبنان والجزائر. وما أكثر معارك الحدود بين دولهم، بين الجزائر والمغرب. وقد غزا العراقُ الكويت. واقتتل اليمنيون فيما بينهم. وأبرز الغرب الصراع بين العرب والأفارقة في دارفور، وكلاهما مسلمون. ووضع مع ذلك المُقاومة في العراق التي تقتل العراقيين والعمليات الاستشهادية في فلسطين. ويختلط الحابل بالنابل دون تفرقة بين الإرهاب والمقاومة، بين العراقي الوطني والعراقي العميل المتعاون مع الاحتلال. وفي حالة غياب رابطة الأخوة في الأمة، فإنها تجد هُويَّات بديلة وعرقية وطائفية وقُطرية تسبب هذه النزاعات طبقاً للمبدأ الاستعماري القديم «فَرَّقْ تَسُدْ».

ويتحمس الداعية، ويصول في مبادئ العدالة الاجتماعية في الإسلام؛ مثل: الزكاة، والمشاركة في الأموال، وحق الفقراء في أموال الأغنياء، والملكية العامة للركاز أي ما في باطن الأرض غير المنقول مثل المناجم بما في ذلك النفط، ونظرية الاستخلاف، وأن ما لدى الإنسان وديعة له حق الانتفاع والتصرف والاستثمار، وليس له حق الاكتناز والاحتكار والاستغلال. ويستدعي من الذاكرة التاريخية أبا ذر الغفاري وموقفه من عثمان في قضية توزيع الثروة، وعمر بن الخطاب وثوبه القصير، وتحريم السُّمن على نفسه عام المجاعة، وسيرة عمر بن عبد العزيز، وقول الأفغاني: «عجبت لرجل لا يجد قوت يومه ولا يخرج للناس شاهراً سيفه»، وما كتبه سيد قطب في «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، ومصطفى السباعي في «اشتراكية الإسلام». وفي الوقت ذاته يرى المستشرق حال المسلمين والتباين الشديد بين الأغنياء والفقراء، وتراكم الثروة في شبه الجزيرة العربية، والفقر والمجاعة في جنوب السودان، ومالي، وتشاد، وبنجلادش، والملايين المُهددة بالموت من القحط والجفاف نساء وأطفالاً وشيوخاً، وانتظار مساعدات الكنائس وهيئات الإغاثة الدولية.

ويتحدّث الداعية عن الحرية في الإسلام، وأن الإسلام دين الحرية، وأن «لا إله إلا الله» إعلان للحرية، رفض آلهة العصر المزيفة بفعل «لا إله»، ثم إثبات حرية الضمير في «إلا الله». وتُستدعى من الذاكرة التاريخية قوله عمر لحاكم مصر: «لَمْ استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟» وتذكر آيات ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾، و﴿مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ

وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ». ويرى المستشرق والغرب كله معه وأجهزة الإعلام استعمال قانون الرِّدَّة ضد المُفَكِّرِينَ والباحثين والكتَّاب، والتفريق بينهم وبين زوجاتهم، وإصدار الفتاوى بقتلهم، وهروبهم من أوطانهم إلى الغرب، ينعمون بحرية الفكر والبحث والتعبير. وفي التقارير الدولية عن حالة حقوق الإنسان، تظهر الدول الإسلامية في مقدمة الدول التي تخترق فيها هذه الحقوق بالسجن والتعذيب والاعتقال للصحفيين والأدباء والمفكرين.

ويتحمس الداعية في رؤية الإسلام لتعمير الأرض، وتنميتها، وتحويلها من رمال صحراء إلى حدائق غناء، ومن هشيم أصفر تذروه الرياح إلى خضرة تهبط عليها الماء وتنبت من كل زوج بهيج. فقد خلق الله الإنسان في الأرض واستعمره فيها. وسخر له كل شيء فيها، الفلك، والأنعام، والمعادن والطير، والأسماك، والهواء، والنار لصالحه. ويرى الغرب بعينه أن البلاد الإسلامية في أفريقيا وآسيا هي قلب الدول المتخلفة، تعتمد في غذائها على الخارج. وترتهن إرادتها الوطنية بسبب المعونات الأجنبية خاصة القمح. ديونها الخارجية وعجز ميزان مدفوعاتها بالمليارات. تستورد أكثر مما تُصدِّر. ولا تمثل إلا أقل القليل في التجارة العالمية. ولديها الأموال والأرض والمياه والسواعد والعقول؛ كي تصبح سلة العالم للغذاء، ولكن معظم شعوبها تعيش تحت خط الفقر أو فوقه بقليل. ويبرز الداعية عالمية الإسلام وإنسانيته، وأن الرسول قد بُعث للأسود والأحمر، وأنه هداية للعالمين. فالإسلام آخر الديانات، والرسول خاتم الأنبياء، والكل لآدم وآدم من تراب، والإسلام دين الفطرة، وأبواه يهودانه ويُنصرانه ويُمجسانه. لا يفرق بين الأجناس والألوان، والشعوب والأقوام. ثم يرى الغرب في الواقع النزعات العرقية والطائفية. ويتخصص بعض المستشرقين في إبراز الرِّق في الإسلام خاصة في أفريقيا. ويبرز علماء اللغة معاني «العبد»، و«البربري» في اللغة التداولية. وتصبح قضية دارفور عنواناً للمسلمين، دون ذكر لنضال المسلمين في جنوب أفريقيا ضد نظام التفرقة العنصرية، أو بلال الحبشي وصهيب الرومي، وسلمان الفارسي من صحابة الرسول، وأن العروبة هي اللسان وليست العرق.

ويُبين الداعية تحريم موالاة الأجنبي، وأن المسلمين «أَشَدُّاءٌ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ»، وأن اليهود والنصارى لن ترضى عن المسلمين حتى لو اتبعوا ملتهم. ويرى الغرب في الواقع موالاة المسلمين للأجنبي على حساب الوطني. نظمهم السياسية تابعة للغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. القواعد العسكرية الأجنبية على أرضهم ومدنهم، وفي بحورهم وموانئهم. يحاربون معه إخوانهم في الدين، وعاجزون عن مناصرة

إخوتهم في فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان وكشمير. وضاع منهم استقلالهم الوطني الذي كثيراً ما ناضلوا من أجله. وفضلوا التبعية على الاستقلال.

ويفخر الداعية بأنهم خير أمة أُخرجت للناس، وبأن الله جعلهم شهداء على جميع الأمم، وجعل الرسول عليهم شهيداً. في حين يرى العالم أن الأمم الغربية هي صانعة التقدم، وأن مجموعة الثمانية تسيطر على ٨٠٪ من تجارة العالم، وأن العولمة في المركز الغربي، والمسلمين في الأطراف. وفي تصنيف شعوب العالم في العلم والصناعة وال عمران تأتي الدول الإسلامية في آخرها.

ولا تنفع الحجج بأن ذلك هو مصير كل الحضارات. فقد تحولت المسيحية من المحبة إلى العدوان، ومن المغفرة إلى الهيمنة، ومن ملكوت السموات إلى ملكوت الأرض. كما تحولت اليهودية من رسالة الأنبياء موسى وإسحاق ويعقوب إلى دعوة صهيونية لهرتزل وجابونتسكي، ومن طاعة للتوراة إلى عصيانها. بل إن هذا أيضاً مصير الشعوب في ثوراتها. وشتان ما بين الآباء المؤسسين لأمريكا وبين المحافظين الجدد في البيت الأبيض. وقد تحولت الثورة الفرنسية من الحرية والإخاء والمساواة إلى الإرهاب. كما انقلبت الثورة الاشتراكية في روسيا إلى نظام شمولي قهري.

قد يكون هذا هو المصير الإنساني، من الوجود إلى العدم، ومن البقاء إلى الفناء، ولكن هيهات من يسمع ومن يقتنع، والواقع مرئي للعيان. وأفضل وعظ للمسلمين هو تغيير أحوالهم؛ حتى يتطابق واقعهم مع مثالهم. هنا لا تحتاج الأمة إلى دعاة بالقول في الفضائيات، بل إلى فلاحين في الحقول، وعمال في المصانع، وعلماء في الجامعات، حينئذ لا يُقال عنا: رأيت في الشرق مسلمين بلا إسلام، ورأيت في الغرب إسلاماً بلا مسلمين.

(٨) صحافة الإثارة^٨

الإعلام أحد العلوم الحديثة الناتجة عن علوم الاتصال. ورث الروايات القديمة التي كانت الطريق لنشر الخبر جيلاً وراء جيل. كما ورث طرق جمع المعلومات القديمة وتبادل الرسائل واقتفاء الأثر مثل الحمام الزاجل، والأحصنة وسماع وقعها على الأرض،

^٨ الاتحاد، ٤ من نوفمبر ٢٠٠٦م؛ الدستور، ٦ من نوفمبر ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ١٩ من نوفمبر ٢٠٠٦م.

واقفتاء الأثر مثل الرمال. وتلتها الأجهزة السلكية واللاسلكية ثم الموجات الصوتية ثم الموجات الضوئية والأقمار الصناعية وكل وسائل الاتصال الحديثة التي أحدثت ثورة في المعلومات. فالمعلومات قوة. ومن يمتلك معلومات أكثر ويعرف كيفية تحليلها، يمتلك قوة أكثر. والحرب هي أساساً حرب معلومات. واستحدثت أجهزة الكمبيوتر لتخزين المعلومات وفهرستها وتحليلها، وسهولة استدعائها لضعف الذاكرة البشرية وسرعة تلف أرشيفات الحفظ.

وأنشئت كليات الإعلام وعلوم الاتصال لهذا الغرض. تعلم الطلاب الخبر وتحليله والصحافة وتبويبها، والفرق بين الخبر والتعليق والتحليل والمقال. وعرض الفلاسفة المعاصرون للأمر؛ نظراً إلى ما رأوه من خطورة الإعلام على نقل الحقائق، وأثره على تكوين الرأي العام، وتحديد رؤى العالم. واختيار أنماط السلوك كما فعل هربرت ماركوز في كتابه الشهير «الإنسان ذو البعد الواحد»، تحليل دور الإعلام في المجتمعات الصناعية المتقدمة لتسويق المنتجات في النظم الرأسمالية، والتوحيد بين الخبر وطريقة إيصاله بحيث يوحى بتوجه معين، ويدفع إلى سلوك خاص لشراء البضائع؛ لأنها الأفضل نوعاً والأرخص ثمناً، كبيرة ولذيذة، لا يضارعهام مثلها، فرصة العمر قبل أن يحين الأجل. وتقوم صحافة الإثارة في البلاد المتخلفة بمثل هذا الدور عن طريق الإثارة والدفع إلى الحد الأقصى في مجتمعات التطرف والتعصب والحدة. ويصل الأمر إلى الكذب ونقل أخبار مختلقة، أو أقوال مبتسرة خارجة عن السياق؛ بهدف الإثارة وليس بهدف التوعية عن طريق إيصال الخبر الصحيح. وقد فرق القدماء بين الخبر الصحيح والخبر الكاذب. ووضعوا شروطاً لنقل كل منهما. كما تنقل المعلومات السماء دون تحليل لها؛ حتى يؤدي الخبر دوره في يقظة الوعي القومي والدعوة إلى التفكير والتساؤل. وقد يتم توظيف الخبر دفاعاً عن الأنظمة القائمة وليس نقداً لها، كما هي الحال فيما يُسمّى بالصحافة القومية التي تمتلكها الدولة، وإساءة تأويل المعلومات. وتتحول الصحافة إلى إعلانات حكومية بدلاً من البيانات الثورية للصحافة السرية أو صحافة المعارضة. ويصل الأمر إلى حد عدم تصديق مثل هذه الصحف، وهبوط توزيعها، وتكرار مادتها مهما تعددت عناوينها. وتصبح مُجرّد ديكور للدولة الحديثة وأحد متطلباتها.

والهدف من صحافة الإثارة ليس نقل الخبر ولا تحليله، بل بيع الجريدة وزيادة توزيعها وانتشارها، بدلاً من ركودها، وتفاقم الديون عليها، ويكون الهدف أيضاً ترقية الصحفي الشاب أو الصحفية المبتدئة؛ لأنها هي التي أذاعت الخبر المثير، وترقية المسئول

عن الصحيفة أو القسم أو مدير التحرير إلى رئيس التحرير؛ لأنه هو الذي قرر نشر الخبر المثير، وخطط خطة صحفية استرعت الانتباه، وأثارت الرأي العام، وأصبح حديث القاصي والداني. وربما استعمله النظام السياسي لأغراضه الخاصة ضد خصومه السياسيين، وأصبح من أعمدة النظام الإعلامي. وتصبح الغاية من الإعلام ليس يقظة الوعي القومي، بل تصفية خصوم النظام والكشف عن الفضائح، وفتح الملفات السرية التي يبقئها النظام لديه لحين الوقت الذي يقرر فيه تصفية خصومه أو عملائه الذين أصبحوا عبئاً عليه، أو رفضوا الامتثال المطلق لأوامره، وإذا ما أرادوا ترك السفينة قبل أن تغرق وللحاق ببر الأمان أو ركوب سفينة أخرى ما زالت قادرة على عبور اليباب. وقد يكون الهدف من الإثارة إشعال الفتنة، وكب الزيت على النار، وحرق البلاد بتدخل أيد أجنبية تدفع إلى الحدة والتطرف للقضاء على وحدة البلاد، وإثارة حرب أهلية بين الطوائف والأعراق والأيديولوجيات السياسية.

وتعتمد صحافة الإثارة على الثقافة الشعبية والمحافظة الدينية السائدة في الرأي العام، واستقرار الأعراف التي تحولت إلى قيم ثابتة من طول قبولها، والرضوخ لقيمها، وطاعة أوامرها. كما تعتمد على الأفكار الشائعة والمعتقدات الموروثة والقوى السياسية المحافظة؛ إذا برز رأي جديد أو عبّر كاتب عن موقف بديل. فتحاصر كل رأي، وتجرّم كل فكر، وتتملق الذوق العام. وتجعل نفسها حارسة القيم، والمدافع عن الإيمان ضد المنحرفين المُلحدين المارقين المرتدّين الخارجين على النظام.

تتعرّض للمسائل الإيمانية، والمعتقدات الموروثة. وتدافع على ما استقر منها عبّر مئات السنين ضد أي اجتهاج جديد أو قراءة مُعاصرة. وتدخل في أدق المسائل العلمية والعقائدية لتعرضها على الرأي العام في الصحف السيارة مع أن مكانها الطبيعي في الجامعات ومراكز الأبحاث والمعاهد المتخصصة. ودون أدنى حرج تتعرض للمسائل العقائدية مثل الذات الإلهية، صفاتها وأفعالها وأسمائها، وكأنها قرب المنال، يعرفها الصحفي كما يعرفها النبي. وتتعرض لقضايا الوحي والتاريخ والنص وحوامله في الزمان والمكان. وتتهم المفكرين والباحثين بأنه ينكر الوحي والنبوة والمقدس، وما هو نازل من السماء يجعلونه صاعداً من الأرض، والناس في لحظات ضعفها وهزيمتها وعجزها لا تجد قوة إلا في الدفاع عن المُقدّسات التي تعطيها الأمل في المستقبل، والتمسك بالثوابت دون المتغيرات ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ فَاَن * وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾. وترصد صحف الإثارة لهذا المفكر أو ذلك الباحث لكلمة منه أو لتشبيه عفوي تلقائي. وتلقي عليه الأضواء. تترك المعاني والمقاصد، وتتمسك بالألفاظ والحروف، والله

يضرِب الأمثال للناس كي يعقلوا. ويقضي الباحث العمر في البحث العلمي والتأليف الجاد الرصين. ولا يسمع عنه أحد شيئاً. ولتشبيهه عابر أو عبارة عفوية بقصد التقريب إلى الإفهام تتناقله أجهزة الإعلام، وتطير به وكالات الأنباء، ويصبح اسمه على كلِّ لسانٍ في مشارق الأرض ومغاربها. ويُعرف بما لم يقصده، ويُجهل بما قصده. وتضيع سنوات العمر لصالح لحظة عابرة. ويضيع المقصود لصالح غير المقصود.

ومثل القضايا الدينية الإيمانية تثار الفضائح الجنسية للشخصيات العامة، ولرجال الكهنوت، والزواج العرفي، والأطفال الشرعيين وغير الشرعيين. والجنس مثل الدين والسياسة مُحَرَّمات ومُقَدَّسات في الثقافة الشعبية. ويُقرن بها أخبار الزواج والطلاق، والخلع والهجر، والحب والعشق لنجوم المجتمع من رجال السياسة والمال والسلطان، مع أخبار الفنانين والفنانات، المحجبات وغير المحجبات، الصادات والطالبات منهنَّ الشهرة والإعلانات لتسويق الأفلام القادمة. ومعها تنشر مذكرات السياسيين الصامتين، وتذاع أسرار المجتمع بعد كشف الغطاء، ويُعلن عن تصريحات القادة المنسيين الذين يقلّبون صفحات التاريخ، ويعيدون تركيب الحوادث من جديد بعد أن طواها النسيان.

قد يكون الهدف من صحافة الإثارة الانحراف بالرأي العام، وإبعاده عمّا يهم الناس وما سماه القدماء «عموم البلوى» قضايا الاحتلال والتحرر، والقهر والحرية، والفقر والعدالة الاجتماعية، والتجزئة والوحدة، والاعتماد على المعونات الخارجية والتنمية المستقلة. قد يكون الهدف هو إبعاد الناس عن التفكير في الدماء التي تسيل كل يوم في فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان وكشمير، وعن كوارث القطارات والعبّارات، ومياه الشرب المسمومة، وأنفلونزا الطيور، والأمراض المستوطنة، وتعذيب المواطنين في السجون والمعتقلات، وامتهان كرامتهم في أقسام الشرطة. مهمتها تزييف الوعي القومي واغترابه، وإدخاله فيما لا نفع فيه، وترك الصالح العام. فالإثارة غبار يعمي الرؤية.

وعلى هذا النحو تضحي صحافة الإثارة بالوطن من أجل المهنة الزائفة. وتضرب بعَرَض الحائط الصالح العام من أجل الصالح الخاص للصحفي أو لجريدته. تضرب المفكرين بعضهم ببعض، وتجعلهم يكيلون السباب والشتائم لبعضهم البعض بلا حياء ولا خلق. ويصل الأمر بفضل الإثارة إلى تبادل الاتهامات بالتكفير، وإطلاق الأحكام بالتخوين. ويتبارى فقهاء السُلطان، ويتسابقون في تكفير الخصوم السياسيين، والحُكْم عليهم بالقتل لأنهم مرتدون. وما أسهل أن يأتي متعصب لتنفيذ الحكم إذا ما تقاعست الدولة بعد فتوى أحد الفقهاء أنه يجوز لأي مسلم توقيع العقاب على مسلم آخر إذا ما صدر ضده حكم بالرَّدة احتساباً لوجه الله.

صحافة الإثارة هي البديل الأسوأ للعلم والتحليل الموضوعي للأحداث في هدوء ودون انفعال؛ إثارةً للاعتدال على التطرف، دون إثارة للفتن والنعرات الطائفية والعرقية، ومنع تدخل الأيدي الأجنبية لإشعال الحريق، وتفتيت الأوطان، وإحداث حروب أهلية بين فرقاء الوطن الواحد. ومن ثَمَّ كان على المثقف الوطني والمفكر الواعي الصمود ضد صحافة الإثارة من أجل وأد الفتنة في مهدها «الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها.» وإطفاء النار ووأدها وهي ما زالت في المهد، وتفضيل الآجل على العاجل، والتضحية بالنفس من أجل المحافظة على الوطن.

(٩) أباطرة الصحافة وسَدَنَةُ النظام^٩

سقوط النجوم علامة من علامات الساعة ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾، عندما يتهم البريء صاحب الدعوة بالضلal والغواية ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾. أما في حالة أباطرة الصحافة في مصر وفي الوطن العربي، فإنهم قد ضلوا الطريق، وغواوا الناس، وزينوا للحكام سوء أعمالهم، وقَلَبُوا الحق باطلاً والباطل حقاً. يظل إمبراطور الصحافة على مدى عقود من الزمان نموذجاً للوطنية، ثم يَتَحَوَّلُ في غمضة عين إلى نموذج للفساد. ويسقط من أعلى رأس النظام إلى حضيضه، ومن دخول مبنى الجريدة، دخول الأباطرة القصور إلى دخول دُور المحاكم والقضاء كالمتهمين والمجرمين للتحقيق، ومن تَرَأْسِ مجلس الإدارة في الصحيفة في أعلى دور في المبنى الشاهق إلى قفص الاتهام محاطاً بالحراس في الطابق الأرضي لقصور العدالة.

ومنهم مَنْ يقفز من القطار قبل أن يصطدم، وتقع الواقعة. ويدعي الوطنية وينضم إلى صفوف المعارضة، وينقد النظام والحزب الحاكم بعد أن استفاد عدة عقود من الزمان، وشعر أن نهاية النظام قريبة؛ فيترجل، ويستعد للنظام القادم. ومنهم من ينتظر إلى سن المعاش بعد أن يكون قد استنفد آخر قطرة من لبن البقرة، ثم يتحول إلى مُعَارِضٍ داخل الصحف القومية أو داخل صحافة المعارضة بالمقالات الملتهبة، وبالمقابلات الصحفية الرنانة. فقد تحول بقدرة قادر من الجاهلية إلى الإسلام. ومنهم من يقوم بذلك وهو ما زال تحت السلاح، في سن الخدمة ليضمن مستقبلاً يبينه في المرحلة القادمة بعد

^٩ الاتحاد، ٢٩ من أبريل ٢٠٠٦م؛ الدستور، أبريل ٢٠٠٦م.

أن أوشكت هذه المرحلة على الانهيار. يترك الحزب الحاكم، ويتنازل عن مكاسبه العاجلة في السلطة والثروة؛ انتظاراً لمكاسب آجلة في السلطة البديلة، والثروة مستمرة. يموت الأنبياء والملوك، ويستمر الكهان والأخبار والسدنة. ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾. أما رجال الاقتصاد والمال فإنهم يهربون خارج البلاد بعد تهريب أموالهم وبيع شركاتهم وانتظار عقد الصفقة مع النظام للعودة مع تنازل عن جزء من رأس المال للوسطاء ومبعوثي النظام. ومنهم من يزاح في صمت بعد أن أصبح عبئاً على النظام. وطواير الانتظار طويلة ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾.

الإعلام الرسمي في يد الدولة مثل كل شيء. وهي الكتيبة الأولى في الدفاع عن النظام بالتمويه والكذب كما تفعل أجهزة الأمن والشرطة بالعصي والقنابل المسيلة للدموع. وما أكثر المؤظفين الأيديولوجيين في كل نظام الذين يستعملون العلم والدين والثقافة ويؤيفون التاريخ والحقائق دفاعاً عن النظام. يتبعونه كما يتبع الخادم سيده. ويخالفون الضمير. والنظام يعلم ذلك. والمصالح واحدة. لهم مراتب تبلغ عشرات الألوف شهرياً، ونسب من الإعلانات التي تبلغ الملايين سنوياً، وعلاوات وبدلات سفر مع أنهم في طائفة الرئيس، وينالون شرف المقابلات الصحفية مع الرئيس أو مع رؤساء الدول على الصفحات الأولى. ويؤضعون في مناصب أكبر من قاماتهم، ويلبسون أثواباً أوسع من أجسادهم؛ حتى يظلوا عبيداً للشهرة والثروة والقوة والمنصب والجاه. لهم اللسان الذي يُعبر عن عباقرة السياسة ومنقذي العالم. أباطرة يعظمون آلهة، ويتفاوتون في الذكاء وحسن التعبير وجمال الأسلوب والقدرة على الإقناع كما يفعل الراوي في سرد حكايات ابن البلد، وكما يفعل عازف الربابة في التغني بمآثره، وفي القرآن ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ وهم المداحون. وفي الرواية القديمة «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم».

وتحفظ آلهة الحكم ملفات أباطرة الصحافة بالفساد. فعندما يحين الوقت، ويصبح هؤلاء الأباطرة عبئاً على النظام، أو عندما تفوح رائحة الفساد، أو عندما يُستهلكون ويصبحون غير قادرين على الإقناع، أو عندما يفقدون الأهلية كلية في خطاب الناس، تفتح ملفات الفساد. ويُضَيَّ بهم ككبش الفداء. ويظهر الحاكم أنه الراعي للحق والعدل، وأنه نظيف اليد، وأنه بريء من دم يوسف، وانتهاك كرامة الأوطان، براءة الذئب. والعيب كل العيب فيمن لبسوا قميص عثمان. وقد يحدث ذلك عندما تبدأ صحف المعارضة في النيل منهم، وتسريب أخبار فسادهم بما لدى الصحفي من مصادر معلومات مستقلة أو بما يسربه إليه النظام. فقد خلق النظام بعض أوجه المعارضة

لاستعمالها ضد سدنته عندما تأزف الآزفة، وتقع الواقعة ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾. وقد يهدد الأباطرة أنفسهم بإعلان ملفات الفساد للكل، لهم ولغيرهم لهدم المعبد على رؤوس الجميع. ومنهم من لا يُمس؛ لأنه تحت مظلة الحماية الأمريكية أو الإسرائيلية. فعملاء الخارج أكثر تحصيناً من عملاء الداخل.

إن النظام السياسي هو أداة الفساد الأولى في البلاد. وأباطرة الصحافة أداة الفساد الثانية لتزييف الوعي الشعبي وتضليل الرأي العام. وإنها أسطورة أن الصحافة ملك الشعب، وأنها قطاع عام يسيطر عليه المجلس الأعلى للصحافة، ومن داخل مجلس الشورى. وقد تنازلت الدولة عن القطاع العام، وباعته بأبخس الأسعار. وهي في سبيل خصخصة الماء والكهرباء والنقل البري والبحري والجوي. وما زالت تسيطر على قطاع الصحافة؛ لأنها اشتريته لنفسها إلى الأبد. وذاعت تجارة تراخيص الصحف من الأحزاب الصورية الموجودة على الورق إلى الأحزاب والتيارات والقوى السياسية الموجودة في الشارع دون شرعية قانونية. وتنشأ صحف جديدة للمعارضة من الإرث الوطني القديم. بل ينشئ النظام السياسي نفسه أو ورثته صحيفة جديدة بين الصحف القومية وصحف المعارضة لشق طريق ثالث، يد في النظام واستمراريته، ويد في المعارضة الإصلاحية من الداخل لتجديده من جيل جديد يرث الجيل القديم، وينتظر الثروة والسلطة بعد أن فاضت في أيدي الرعيل القديم.

أما صحافة المعارضة فإنها مثقلة بالديون. تطبع في مطابع الصحف القومية ومُهددة بالغلق إن لم تُسدّد ديونها. صوتها عالٍ وحزبها ضئيل كما وضح في الانتخابات الأخيرة. وتنقسم على نفسها أيضاً إلى صحافة جيل قديم لا يريد أن يتجّـل، وصحافة جيل جديد يظن أنه أولى بريادة الحزب والتصدي لقضايا الواقع المرير. وما زال الكل صرخة في واد. قد تؤدي دوراً مزدوجاً، دوراً في إحداث التراكم التاريخي الضروري لتحركات شعبية بدأت من قبل ما زالت مستمرة، وفي الوقت ذاته، يستشهد بها النظام لتجميل صورته في الداخل والخارج كدليل على الحرية والديمقراطية.

من الطبيعي أن تكون هناك صحافة الحزب الحاكم. ومن البديهي أن تكون هناك صحف للمعارضة. وتلقائياً تنشأ صحف وطنية مستقلة تشق طريقاً ثالثاً بين السلطة، والسلطة البديلة، بين من يحكم بالأمس ومن يحكم في الغد. وكلاهما يتنافسن على حكم اليوم ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

وفي القرن الثامن عشر قسم فيكو، أحد فلاسفة التاريخ في إيطاليا، تطور التاريخ إلى ثلاث مراحل، وقال إنه استمدّها من تاريخ مصر القديم. الأولى مرحلة الآلهة، والثانية

مرحلة الأبطال، والثالثة مرحلة البشر. الأولى طويلة، والثانية متوسطة، والثالثة قصيرة في الدورة الأولى. وفي الدورات التالية تقل مرحلة الآلهة لصالح مرحلة الأبطال. وتقل مرحلة الأبطال لصالح مرحلة البشر. فمتى يسقط آلهة النظام وأباطرة الصحافة لصالح الناس؟ والله في خلقه شئون.

الدين والسياسة

(١) القهر الديني والقهر السياسي^١

القهر سمّة العصر وأحد أسباب الضيق في الوجدان العربي المعاصر. يشعر الفرد أنه مقهور. وتحس الجماعة أنها مقهورة. ويعاني الشعب أولاً؛ لأنه مقهور. وقد كتّب كثير من علماء النفس والاجتماع العرب عن «سيكولوجية الإنسان المقهور»، وعن مصادر القهر الديني، والسياسي والاجتماعي والتاريخي.

القهر بنيةٌ بصرف النظر عن تجلياتها في السلوك الإنساني وفي الحياة العامة. هي بنية تقوم على التسلّط. ويعني التسلّط تحديد العلاقة بين طرفين على نحو رأسي، بين الأعلى والأدنى، وليس على نحو أفقي بين الأمام والخلف. فالقمة أعلى من القاعدة، والإرادة الشاملة أقوى من الإرادات الفردية بل تجبّها. هو التصور الهرمي للعالم. وليس غريباً أن يُبدعه فرعون رمزاً للحياة وللممات. فهو الإله الفرعون رمز القهر الديني والقهر السياسي. سماها البعض «أرض النفاق والطغيان». فالطغيان يؤلّد نفاق البعض للتعایش وتجنّب البطش. كما يؤدي إلى شهادة البعض الآخر لمقاومة البطش دفاعاً عن العدل ضد الظلم وامتلاك البلاد ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾. وليس غريباً أن ينشأ في مصر على مدى عصور التاريخ، بالرغم من شكاوى الفلاح الفصيح، وثورة ابن الهمام في صعيد

^١ الاتحاد، ١٦ من ديسمبر ٢٠٠٦م؛ الدستور، ١٧، ١٨ من ديسمبر ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ١٧ من ديسمبر ٢٠٠٦م.

مصر، وثورة الفلاحين، وثورة ١٩١٩م، وثورة يوليو، والهَبَّات الشعبية بين الحين والآخر والمُظاهرات العارمة في لحظات الخطر والمساس بالكرامة الوطنية.
ومصادر القهر متنوعة:

الأول: الدين كما يَعْرِضه رجال الدين دفاعاً عن مناصبهم المَزُورّة كما يقول الكِندي. وكثيراً ما تَعَاوَن رجال الدين مع رجال السياسة عَبرَ العصور. وكثيراً ما تعاونت الكنيسة مع الدولة، والبابا مع الإمبراطور، وعلماء الأزهر مع رجالات الحكم باستثناء القليل. وأفرزت عقائد القضاء والقدر التي ينقدها الأفغاني دفاعاً عن الحرية والمسئولية بعد أن تَحَوَّلَت إلى ثقافة شعبية كما تبدو في الأمثال العامة «المكتوب مامنوش مهروب»، «المتعوس متعوس ولو علقوا على راسه فانوس»، «يا متعوس غير رزقك ما تحوش»، «العين صابتنى ورب العرش نجاني». إلى آخر الأمثال التي درسها أحد علماء الاجتماع في مصر في «هتاف الصامتين»، و«رسائل الإمام الشافعي». ولا تقوم ثورة إلا إذا تَخَلَّى الشعب عن هذا المَعْتَقَد كما حدث قُبيل الثورة الفرنسية بفضل فلاسفة التنوير.

والثاني: السياسة كما تبدو في النُظُم التسلطية؛ مثل: النازية، والفاشية، والنظم الشمولية، والنظم العسكرية، والملكية. وهو ما سمّاه ابن رشد في «الضروري في السياسة»، «وحدانية التَّسَلُّط» أي حكم الفرد المطلق الذي يقرر الصواب والخطأ، ويضع السياسات بناء على عبقريته أو إلهامه الخاص في الحرب والسلام والاشتراكية والرأسمالية والاعتماد على الشرق أو الغرب. هو وحده كامل الأوصاف لا بديل عنه، ولا نائب له. يحكم في الحياة عن طريق أجهزة الأمن والشرطة والإعلام، وفي الممات عن طريق الصور المعلقة، والأقوال المأثورة، والذاكرة الحية قبل أن تضعف أو تتوارى أمام الأحداث الجديدة. لذلك تَشْتَدُّ الدعوات للحرية والديمقراطية، وينتهي حكم الفرد بالليبرالية البرلمانية.

والثالث: المُجْتَمَع. وهو قهر العادات الاجتماعية، وقهر أب الأسرة، والأخ الكبير والأم أحياناً والمدرس والناظر والفتوة والشَّجِيع. ومن يخرج على التقاليد يُنْهَم بالعقوق والانحراف. وإذا كانت معتقدات شعبية؛ فسرعان ما يتهم بالكفر والإلحاد والرَّذَّة، جزاؤه الموت والتفريق، وعدم التوريث أو الدفن في مقابر المسلمين أي أنه «موت وخراب ديار». لذلك قامت كل الحركات الإبداعية في الفن والأدب بتجاوز التقاليد والعرف للتحول من القديم إلى الجديد، ومن الاتباع إلى الإبداع.

والرابع: التاريخ وتقليد القديم والتمسك بالماضي ومُمارَسة العادات الموروثة دون نَقْد أو تمحيص. فالسلف أفضل من الخلف ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾. وكما برز في بعض الأحاديث التي تعتمد على نقد السُّنْد دون نقد المتن كما لاحظ ابن خلدون «خير القرون قرني» مع أن القرآن يدعو إلى المشاركة في حركة التاريخ والاختيار بين التقدم والتأخر، ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ كما يدعو إلى التنافس في الخير، ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾. فالتاريخ له ثقله في الوعي الشعبي. يعيش الماضي في الحاضر، والسلف في الخلف؛ فتنشأ الحركات السلفية التي تُطالب بالعودة إلى الماضي بعد أن انسد الطريق أمامها. وعجزت عن الخروج من توقف الحاضر إلى حركة المستقبل. وهو ما يحدث الآن في هروب الحركة السلفية إلى الماضي، وهروب الحركة العلمانية إلى المستقبل. وكلاهما عجز عن الدخول في أتون الحاضر.

والأهم هو القهر الديني وتعاونه مع القهر السياسي والقهر الاجتماعي والقهر التاريخي. فالقهر الديني هو الأساس، أي قهر الرُّوح باسم الإيمان والطاعة، مستغلة القهر السياسي؛ لأن أفضل وسيلة لطاعة السلطة السياسية هي السلطة الدينية التي تشرّع له وتُضفي عليه الشرعية التي يفتقدها؛ لأنها لم تأت باختيار حر من الناس مع أن «الإمامة عقد وبيعة واختيار» بتعبير الأصوليين القدماء. حدث ذلك في الغرب في العصر الوسيط عندما استعمل القهر الديني القهر السياسي، وسيطرت الكنيسة على الدولة، وقام البابا بطرد الملوك من الرحمة الإلهية إذا ما عصوه. تعاونت السلطان على الدفاع عن الإقطاع، أراضي الكنيسة وأراضي الدولة، ضد ثورات الفلاحين كما حدث في ألمانيا في القرن السادس عشر بقيادة توماس مونزر الراهب البروتستانتي. واستعمل الملوك الأحرار في بني إسرائيل. واستعملت بعض النظم السياسية في الوطن العربي المؤسّسات الدينية لتبرير سياسات هذه النظم. فإذا ما قويت الدولة استعملت الكنيسة لمد سلطانها في الداخل والخارج في قبول النظام الملكي، واستعمار الشعوب في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية باسم التبشير.

ويأخذ السُّلطان صفاته من الله؛ مثل علمه المطلق، وقدرته التي ليس لها حدود، وحياته الدائمة، واستمراره في الحكم. يسمع ويُبصر عن طريق أجهزة المخابرات العامة، والبوليس السري، وأدوات التجسس، والتنصت، وانتهاك الحرمات. يتكلم كما يشاء. يريد فيأمر فيُطاع. وتصور الوعي الشعبي الله كالسلطان، فعّال لما يريد ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ

يَشَاءَ اللهُ. كما تصور قدماء المصريين الفرعون كإله، وكما تصور اليابانيون حتى إلى عهد قريب الإمبراطور كإله.

وفي كلتا الحالتين؛ الشعب هو الخاسر، وهو مصدر السلطات. والمواطن هو الضائع بفقدان حرياته الفردية. ومن تراكم القهر الديني تنشأ حركات الإلحاد في حده الأقصى للتححر من الإله السلطان أو العلمانية في حدها الأدنى للفصل بين السلطتين الدينية والسياسة، بين الكنيسة والدولة. كما تنشأ حركات ليبرالية تدافع عن حرية الفرد والجماعة أو فوضوية تكفر بالدولة، والنظام السياسي، والطبقة، وكل مظاهر القهر الديني والسياسي والاجتماعي والتاريخي دفاعاً عن الفرد الحر كما فعل شترنر في «الواحد وصفاته». وبدلاً من أن يتوقف التاريخ تحدث الثورات فيه، وتقع الانكسارات في مساره المتصل. فالتاريخ قصة الحرية عند كروتشة.

ما زال القهر هو البنية الغالبة على الوجدان العربي. وانغrust فيه محرمات ثلاثة: الدين والسلطة والجنس، الثلاث المقدّس، مصدر عبادة وتشريع، وفي الوقت ذاته مظهر حرمان وضياح. لعبة الدين والسياسة والجنس وراء كثير من الصراعات البرلمانية ومشايخ الإعلام والقنوات الفضائية والصحافة السوداء، صراعاً على السلطة، والقهر باقٍ. قنوات ثلاث يُغذّي بعضها بعضاً. لا يحدث تحرر سياسي إلا بعد تحرر الدين. فالدين هو الأساس، والسياسة فرع. تحرر الروح سابق على تحرر البدن وتحرر الذهن قبل تحرر السجن. وتحرر القلب قبل تحرر العقل. والتحرر من الإله السلطان سابق على التحرر من السلطان الإله.

(٢) ألفاظ التكفير والتعددية السياسية^٢

اللغة أداة للتعبير عند المتكلم، ووسيلة للفهم عند السامع، ومدخل لمعرفة نوع الخطاب وتحليل لغة الخطاب يكشف عن نوع الثقافة وطرق الممارسة. ولا فرق في ذلك بين الخطاب الديني، والخطاب السياسي، والخطاب الإعلامي، بل الخطاب في الحياة اليومية. وقد ورثنا تركبة ثقيلة من ألفاظ تمثل لغة الاستبعاد والإقصاء للمعارضين السياسيين، ظاهرها ديني أو طائفي أو عرقي أو جغرافي وفي باطنها سياسي، استبعاد السلطة للمعارضة لإقصائها وإدانتها كسلطة بديلة، وبالتالي القضاء على تداول السلطة.

^٢ الاتحاد، ٢٣ من أبريل ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٢٦ من أبريل ٢٠٠٥م؛ الدستور، أبريل ٢٠٠٥م.

ومن هذه الألفاظ: كافر، مُلحد، مُشرك، مُرتد. وهي تقضي على المعارضة من الأساس. فمن يلصق به هذا الاتهام يخرج من زمرة الجماعة. لا يعيش معها، ولا يتزوج من نساؤها، ولا يدفن في مقابرها، ولا يرث من أموالها. بل يُقتل المرتد إذا ما فارق الجماعة. وأخفها زنديق، ومنافق، فاسق، عاص. خرج عمله عن إيمانه، ومن ثم فأنفعال المعارضة السياسية تخرج عن حظيرة الإيمان، مع أن الحاكم أيضاً قد يخرج فعله عن إيمانه ويتستر بالنفاق وهو أولى بالاستبعاد. و«من قال لأخيه كافر فقد باء بها». وأخف منها شيوعي، خارجي، معتزلي. وهي فرق المعارضة السياسية الرئيسة في تاريخنا القديم في مقابل السُني أو الأموي أو الأشعري الذي في السُلطة. فالشيوعي اتبع الأهواء ومال. والخارجي فارق الجماعة، والمعتزلي اعتزلها. وكل من عارض السُلطة القائمة فقد «زعم» و«ادعى». والسلطة القائمة وحدها هي التي «تقول». فالمعارضة زعم وادعاء وبطلان. والحكومة حق وصواب دون بهتان.

فإذا ما خُفّت لغة التكفير ظهرت لغة الطائفية لتصنيف الناس والتفرقة بين المواطنين طبقاً للطائفة. فهذا سُنّي وذاك شيوعي، وهذا مسلم وذاك ماروني. وتفرّق أبناء الوطن الواحد وتوزّع الوطن على الطوائف. شيعة الجنوب، ومسلمو الشمال، كما توزعت ضواحي المدن على الطوائف بيروت الشرقية للمسلمين وغربها للمسيحيين وما بينهما نقاط تماس. وشمالها للمارونيين وجنوبها لأمل. ويقع الخليج في الفخ ذاته، بالحديث عن الشيعة والسُنة، بالإضافة إلى أهل البلاد أصحاب رءوس الأموال والمهاجرين. والمهاجرون نوعان عرب وآسيون. والعرب نوعان فلسطينيون وسوريون من ناحية ومصريون من ناحية أخرى، منافسة على الأرزاق. وقد تأخذ القسمة الطائفية شكلاً سياسياً بين مُعارضة وموالات، والمُعارضة — في أغلبها — مسيحية، والموالات — في أغلبها — إسلامية. صحيح أن تحرّك الشارع اللبناني أخيراً كان تحت علم لبنان الوطن، واختفت أعلام الطوائف. ومع ذلك ظلّت الطائفية المحرك الباطني، كل منها يريد استبعاد الآخر من الحكم، والاستئثار بالسُلطة، وتقنين ذلك بالدستور. رئيس جمهورية ماروني، ورئيس وزراء سُنّي، ورئيس برلمان شيوعي. واختفت المواطنة لصالح الطائفة. وهو ما يحدث الآن في العراق. وتحوّلت معارك السُلطة إلى معارك الطائفة. وما قد تجر إليه سوريا والسودان ومصر والجزائر والمغرب. إذ تحكم طائفة وتستبعد طوائف أخرى. قد تتحكم أغلبية في أقلية، أو أقلية على أغلبية ليس بناء على اختيار للمواطنين، بل على التحكم والاستبعاد؛ مما جعل الغرب يثير قضية الأقليات في الوطن العربي. وقد يعطي نظام

نسبة معينة لتمثيل الأقليات في المجالس النيابية، ومن ثم تختفي المساواة بين المواطنين. كما يتوارى قانون الجدارة والاستحقاق في رعاية المصالح العامة. والكافر العادل خير عند الله من المسلم الظالم.

وقد يحل العرق محل الطائفة أو معها فهذا عربي وذاك بربري أو زنجي. العرب في الحكم والبربر أو الزنوج في المعارضة. وكما ينقسم العرب إلى قبائل، كذلك ينقسم الزنوج إلى قبائل، هذا من البشارية، وذاك من النوبة ويكون الصراع على السلطة بين القبائل والعشائر، وليس فقط بين الحكومة والمعارضة.

وقد تكون القطرية أحد عوامل التمييز بين العرب، والمنافسة على المناصب القيادية في المنظمات الإقليمية. هذا مصري وذاك مغربي، هذا سوري وذاك سعودي. وقد يتم توزيع المناصب دورياً على الأقطار العربية. فأصبح القطر مثل الطائفة أو العرق. وضاعت العروبة كعنصر جامع. وتوارثت المناصب طبقاً للأقطار؛ حتى لا يفقد القطر نفوذه على المنظمة الإقليمية. وبدلاً من أن يكون القطر في خدمة المنظمة العربية، تكون المنظمة في خدمة القطر.

وقد يأتي الإقليم كقسمة داخل القطر الواحد. ويحزب أبناء الإقليم ضد أبناء الأقاليم الأخرى في توارث المناصب. فهذا بحراوي وذاك صعيدي، هذا حضري وذاك بدوي. بل قد يوزع المواطنون على المحافظات. هذا شرقاوي وذاك منوفي. ويظهر التنافس بين سكان كل إقليم. ويسخر بعضهم من بعض طبقاً للذكاء والغباء، الفهم وعدم الفهم، «الحداقة» والسذاجة، الفهولة والغبط.

وقد يدخل التعليم الذي يحدد نوع المهنة في التمايز بين المواطنين. فهذا أفندي وذاك «بلدي». هذا شيخ وذاك علماني. وهذا عسكري وذاك مدني. ولكل زيه. الطربوش أو عري الرأس للأفندي، و«الطاقية» للبلدي، و«العمامة» للشيخ، و«الكاسكيت» للعسكري. بل يتم احتكار المهنة والحفاظ بالمنصب للتوارث من الآباء إلى الأبناء. فالطبيب ابن الطبيب. والمهندس نجل المهندس. والمحامي الابن يخلف المحامي الأب. ويتم توارث المهن حتى المهن اليدوية. فذاك من أسرة النحاس وذاك من أسرة الخباز، وثالث من أسرة الحداد. ويتم التنافس بين المهن. وتتحول المهن إلى طبقات يصارع بعضها بعضاً. ويزهو أصحاب المهن النظرية على أصحاب المهن العملية، ويرفع خريجو الجامعات على خريجي المعاهد الفنية والمدارس المهنية أو الصناعات الحرفية عن طريق الخبرة والممارسة. وقد يتحول الأمر إلى التحزب لنادٍ رياضي والانتصار له، ولو بالضرب على

النادي المعارض. فهذا أهلي وذاك «زملكاوي». وقد يصبح الأمر أيضًا منافسة على المطربين. فهذا من أنصار عبد الوهاب وذاك من أنصار أم كلثوم. وهذا من أنصار الفنان القديم، وذاك من أنصار الغناء الشبابي الجديد. واختلف الناس وتحزبوا وتفرقوا شيئًا فيما لا فرقة فيه ولا تشيع.

قد يكون من المقبول تصنيف الناس والقوى السياسية طبقًا لاختياراتهم السياسية. وفي الشارع العربي هناك أربعة اختيارات رئيسة تمثل تيارات فكرية تحولت بعدها إلى قوى سياسية: الإسلاميين، والقوميين، والناصرين، والليبراليين والماركسيين. فالتيار الإسلامي هو المُحرِّك الرئيس للشارع العربي والأقدر على تجنيد الجماهير بعد أن استُبعدوا من الحكم على مدى نصف قرن. وما زال سلاح اللاشرعية والمنع وراءهم بالرغم من وجودهم في الشارع ونجاحهم في الانتخابات في الاتحادات والنقابات والمنظمات الأهلية. والتيار القومي الناصري هو الذي يمثل حركات الضباط الأحرار التي استولت على السلطة في منتصف القرن الماضي بالرغم من انقلابها إلى ثورات مضادة في الربع الأخير من القرن ذاته. وما زال الحنين إليه قائمًا، والمعارضة منه قوية ومؤثرة. والتيار الليبرالي حكم البلاد في النصف الأول من القرن العشرين والذي يمثل الوطنية والحرية والاستقلال بالرغم من عدائه للثورات العربية الأخيرة وتبنيّه الاقتصاد الحر. والتيار الماركسي بالرغم من ضعفه أو حضوره الهامشي، السري أو العلني، إلا أنه ما زال اختياريًا من بعض المثقفين وقطاع من العمال. الخطورة إذا أتى فريق في السُّلطة استبعد القوى الأخرى باعتبارها خصوصًا سياسيين أو مُعارضين غير شرعية، كما استبعد الليبراليون الإخوان والشيوعيين، وكما استبعد الناصريون الإخوان دائمًا والشيوعيين بعد انقلاب الثورات القومية على أنفسهم.

وقد يكون من المقبول تصنيف الناس طبقًا لأصولهم الاجتماعية، هذا غني وذاك فقير، هذا رأسمالي وذاك اشتراكي، ذاك من الصفوة وذاك من العامة، هذا من النخبة وذاك من الجماهير، هذا من الحكومة وذاك من المعارضة، دون تداول للسلطة وبعقلية الفرقة الناجية في السلطة، والفرق الهالكة في المعارضة.

لقد نَجَحَت الثورة الفرنسية في خلق لفظ جديد هو «المواطنة» يتساوى فيه الجميع، كما هو في نشيد المارسيليز «إلى السلاح، أيها المواطنون». كما نجحت الثورة الاشتراكية في روسيا في خلق لفظ آخر يتساوى فيه المواطنون وهو «الرفيق». ونجحت الحركة الإسلامية في اختيار لفظ يتساوى فيه جميع أفراد الأمة وهو «الأخ» إلا أننا ما زلنا في ثقافتنا الوطنية متأرجحين بين هذه الألفاظ بالإضافة إلى ألفاظ «الراعي» و«الرعية»

و«الإمام» و«الأمة». وما زلنا نفتقد ألفاظ «الوطن» و«المواطن» و«المواطنة»، وما زال خطاب عبد الناصر يرن في الأذان «أيها الأخوة المواطنين».

(٣) الدين الشعبي والمعارضة السياسية^٣

هناك فَرْق بين الدِّين الرسمي والدِّين الشعبي. الدِّين الرسمي هو العقيدة والشرعية، دين المؤسسات، الدين كما ينبغي أن يكون في أصوله وقواعده. وهو معيار السلوك الصحيح. مسطور في الكتب، وعليه إجماع الناس. لا يختلف — في عمومهِ — من بيئة إلى بيئة، ومن مُجتمَع إلى مُجتمَع. يتعلمه المؤمنون في المدارس والمساجد وأجهزة الإعلام. أما الدِّين الشعبي فهو الدِّين الذي يمارسه الشعب ويختلط بالعادات الموروثة عبر الأجيال ومن خلال القرون الطويلة. لا فَرْق بين دين ودين، بين الإسلام والمسيحية واليهودية، أو بين الهندوكية والبوذية والشتنوية في طُرُق الممارسات الشعبية. هو الدِّين الاجتماعي الذي كثيراً ما درسه علماء تاريخ الأديان، والاجتماع، والقانون، والفنون الشعبية.

وقد اتضح الدين الشعبي في مصر خاصة منذ الفاطميين حتى العثمانيين؛ تَقَرُّباً من الحكام للشعب أو يلهونه به بعيداً عن السياسة أو طلباً للولاء للدِّين كمقدمة للولاء للسياسة. لا فَرْق بين النَّبي والولي، بين معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء. واشتهرت مصر بحب آل البيت والأولياء الصالحين. وعُرِفَت القاهرة بأنها مدينة الألف متدنة، ومركز مشيخة الطُّرق الصوفية، ومدينة الأزهر الشريف.

وَأُعْطِيَ لكل من آل البيت والولي كرامة مثل سيدنا الحسين، فالحسين حبيب النَّبي، والسيدة زينب «إن شالله يا ست» وهي حفيدة النبي، والسيدة عائشة، والسيدة تيريزا، وعذراء الزيتون. وَأُعْطِيَ لكل منها قدرة خاصة. فالشافعي يستجيب لطلبات المستغيثين خاصة العاقرات حتى يحملن. وهي أيضاً من كرامات الست تيريزا. وعذراء الزيتون تَظْهَر في الأزمان كما ظهرت بعد هزيمة يونيو (حزيران) في مصر، والسيدة زينب تنتقم للمظلوم من الظالم، والدعاء لها مستجاب لنصرة المظلوم من الظالم. الدعاء للمظلوم لاسترداد الحق المسلوب، والدعاء على الظالم كي يَرُدَّ الحق إلى أهله وإلا ناله القصاص، والدليل على صدق الدعاء تنظيف الضريح، وكنس ما يحيط به من مُخَلَّفَات، أو التصديق بالعيش والبول على الفقراء «عيش وفول للسيدة».

^٣ الاتحاد، ٢ من يوليو ٢٠٠٥م؛ الدستور، ٣ من يوليو ٢٠٠٥م.

وهذا هو ما حدث عندما ذهب فريق من حركة «كفاية» المعارضة في مصر وأغلبهم من النساء إلى ضريح السيدة يدعو على النظام، ويستنجد بها ضده. يَحْمِلُونَ المقشاة بعد حمل الشموع لتنظيف الضريح. وهو ما لم تحبذه حركة «كفاية» كحركة سياسية واعية. فما الإيجابي وما السلبي في الاعتماد على الموروث الديني والثقافة الشعبية في المعارضة السياسية؟

الإيجابي هو استعمال الضعفاء كل ما في إمكاناتهم لتقوية موقفهم، وشد عزيمتهم، وتعبيرهم عن إيمانهم بحق المظلوم من استرداد حقه من الظالم. ولا غضاضة في الاعتماد على الثقافة الشعبية وإيمان البسطاء. وهو خير من الاستسلام للقضاء والقدر، واللامبالاة، والفتور. وقد استطاعت حركة «كفاية» تحريك الشارع المصري لأول مرة في الآونة الأخيرة مستقلة عن أحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني والحركات السرية، إسلامية أو ماركسية.

والثقافة الشعبية في البلاد النامية تقوم بدور الأيديولوجيا السياسية في البلاد المتقدمة. فهي تنبع من الوعي التاريخي. وما زالت قادرة على تحريك الناس. وجماهير الموالد والاحتفالات الدينية أكثر مما يستطيع الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة أن تحشده بالرغم من قوة أجهزة الدولة وسلطاتها على توفير وسائل النقل والرشوة وتقديم الضمانات والوعود كافة.

كما تمتاز بقدرتها على إنزال السياسة من برج السياسيين وعقول المثقفين إلى الشارع، واستثمار عواطف الغضب السياسي عند الجماهير وتركيب المطالب الاجتماعية والسياسية على حوامل شعبية.

هكذا فعلت كثير من حركات التحرر الوطني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ لتحريك الجماهير باستخدام الموروث الثقافي الديني أو الشعبي. ولاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية نوع منه، توظيف العقائد للحراك السياسي والاجتماعي. وهو ما يتم في آسيا في البوذية السياسية، والكونفوشوسية الاجتماعية، والهندوكية التي تقوم على اللاعنف والنضال السلمي وجلوس الملايين في الميادين العامة أمام القوات البريطانية لشل حركتها. وهو ما حاولته حركة ماو ماو في أفريقيا، والمؤتمر الوطني الأفريقي في توظيف الرقص الأفريقي والغناء من أجل حشد الجماهير. وهو ما حاولته المهدي في السودان، والسونسوية في ليبيا في توظيف «الرباط» لطرد المُستعمر وما تفعله الحركات الجهادية الآن في العمليات الاستشهادية.

وحدث ذلك على مدى التاريخ عندما رفض المسيحيون في شمال أفريقيا عماد الكنيسة الإمبراطورية الرومانية التي اضطهدت المسيحيين قبل أن يتحول الإمبراطور قسطنطين إلى المسيحية، والرغبة في الاستمرار في كنيسة الشهداء للتحرر من الاستعمار الروماني الوثني أو المسيحي. وهو ما حدث أيضًا في ظهور عذراء جوادلوب في المكسيك، والجثو على الركب من المعاقين طلبًا للشفاء. وما المانع من توظيف الخرافة سياسيًا واجتماعيًا. وقد ظهر السيد المسيح لفيكتور كولومبوس، وأسست كنيسة الرجل الأبيض لتدعيم تحقيق رسالته السياسية. وظهرت السيدة العذراء لجان دارك مطالبة إياها بتحرير فرنسا من الاستعمار البريطاني بعد هزيمة الجيش الفرنسي.

وهو نوع من الإبداع السياسي يتجاوز مَقَارَ أحزاب المعارضة في الشقاق السكنية في وسط المدينة. يثير الخيال السياسي. وتشارك فيه الجماهير. وتخرج السياسة من أوساط المثقفين وممارسات النخبة إلى حركة الشارع التي كثيرًا ما اشتكى الساسة من غيابها. وتنصب عليها أجهزة الإعلام الأجنبية، والقنوات الفضائية، وتأخذ مساحة كبيرة في الإعلام الخارجي، وتجد صداها في الأحياء الشعبية بالرغم من تجاهل الإعلام المحلي لها.

وقد تخيف أنظمة الحكم وأجهزتها التي ما زالت جاهلة. فالثقافة الشعبية أصيلة لدى الضابط والشرطي، لدى الرئيس والمرءوس، لدى الوزير والغفير. وكثيرًا ما تركت الشرطة التي تحاصر مباني النقابات؛ لمنع الأعضاء من الدخول إذا ما استعدت عليها الناس الست أم هاشم أو غضب أولياء الله الصالحين. وبالإضافة إلى الإحساس بالذنب لدى الشرطة وأجهزة الأمن وأنهم عبد المأمور، هناك أيضًا الانتقام الديني والعذاب الإلهي كما حدث ليقظة بعض ضباط الشرطة ورفضهم الأوامر بضرب المظاهرات السلمية والانتفاضات الشعبية.

أما السلبي في ذلك فهو أيضًا كثير. فغاية أحزاب المعارضة والتنظيمات الشعبية هو تنمية الوعي السياسي للجماهير. ولا يحدث ذلك بالاعتراب عن الواقع واللجوء إلى الدين كحيلة للعاجز. والقضاء على الظلم له آلياته في أخذ الحقوق وليس من بينها الدعاء على الظالمين والاستنجاد بالست أم هاشم. ولا يمكن محو الأمية السياسية بأمية خرافية. تلجأ الجماهير إلى قوى خفية، وتتوقع إحداث كرامات. وهو ما يناقض التنظيم السياسي وآليات حشد الجماهير، وبجعل الجماهير أكثر انفعاليًا وأقل عقلًا، وربما أشد تعصبًا وأقل تسامحًا كما قد تحدث ردة إذا لم تتحقق النتائج المتوقعة، واستأسد النظام السياسي، واستمر في طغيانه. ويتحول الصراع السياسي إلى صراع الخرافات. كما أنه

سلاح ذو حدين. إذ يستعمل الحاكم أيضًا شيوخه وأئمة ودعاته وأولياءه وكهنته لإبطال مفعول الاستنجاد بالست أم هاشم، بل القيام بدعاء مضاد باسم الحفاظ على الأمن، وضمان الاستقرار بالاستمرار، ولكل فريق مبرراته. ويصعب الأمر إذا ما نجح القمع في تفريق المظاهرات، وفرض الأمن، واعتقال المتظاهرين بالآلاف.

والحقيقة أن سدة الحكم يخشون على الثروة والسلطة ليس من انتقام الست أم هاشم ولا دعاء المعارضة، بل من الثورة الشعبية وانتزاع الثروة والسلطة من أيديهم. فهم في ساعة الخطر يأخذون بالأسباب، ويستعدون بتهريب الأموال إلى الخارج، ويحاربون المعركة الأخيرة.

إن مجموع الخطأين لا يكون صوابًا. ولا بديل عن الوعي السياسي بواجبات الحكام وحقوق المواطنين بإحصاءات دقيقة، من يمتلك ماذا من ثروة مصر المهدورة؟

(٤) الدولة الإسلامية دولة مدنية^٤

في لعبة شد الحبل بين الدولة والإخوان في مصر، يضيع الحق قصداً، ويتم تشويه الإسلام عمداً لصالح الصراع على السلطة. والوصول إلى السلطة حق مشروع لكل التيارات والقوى السياسية في البلاد عن طريق تداول السلطة، وبالأسلوب الديمقراطي، واللجوء إلى صناديق الاقتراع، والاختيار الحر من الشعب. حزب حاكم في السلطة على مدى أكثر من نصف قرن عمر الثورة المصرية، وأحزاب معارضة إسلامية، وليبرالية، وماركسية، وقومية تنازعها السلطة. الحزب الحاكم بيده كل شيء؛ الدولة، والجيش، والشرطة، والإعلام، والمعارضة ليس بيدها أي شيء، مطاردة من أجهزة الأمن، في السجون والمعتقلات أو سرية تحت الأرض، أو مهاجرة خارج البلاد، أو ضعيفة مهمشة في الداخل. ظهر حجمها الحقيقي في الانتخابات التشريعية الأخيرة عندما لم تحصل في مجموعها على أكثر من عشرين مقعداً، بينما حصد الإخوان ثمانية وثمانين، ومجموعها مائة صوت أقل من ربع المقاعد في مجلس الشعب الذي تبلغ مقاعده أربعمائة وأربعة أربعين مقعداً. والخوف على مصر بعد العراق، ولبنان، وفلسطين، والصومال، والسودان، والتهديد المستمر لسوريا وإيران. «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها.» الخوف أن تتكرر مأساة

^٤ الاتحاد، ١٧ من فبراير ٢٠٠٦م؛ الدستور، ١٥ من فبراير ٢٠٠٧م؛ العربي الناصري، ٢٥ من فبراير ٢٠٠٧م.

الصدام بين الثورة والإخوان كما حدث في ١٩٥٤م في حادثة المنشية لاغتيال رئيس الجمهورية الأولى، ثم حادث المنصة في ١٩٨١م باغتيال رئيس الجمهورية الثانية، وما قد يقع اليوم من صدام بينهما بدت مؤشرات في حملة الاعتقالات الأخيرة تحت ذريعة التدريب العسكري لطلاب الحركة الإسلامية في جامعة الأزهر ضد الهجمة الاستعمارية الجديدة على الوطن العربي والعالم الإسلامي. وهو ما قامت به الثورة في بدايتها في المدن الجامعية؛ استثنائاً لحرب الفدائيين في القناة عام ١٩٥١م ضد قوات الاحتلال البريطاني على ضفاف القناة. وبين كلتا الحادثتين ربع قرن تقريباً. فمتى تتوقف هذه الدائرة المفرغة بين الدولة وخصومها، بين السُّلطة والمعارضة؟

الذريعة اليوم هي رَفُض الدولة الدينية التي تدعو إليها الحركة الإسلامية؛ لأن الدولة الحديثة دولة مدنية، ورفض تكوين أحزاب دينية لا يسمح بها الدستور درءاً للفتنة الطائفية. والإسلام ليس دولة دينية ولا دولة أمنية، بل دولة مدنية يحكمها القانون والدستور كما هي الحال في الدولة الحديثة. وهو منصوص عليه في برامج الحركة الإصلاحية في مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان. فلماذا التشويه المتعمد، وتَصِيدُ الأخطاء، وابتسار الحقائق، والعودة إلى شعارات الأربعينيات، والاعتماد على ما هو وافد من تاريخ الغرب في الصراع بين الكنيسة والدولة، أو بين السُّلطة الدينية، والسُّلطة السياسية؟ لماذا تشويه الحقائق ونقل تاريخ الغرب على تاريخنا؟ ليس القصد هو العلم أو الوطن بل إبعاد الحركة الإسلامية عن السُّلطة في مرحلة ضَعْف الدولة، وتحويلها إلى دولة قاهرة فاسدة في الداخل، وتابعة ضعيفة في الخارج بعد نجاح الحركة الإسلامية في الاتحادات، والنقابات المهنية بالرغم من محاولات التزييف من الحزب الحاكم.

لقد تَغَيَّرَت برامج الحركة الإسلامية على مدى ربع قرن وتَجَاوَزَت مرحلة النشأة الأولى التي رفعت فيها شعارات «الحاكمية»، «تطبيق الشريعة الإسلامية» وتحولاتها الحديثة، «الإسلام هو الحل»، «الإسلام هو البديل». لا تعني الحاكمية حكم رجال الدين، بل حكم الشريعة والقانون. ولا يعني تطبيق «الشريعة الإسلامية» تطبيق الحدود، بل إعطاء الحقوق قبل أداء الواجبات. فحق المسلم في بيت المال: التعليم، والعلاج، والعمل، والسكن، والاستقرار العائلي قبل تطبيق الحدود. فالجوع والبطالة مانعان من تطبيق حد السرقة. ولا يعني شعار «الإسلام هو الحل» أو «الإسلام هو البديل» إلا السَّام والمُلل من الأيديولوجيات العلمانية للتحديث؛ الليبرالية، والقومية، والماركسية. فقد ضاعت نصف فلسطين في ١٩٤٨م في العصر الليبرالي، وضاع النصف الآخر في ١٩٦٧م في أثناء الحكم القومي.

تطورت الحركة الإسلامية من العشرينيات حتى الآن على مدى أكثر من ثمانين عاماً. فلماذا دَفَعُها إلى الوراثة لتشيويها وهي تكاد تقترب من مبادئ الدولة المدنية الحديثة، وتَقَبَّلَ بالتعددية السياسية، وحرية الفرد، وديمقراطية الحكم، والانتخابات التشريعية، وتداول السُّلطة، والمواطنة، والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون؟ لقد كبا الإصلاح من الأفغاني إلى محمد عبده بسبب فَشَلِ الثورة العربية، واحتلال مصر في ١٨٨٢م، وكبا مرة ثانية من محمد عبده إلى رشيد رضا بسبب الثورة الكمالية في تركيا في ١٩٢٣م. وكبا مرة ثالثة بالصدّام بين الإخوان والثورة في ١٩٥٤م. وكبا مرة رابعة في الصدام بين الجماعات الإسلامية والدولة في ١٩٨١م. وقد تَعَلَّمت الحركة الإسلامية من التاريخ. وبدلاً من أن تتجه إلى مزيد من العنف جَرَّاء ما حاق بها من ويلات على أيدي النظام السياسي اتجهت إلى السلم والعمل السياسي العلني. وما زال سيف الحظر مسلطاً عليها بالرغم من وجودها في الشارع، وفي المجالس التشريعية والدستورية في الاتحادات، والنقابات المهنية، وفي شَتَّى مظاهر الحياة العامة. وما زالت المحافظة الدينية العامة الموروثة منذ ألف عام منذ قضاء الغزالي على العلوم العقلية وتكفير المعارضة وتشريع أَخْذِ الحُكْم بالشوكة، ما زالت حالة في الوجدان، بل تقوى يوماً بعد يوم بسبب الصدام بينها وبين النُظم السياسية، وإقصائها من العمل السياسي على مدى أكثر من نصف قرن. ومنها خرجت مُعْظَم حركات التَّحَرُّر الوطني في مصر، وتونس، وليبيا، والجزائر، والمغرب، والسودان، واليمن، وسوريا، ولبنان، والعراق، وفلسطين.

والأخطر من ذلك صب الدولة الزيت على النار باستدعاء باقي أحزاب المعارضة ضد التيار الإسلامي، ووقوع بعض أحزاب المعارضة في الفخ، كما استعملت الجمهورية الثانية التيار الإسلامي لتصفية الناصريين، «أُكِلَ يوم أكل الثور الأبيض». بل إن بعض الإسلاميين العلمانيين وقَّعوا في الفخ يهاجمون الحركة الإسلامية بعدما نشُّوا فيها. ودفعهم التجديد إلى الحد الأقصى دون المرور بالمراحل المتوسطة.

الدولة الإسلامية ليست دولة دينية يحكمها رجل دين أو ملك أو خليفة، بل يحكمها من يبيعه الناس طواعية واختياراً. فتعبير القدماء «الإمامة عقد وبيعة واختيار» السُّلطة للشعب، والحاكم مُنْفَذٌ للدستور، والقضاء له الكلمة الأخيرة. وهي دولة الفقراء الذين يشاركون الأغنياء في أموالهم ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾. وفيها الملكية العامة لوسائل الإنتاج والموارد الطبيعية. نظامها يقوم على العدل. فالعدل أساس الملك. وحاكم كافر عادلٌ خيرٌ عند الله من حاكم مسلم ظالم. وعلاقاتها الدولية

تقوم على السُّلم والتعاون. فلا إكراه في الدين. وقد كان النجاشي، ملك الحبشة، حاكماً مسلماً بالرغم من أنه نصراني؛ لأنه انتصر للعدل وللحق ضد الظلم والباطل. الإسلام ليس ديناً بمعنى الكهنوت، ولكنه دين المصالح العامة. والشرعية وضعية كما قال الشاطبي في «الموافقات». تقوم على الدفاع عن الحياة، والعقل، والقيمة، والعرض؛ أي الكرامة، والمال؛ أي الثروة الوطنية. والتوحيد ليست مُجَرَّد عقيدة دينية؛ بل نظرية في الوحدة، وحدة الذات الإنسانية ضد النفاق وانفصال القول عن العمل، واللسان عن القلب، والفكر عن الضمير، وضد التفاوت الشديد بين الطبقات، وضد استعلاء دولة على دولة؛ دفاعاً عن وحدة البشرية والنص الديني إجابة عن أسئلة طرحها الواقع، كما هو معروف في أسباب النزول. الواقع يسأل، والوحي يجيب: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾، و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾، و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾، و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ﴾. والتشريع مُتَطَوِّر بتطوُّر الزَّمان وتغيُّر المصالح كما هو معروف من دلالة النسخ ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾؛ بُغْيَةُ التَّدْرِجِ، ومواكبة التشريع لدرجة تطور الواقع كما هي الحال في تحريم الخمر.

لقد نَجَحَت الدولة الإسلامية في الماضي في المدينة، ودمشق، وبغداد، والقاهرة، وإسطنبول في قيام حضارة تقوم على العلم والفن. وما زلنا نزهو بجامعة الأزهر، والزيتونة، والقرويين وبآثار قصر الحمراء، ومدينة الزهراء، وبرج أشبيلية بالأندلس، وبمدارس الطب الإسلامي في باليرمو وبادوا. وقد كانت النهضة الأوروبية في بدايات العصور الحديثة من آثار الترجمات العبرية واللاتينية للعلوم العربية والثقافة الإسلامية. وكما نجحت الدولة الإسلامية قديماً نجحت حديثاً في ماليزيا، وإندونيسيا بعد أن تَحَوَّل الإسلام إلى هُويَّة وطنية، وأسَّهَم في إنشاء الدولة. ونجح في تركيا المعاصرة بفضل حزب العدالة والتنمية والنهج الاستقلالي. ونجح في إيران الثورة ومناهضتها للاستعمار والصهيونية. وتحوَّلت الحركات الإسلامية إلى أحزاب سياسية شرعية في الأردن، والكويت، واليمن، والمغرب، ولبنان. تُسَّهَم في البناء الديمقراطي، وتعمل على تداوُل السُّلطة. وفي الغرب أحزاب ديمقراطية مسيحية واشتراكية مسيحية تصل إلى السُّلطة عبر صناديق الاقتراع. ولم يتهمها أحد بالدولة الدينية. وأمامنا عدو صهيوني أنشأ دولته على اليهودية ولم يتهمها أحد بأنها دولة دينية وشرعيتها دينية. وتُسمى «الدولة اليهودية». وتقدَّم حزب الوسط، وحزب الكرامة، وأحزاب أخرى بطلب ترخيص من لجنة الأحزاب بمجلس الشورى فَرُفِضَتْ جميعها، وكلها تقول بالدولة المدنية.

خطورة حَظُر العمل الشرعي للحركات الإسلامية فوق الأرض يجعلها تتكون سرًّا في إطار لا شرعي تحت الأرض. الخطورة أن تنشأ أجيال جديدة أكثر عنفًا من الجيل القديم بعد أن تضيق بها السُّبُل يتربص بها قانون الطوارئ. فمن يكسر هذه الحلقة المفرغة؟

(٥) الجامع والكنيسة أم المدرسة والمستشفى؟^٥

انشغلت مصر هذه الأيام والمنزل يحترق حولها في لبنان، وسوريا، والعراق، والسودان. بل في دول الجوار؛ مثل: إيران، وأفغانستان، والشيشان، وكشمير بالجامع والكنيسة، والمسلم والقيطي. وهو الفتيل الذي تود قوى الهيمنة الخارجية إشعاله؛ من أجل تفتيت مصر في استراتيجية التجزئة والتقسيم للأوطان، وللوطن العربي، والعالم الإسلامي للقضاء على أي شكل من أشكال الوحدة، الوطنية، أو القومية، أو الإسلامية. فقد تحرّرت الشعوب بفضل أيديولوجيات الوحدة والاستقلال للوطن، في حركات الاستقلال الوطني أو العروبة، القومية العربية، أو الأمة الإسلامية. ولا تريد قوى الهيمنة الحالية المُمثلة في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية أي وحدة أخرى باستثناء العولة، ومجموعة الثمانية، وحدة السوق المركزية حتى تظل الأطراف أسواقًا وطاقّة وعمالة، ويظل التقابل قائمًا إلى الأبد بين المركز والأطراف، المنتج والمستهلك، المعلم والتلميذ، المتقدّم والمتخلّف، الأبيض والملون. وهي مباراة في الانفصال، وتأكيد للهويات البديلة الدينية، والعرقية، والقبلية، والعشائرية، والعائلية كما هي الحال في لبنان، والعراق، والسودان، والخليج، والجزائر في وقت ضَعُفت فيه الدولة، وتوقف النظام السياسي عن الحركة، وغاب فيه الولاء للوطن والجماعة. وكلها هويات تجزئية مُفتعلة يُظن أنها تجلب الحماية للأقليات وهي أداة للتدخل الأجنبي. ولما كان الوطن العربي والعالم الإسلامي ما زال مرتبطًا بتراته وبموروثه الثقافي، فإنه يمدّه بهويته الدائمة عبْر العصور بالرغم من نقوءات الحداثة بين الحين والآخر هنا أو هناك، ليبرالية مرة، وماركسية مرة أخرى. ولما كان التراث مُقدَّسًا وكأنه ليس من صنع الرجال واجتهاد العلماء، فقد تماهى مع الدين، وأصبحت الهوية الثقافية هوية دينية. تؤيدها قوى الهيمنة وصعود اليمين الغربي، وتغذيها المحافظة الجديدة في الولايات المتحدة لإشغال الشعوب بمشاكل مزيفة بعيدًا عن الأوطان

^٥ الاتحاد، ٩ من أبريل ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٩ من أبريل ٢٠٠٥م.

والقوميات والأمميات. ولما كانت الثقافات بطبيعتها خاصة، وقع صدام الحضارات، وتكون العولة هي النظرة التوحيدية المُمَكِّنة باسم السوق، والعالم قرية واحدة، وثورة الاتصالات. ومن ثم يَتَوَحَّد المركز، وتَتَفَتَّت الأطراف.

وتصبح مصر وتُمسِّي على أخبار مَنْ تَحَوَّل من المسيحية إلى الإسلام، إما عن اقتناع وإما بدافع الحب، سرًّا أم علنًا، الآن أم منذ وقت طويل. وتثور الكنائس على نقص عدد الأقباط واحدًا، ويفرح المسلمون بزيادة المليار والربع واحدًا أو اثنين. وتعجز الدولة. وتلجأ للسُّلطة، سُلطة الكنيسة أو الأزهر ليمنع هذه «التَّحوُّلات»؛ تَطْفَنَّةً للنار؛ ودفاعًا عن الأمن وحتى لا تَتَحَوَّل مظاهرات الكنائس إلى مظاهرات الشوارع، ويَتَحَوَّل الديني إلى سياسي، والضيق في النفوس، والقلوب في الحناجر، والحطب جافٌ ينتظر الشرارة. وتحول الشخصي إلى عام، والعام إلى شخصي، مع أن الدين في القلب، ولا فرق بين إسلام ومسيحية، فكلاهما دين إبراهيم. ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾. وجوهر الإيمان العمل الصالح ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الإيمان في القلب وليس في الشعائر، وفي النية الحسنة وليس في الطقوس.

وجوهر الإيمان «محبة الجار» أو السعي في مصالح الناس. «والله في عون العبد ما دام في عون أخيه». بل إن تسوية الطريق في العراق حتى لا تتعثر بغلة فيه من واجبات الحاكم، فما حال موالاة الأجنبي والتعاون مع المحتل ونهب الثروات والإضرار بالصالح العام؟ وقد أوحى المسيح بأنه إذا أردنا الصلاة فليغلق كل منا نفسه في حجرته، ويغلق الأبواب ويصلي حتى لا يراه إلا أبوه الذي في السموات؛ تحذيرًا من النفاق والتظاهر والادعاء. كما قال الرسول: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا». لقد نشأت حركة بناء المساجد والجوامع عندما تَرَاكَمَ رأس المال في عصور المَلَكِيَّة والإقطاع مُوازِيَةً لحركة بناء القصور. الغرض منها الأبهة والعظمة وبيان مَدَى سُلطة الملك. لا فرق بين دار العبادة والقصر والسجن في الفخامة والقوة. والدِّين زُهد وتَقَشُّف، وإيثار الآخرة على الدنيا. الدين ليس من جانب المنغلق بل المنفتح. ولا يهدف إلى إشغال الأرض بالمباني والحضور المزيف، بل إلى مزيد من التقوى في القلوب. وكان مسجد الرسول من سعف النخل، وكانت كنيسة المسيح في الأخوة بين الحواريين والعشاء الرباني. والدولة تشكو من ضيق الميزانية، وعدم تَوَافُر الدعم اللازم للخدمات العامة، والعجز في ميزان المدفوعات، ونَقْص المرافق. فالأولى من بناء الكنائس والمساجد، بناء المدارس والمستشفيات، وإعادة بناء المرافق العامة التي يستفيد منها كل الناس بصرف النظر عن دينه. الدولة فقيرة مُكَبَّلَةٌ بالديون الخارجية،

وتعيش على المعونات الدولية، وأموال الزكاة وصدقات البر إنما تُنْفَق لإشباع الحاجات الأساسية، وهي الضروريات وليس الحاجيات أو التحسينات بتعبير الأصوليين.

الناس في حاجة إلى مستشفيات، ومدارس، وأندية رياضية. فالجسد المريض ليس مسلمًا ولا قبطيًا. وكان المسيح يُبرئ الأكمه، والأبرص، ويقيم القعيد، ويحيي الموتى. وكان الطب صناعة الأقباط والمسلمين، أسرة بختيشوع، وحُثْن بن إسحاق، وابن سينا، والرازي، وابن رشد. والناس في حاجة إلى مدرسة للعلم بدلاً من اكتظاظ الفصل بالعشرات، وكثرة الصراخ الإعلامي، وبرامج التنمية عن محو الأمية. فالدين وحي، والوحي معرفة. وصحة الجسد في النادي الرياضي لا تُفَرَّق بين مسلم وقبطي. وأطفال الشوارع والميادين الذين يلعبون الكرة على قارعة الطريق في حاجة إلى نوادي رياضية للجميع.

وتعليم الدين في المدارس ليس عن طريق حصص في العقائد الإسلامية أو المسيحية وفصل التلاميذ. المسلمون لحصة الدين الإسلامي. والأقباط لحصة الدين المسيحي. هنا تبدأ الفُرقة في الوطن، وتنشأ الهويات البديلة المُزَيَّفة عن الهوية الوطنية. ويشعر التلاميذ أن الوطن به عُنصران وطائفتان وثقافتان وحقيقتان، وإن وَحَّد العلم بينهما فإن الدين يفرق بينهما. وهنا تبدأ الطائفية، والمُغايرة، والتمييز بين المواطنين. الأفضل تعليم القيم الدينية المُشتركة في كل الأديان عن محبة الجار، والتسامح، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان وحرية الفرد، وديمقراطية الحكم، وإعمال العقل، وخدمة الناس. وهي مقاصد الشريعة عند الأصوليين، والمواظ على الجبل في الإنجيل. الدين جزء من التربية الوطنية. الوطن واحد، والدين واحد؛ لإحقاق العدل في الداخل، والاستقلال عن الخارج. فالمواطنة أولاً، والتنوع الثقافي ثانياً.

يستطيع البرنامج الوطني العام أن يجمع بين المواطنين جميعاً في مشروع وطني مشترك يضم محو الأمية، تعمير الصحراء، إيجاد فرص عمل، تجميل المدن، تنظيم المرور، تنظيف الشوارع، تعبيد الطرق. فالعلاقة مباشرة بين المواطن والوطن وليس عن طريق الحكومة أو جهاز الدولة. فيشعر المواطن بالانتماء للوطن الذي يشارك فيه الجميع وليس للطائفة، ولا العرق، ولا العشيرة، ولا العائلة. والمسيحي مُسلمٌ ثقافة؛ لأنه يعيش بين المسلمين، والمسلم المسيحي جزءٌ منه، والمسيح كلمة الله وروح منه. والدين الشعبي يُوحِّد بين الدينين. فالمسلم يطلب الشفاء والمرأة المسلمة ترجو الحمل من السيدة تيريزا. والمسيحية تطلب الحمل والشفاء من الإمام الشافعي. كلاهما قَدري، صابر، يرضى بما رزقه الله له. وفي الأزمات الكبرى يتوحد الشعب ويظهر الولاء للأوطان. وفي حالات

الضعف للنظم السياسية تظهر الفرقة الدينية كهُويّات بديلة، وتخلق الأزمات. فالدين وسيلة لتوحيد الأوطان والشعوب، وليس لبث الفرق وقسمة الأوطان.

(٦) تداول السُّلطة أم الائتلاف الوطني؟^٦

كثر استعمال مفهوم «تداول السُّلطة» في العقود الأخيرة عند أطراف المعارضة السياسية كافة. وأصبح يُؤدّي دَوْر طوق النجاة والمفتاح السحري لحل كل الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي. ومن الصعب الحكم، هل نشأ هذا التعبير بطريقة تلقائية في الثقافة السياسية المعاصرة، أم أنه ترجمة للمصطلح الأجنبي Transfer of Power؟ وعلى أية حال أصبحت كثير من المصطلحات السياسية الوافدة جزءاً من اللغة السياسية المعاصرة؛ مثل: الليبرالية، والديمقراطية، والبرلمان بعد أن تم تعريبها كما عرّب القدماء مصطلحات فلسفة، جغرافيا، سفسطة، هيولى ... إلخ.

وفي الظاهر هو تعبير فعّال. يُمثّل سلاحاً قوياً ضد الحزب الحاكم الذي يستأثر بالسُّلطة على مدى عشرات السنين، وضد الحكام العرب المنتسبين إلى قريش أم إلى الجيش، إلى الهاشميين أم إلى العسكريين الذين يستمدون سُلطتهم من الوراثة وهي أبدية من الخلافة حتى الملك العُصود، أو من الانقلاب العسكري الذي يُعبّر عن موازين القوى الفعلية. فما زال الجيش في كثير من بلدان العالم يُمثّل القوة الرئيسة المنظمة، وأكثر قدرة على التحرك من المؤسسات الدستورية والأحزاب السياسية، بل الثورات الشعبية وانقلابات البلاط. ومع ذلك هو تعبير غير مُؤثّر. فلم يحدث أن تداول السُّلطة ديمقراطياً في الأنظمة السياسية العربية المعاصرة.

والأخطر من ذلك أن مفهوم «تداول السُّلطة» إنما يعكس ما سماه ابن رشد «وحدانية التسلُّط»، لا فرق بينه وبين ممارسة الحزب الحاكم. إذ يشرع للسُّلطة البديلة؛ أي للمعارضة على الحكم بمفردها بعد أن يُزاح الحزب الحاكم ديمقراطياً عندما يصبح أقليةً والمعارضة أغلبيةً، أو بانقلاب عسكري حماية للوطن من التبعية للخارج والفساد في الداخل أو بثورة شعبية، كما حدث في السودان عام ١٩٨٦م، وفي لبنان بعد اغتيال

^٦ الاتحاد، ٢٥ من فبراير ٢٠٠٦م؛ الزمان، ٢٢، ٢٤ من فبراير ٢٠٠٦م؛ الدستور، فبراير ٢٠٠٦م؛ العربي الناصري، ٩ من أبريل ٢٠٠٦م.

رئيس الوزراء وعدد آخر من الاغتيالات السياسية للنواب والصحفيين. الخطورة أن تأتي المعارضة بعد أن حصلت على الأغلبية، ثم تتمسك بالسلطة إلى الأبد، ويعلن قادتها أن الانتخابات التي أحضرتهم لسدة الحكم هي آخر انتخابات كما حدث في الجزائر منذ إعلان بعض قادة جبهة الإنقاذ ذلك، وانقلاب الجيش عليها، ثم وقوع البلاد في حرب أهلية كلفت أكثر مائة وخمسين ألف شهيد. فالحزب الأيديولوجي، إسلامياً كان أم علمانياً، قرشياً كان أم عسكرياً إنما وُجد ليحكم إلى الأبد؛ لأنه الحق الذي لا يأتيه بالباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وينشغل الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة في التنافس على السلطة، والتسابق على الحكم، وتزوير الانتخابات، وتجنيد الأنصار، وشراء الأصوات، واستعمال كل وسائل البلطجة، وتدخل أجهزة الأمن مما يؤدي إلى انعزال الناس. فسواء كان في الحكم هذا الحزب أو ذاك فالواقع لم يتغير. والفقر في تزايد، والقهر مستمر. أصبحت السلطة غاية لا وسيلة. والوصول إلى الحكم ترُبُّع على العرش لا فرق بين الملكيات والجمهوريات. فكلاهما وراثية. بل إن الناس في النظام الجمهوري تتحسر على أيام الملكية حيث كانت حرية الصحافة، والمنافسة الحزبية، واستقلال الجامعات والقضاء والصحافة. والناس تحت النظام الملكي لا تجرؤ على المعارضة والمناداة بالنظام الاشتراكي بعدما آل إليه هذا النظام من ملكية جديدة وتوريث، قهراً بقهر، وفساداً بفساد. أصبحت السلطة فارغة دون مضمون. ويحدث التغير الاجتماعي من خارجها، من مؤسسات المجتمع المدني، والحركات الوطنية التقليدية، والمظاهرات الطلابية والاضطرابات العمالية، والهبات الشعبية، والثقافة الحرة. لم يحكم الأفغاني. وكان له أكبر الأثر على الحركات الإصلاحية الثورية في مصر، والسودان، وإيران، وأفغانستان. فليس المهم من يحكم في القصر، بل ما الذي يتحكم في العقل؟

يكشف مفهوم «تداول السلطة»، إذن، أنه لا فرق بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، تسلطاً بتسلط، وفساداً بفساد. ولا فرق بين رئيس الحزب الحاكم، وباشا الحزب المعارض؛ البنية واحدة في المجتمع الأبوي، التفرد بالحكم واتخاذ القرار.

وتثبت التجارب السياسية التي حدث فيها تداول في السلطة أن المعارضة التي أصبحت في السلطة تحكم بفردا ذهنياً وفكرياً حتى لو ضمت بعض الوزراء من السلطة السابقة. ففي التجربة المغربية كان حزب الاستقلال في السلطة والاتحاد الاشتراكي في المعارضة. ثم أصبح الاتحاد الاشتراكي في السلطة والاستقلال في المعارضة. ثم أصبح

حزب العدالة والتنمية في السُّلطة وباقي الأحزاب السياسية في المعارضة. وفي الحالات الثلاث لم يحدث حوار بين السُّلطة والمعارضة. وحاليًا لا يوجد حوار بين حزب العدالة والتنمية والاتحاد الاشتراكي. كل فريق ينظر إلى الفريق الآخر على أنه خصم أيديولوجي. فالإسلام أيديولوجية كاملة مُتكاملة لا يحتاج إلى حوار مع الأيديولوجيات العلمانية للتحديث. والاشتراكية أيديولوجية تَقْدُمية، ونزعة إنسانية ديمقراطية لا تحتاج إلى حوار مع حركة إسلامية مُحافِظة رجعية ثيوقراطية نصية. التجربة التركية أفضل عندما حكم العلمانيون منذ الثورة الكمالية واستمروا في الحكم بالرغم من تَغْيُر الظروف، وظهور تيارات إسلامية مُحافِظة أو تَقْدُمية جديدة. فأتى حزب «الرفاه» في المعارضة يُحيي ذكريات قديمة وحينئذٍ إلى دولة الخلافة. فعادها الجيش، وحلَّ الحزب، وعزل رئيسه أربكان. والآن استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحكم بالتَّشاور مع باقي التيارات السياسية الأخرى، علمانية أو إسلامية. كما استطاع تحييد الجيش. واستقرَّت تركيا سياسيًا بعد أن تَبَدَّلَت عليها الأحزاب والقوى السياسية عدة مرات، دون أن ينجح أي منها بمفرده، أو متحالفاً مع حزب آخر في الاستمرار في الحكم. كما أخذ الحزب الحاكم موقفًا وطنيًا من القضية الكردية في الداخل في إطار من التعددية السياسية، ومن القضية الفلسطينية بالابتعاد عن إسرائيل سياسيًا وعسكريًا، ومن العدوان الأمريكي على العراق برفض مرور القوات الأمريكية على أرضها بناء على رفض البرلمان.

وتجربة حماس في الطريق. عليها أن تختار: الحكم بمفردها كما حَكَمَت فتح بمفردها بناء على تداول السُّلطة بين الأغلبية والأقلية، أم بناء على تآلف وطني تُشارك فيه السُّلطة والمعارضة، حماس وفتح فيها من أجل التفاوض أو المقاومة لاسترداد حقوق شعب فلسطين. ليس من مصلحة الشعب الفلسطيني أن تحكم حماس بمفردها لتبين قدرتها على إنجاز ما لم تستطعه حركة فتح. وليس من مصلحته كذلك أن ترفض فتح المشاركة في السُّلطة مع حماس حتى تذوق ما ذاقته فتح من الإنزال والإهمال والتهميش في التعامل مع الولايات المتحدة وإسرائيل وفُرجة الوطن العربي على ما يحدث، فالقضية فلسطينية وليست عربية في عصر القُطرية والطائفية والعِرْقِيَّة. «مصر أولاً»، «الأردن أولاً»، «الكويت أولاً» ... إلخ.

الإسلاميون قادمون إلى السُّلطة ديمقراطيًا كما هي الحال في المغرب وتركيا. وهم على وعي بعدم التَّسرُّع والقفز على السلطة بالعقلية الانقلابية القديمة للمودودي وقُطب، بل بالانتشار في المجتمع أولاً من القواعد الشعبية، وبالمشاركة لا المُغالبة مع السلطة

القائمة. فقد جَرَّبَ الشعب العربي الليبرالية في النصف الأول من القرن العشرين ثم الاشتراكية مرة أخرى في النصف الثاني منه. وجرب الماركسية في تحالف مع بعض الأحزاب القومية. وكانت النتيجة مزيّداً من التبعية للخارج، والقهر للداخل ضاعت نصف فلسطين في العهد الليبرالي ١٩٤٨م، والنصف الثاني في العهد الاشتراكي ١٩٦٧م. وتبعثرت الأمة الإسلامية أولاً، والعربية ثانياً. وتعيش الآن مرحلة تفتتت الدولة القطرية وتجزئتها إلى فسيفساء عرقي وطائفي. فلم تجد الناس إلا الحركة الإسلامية تنتسب إليها. وأصبحت شعاراتها «الإسلام هو الحل»، «الإسلام هو البديل»، بحثاً عن طوق النجاة، و«الحاكمية لله» بدلاً من الدولة القاهرة المستبدّة الفاسدة التابعة، و«تطبيق الشريعة الإسلامية» بدلاً من عذاب المواطنين في بيروقراطية الدولة ورشاوى الموظفين. ما تحتاجه فقط مزيد من الترشيذ والعقلانية والواقعية والاجتماعية وأقل قدر من النصية والعقائدية والسلفية والمثالية والإيمانية.

وقد كان هذا هو طريق الرسول في بناء الدولة العربية الإسلامية الأولى، بالتوافق الوطني بين المهاجرين والأنصار، والأوس والخزرج، وأهل الكتاب والمسلمين. فالديانات الثلاث تنتسب إلى مصدر واحد، إبراهيم. وأضاف القرآن الصابئة. وأضاف الرسول المجوس. بل إن القاضي عبد البر أضاف عبدة الأوثان فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون. ما يهم هو العمل الصالح للجميع. فأيهما أجدى «تداول السُلطة» أم «الوفاق الوطني»؟

(٧) الدين والثقافة والسياسة في رمضان^٧

ظاهرة غريبة تتكرر كل عام في الشهر الكريم دون توقّف، ودون تساؤل ودون استدراك. وهي ظاهرة إلغاء الصفحات الثقافية والسياسية في الصحف اليومية، سواء صحف الحكومة أو صحف المعارضة، ووضع بدلاً منها صفحات الفكر الديني. وبدلاً من المقالات الثقافية، ومقالات التحليل السياسي تُوضَع بدلاً منها صور مآذن المساجد وجداول إمساكية رمضان والحديث عن الصيام كركن رابع من أركان الإسلام الخمسة، مع صور ملونة، وعيون جاحظة، ووجوه مبتهلة، وسماء مُرصّعة بالنجوم. وتكرر ما تفعله كل عام بالحديث عن مفطرات الصوم وآدابه، وكيفية أداء شعائره الإضافية

^٧ الاتحاد، ٣٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م؛ الدستور، ٢ من أكتوبر ٢٠٠٦م.

كالتراويح، وليلة القدر، وختم القرآن، والاعتكاف في العشر الأواخر منه، وإضاءة المصابيح وإنارة المآذن، وتعليق الفوانيس، وزيارة الأقارب في أوله، وزيارة المقابر في آخره مع الاحتفال بالعيد ووضع الزهور عليها، والتَّرحُّم على الموتى، وتوزيع الرحمة، وقراءة القرآن، لا فرق بين الزيارة الشرعية والعادات الشعبية. وقد تتطرق صفحات الفكر الديني إلى مأكولات رمضان ومشروباته، ما يضر منها وما ينفع، قمر الدين، والكنافة والقطايف والبلح والخشاف والمكسرات التي يُكَلَّف استيرادها أضعاف الشهور العادية. والسؤال هو: هل تحويل الصفحات الثقافية والتحليل السياسي إلى صفحات للفكر الديني في المناسبات على هذا النحو هو من جوهر الدين أم من مظاهره؟ هل الدين هو رموزه وشعائره وطقوسه وعبادته كما يرى الفقهاء، أم معانيه ومقاصده ودلالاته، كما يحاول الصوفية وهم أقرب إلى الحديث النبوي؟ فكم من الصائمين لم يَنَلْهُمْ من الصيام إلا الجوع والعطش؛ لأنه لم يَتَمَثَّلْ معانيه؛ مثل: قوة الإرادة، وتحمل الجوع والعطش، والكف عن الأذى، وتقوى الله في المعاملات، والتراحم، وزيارة الأقارب، ومشاركة الفقراء في همومهم، وتلبية حاجاتهم. فللفقراء حق في أموال الأغنياء ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾، «ليس منا من بات شبعان وجاره طاوٍ». والأدبيات كثيرة عن حكمة الصوم والإسلام والاشتراكية في الستينيات.

الدين سلوك رمزي، لذلك سميت العبادات الشعائر والطقوس، وللرموز معانٍ ودلالات في الحياة ومؤشر على السلوك فيها. الدين وسيلة لإسعاد البشر وتحقيق الكمال على الأرض وإرشاد للإنسان في حياته اليومية وليس غاية في ذاته، وإلا تحول إلى صور وأشكال ورسوم وكهنوت. وهو مصير كل دين قبل حركات الإصلاح فيه. حدث ذلك في بعض الديانات الشرقية مثل الهندوكية والديانات الأفريقية مثل «الفتشية»، تقديس الأشياء في الطبيعة. وهو ما يميز الديانات «البدائية» كما يصف الأنثروبولوجيون. وقد كان ذلك مصير اليهودية أيضاً على يد الأحبار والكهان ورؤساء المعابد. فجاء المسيح ليحيلها إلى مضمون أخلاقي روحي لإكمال الشريعة من جانبها الباطني وليس الخارجي. ثم جاء الإسلام ليؤكد على ما أكد عليه المسيح ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾، وأن الرسول قد بُعث ليتمم مكارم الأخلاق.

الدين ما يتعلق بحياة الناس. فخيركم للناس أنفعكم للناس. والله في عون العبد ما دام العبد عون أخيه، ولو عثرت بغلة في العراق لسئل عنها عمر لماذا لم يسو لها الطريق؟ وكانت غزوة بدر في رمضان، وحرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣ م في رمضان. رمضان

شهر الإنفاق والبذل وزكاة الفطر، والتراحم والتزاور والتصالح. فلا يجوز خصام الأخ لأخيه أكثر من ثلاثة أيام. والأحزاب تتخاصم، والحكومة والمعارضة تتنافران، والمصالح الشخصية تفرّق الناس ولا تجمعهم. والصيام حد من الاستهلاك وليس مضاعفته. وقد لا يطعم الفقراء والمساكين اللحم طيلة العام إلا على موائد الرحمن.

الثقافة جزء من الدين. إذ يحث الدين على أعمال الفكر، وتحكيم العقل، والاعتماد على النظر. فالنظر أول الواجبات والعقل مناط التكليف. والاجتهاد أحد مصادر التشريع. أتى الإسلام لتحرير العقل من الخرافة والوهم. ودعا القرآن للتفكير والنظر ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، و﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾، وفي الحديث القدسي «أول ما خلق الله خلق العقل. فقال له: أدبر فأدبر، وعزتي وجلالي ما خلقت إليّ أعز منك». أتى الإسلام لتنوير العقول وإثارة الأذهان، وطلب البرهان ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

ولا يوجد دين تحول إلى ثقافة وحضارة كالدين الإسلامي. فتعلم القراءة والكتابة يُحرّر العبد، والقضاء على الأمية جوهر الدين وهدفه الأقصى، على عكس ما هو قائم حالياً من أن أكثر من نصف المجتمع ما زال أمياً. وانخفاض مستوى التعليم يجعل الأمية مزدوجة، أمية القراءة وأمية الوعي الثقافي. وترجم القدماء ثقافات اليونان والرومان غرباً، وفارس والهند شرقاً. وعظّموا الثقافات المجاورة. عرضوها وأكملوها وأبدعوا فيها. وتحول بلاط الخلفاء إلى نقاشات ثقافية حول المسائل الإيمانية الكبرى، وجود الله وخلق العالم وخلود النفس، وشارك فيها المسلم، والنصراني، واليهودي، والمجوسي، والصابئي، والوثني، والزرادشتي، والهندوسي، والمانوي، والملحد، والكافر على قدم سواء.

وانتشرت الثقافة الإسلامية شرقاً إلى آسيا، وغرباً إلى أوروبا عبر الترجمة إلى اللاتينية مباشرة أو عن طريق العبرية. ونشأت الثقافة العقلانية في العصر الوسيط المتأخر تحت أثر الثقافة الإسلامية. وانتشرت الرشدية اللاتينية في قلب الثقافة المسيحية لتحكيم العقل في قواعد الإيمان. فانتهى العقلانيون إلى التوحيد والتنزيه.

وفي القرنين الأخيرين، عندما اتصل علماء الأزهر بالغرب؛ مثل: رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وابن أبي ضياف، انفتحوا ثقافياً على الآخر. وظهرت تيارات الإصلاح في العالم الإسلامي بفضل الانفتاح الثقافي على الغير. وقامت حركات النهضة بكل تياراتها الليبرالية والعلمية والتحديثية والقومية بفضل التفاعل الحضاري مع الآخر. فالدين ثقافة وحضارة. ودخل الإسلام في معركة صدام الحضارات لتحويلها إلى حوار الثقافات. وقد دعا الكندي أول فلاسفة الإسلام سابقاً إلى أخذ الحكمة حتى من الأمم

البعيدة القاصية عنّا. فكل إنسان يشرفه الحق «اطلبوا العلم ولو في الصين». فالثقافة دين والدين ثقافة. ومن ثم تحويل الصفحات الثقافية إلى صفحات للفكر الديني، خروج عن مقصد الدين وتحويله إلى كهنوت وعالم مُغلَق منفصل عن عالم الحياة. وإلغاء صفحات التحليل السياسي أيضًا لصالح الفكر الديني في رمضان تملق لأذواق الجماهير، ولعب بالعواطف الدينية، وفرصة ذهبية للتعتيم السياسي، والتخلص من هم كثيرًا ما ضايق الحكام بتنوير المحكومين ومعرفة حقوقهم لاستردادها من الحاكم. أتى الدين لتغيير الأمر الواقع. وقاوم الأنبياء عيوب أقوامهم، تسلط فرعون، والشذوذ الجنسي عند قوم لوط، وصورية الشريعة عند اليهود، وعبادة الأوثان عند قوم إبراهيم، والدعوة إلى المساواة بين عبيد مكة وساداتها، بين عامتها وأشرافها، بين سودها وبيضها، بين فقرائها وأغنيائها. وجعل من مبادئه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والنصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم. وجعل الحسبة الوظيفة الرئيسة للحكومة الإسلامية؛ أي الرقابة على الأسواق وجهاز الدولة كما تفعل الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة الآن. وأعظم شهادة قوله حق في وجه حاكم ظالم، ومن مات دفاعًا عن عِرْضه وماله فهو شهيد، وعظم ثقافة الشهادة، وأسس الأحكام السلطانية، ووضع السياسة الشرعية. فالنقد الاجتماعي جزء من الإسلام، وتطبيق الشريعة أساسه وجوهره. فالسياسة دين والدين سياسة. فكيف تلغي صفحات التحليل السياسي في رمضان لحساب الفكر الديني؟ يُخشى أن يتحوّل الدين في شهر رمضان إلى كهنوت وعُزلة عن الحياة الثقافية والسياسية. كما يُخشى أن يتحول الدين إلى وثنية جديدة عن طريق التركيز في شهر رمضان على العادات الاجتماعية التي لُصِقَت بالدين، وهي وافدة من خارجه خاصة من عصر الفاطميين لإلهاء الناس بالدين الشعبي عن مُقاومة الحكام. لذلك تساند الدولة مظاهر التدين في رمضان في أجهزة الإعلام الرسمية المرئية والمسموعة والمقروءة. وفي الوقت ذاته تُلهي الناس بالمسلسلات التليفزيونية والبرامج الترفيهية وفوازير رمضان.

(٨) إفطارات رمضان^٨

من مَظاهر الشهر الكريم، وقد قارب على الانتهاء، عدة ظواهر دينية واجتماعية وسياسية وثقافية. تتداخل فيما بينها دون تمييز إلا في أذهان العامة أو الفقهاء. فمن الظواهر

^٨ الاتحاد، ٢٩ من أكتوبر ٢٠٠٠م؛ الدستور، ٣٠ من أكتوبر ٢٠٠٥م.

الدينية: إنارة المساجد خاصة المآذن، صلاة التراويح، حفلات تسليم جوائز حفظ القرآن الكريم، السرايدات في الأزهر والحسين لمشايخ الطرق الصوفية، البرامج الدينية الزائدة في الإعلام المرئي، صفحات الفكر الديني النمطية بدلاً من الصفحات الثقافية في الصحافة، معارض الكتب الدينية في أروقة المساجد الكبرى، الإمساكيات لمواقيت الصلاة والإفطار والسحور والشروق.

ومن المظاهر الاجتماعية: فوانيس رمضان أغاني رمضان، مسابقات رمضان، ليالي رمضان، أوكازيونات رمضان، ياميش رمضان، كعك العيد، مأكولات رمضان، قمر الدين، الخشاف، الكنافة، القطايف، مدفع الإفطار، المسحراتي، تقليل ساعات العمل، السهرات الرمضانية، سحور رمضان في السرايدات أمام محلات الفول والطعمية والكباب، زحمة الطرقات وتكدس المرور. إذ تخرج الملايين في الوقت ذاته وتعود في الوقت ذاته، القيادة بسرعة فائقة قبيل الإفطار للحاق بموعده حتى ولو كان في ذلك فقدان الحياة إثر حوادث الطرق المميتة، العصبية والضيق؛ نظرًا إلى الجوع أو العطش أو الامتناع عن التدخين.

ومن هذه المظاهر إفطارات رمضان تدعيمًا للترابط الاجتماعي بين الطوائف والهيئات والمؤسسات والجمعيات ومنظمات المجتمع الرسمي والمدني. وبعد عدة دعوات على بعض منها، وبناء على خبرة شخصية هي على أنواع باستثناء دعوات القوات المسلحة وأفرعها العديدة. وبلغت من كثرتها حد أنه أصبح من المستحيل حجز أي قاعة في أي مكان لإفطار، سواء في دور القوات المسلحة: الدفاع الجوي، أو المدرعات، أو المركبات، أو المدفعية، أو المشاة، أو الحرب الإلكترونية، أو الإشارة، أو في الفنادق الكبرى، أو في النوادي الرياضية، بالرغم من أن رمضان ليس شهرًا للزواج مثل شهور الربيع والصيف وإلا تضاعفت صعوبة إيجاد مكان خالٍ. كما حُجِزَت القاعات الكبرى في فنادق خمسة نجوم، أو في النوادي الاجتماعية في أكثر من قاعة في اليوم ذاته. وعادة ما يتناول رجال الدين والمسؤولون الإفطار مرتين. الأولى في أوله والثانية في آخره، تتخللها صلاة المغرب لكثرة الدعوات وصعوبة الوفاء بها في الوقت ذاته. ويبلغ الزحام درجة أنه يمكن أن تختلط الدعوات. فيذهب مدعو إلى إفطار لم يدع إليه، ويترك إفطارًا دُعي إليه. فالقاعات متجاورة. وقد يندس المتطفلون. فالموائد عامرة، والبذخ واضح، كما هو في الأفراح. فلا هو من أهل العريس، ولا هو من أهل العروس.

تكثر الإفطارات الدينية وموائد الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط بحضور رجال الدين من الجانبين بالملابس الرسمية، العمائم والقلنسوات والمعاطف السوداء

والقفاطين الداكنة. أجهزة الإعلام تغطي المائدة الرئيسة. فالمطلوب الإعلان عن الوحدة الوطنية على الصعيدين الوطني والعالمي، والقُبلات تنهار، والأحضان بالعشرات. ويتم تبادل الكلمات الرسمية التي هي أقرب إلى الخطابة المدرسية والوعظ الديني عن محاسن الصيام وفضائل الشهر الكريم، واحتفال الطوائف غير الإسلامية بـرمضان كاحتفال المسلمين بمولد المسيح وبعيد القيامة. وتتراتب الموائد طبقاً للطبقات الاجتماعية والمهنية. الأقرب إلى المنصة والمائدة الرئيسة، رجال الكهنوت، ثم رجال الدولة من المحافظين ومديري الأمن. فالسلطان الدينية والسياسية متفاهمتان ومتعاونتان ومنسجمتان. ثم السفراء الأجانب لبيان مدى الوحدة الوطنية في الداخل لإبلاغها للخارج، والخارج لديه معلومات أخرى عن واقع العلاقات بين الطوائف، ثم رجال القضاء، ثم أساتذة الجامعات، أهل العدل والعلم، الشهود على الوحدة الوطنية، ثم صغار الرُهبان والقساوسة والمشايخ وموظفو الكنائس والأوقاف. أما سائقو السيارات ورجال الأمن فلهم قاعة خاصة وطعام خاص أقل كمّاً وكيفاً وتكلفة، مع أنهم الفقراء. ولا أحد يسمع الكلمات. يغادر البعض، ويتحدث البعض الآخر. وينتهي اللقاء كما بدأ استعداداً للعام القادم. وترد الطوائف «العزومات» لبعضها البعض كما هي الحال بين أهل العريس وأهل العروس وبين الأصدقاء.

وهناك الإفطارات السياسية للأحزاب الحكومية أو لأحزاب المعارضة كنوع من الدعاية الحزبية، وعقد الصفقات وتبادل المشورات، وتنسيق الجهود. والانتخابات قادمة بعد عيد الفطر المبارك. حزب مُعارضة رئيس عين على الشارع، وعين أخرى على الحكم. يدعو على الإفطار رجال الحزب الحاكم بُغية التعاون. فالمعارضة أمام الناس، والمساومات خلف الكواليس. والمدعوون بالآلاف. فالحياة أخذ وعطاء. تأييد النظام في مقابل شرعية الحزب. وإفطار آخر من أحزاب تحت التأسيس مخلصة وفعالة تجذب كل أطراف الشعب وقواه السياسية. يتعامل المدعوون من القلب إلى القلب. يمثلون بصدق الوحدة الوطنية في صورة جبهة وطنية أو ائتلاف وطني. الكلمات مملوءة بحب الوطن، والحد الأدنى من التوافق السياسي. تتخللها الأغاني والأشعار الوطنية لنصرة المقاومة في فلسطين والعراق، ولنقد الفساد في الحزب الحاكم، يمولها أعضاء الحزب الأغنياء من رجال الأعمال.

وهناك إفطار النقابات، والاتحادات، والمؤسسات الحكومية، والجامعات، والكليات، والأقسام من أجل الواجهة الاجتماعية. تتخللها صفقات ومساومات على المناصب

القيادية. ومُعظمهم من الحزب الحاكم. يتنادون بالباشا والبك، الألقاب التي ألغتها الثورة. ويتعاطون الألقاب، يا ريس، يا زعيم، سيادتكم، كالعشيرة أو القبيلة المهنية أو الحرفية. لا تلقي الكلمات. فالسادة رجال أعمال لا أقوال، وأصحاب مناصب لا وُعود، ورجال سُلطة تحكم ولا تتكلم. فالكلام للمعارضة بحرية تامة، والفعل للنظام بسرية تامة.

وهناك إفطار الجامعات، علماء مصر وصفوتها. ربع المدعويين من الأساتذة الجامعيين، والباقي من الحزب الحاكم والمحافظين ورجال الأمن والإداريين. فلم تُعد الجامعة مستقلة في شئونها. وأساتذة الجامعات هم قادة المستقبل. عينهم على الحكم أكثر من الجامعة. فَقَدَت الجامعة استقلالها. ولم تُعد الجامعة للجامعيين. الجامعة للدولة وليست الدولة للجامعة. يمثل قادتها الدولة داخل الجامعة ولا يمثلون الجامعة لدى الدولة. لذلك نشأت حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعات، والعودة إلى جامعة أحمد لطفي السيد وليس لرئيس الجامعة الذي ينتظر رفعه إلى مصاف الوزير أو إلى رئيس الوزراء.

وهناك إفطار دور النُشر والعاملين بحقل الثقافة. وفيها يظهر الكتّاب والأدباء والمفكرون والفنانون وأصحاب الأقلام. يعقبه ندوة ثقافية يتصدّرها كبيرهم من الصحفيين أو رجال الفكر والقضاء في خطاب يُعد أن يكون قصيراً ثم يطول. فالمفكر داعية. ويلتف حوله نفر قليل من المدعويين في حلقتين. وباقي المدعويين يتسامرون ويتمازحون. ولا تستطيع ذلك إلا دور النشر الكبرى التي على علاقة مع الدولة في توريد الأوراق والأخبار أو التي تقوم بدور في الأندية الرياضية أو لديها تطلعات سياسية أو دينية.

وهناك إفطار موائد الرحمن طبقاً للأحياء ولأصحاب الدعوة الذين يرجون الجنة في الآخرة، بعد أن عاشوا في جنة الدنيا، جنة الشهرة والمال من الفنانين والفنانات ورجال الأعمال. وتتفاوت الأحياء من أعلاها إلى أدناها، من الزمالك، وجاردن سيتي حتى بولاق الدكرور، والأباجية، وقلعة الكيش، وباب الشعرية، والعطوف، والجمالية؛ حيث تشتد الحمية الدينية ويقرب الجوار إلى أولياء الله الصالحين. ويذوق فقراء مصر على مدى شهر طعم اللحم، ويقدم الطعام على موائد كبيرة ومقاعد مشتركة طويلة أو على حصائر على الأرض وطبالي مستديرة أو مستطيلة. والله هو المطعم ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾.

تكلف إفطارات رمضان الخاصة والعامة خزينة الدولة الملايين لاستيراد كماليات رمضان، شهر الزهد والصيام والإحساس بالفقراء من الأغنياء؛ فيحس الفقراء بشبع الأغنياء. وبعد انفضاض المولد، ورفع الموائد، يعود الواقع كما هو. فلم يتغير شيء فيه. وتقع حوادث الإسكندرية بين المسلمين والأقباط والخسائر بين موتى وجرحى لعرض مسرحية في كنيسة ظنَّ المسلمون أنها تسيء إليهم. وتبدأ المظاهرات السياسية في الشوارع ضد الحزب الحاكم؛ ومن أجل الإفراج عن آلاف المعتقلين السياسيين من الأمهات ولو بفوانيس رمضان أمام ضريح الست أم هاشم.

(٩) الدين والأفراح^٩

بعد أن توقّف القصف على لبنان وإطلاق الصواريخ على شمال الكيان الصهيوني والتقاط الأنفاس على ما يحدث في لبنان على الساحة الداخلية، وتحولَّ اهتمام العالم إلى إيران، والسودان، وسوريا، وأفغانستان، نظرة إلى الداخل، إلى الحياة الاجتماعية تساعد على تحليل الأوضاع الداخلية التي هي ركيزة الأوضاع الخارجية. فالتحليل السياسي هو أساسًا تحليل اجتماعي للسياسة. والتحليل الاجتماعي هو تحليل سياسي للمجتمع، لا فرق بين السياسة والاجتماع، بين الدولة والمجتمع.

وقد بان أخيرًا مدى انتشار الدين في الحياة اليومية، ليس فقط في التمسُّك بالشعائر والعبادات المفروضة في الشريعة، بل أيضًا في مظاهر الحياة الاجتماعية، والسلوك اليومي، والآداب، وعادات الطعام والشراب، والدخول والخروج من المنازل، والبيع والشراء. ومنها عادات الأفراح، وأعياد الميلاد، والمآتم، والتعازي، والمواسم، والأعياد. ورمضان على الأبواب حيث تكثُر هذه المظاهر، إنارة المآذن وأغاني رمضان، وفوازير رمضان، وحلوى رمضان، وتسالي رمضان، وأمسيات رمضان.

فمن عادات الأفراح وبداية الرِّفَّة وضرب الدفوف إنشاد أسماء الله الحسنى واحدًا تلو الآخر في لحنٍ مؤثّر، يرتفع وينخفض، يجمع ويفرّق. ومع اللحن يتمايل المنشدون والمدعوون، بين الذِّكر والرقص والدين واللهو، والإيمان والفرح. وأمام العروسين طفلان بالحلّة الرسمية السوداء وراءه الرداء الأبيض للعروس والأسود للعريس، يحمل كل منهما

^٩ الاتحاد، ١٦ من سبتمبر ٢٠٠٦م.

شمعة بيد والمصحف باليد الأخرى، مفتوحًا على إحدى صفحتيه بالمصادفة، والورود تتساقط فوق الرءوس وعلى المصحف. وقد تتساقط نقاط الشمع السايح عليه أيضًا. ولا أحد قرأه أو تدبّر ما فيه. بل الكل ينظر إلى ما هو آتٍ بعد انتهاء أسماء الله الحسنى: الزُّفَّة، والراقصة، والغناء الذي يهنئ بليلة الزفاف. وتتلوه الطنبورة ودوران المجذوب أو الولي بردائه المزركش مرة فوق الرأس، ومرة أخرى على الوسط، ومرة ثالثة على الأرض. كما تفعل الراقصة، لا فرق بين رقص ديني ورقص دنيوي بين هز الرأس وهز الوسط. يتلوه الرقص الشعبي، التقاتل بالعصى كالفتوات أو التحطيب. ثم يرقص الرجال كما ترقص الجمال، وترقص النساء كما تهتز الخراف، والمدعوون عرايا. قد يشارك الشباب والشابات منهم ومنهن؛ تحية للعروسين. والمصحف مفتوح. فالحياة تحتاج إلى شرعية، والدنيا تستند إلى الدين.

وهو نوع من الاطمئنان النفسي أن كل شيء يتم في هذا العالم حتى في أكثر الأمور خصوصية العلاقة بين الرجل والمرأة؛ أي الجنس في حاجة إلى سند شرعي من الدين: المأذون، والفاتحة والدعوات، وأبو حنيفة، وذكر آية الزواج ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾. تتلوها أغنية على شريط تسجيل «أنا عاوز اتجوز يا جدعان» أو على D.G. بصوته الصاخب. فيهب المدعوون جميعًا وكأنهم قد سمعوا الأذان للصلاة هنا يتم فتح المُغلق، وكشف المحجوب، الدين والجنس بعيدًا عن السياسة، الله السُّلطان أو السُّلطان الله. وإذا كان الدين يظهر في حفلات العرس للكبار فإنه يظهر أيضًا في أعياد الميلاد للأطفال الصغار. تبدأ أيضًا بإنشاد أسماء الله الحسنى، وإنشاد الكبار ذاته، والطفل يتمم بشفتيه: الملك، القدوس، السلام، المؤمن، المهيم، العزيز، الجبار، إلى آخر أسماء الله الحسنى التسع وتسعين. ولا يفهم منها شيئًا. ولا يذكر إلا اللحن الذي تعود عليه في المناسبات المشابهة أو في حفلات المدارس الدينية الخاصة. والأطفال فرحون بالألوان، والأعلام، والتيجان، والطراير، والنجوم، والملابس الجديدة، وبالتجمّع، وبالألعاب، والأراجوز، ودبّوب، وبنوب، وباللف والدوران مع الأسود، والنمور، والحمام، والطيور، وبالحوار معهم، والأنس بهم.

ثم يأتي دور الثقافة. ويسأل القيم الشاب على الحفل وتوجيه الأطفال أسئلة لاختبار ثقافتهم وتطويرها، وأخذ مناسبة عيد الميلاد لإعطاء درس خصوصي في الثقافة العامة. مَنْ هي آخر زوجة للرسول؟ ويصيح طفل ويسبقه مدعو بالغ: ميمونة. كم حَجَّة حَجَّها الرسول؟ ويصيح طفل: واحدة، بعد أن تكون سبقته في الإجابة امرأة سعيدة بكمال

ثقافتها الدينية. مَنْ هو الصحابي المذكور ثلاثين مرة وله الجنة؟ وهنا صعبت الإجابة، واحتار الصغار والكبار، والكل تشوق للمعرفة وصحت: حسن نصر الله، ولكن عاد أحد المدعويين إلى الورا وأجاب: زيد. ما أفضل عمل يقوم به الإنسان في يومه؟ وأجاب طفل: الصلاة. وماذا بعد الصلاة؟ فأجاب طفل: آخر المذاكرة، واستحسن الجميع الإجابتين. الجمع بين الدين والدنيا، بين المسجد والمدرسة، بين الجامع والحضانة. ما الشيء الأكثر كرهًا؟ وأجاب الجميع في صوت واحد: الشيطان. ولم يقل أحد ومَنْ هو الشيطان؟ هل هي مجموع أهواء النفس أم هو الشيطان الأكبر، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مجموعة أخرى من الأسئلة عن المستقبل سأل القيم الرشيد الموجه للحفل طفلًا طفلًا: ماذا تريد أن تصبح في المستقبل؟ فقال الطفل المحتفى به: طبيب أسنان. لماذا؟ لأنني أريد أن أعالج أسناني من السوس. فالإنسان يريد مصلحته ونجاته، هناءه وسعادته. وأجاب طفل آخر: مهندسًا. لماذا؟ كي يبني بيتًا كبيرًا بدلًا من غرفته الصغيرة. فالضيق في الحاضر له اتساع في المستقبل. وأجاب طفل ثالث: طيارًا. لماذا؟ لأنني أريد أن أضرب العدو! ومَنْ العدو؟ إسرائيل! لماذا؟ لتحرير المسجد الأقصى. هنا يبرز الوعي السياسي من خلال الوعي الديني، وينكشف الاغتراب الديني بالواقع السياسي. الدين ستار، والسياسة مستور. الدين رمز، والسياسة واقع مكشوف، الدين لغة الحياة اليومية، والسياسة مضمونها، ما وراء اللغة والرمز.

تدل ثقافة الطفل، إذن، على شيئين. الأولى ثقافة شعبية شائعة وهي الثقافة الدينية المتوارثة والتي يلجأ إليها المجتمع حفاظًا على نفسه من الضياع ومن الدوبان في هذا العالم المترامي الأطراف، وكما يبدو من القنوات الفضائية. تفرزها الأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة والإعلام. والثانية ثقافة حديثة واعية تكشف عن وعي الطفل بالعالم، وبما يحيط به، وبمدى قدرته على السيطرة على العلم والتقنية لمواجهة تحديات العصر وفي مقدمتها الاحتلال.

الثقافة الأولى طاغية. لها جذورها في الوعي الثقافي. وهي ثقافة نمطية واحدة مُقدَّسة لا شك فيها ولا نظر. هي ثقافة جاهزة للرد على كل شيء حتى دون معرفة السؤال. والثقافة الثانية ثقافة العقل والفكر والعلم والمواجهة. هي الثقافة الحديثة، رد فعل على الثقافة القديمة. وقد تتصادم الثقافتان في لحظات الشُّقَّاق الوطني أو الحراك الاجتماعي في لحظة ضعف الدولة الوطنية. وقد يشتد التصادم إلى حدٍّ شقِّ الصف الوطني بين سلفيين وعلمانيين، الأول يكفر الثاني، والثاني يخون الأول. كل فريق يعتبر

نفسه على صواب، والثاني على خطأ. فغاب الحوار الوطني، ونشأت الحروب الأهلية. والغرب يغذي الفرقة والتشاحن في العراق ولبنان ودارفور.

تنقص هذه المناسبات والاحتفالات الثقافة الوطنية الجامعة للأطفال، قيم الوطن، والأخوة، والعدل، والتنمية، وزراعة الصحراء، وتنظيف الشوارع، وإعادة بناء النجوع، والأخذ بيد الفقراء، وعيادة المرضى، والدفاع عن المظلومين. هي الثقافة الإنسانية العامة التي تجمع بين القديم والجديد، بين الأديان والطوائف بين المذاهب السياسية والفِرَق الدينية.

يظل الموروث الثقافي هو الملجأ الأول للسلوك في الحياة اليومية. ونظرًا إلى أن المجتمعات العربية مجتمعات تراثية، فإن الموروث الثقافي لديها هو أساسًا موروث ديني. يلجأ الناس إليه ساعات الفرح والحزن، ويعتمدون عليه أوقات الهزيمة والنصر. ففي هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م أنشد المصريون:

إلهي ليس لي إلاك ذخرا فكن عوني على هذا الزمان
إلهي ليس لي إلاك عوناً فكن عوني إذا رام رماني

وفي نصر أكتوبر ١٩٧٣م غنى المصريون:

الله أكبر فوق كيد المعتدي والله للمظلوم خير مؤيدي
أنا باليقين وبالسلح سأفتدي بلدي ونور الحق يسطع في يدي
قولوا معي قولوا معي: الله أكبر الله أكبر

فمتى ينتبه العرب إلى أهمية إعادة بناء الثقافة الوطنية بحيث تكون حاملاً للأهداف الوطنية؟ متى يعي العرب أهمية إعادة بناء الموروث الثقافي بحيث يصب في تحديات العصر، وبالتالي يأمن العرب غائلة الفرقة وشق الصف الوطني باسم الثقافة القديمة أو الجديدة، والوطن هو الخاسر؟

الفصل السابع

الثورة قادمة

(١) نداء إلى الشعب^١

قد تكون مصر في لحظة فارقة من تاريخها بعد أن اشتدَّ لف الحبل حول عنق سوريا، الأمن القومي لمصر في الشمال، ومخاطر التقسيم العرقي في السودان بين الشمال والجنوب والغرب، الأمن القومي لمصر في الجنوب، وبعد تفاقم العنف في شبه الجزيرة العربية واشتداد المعارضة المسلحة من أسفل من قوة الضغط السياسي والأمني من أعلى. وقد تكون حوادث الإسكندرية الأخيرة بداية النهاية في النظام السياسي في مصر، الفتنة الطائفية من أجل التقسيم، وتصاعد النداء بالدولة القبطية في مصر من أقباط المهجر وصداهم المكنون في الداخل، بعد الدويلات الشيعية، والسُّنية، والكردية في العراق، والمارونية والإسلامية في لبنان، والعَلوية والسُّنية في سوريا، والعربية والبربرية في المغرب العربي، والعربية والزنجية في السودان، والنَّجْدية والحجازية والحضرموتية في شبه الجزيرة العربية، والسُّنية والشيعية في الخليج، والزيدية والشافعية في اليمن حتى تصبح إسرائيل هي أكبر دولة عرقية طائفية في المنطقة وسط فسيفساء من هذا النوع، تأخذ شرعية جديدة أبدية من طبيعة الجغرافيا السياسية للمنطقة، بدلاً من أساطير التكوين الأولى التي أعطائها لها هرتزل في «الدولة اليهودية» في أواخر القرن التاسع عشر، أساطير أرض الميعاد، وشعب الله المختار.

^١ الاتحاد، ٢٦ من نوفمبر ٢٠٠٥م؛ الزمان، ٢٤ من نوفمبر ٢٠٠٥م؛ الدستور، ٥ من ديسمبر ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٣٠ من أكتوبر ٢٠٠٥م.

ومن هنا تأتي أهمية الانتخابات التشريعية القادمة من أجل معركة الحسم. هل تستمر مصر في سياساتها السابقة على مدى ثلاثة عقود من الزمان في الجمهوريتين الثانية والثالثة بعد التحول مائة وثمانين درجة في سياساتها من مناهضة الاستعمار والصهيونية إلى التحالف والاعتراف بهما، ومن الاشتراكية إلى الرأسمالية، ومن الإنتاج إلى الاستهلاك، ومن التصنيع إلى الاستيراد، ومن التخطيط إلى الخصخصة، ومن الاستقلال الوطني إلى التبعية السياسية، ومن النزاهة إلى الفساد، ومن الحضور على الساحة الإقليمية والدولية إلى الغياب، ومن الجمهورية إلى الملكية، ومن تحالف قوى الشعب العامل إلى الإقطاع الممثل في رجال الأعمال؟ أم هل تعود مصر إلى مسارها التاريخي، قائدة التحرر في الوطن العربي، وبؤرة وحدته وتنميته، متحالفة مع القوى الوطنية في العالم الثالث، باندونج وعدم الانحياز والقارات الثلاث، ورائدة التجارب التنموية في الدول النامية؟ يمثل الحزب الحاكم انحراف مصر عن مسارها الطبيعي. وتمثل قوى المعارضة الموحدة عودة مصر إلى مسارها التاريخي.

كانت الانتخابات الرئاسية السابقة معروفة نتائجها سلفاً مع بعض الحياء من ٩٩,٩٪ إلى ٨٦٪ بالرغم من تعديل الدستور للانتخاب من بين أكثر من مرشح. فجار الانتخاب في صورة استفتاء للزعيم الأوحده، وللرئيس الأبدى على مدى أكثر من ربع قرن، مع توريث الحكم في أبنائه من بعده وهو ما لم يفعله حتى الأنبياء ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾. فانحسر عنها الناس. وغاب المشاركون. ولم يتعدَّ المنتخبون أكثر من ٢٣٪ من شعب مصر. وسمع شعب مصر نداء المعارضة بالمقاطعة. وأصبح الرئيس الآن رئيس الأقلية، وليس رئيس الأغلبية.

أما الانتخابات التشريعية القادمة فهي مختلفة. إذ تمثل معركة فاصلة بين المعارضة الموحدة التي تُعبّر عن تطلعات شعب مصر في مواجهة الحزب الحاكم الذي نهب مصر وأضاع كرامتها. لا شيء حُسم فيها من قبل. عيون منظمات المجتمع المدني وبعض المراقبين الدوليين عليها. والتحذير من التزوير، وتدخل أجهزة الدولة، والتلاعب بكشوف الانتخابات قد بدأ. والحزب الحاكم تتصارع أجنته بين رجيل قديم بقيادة الأب، ورجيل جديد بقيادة الابن، بين الذين نهبوا مصر حتى التخمة والذين يستعدون لنهب مصر، فقد جاء دورهم.

ومجلس نيابي قوي بالمعارضة خير من مجلس يستولي فيه الحزب الحاكم على كل مقاعده، باستثناء ديكور بسيط من أحزاب المعارضة المحظورة كالإخوان، أو الشرعية

كالتجمع، والوفد، والعربي الناصري. وربيع المقاعد للمعارضة حوالي مائة، يقدمون البديل، خير من معارضة هامشية لا تؤثر في تغيير سياسات الحزب الحاكم.

لقد تَعَوَّد المصريون على السلبية السياسية وعدم المشاركة في الانتخابات على مدى نصف قرن. كان الزعيم في الجمهورية الأولى يُعَبَّر عن طموحات الشعب ويحقق أمانه. ووثقت الجماهير به، بالزعامة المباشرة التي تَجَبُّ المؤسسات، كما يحدث دائماً للقادة العظام في التاريخ مثل محمد علي. وفي الجمهورية الثانية عندما أصبحت حرب أكتوبر آخر الحروب، والسلام اختياراً استراتيجياً، والرأسمالية ليست جريمة، وعربة وفيلاً لكل مواطن، وإلكترون لكل جندي، تم تخدير الشعب على أمل الخروج من عنق الزجاجة. واستمر نهب مصر في الجمهورية الثالثة سياسة رسمية من بيع للقطاع العام حتى الشركات الراحبة، وتهريب رءوس الأموال إلى الخارج، والفساد والعمولات، والتلاعب بالأسواق، والاحتكار، رأسمالية بلا قيم رأسمالية. فعرف الشعب عن المشاركة السياسية بالرغم من وجود أحزاب للمعارضة ابتداء من المنابر حتى الأحزاب الورقية.

ثم استيقظ الشارع المصري وبدأت حركة الجماهير استثنائاً للهَبَّات الشعبية المتكررة ابتداء من أزمة مارس ١٩٥٤م، ومظاهرات الطلاب ضد أحكام الطيران في ١٩٦٨م، واعتصام ميدان التحرير مطالبين بساعة الحسم في ١٩٧١م، ثم الهبة الشعبية في يناير ١٩٧٧م، ومظاهرات الأمن المركزي في ١٩٨٦م، والمظاهرات الضخمة ضد العدوان الأمريكي الأول على العراق في ١٩٩١م، والثاني عام ١٩٩٨م، وتأييد الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ١٩٨٧م، والثانية في عام ٢٠٠٠م. ونشأت حركات تلقائية وصلت إلى أربع عشرة حركة وفي مقدمتها «الحركة الوطنية من أجل التغيير»، و«كفاية». ونشطت منظمات المجتمع المدني، ووسعت نشاطها خارج منظور حقوق الإنسان والمرأة الضيق إلى الفضاء الاجتماعي والسياسي.

وثقت جماهير شعب مصر بالزعيم في الجمهورية الأولى، وتخلّصت من المُقَامَر في الجمهورية الثانية، والآن تنتفض ضد الإداري في الجمهورية الثالثة. قاد الربان الأول السفينة إلى بر الأمان وثَقَبَهَا المُقَامَر الثاني. والآن تغرق. والآن تعود مصر إلى سابق عهدها قبل الثورة، الحركة الوطنية في الأربعينيات، ولجنة الطلبة والعمال في ١٩٤٦م والتي تشبه وحدة قوى المعارضة الآن.

الرهان اليوم على حركة الشارع المصري والقوى الوطنية فيه، أحزاب المعارضة، التجمع، والناصرى، والوفد، والأحزاب تحت التأسيس «الوسط»، و«الكرامة»، والقوى

السياسية «المحظورة»، الإخوان، في مواجهة تراجع الحزب الحاكم وانقساماته وصراعاته الداخلية على قسمة الغنائم «ما شافوهمش وهمه بيسرقوا، شافوهم وهمه بيتحاسبوا». لذلك هرب البعض، واعتبر نفسه مستقلاً حتى لا يلوّث بمساوئ الحزب الحاكم ومفاسده. وقد يعودون إليه لتقويته ولأخذ نصيبهم من الغنائم فالمستقل الذي ينجح بفضل استقلاله يخون الأمانة التي أولاها ناخبوه إذا ما عاد إلى الحزب الحاكم. ويقبلهم الحزب الحاكم لتوسيع حضوره في المجلس النيابي ضد أحزاب المعارضة.

المشاركة الشعبية في الانتخابات النيابية القادمة ضرورة وطنية. ويستطيع المواطن أن يمارس مواطنته ويدافع عن وطنه بالمقاطعة مرة كما حدث في الانتخابات الرئاسية الماضية، وبالمشاركة مرة أخرى كما هي الحال في الانتخابات القادمة. وقد يضع الحزب الحاكم العقبات مثل التلاعب بالكشوف، وتكرار أسماء الأحياء، وإضافة أسماء الأموات، وتعذيب المواطن للتعرف على دائرته الانتخابية. فالكشوف لم تُعلن بعد في الأقسام. وقد يستعمل نواب الحزب الحاكم كل أساليب الإرهاب التي قد تصل إلى حد التصفية الجسدية لمُرشحي المعارضة أو لوضع العقبات الإدارية أمامهم، وإعاقة دعاياتهم الانتخابية، فنواب الحزب الحاكم يدافعون عن الثروة والسلطة في آنٍ واحد. ولن يتركوا الشعب لاختيار حرٍّ لمرشحيه.

إن المشاركة الفعالة في الانتخابات التشريعية القائمة هو الطريق إلى حصار الحزب الحاكم، وإقناع النظام السياسي أن الطغيان له حدود، وأن تزوير إرادة الشعب لم يُعد ممكناً، وأن الشعب قد أخذ مصيره بيده، بعد أن تساهل في حقه على مدى ثلاثة عقود من الزمان. وهذا ما يتطلب جهداً زائداً من الشعب للمشاركة في الانتخابات، وتجاوز ما تعود عليه من السلبية والمقاطعة. كانت إدارة الظاهر للحاكم أحد عوامل المقاومة. والآن مواجهة الحاكم وجهاً لوجه هو السبيل للخلاص منه.

إن حركة التاريخ قد أسرع خطاها مع قوى المعارضة الوطنية ضد الحزب الحاكم. ولم يبق للنظام السياسي إلا أن يدرك مسارها. فإما أن يتحالف مع الشعب، ويحرص على مصر التاريخية وثوابتها في الاستقلال الوطني ودور مصر الإقليمي والدولي، وإما أن يرحل كما رحل حكام مصر السابقون؛ سعيد وتوفيق. وما زال رمسيس، وأحمس، وصلح الدين، ومحمد علي، وعبد الناصر في الذهن والذاكرة، يحركون الخيال والوعي والضمير.

(٢) نداء إلى الشرطة^٢

بعد عدة أيام، تُعقد الانتخابات التشريعية ربما لأول مرة في جوٍّ صحيٍّ أو تنافُسٍ حقيقي بين المعارضين والحزب الحاكم. وهناك حماس شعبي للمشاركة من أجل التخفيف من سيطرة الحزب الحاكم على المجلس النيابي، وإيجاد صوت آخر حتى تتحقق شروط الديمقراطية من وجود معارضة قوية قادرة على التنافس مع الحزب الحاكم من أجل تداول حقيقي للسلطة وليس حكم حزب واحد، ووريث واحد على مدى ربع قرن أو يزيد. ولا يتغير إلا بالوفاة أو بالاغتيال أو بالانقلاب.

والشرطة هنا مُجرّد رمز لسلطة الدولة التي تضم قوات الأمن المركزي ووزارة الداخلية بكل أجهزتها الأمنية العلنية والسرية، ووسائل الإعلام التي تقوم بدور الشرطة في الرقابة والتحيز، وإبراز إنجازات الحزب الحاكم، وتصدّر الرئيس نشرات الأخبار والبرامج الخاصة عن إنجازات ربع قرن مضى، والجهاز الإداري وعلى رأسه موظفو الدولة، ورؤساء الاتحادات، والنقابات، والهيئات العامة، والمحليات، ورؤساء المجالس البلدية، والمحافظون، ومديرو الأمن، والمشايخ، والعمد، ورجال الحزب الحاكم، والنوادي الرياضية. فالدولة هي المجتمع، والمجتمع هو الدولة مهما حاولت منظمات المجتمع المدني المستقلة الفكك من هذه المصيدة والخروج من تلك الدائرة المفرغة.

فالشرطة ملك للشعب وليس للنظم. هي الدائمة والنظام هو العابر. هي جزء من الشعب العامل الكادح وليس من الحزب الحاكم الذي استولى على السلطة والثروة، ونهب مصر كما فعل الباشوات والإقطاعيون قبل الثورة. مهمتها الدفاع عن أمن الشعب التاريخي وليس أمن النظام السياسي، والدفاع عن مصالح الشعب وليس العمل ضدها، وحماية المواطن وليس تهديده، والعمل مع قوى الإصلاح والتقدم في البلاد وليس مع قوى الفساد والانحلال.

«الشرطة في خدمة الشعب» كان شعار مصر في الجمهورية الأولى، بل حتى في الجمهورية الثانية. له دلالة الواضحة. ثم تغيّر بعد ذلك في الجمهورية الثالثة إلى «الشرطة والشعب في خدمة القانون». وهو شعار يضع الشرطة والشعب في طرفٍ واحدٍ ومصلة واحدة. أما القانون فقانون مَنْ؟ هو القانون الذي تضعه الدولة، وتصوغه

^٢ الاتحاد، ١٩ من نوفمبر ٢٠٠٥م؛ الزمان، ١٨ من نوفمبر ٢٠٠٥م؛ الدستور، ٢١ من نوفمبر ٢٠٠٥م.

السلطة، وينفذه الحزب الحاكم لصالحه. فما أُعْطِيَ باليمين «الشرطة والشعب» أُخِذَ باليسار «في خدمة القانون». خطوة إلى الأمام، خطوة إلى الخلف.

ليس من الصعب تصور حياد الشرطة في المراكز الانتخابية بين مرشحي الحكومة ومرشحي المعارضة، مثل حياد أجهزة الإعلام واستقلال الجامعات والقضاء. وزير الداخلية مسئول أمام البرلمان مثل مسئولية وزير الدفاع. ورئيس الجامعة يمثل الجامعة لدى السلطة وليس السلطة أمام الجامعة. والقاضي هو ميزان العدل بين الحاكم والمحكوم دون استبعاد القضاة المستقلين عن الحكومة والإبقاء على من يظن من المتعاونين معها في الإشراف على الانتخابات. فإذا كان القضاء جزءاً من وزارة العدل، فإن نوادي القضاء جزء من منظمات المجتمع المدني. وإذا كان الضباط جزءاً من وزارة الدفاع، فإن نوادي الضباط جزء من تنظيمات المجتمع المدني. وقد اندلعت ثورة يوليو ١٩٥٢م من تدخل وزارة الدفاع في انتخابات نادي ضباط الجيش.

الواجب الوطني للشرطة هو عدم التدخل في الانتخابات التشريعية القادمة. فوجود مجلس نيابي يعبر عن حقيقة القوى الوطنية الفاعلة في الشارع السياسي أكثر أمناً من مجلس نيابي مزور تطعن فيه القوى الشعبية، ويحكم القضاء بحله كلياً أو جزئياً، أو بإعادة الانتخاب كلية أو في بعض الدوائر التي جرى فيها التزوير. هو تطبيق القانون الانتخابي منع التزوير وليس بالمساعدة عليه أو القيام به. وهو أيضاً عدم ممارسة العنف مع مرشحي المعارضة أو ناخبهم. مهمة الشرطة منع العنف واستتباب الأمن وتطبيق القانون، وعدم القبض على المرشحين أو الناخبين وتلفيق التهم لهم وتقويت فرصة المشاركة عليهم في العملية السياسية. مهمتها عدم وضع العوائق أمام الناخبين ونقلهم من دائرة إلى أخرى، والتلاعب بكشوف الانتخابات والبطاقات الانتخابية.

الواجب الوطني والمهني للشرطة هو الانتصار للحق والعدل والقانون والدفاع عن المظلوم من الظالم، وليس مساندة الظالم ضد المظلوم. واجبها عدم أخذ صف طرف ضد طرف، وعدم الانحياز للحكومة ضد المعارضة وهو الشائع أو للمعارضة ضد الحكومة وهو النادر. بالرغم من أن التصور الشائع هو أن الشرطة جزء من الحكومة، تأتمر بأوامرها. ومع ذلك ضمير الشرطي فوق مهنته، ووطنيته لها الأولوية على الأوامر الصادرة إليه. يُحْكَم الشرطي ضميره أولاً قبل تنفيذ الأمر حتى وإن نُفِذَ الجندي الأمر الموجه إليه في ساحة القتال. وكثيراً ما خالفت الشرطة أوامر الاعتقال وقامت بتهريب الوطنيين والمناضلين في العصر الملكي وأيام الاحتلال.

هناك قسم في الداخلية لتدريب ضباط الشرطة على التيارات السياسية المُحرَّكة للمجتمع المصري لتنويرهم وتعليمهم أن المطلوب القبض عليهم هم مواطنون شرفاء يعملون لصالح الوطن، وليسوا مجرمين أشقياء خارجين على القانون. وفي الشارع السياسي قُوى سياسية أربع تحركه. الإسلاميون ورمزهم الإخوان المسلمون، الجماعة التي ما زال يطلق عليها «المحظورة» كما كنا نطلق على إسرائيل وهي تحتل أراضي ثلاث دول عربية «إسرائيل المزعومة»، والليبراليون الذين كانوا يحكمون مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م، والناصريون الذين حكموا مصر بعد الثورة الجمهورية الأولى، والماركسيون الذين كانوا على مدى قرن من الزمان حزبًا محظورًا قائمًا على العمل السري أو العلني. وقد يضاف إليهم مجموعة من الأفراد المستقلين الذين تنجبهم مصر مُتجاوزين الأحزاب الرسمية أو المحظورة والذين يعملون أحيانًا مع تنظيمات المجتمع المدني والحركات الوطنية الأخيرة؛ مثل: «كفاية»، و«الحركة المصرية من أجل التغيير»، و«حركة الأدباء والفنانين من أجل التغيير»، بالإضافة إلى حركة «مهندسون ضد الحراسة»، «وحركة استقلال القضاة»، والتي بلغت حوالي خمسة عشر تنظيمًا. وهذه القوى الوطنية هي التي تُحرِّك مظاهرات الطلاب في الجامعات وتُشارك في اعتصامات العمال وإضراباتهم. فهم ليسوا أعداء للوطن تقبض عليهم الشرطة وقُوات الأمن للإهانة والتعذيب والاختطاف والاعتقال بلا تهم ولا محاكمة بالسنوات. هؤلاء هم حُكَّام الغد ومصر المستقبل. لهم كل الاحترام والتعظيم. ليسوا مجرمين ولا تُجَار مُخدَّرات، ولا مُهزَّبين، ولا فاسدين، ولا مُضاربين، ولا أصحاب عمولات ورشاوى، ورجال أعمال ملفاتهم أمام الرقابة الإدارية تنتظر موافقة السُّلطة السياسية للتقدم للقضاء في حالة الغضب عليهم، أو الحفظ في حالة التَّسَرُّ والرضا عنهم.

يبدو أن الشرطة وأجهزة وزارة الداخلية لم تتغير منذ أيام الملك. كل معارضٍ فهو عدو للوطن. لذلك تُسمى الشرطة في بعض البلدان «الدَّرك الملكي». وبالرغم من قيام الثورة منذ من نصف قرن، فإن الشرطة لم تتغير. توظيفها في الحفاظ على أمن النظام وليس أمن البلاد. يُوكَّل إليها الوقوف أمام المظاهرات، والهَبَّات الشعبية، وغضب الشارع، وحركات الاحتجاجات، وقُص الاعتصامات، وتكليم الأقواه. وفي كل وزارة أو مصلحة أو هيئة هناك مكاتب للأمن. والأمن الداخلي الذي تُحافظ عليه الشرطة له الأولوية على الأمن الخارجي الذي يحافظ عليه الجيش.

إن من واجبات الحياة السياسية وحُسن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تغيير صورة الشرطة في أذهان الناس وفي الثقافة الشعبية وفي الأعمال الفنية، بدلاً من تعذيب

المواطنين والقبض على الأبرياء، وزُورَ الفجر، وتعذيب المعتقلين السياسيين، وتلفيق الأدلة والاتهامات الباطلة. وكثيراً أُخْرِجَت الأفلام عن فساد الشرطة وتعاونها مع المجرمين ورجال الأعمال الفاسدين.

الشرطة، جنوداً وضباطاً، بالرغم مما يحدث في الأقسام من مآسٍ وأحزان، هم — في النهاية — الأبناء والآباء. هم مواطنون مصريون يتألمون ويعانون مثلهم من الفساد في الداخل والتبعية للخارج. وفي الأدب الشعبي والتاريخ الوطني مظاهر كريمة للشرطة. لعبة «عسكر وحرامية» لدى الأطفال. والانضمام إلى كلية الشرطة أمل لحاملي الثانوية العامة، والبحث عن الوسائل للقبول، دفاع قسم شرطة السويس عن العدوان البريطاني عليها بعد محاصرته قبل الثورة ورفض الاستسلام حتى الموت حتى أصبح ذلك اليوم عيداً للشرطة. وكما تكوّن داخل الجيش تنظيم الضباط الأحرار في الأربعينيات، فهناك أيضاً ضباط الشرطة الأحرار الذين رفضوا التعاون مع القصر والاستعمار، وقاموا بحماية الحركة الوطنية المصرية. ولا فرق بين أمن البلاد في الخارج وتلك مهمة الجيش، وأمنه في الداخل، وتلك مهمة الشرطة. المهم أمن من؟ النظام أم الشعب؟ الحزب الحاكم أم الوطن؟ الحاضر أم المستقبل؟

(٣) نداء إلى المعارضة^٢

في الوقت الذي يتحرك فيه الشارع المصري، وينزل فيه المصريون بطوائفهم كافة طلاباً، ومتقنين، وعمالاً، وفلاحين، وموظفين، تظل قياداته الحزبية أقل إدراكاً لأهمية هذا التحرك، وكأن المد التاريخي مُحاصر بالجزر الإنساني، مع أن مهمة الإرادة الإنسانية أن تتحد مع قانون التاريخ حتى تحدث تغييراً نوعياً في مساره. ويساعد تحليل اللحظة التاريخية الراهنة على فك هذا الحصار من القوى السياسية لمد التاريخ؛ من أجل تغليب الأجل على العاجل، وتفضيل التحليل السياسي على الأمد الطويل على الكسب السياسي على الأمد القصير.

ليس هدف المعارضة الآن الوصول إلى السُلطة. فبعد ما يزيد على نصف القرن وهو عمر ثورة ٢٣ يوليو غابت المعارضة السياسية لصالح تحالف قوى الشعب العامل،

^٢ الاتحاد، ٣ من ديسمبر ٢٠٠٥م؛ الدستور، ٢٥ من ديسمبر ٢٠٠٥م؛ العربي الناصري، ٢٣ من أكتوبر ٢٠٠٥م.

وبناء مصر، وتحديثها وتنميتها، وتحقيق المبادئ الستة للثورة المصرية. وتم تبرير ذلك بالديمقراطية المباشرة التي تجب فيها الزعامة المؤسّسات السياسية. فالزعيم يجسد روح الشعب، ويحقق طموحاته وأشواقه وآماله. وكانت تجربة المنابر في السبعينيات محدودة الأثر. ولم تقوَ المعارضة إلا في السنوات الأخيرة عندما بدأ الانقلاب على ثورة يوليو منذ مايو ١٩٧١م، ثم التحول عن مبادئها بل إنجازاتها من النقيض إلى النقيض، ثم العدوان على الوطن العربي في فلسطين، والعراق، والعالم الإسلامي في أفغانستان، والشيشان، وتهديد سوريا، ولبنان، وإيران واحتجاب مصر ودورها في محيطها العربي والإقليمي، فتحرك شعب مصر ليعود إلى سيرته الأولى في تجربته الليبرالية قبل الثورة، الشعب مصدر السُّلطات، الحق فوق القوة، والأمة فوق الحكومة، التعددية الحزبية، البرلمان الدستور، مسئولية الوزارة أمام البرلمان، الصحافة الحرة، الجامعة الحرة، حرية تكوين الجمعيات الأهلية، قوة المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته لا تنسى تجربتها الاشتراكية القومية بعد الثورة. بدأت حركة الشارع المصري تجمع بين الحرية والعدالة، وتضم تاريخ مصر في القرن العشرين معاً وليس على التبادل.

لن تصل المعارضة إلى السُّلطة إلا بعد تحريك الشارع المصري وعودة المواطن إلى مُمارَسة العمل السياسي، والوصول إلى ميزان تعادل بين السُّلطة والمعارضة في صراع متكافئ بين نِدَيْن كما يحدث في أمريكا بين الديمقراطيين والجمهوريين، وفي بريطانيا بين العمال والمحافظين، وفي ألمانيا بين الحزبين الكبيرين الديمقراطي الاشتراكي، والديمقراطي المسيحي، بل في إسرائيل بين العمال، والليكود. وفي حالة مصر بعد سيطرة الحزب الحاكم على مقاليد الأمور على مدى نصف قرن مثل نجاح الرئيس عن طريق الاستفتاء الصريح بنسبة ٩٩,٩٪ وعن طريق الاستفتاء المُقنَّع بنسبة ٨٦٪ فإنه يصعب أن تصل المعارضة إلى السُّلطة.

ليست مهمة المعارضة الوصول إلى القصر، ففي القصر ما زال السلطان متربعا على العرش. بل مهمتها تجنيد الناس، وحشد الجماهير، وتحريك الشارع، والتعبير عن الأغلبية الصامتة من أجل الاستعدادات للجولة القادمة. فكما كانت الانتخابات الرئاسية الماضية البداية بالمقاطعة، فإن الانتخابات التشريعية القادمة هي الجولة الثانية بالمشاركة من أجل الإقلال من سيطرة الحزب الحاكم على البرلمان، وبالتالي الاستمرار في الرأي الواحد، والحزب الواحد، دون صوت بديل ورأي آخر. هدف المعارضة مُحاصرة الحزب الحاكم وإبعاده عن السيطرة على المجلس التشريعي؛ حتى يتحول إلى حزب أقلية

يسيطر عليه رجال الأعمال والفساد السياسي والمالي والإقطاعيون الجدد كما كانت الحال في مصر في حزب الباشوات والإقطاع وكبار ملاك الأراضي قبل الثورة. هدف المعارضة هو العودة بمصر إلى مسارها الطبيعي وتصحيح مسار التاريخ، ووضع شعب مصر في قلب حركة التاريخ؛ حتى يسقط النظام الحاكم كما تسقط الأوراق الذابلة في الخريف. ليس المهم من يحكم مصر الآن، بل من الذي سيحكم مصر في المستقبل، ويخلق هذا الاستثناء في تاريخ مصر في العقود الثلاثة الأخيرة من فقدان مصر لذاتها ومسارها في التاريخ إلى عودة مصر إلى وعيها وحركتها في التاريخ، من ضعف مصر وتأثير القوى المحلية والدولية فيها إلى قوة مصر وتأثيرها في موازين القوى المحلية والدولية.

فهل تستطيع المعارضة أن تؤخذ قواها في جبهة واحدة ضد الحزب الحاكم؛ حتى لا تتفتت أصوات المعارضة فينجح مرشحو الحزب الحاكم بكل ما لديه من التلاعب بالقوائم الانتخابية، وتدعيم جهاز الدولة، ووسائل الإعلام، والرئيس، وطبقة رجال الأعمال، وأصحاب الثروة والجاه؟ إن التمسك بالشعارات المبدئية قد لا يفيد مرحلياً من الناحية السياسية. فوحدة المعارضة في وحدة برنامجها السياسي والاتفاق على الحد الأدنى من الإجماع الوطني. فالشعارات المبدئية إعلان أيديولوجي لا غبار عليه، ولكن التحدّي هو كيفية تحويله إلى برنامج سياسي في لحظة تاريخية محدّدة من تاريخ مصر. فمثلاً «الإسلام هو الحل»، أو «الإسلام هو البديل» صحيح من حيث المبدأ، ولكنه يفرّق المعارضة إذا ما تمسك أحد فرقائها بالعلمانية. هنا يتم تحويل الشعار المبدئي إلى برنامج سياسي حول مطالب مصر بإلغاء الأحكام العرفية، وقوانين الطوارئ، وتعديل الدستور، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، والقضاء على الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والدّفاع عن الاستقلال الوطني في فلسطين، والعراق، وأفغانستان، والشيخان، والتعددية السياسية، وحرية الصحافة، وحق تكوين الأحزاب، والصحف، والجمعيات الأهلية. وقد تنازل الرسول في صلح الحديبية عن «بسم الله الرحمن الرحيم» بعد اعتراض المشركين، ورَضِي باقتراحهم «باسمك اللهم» الذي يوحد الفريقين ويجمعهم على الحد الأدنى من الاتفاق.

تتفرق المعارضة إذا انشغل كل فريق بحساباته الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العامة. يريد الحصول على أكبر عدد ممكن من مقاعد المجلس أو يضع عيناً على الانتخابات والتنسيق مع المعارضة والعين الأخرى على الحكومة والحزب الحاكم.

فلعله يأخذ ميزة منه فينال الحُسْنَيْنِ من الشعب والحكومة. والسياسة فن الحكم. وقد يَتَكَرَّرُ الشيء ذاته عندما رفض «الإخوان» الدخول في لجنة الطلبة والعمال عام ١٩٤٦م التي كانت تمثل الإجماع الوطني. فتوحيد المعارضة بكل فصائلها؛ الوفد، والتجمع، والناصرى، والإخوان أفضل من قائمتين للمعارضة حتى ولو تم التنسيق بينهما. والإسلام المستنير جزء من قوى التجمع. وشق المعارضة بدعوى العلمانية ورفض الشعارات الدينية هو صراع على السلطة، واستبعاد لمصلحة الوطن، وتَخَلُّ عن منطق الحوار والتفكير بالاستبعاد والإقصاء، وليس بالتقارب والفهم المُتَبَادَل. فمقاصد الشريعة تقوم على الحفاظ على الضروريات الخمسة: الحياة، والعقل والقيمة، والعرض؛ أي الكرامة، والمال أي الثروة الوطنية. الشريعة وضعية تقوم على رعاية مصالح الناس. فادعاء العلمانية والاتهام بالشعارات الدينية تقليد للتناقض الغربي، ونقص في معرفة طبيعة الإسلام ودوافع العلمانية. فالإسلام — في جوهره — دين يقوم على رعاية مصالح الناس. ومَن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم.

إن دور الوفد القديم ورسالة الحركة الوطنية من أجل التغيير الجديدة هو التقريب بين الإخوان والتَّجْمُع، وتجاوز حديث الفرقة الناجية، إن الصواب واحد مع فريق وليس متعدداً لدى كل فريق. فالكل رائدٌ والكل مردود عليه، وتجاوز الحسابات الخاصة وتصفية الحسابات التاريخية إلى المصلحة الوطنية العامة.

لقد استطاع الوفد كسب الانتخابات الوطنية العامة في ١٩٥١م، فهل تستطيع الحركة الوطنية المصرية أن تعود إلى سيرتها الأولى؟ هل يستطيع يسار الوفد، والإسلام المستنير في التَّجْمُع، والناصرية الإسلامية، والشعبية في العربي، وحزب الوسط، والحركة الوطنية المُسْتَقِلَّة أن تكون بؤرة للوحدة الوطنية وقلباً لها؟

وإن صعب نيل ذلك، فعلى الأقل يكون التنسيق بين قائمة المعارضة الموحدة وقائمة الإخوان تنسيقاً كاملاً حتى لا تتفتت أصوات المعارضة. قد يُوجَد خلاف فرعي بين قوى المعارضة، ولكن التناقض الرئيس بينها وبين الحزب الحاكم. ما يهم هو سماع صوت الشعب، وتآكل الحزب الحاكم وتفتيته، وإدخال قوى المعارضة الرئيسة في البلاد المجالس الدستورية، وإخراج الحزب الحاكم والأحزاب الورقية منها. وإن لم تحصل المعارضة على كل ما تتمناه فالمعارك قادمة معركة التوريث. ومن خلال المعارك تظهر قيادات وطنية جديدة قادرة على أن تبرز كبديل عن الرئيس وسُلطته، أو الابن وطموحاته. فما زالت المعارك ممتدة حتى الانتخابات الرئاسية القادمة. وإن غداً لناظره قريب. ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

(٤) وحدة قوى المعارضة^٤

يبدو أن العيب فينا وليس في غيرنا، لدى المعارضة والحزب الحاكم في آنٍ واحدٍ. وكما قال الشاعر:

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا

فإذا كنا نشكو تَسَلُّطَ الحزب الحاكم وأغليبيته المُطلقة، فإننا أكثرُ شكوى من المعارضة المنقسمة على نفسها، وتفضيل الحزب على الوطن، والدولة على الثورة، والحكم على التغيير الاجتماعي، والعاجل على الآجل، والحاضر على المستقبل.

فالمعارضة في مواجهة نظام يقوى بحكم التاريخ. فهو الذي يحكم منذ أكثر من نصف قرن حتى الآن منذ ١٩٥٢م. يحكم بالاستفتاء وليس بالانتخاب. ويقدم مرشحاً واحداً وليس أكثر من مرشح. ويعدّل الدستور دائماً لصالحه ويفتح تجديد فترة الرئاسة إلى ما لا نهاية أو يجعلها مدى الحياة. ويصدر الأحكام العرفية حفاظاً على النظام ضد معارضيه الإسلاميين، أو الشيوعيين بصرف النظر عن هذا النظام المنبثق من ثورة ٢٣ يوليو ومبادئها الستة في الخمسينيات والستينيات أو المنقلب عليها منذ السبعينيات وحتى الآن. ويستسلم الناس بحكم العادة. فالممارسة السياسية عادات سياسية وليست قرارات فوقية. فقد تَعَوَّدَ الناس على عدم المشاركة السياسية، إما ثقة بالزعيم البطل، وإما رضا بالزعيم المُقامر، وإما تولية للظهر للحاكم المُوظَّف الساكن الذي لا يتحرك؛ حرصاً على ثبات النظام، وخوفاً من إعادة احتلال سيناء بعد أن كَلَّفَ تحريرها الصلح المنفرد مع الكيان الصهيوني، وما زالت باقي أراضي العرب في سوريا ولبنان وفلسطين محتلة. وقد يستمر النظام الحالي حتى بعد تعديل المادة اليتيمة في الدستور بسيطرته على جهاز الدولة، الجيش والشرطة والإعلام والثقافة وأرزاق الناس وأسواق العملة، بقوة السياسة والاقتصاد.

وفي مقابل بقاء النظام بحكم التاريخ والعادة والدولة؛ تَنَفَّتْ المعارضة. كل منها يعمل لحسابه الخاص. وشتان ما بين هدف المعارضة من التَّخْلُص من نظام التبعية للخارج والفساد والقهر في الداخل والوسائل المتبعة لتحقيق الهدف. فما زال كل فريق

^٤ العربي الناصري، ٣ من أبريل ٢٠٠٥م.

من المُعارضة؛ الإخوان، والناصرين، والليبراليين، كل يقدم مرشحه أو يكاد وعلى غير سابق إنذار؛ طمعاً في العاجل دون الآجل، وفي الشهرة الإعلامية وليس في النجاح الفعلي، وفي جذب انتباه القوى الخارجية إليه وليس بتجميع القوى الداخلية حوله. ومن ثمَّ يقوى الحزب الحاكم بمرشحه الوحيد. وتضعف المعارضة بمرشحيها الكثر فتفتت أصواتها. وينجح مُرْشح الحزب الحاكم لا بسبب سياساته ولكن بسبب وحدته. بالإضافة إلى تاريخه ودولته. ويرسب مرشح المعارضة لا بسبب سياساتها، بل بسبب تفرُّقها وتشتُّتها، وكثرة مرشحيها، بالإضافة إلى تهميشها على مدى نصف قرن، وسباحتها ضد التيار، وعزوف الجماهير عن المشاركة السياسية باستثناء فترة الهَبَّات الشعبية الكبرى مثل مارس ١٩٦٨م بعد عدوان ١٩٦٧م، ويناير ١٩٧٦م ضد ارتفاع الأسعار، ومظاهرات ١٩٧١م ضد احتلال سيناء والتراخي في تحريرها، والأمن المركزي في يناير ١٩٨٦م ضد الفقر والجوع، ومظاهرات الجامعات المصرية ضد الغزو الأمريكي للعراق في يناير ١٩٩١م بدعوى تحرير الكويت، وإعادة ضربه في ١٩٩٨م بدعوى عدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ومطالب لجان التفتيش ثم غزوه الكلي في مارس ٢٠٠٣م بدعوى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وقد نكون على أهبة هَبَّة جديدة، والتحول من الاستكانة إلى الحركة، ومن الاستسلام إلى الرفض، ومن الهدوء إلى الانفجار. فالنظام مُحاصر بين المطرقة والسندان، مطرقة الخارج وسندان الداخل، والجماهير بدأت الحركة من أجل تغيير الدستور، والمظاهرات بدلاً من أن تضربها الشرطة بالعصى، تحاصرها بالأجساد، وربما في المستقبل القريب تنطلق حرة وتتجاوز الحصار. وفي المستقبل الأبعد تنضم الشرطة إلى الشعب. فليست الشرطة فقط في خدمة الشعب، بل تدافع عنه وتثور معه وليس شعب مصر ولا شعب لبنان ولا باقي الشعوب العربية بأقل من جماهير جورجيا وأوكرانيا وقرقيزيا. فالعصر عصر الشعوب، وهروب رأس النظام.

ولما كان الإخوان من قُوى المعارضة الرئيسة في البلاد، تسيطر على الجماهير المنظمة داخل أسوار الجامعات وخارجها، ولها رصيد في النضال السياسي فإن التنظيم ما زال متردداً بين تأييد النظام القائم، الأب أو الابن، ما دام سيحقق شروطهم. وهي إشارة مُوجَّهة إلى النظام القائم بإمكانية التعاون، وبالتالي تخرج كلية على وحدة قوى المُعارضة. وهو خطأ في التحليل السياسي مثل خطأ الأربعينيات عندما لم ينضموا إلى لجنة الطلبة والعمال عام ١٩٤٦م، والتي كانت تُعبّر عن مطالب القوى الوطنية في

الحرية والاستقلال، حتى اتهمهم خصومهم بالانتهازية السياسية والدخول في لعبة السراي مع أحزاب الأقلية. وأحياناً أخرى ينضمون إلى مجموع قوى المعارضة الأخرى، وينسقون معها ويوحدون مطالبها. فالوحدة قوة في مقابل نظام تتضارب أجندته، وتتجاذبه المصالح المتضاربة في صراع مكتوم على السلطة والمال.

وفيم كانت الحوارات السابقة بين قوى المعارضة الإسلامية، والناصرية، والليبرالية التي تمثل أحزاب المعارضة الرئيسة في البلاد؟ وأين الجهود التي بُذلت من قبل على مدى أعوام سابقة؛ استعداداً لساعة الحسم وعلى الصعيدين النظري والعملي؟ أين الاتفاق في الأهداف بالرغم من اختلاف المنطلقات والمرجعيات والأطر النظرية لكل فريق؟ أين السياسات البديلة عن سياسات النظام الحاكم والتي تُمثل حجر الأساس لدى قوى المعارضة، وحجر العثرة أمام استمرار النظام السياسي؟ وهي القواسم المشتركة لدى قوى المعارضة كلها: الاستقلال ضد التبعية، واستكمال حركة التحرر الوطني في فلسطين والعراق، بل في دول الجوار في أفغانستان والشيستان، وحماية الأوطان من الهجمة الاستعمارية الثانية على لبنان وسوريا والسودان، ومن دول الجوار إيران وحماية مصر من لف الحبل حول عنقها، وتهديد أمنها القومي في الشمال والجنوب، وأخذ حق الفقراء من أموال الأغنياء بعد أن تضاعفت الفوارق بين الطبقات آلاف المرات بين من يملكون كل شيء، السلطة والثروة ومن لا يملكون شيئاً ولا حتى الكرامة، والتنمية والاعتماد على الذات، والتصنيع والتصدير وليس الاستيراد، وحماية الصناعات الوطنية، والحفاظ على وحدة الأمة من مخاطر التجزئة والتفتت، والحرية السياسية للمواطن، وحق تشكيل الأحزاب قبل الأشكال الديمقراطية. إن قوة المرشح من مدى تعبير السياسات التي يُقدّمها عن مصالح الناس وليس بشخصه أو بحزبه ولا بما يؤيده من القوى الخارجية. ربما لا يستطيع مرشح المعارضة أن ينجح في الانتخابات القادمة، ولكنه يستطيع أن يخرق حاجز ٩٩,٩٪ التي ينجح بها المرشح الأوحّد في عصر الاستفتاء والذي سيظل هو نفسه في عصر الانتخاب إلى حين حتى تكتسب المعارضة مناعة من كثرة التظاهرات اليومية وتحريك الشارع وحشد الجماهير. نجاح المعارضة في أن ينجح النظام الحالي في الاستمرار ولو بنسبة من ٧٠٪ أكثر أو أقل حتى ينجح مرشح المعارضة الموحدة في المرة القادمة بنسبة ٥١٪ أكثر أو أقل في الانتخابات القادمة بعد ست سنوات أخرى لا ندري ماذا يحدث فيها لجحا أو لحماره أو للسلطان!

(٥) العصيان المدني°

تتعدد أشكال المقاومة طبقاً لظرف كل وطن ومصدر العدوان عليه، من الخارج أم من الداخل، مثل المقاومة المسلحة، والحركات السريّة، والسير نحو القصر الرئاسي. ومنها العصيان المدني وهو أحد أشكال المقاومة السلبية المشروعة. ويعني تحرك المجتمع المدني في قطاعاته كافة، وبمبادرة من أحزاب المعارضة والمنظمات الأهلية للتعبير عن المطالب الاجتماعية والسياسية بعد أن تفاقمت وتراكت عبّر السنين. ولم يستطع النظام السياسي التعامل معها أو طرحها على الرأي العام بالمصارحة وليس بالخداع عن طريق البيانات الحكومية وبعض الصحف القومية وأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة. كما يعني العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم قد خرّقه الحاكم من طرفه وإنكاره على الطرف الآخر المطالبة بفسخ العقد من أجل عقد جديد يلتزم به الطرفان. العصيان المدني هو طريق للمقاومة السلمية بديلاً عن الانقلابات العسكرية. فالجيوش الوطنية ما زالت الآمنة على مصالح البلاد في الداخل، والأمن القومي في الخارج، وبديلاً عن التنظيمات السريّة والخلايا النائمة، وعن المقاومة المسلحة للجماعات النشطة بعد أن تراكم الضغط من أعلى فازداد التفكك من أسفل، وفي غياب حوار بين الطرفين أو بتأخر حركة إصلاحية يقوم بها النظام السياسي؛ مما أدى إلى انقسام الوطن بين الحاكم والمحكوم، والتعارض بين حقوق المواطن وواجبات الدولة.

والعصيان المدني هو المرحلة الثانية بعد تحرك الشارع في مظاهرات سلمية أمام مجلس الشعب، ونقابة الصحفيين، ورئاسة الجمهورية، ومقار الحزب الحاكم، ووزارة الداخلية، وكل رموز السلطة القائمة. الهدف منه هو زيادة الضغط على النظام السياسي للتسليم بمطالب الشعب والتي تمثلها المعارضة خارج السلطة وليس الحزب الحاكم بداخلها. الهدف منه مزيد من تحريك المجتمع المدني بكافة قواعده الشعبية بعد أن تحرّكت منظمّاته، وهيئاته، وقذفت حجرًا في مياه راكدة.

وتتغير أشكال العصيان المدني طبقاً لظروف كل مجتمع وقدرات الشعب على التحرك. يبدأ بإيقاف العمل ساعة في اليوم على مستوى الوطن كله حتى يتوحد في المطالب أو الإضراب عن العمل لمدة يومٍ واحدٍ؛ تعبيراً عن أن الوطن هو الشعب وليس

° العربي الناصري، الأول من مايو ٢٠٠٥م.

النظام السياسي، وأنه هو الذي ينتج في حين أن النظام السياسي هو الذي يدير، والإنتاج أفضل من الإدارة.

وتشارك كل قطاعات المجتمع في العصيان المدني مثل سائقي عربات الأجرة والنقل العام في الطرق العامة، والعمال في المصانع، والفلاحين في الطريق الزراعي، والمعلمين في المدارس، والطلبة، وأساتذة الجامعات في المدرجات، وموظفي الدولة في دور الحكومة، والقضاة، والمحامين في المحاكم، وأصحاب المحال التجارية في الدكاكين والمتاجر. ولكل هذه القطاعات مطالب مهنية. فالاحتجاج اجتماعي قبل أن يكون سياسياً. وظواهر البطالة والغلاء والفقر والإسكان تعم الجميع. بدايتها في المجتمع ولكن نهايتها في السياسة. الأزمة اجتماعية وحلها سياسي. وأساس الضنك الاجتماعي الخنق السياسي.

وقد يقال إن العصيان المدني تعكير للصفو العام، وتعطيل للمصالح، وإيقاف لحركة المرور، وشل للمدن. وهو غير صحيح. فالمدن مشلولة بطبيعتها. والوقت العام مهدر من قبل. وساعات الإنتاج في اليوم معدودة. ومصالح الناس معطلة. ويقف الطريق أو الجسر العلوي لمرور الرئيس أو الوزير خاصة إذا كان وزير الداخلية. وتكثر الإجازات. ومع ذلك، فائدته في الترابط الوطني لا تقاس بمخاسره على مستوى تسيير الأعمال في الحياة اليومية. وضعف الاستجابة الشعبية طبيعي نظراً لعدم تعود الناس على المشاركة السياسية أو على ممارسة الضغط الشعبي على الحكومات، واسترداد الحقوق باليدين وليس بانتظار خطاب الرئيس لصرف المنحة في عيد العمال.

لقد حصلت الهند على استقلالها بالعصيان المدني كأحد أشكال المقاومة السلمية من دون عنف. ووقف ملايين الهنود في ساحات نيودلهي أمام قصر الحاكم البريطاني، وقعدوا القرفصاء أمام الجنود البريطانيين وقوات الخيالة. وهكذا فعلت الثورة الإسلامية في إيران بوقوف الملايين من الإيرانيين في الميادين العامة لمحاصرة قوى السافاك والجيش الإمبراطوري في الثكنات. والعصيان المدني أقوى وأكثر صلابة من الانقلاب العسكري الذي قد ينجح أو يفشل طبقاً لميزان القوى بين فرق الجيش الموالية والثائرة.

واستعمل الكيان الصهيوني العصيان المدني لتحقيق مآربه. فقد حشد المستوطنون خمسة عشر ألفاً لاحتلال المسجد الأقصى لولا وجود عشرة آلاف من الفلسطينيين منذ صلاة الفجر فيه. كما يوقف الكيان الصهيوني كل شيء في الثانية عشرة ظهرًا من الخامس عشر من مايو عام ١٩٤٨م الذي أعلن فيه ولادته فيه وضياح أكثر من نصف فلسطين. وليس الأمر غريباً أيضاً على تاريخنا. فقد بدأت ثورة ١٩١٩م في مصر بالعصيان المدني لقاطرات السكة الحديد، وخلع الفلاحون القضبان في الريف.

كما اعتصمت الألوف من الطلاب في ميدان التحرير في ١٩٧١م؛ احتجاجاً على استمرار احتلال سيناء منذ ١٩٦٧م؛ مما كان له الأثر في اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣م للتحرير. فكيف يُقال إن الجماهير لم تتعود عليه وهي صاحبة الحق فيه؟ إن الجميع يتساءل أين الشارع العربي؟ لقد تصورته أمريكا فارغاً كما تصوّر مؤسسو إسرائيل من قبل فلسطين فارغة. وأن تحرك الشارع العربي في لبنان وفي مصر لبداية لتحركه في باقي العواصم العربية لأخذ الشعوب مصيرها بأيديها. ومن ثمّ تحترم الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية إرادتنا الوطنية، وتحسب ألف مرة حساب الرأي العام. وفي قراراتها المصيرية الخاصة بالمنطقة تمر عبر الشعوب وليس عبر الحكام. إن تعبير «العصيان المدني» قد يكون غير مألوف لدى الشارع العربي. فالعصيان كفر في الدين، ومروق عن الملّة، ومفارقة للجماعة، وخروج في السياسة و«المدني» ضعيف؛ نظراً إلى سيادة العسكري عليه. فمن يتحكم في الشارع هو ضابط الشرطة وليس المواطن. فكيف يتحرك الشارع بدعوته إلى القيام بشيء لم يتعود عليه؟ والحقيقة أن الهَبّات الشعبية التي حدثت في السنوات الأخيرة، والنزول إلى الشارع في هذا العام، وتحرك الطلاب والمحامين والقضاة والحركة الإسلامية، كل ذلك قد يكون مقدمة للعصيان المدني. وهو هبة شاملة ليست وقتية، بل دائمة. لا تقمّعها أجهزة الأمن؛ لأنها ليست تجمهراً في مكانٍ واحدٍ. هي انتفاضة شعب واقفاً كالسد في مواجهة نظام قد تجرفه المياه وراءه. وهو حركة طبيعية تنشأ من تراكم الأحداث، وتوالي الاعتراضات، ونشوب المظاهرات. وفي الوقت ذاته يرتبك النظام السياسي، ويتردد بين الاستسلام لمطالب الشعب ويكون هو الخاسر كنظام تسلّطي والكاسب كنظام شعبي، وبين الوقوف ضدها والقبض على قادتها فتدخل البلاد في مذبحة سبتمبر جديدة بعد ما يقرب من ربع قرن هو عمر الجمهورية الثالثة فتتحول أفراح أكتوبر إلى أحزان ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾.

(٦) الشعوب والجيش^٦

وأخيراً، انتفض الشعب العربي في فلسطين ولبنان بالإضافة إلى العراق والشعب الإسلامي في أفغانستان والشيشان ضد العدوان الخارجي بروح جديدة، جندي عربي في مواجهة جندي إسرائيلي، خارج دبابته ومصفحته. الضحية في مواجهة الجلاّد، الرجل في مواجهة

^٦ الاتحاد، ٢٠ من يوليو ٢٠٠٦م؛ الدستور، ٢٠ من يوليو ٢٠٠٦م.

الحصن الحديدي، أسير بأسرى، ويوم أسير إسرائيلي بعشرات السنين من الأسرى العرب، فلسطينيين ولبنانيين ومصريين وعراقيين ويمنيين، تركتهم النظم العربية في إسرائيل كما تركتهم في جوانتانامو. ويرفض الكيان الإسرائيلي تبادل الأسرى طبقاً للمواثيق الدولية بين دولتين في حالة حرب. فالعدو الإسرائيلي لا ينظر إلى العرب نظرة الند للند، بل نظرة الأبيض للأسود والمستعمر للهندي الأحمر، والمستوطن لصاحب البلد. ليس كفوًا في الحرب ولا شريكًا في السلام والغرب صاحب النزعة الإنسانية صامت حول تبادل أسير بآلاف من النساء والأطفال والشيوخ والشباب. والمحافظون الجدد في البيت الأبيض الذين اختارهم الله لإنقاذ العالم يؤيدون ذبح الأطفال والنساء، وهدم المنازل، وتجريف الأراضي، والعدوان على المدنيين. النساء تصرخ «واعرباه». وليس من معتصم يُجيب أو يستجيب. تصمت النظم. فالكرسي هو الدائم، والسلطان هو الأبقى وتكتفي بدور الوساطة المنحازة إلى العدو الإسرائيلي بمطالبة المقاومة في فلسطين ولبنان بتسليم الأسرى الإسرائيليين دون الإفراج في المقابل عن الأسرى العرب. بل تعتبر بعض النظم أن المقاومة مُغامرة غير محسوبة العواقب، وتُلقي اللوم عليها. وتكتفي بدور الوسيط للتفاوض. فالسلام خيار استراتيجي. وحرب أكتوبر آخر الحروب. فالنظم محايدة بين مقاومة الاحتلال والاحتلال. وهم مُجرّد أولاد عم للقاتل والقَتيل. أقصى ما يستطيعونه، فتح المعابر لإمداد الشعب العربي المحاصر في فلسطين ولبنان بالطعام أو تحويل الأموال أو توفير المواد الطبية. فقد تقلّص الوطن في الخبز والمرتب من أجل الحرص على حياة الناس تحت الاحتلال.

ووسط صمت النظام السياسي العربي وإحساس الشعوب بالعجز وامتهان الكرامة، تأتي المقاومة الشعبية وحدها في فلسطين ولبنان لترفع هامة العرب. ونذّر العدوان الإسرائيلي ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة، شعار العرب في الستينيات والذي عليه قامت حرب أكتوبر في السبعينيات. وفي ذروة العدوان على ما تبقى من فلسطين في قطاع غزة، وضرب المدنيين، وهدم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، ومباني وزارات الداخلية والخارجية والاقتصاد، تأتي المقاومة اللبنانية لتخفيف الضغط على المقاومة الفلسطينية وموازرتها وتوزيع الخسائر على الشعبين الفلسطيني واللبناني دون باقي الشعب العربي خاصة في دول المواجهة والتي أصبحت تُسمى دول الجوار. وتصدّت المقاومة الفلسطينية واللبنانية للعدو الإسرائيلي كما فعل جيش مصر من قبل في حرب أكتوبر، الجندي في مواجهة الدبابة ﴿لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ

وَرَأَ جُذْرٌ. وإذا ما واجه جنديّ العدو المقاوم الفلسطيني فإنه يقع في الأسر أو يهرب وَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ. ولم تقوَ الدبابات الإسرائيلية على الدخول وسط مدن القطاع خشية من صواريخ المقاومة المضادة. لا يحارب العدو إلا عن بُعد تجنباً للمواجهة بين الغاصب والمغتصب، بين المستوطن وصاحب الأرض. فيستعمل السماء ضد الأرض، الطائرة، والصاروخ ضد المنزل والحي والمخيم. وتقع المقاومة في الأرض، وتتشبث بها لصد غارات السماء.

ليست القضية قضية سورية، علاقة المقاومة الفلسطينية بالسلطة الوطنية، رئاسة أم حكومة، وعلاقة المقاومة اللبنانية بالحكومة اللبنانية لأخذ إذن، والسماح لها بالمقاومة والوطن محتل. بل القضية قضية تحرير شعب لوطن محتل كما حدث في الجنوب، واستكمال حركة التحرير فيما تبقى من احتلال. وقد تتعدد الآراء حول التوقيت والتنسيق، ولكنها تتفق على ضرورة المقاومة الشعبية للعدو المحتل للأراضي الوطنية. وفي الوقت الذي اختلفت فيه النظم العربية بين نصير للمقاومة والخوف من المغامرات غير المحسوبة، توحد العدو الإسرائيلي بين الحكومة والشعب، بين جناحي الائتلاف حزب العمل وحزب كاديما مع حزب الليكود المعارض على ضرورة الاستمرار في العدوان على فلسطين ولبنان. فالعرب لا يعرفون إلا لغة القوة والتأديب؛ من أجل القضاء على روح المقاومة والاستسلام التام لإرادة العدو الصهيوني الأمريكي. والفيتو الأمريكي في مجلس الأمن بالمرصاد ضد أي قرار، حتى لو كان ليناً للمطالبة بإيقاف العدوان على الشعوب طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. والصمت الأوروبي تابع للموقف الأمريكي. وعجز النظام العربي نتيجة طبيعية للاعتراف بالعدو الصهيوني وتبادل السفراء والتطبيع معه والأراضي العربية ما زالت تحت الاحتلال. ولم تنفع مبادئ مدريد، الأرض في مقابل السلام، ولا المبادرة العربية، سلام كامل في مقابل انسحاب كامل.

إن اتهام المقاومة بالجنون والمقاومة غير المحسوبة والتضحية بلبنان ونصحها بالتعقل والتروي والتنسيق إنما يجوز لو كانت التهمة ذاتها والنصيحة ذاتها موجّهتين للعدو الإسرائيلي وكان الأمر معقولاً، عقلاً بعقل وحنون بحنون. ولا يفل الحديد إلا الحديد. إن التهديد بقتل رئيس الوزراء الفلسطيني، وتصفية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فلا أحد بمنأى من جيش الدفاع الإسرائيلي، وخطف ثلث مجلس الوزراء وعشرات من أعضاء المجلس التشريعي كل ذلك يدل على أن الدولة الفلسطينية الموعودة إنما هي محض خيال، وحقنة مخدرة للشعب الفلسطيني حتى يتم تدميره نهائياً،

ويعيش الفلسطينيون في «كانتونات» عربية داخل إسرائيل التي ابتلعت كل فلسطين، لا فرق بين عرب ١٩٤٨م وعرب ١٩٦٧م. ولا خوف من تغيير التركيبة السكانية في إسرائيل. فأساليب النازية قادرة على الإبقاء على التفوق السكاني العنصري اليهودي.

لم تخسر حماس، بل عادت إلى أصولها الشعبية وقواعدها في المقاومة. وكسبت فتح؛ لأنه — في النهاية — عادت كمقاومة لتأكيد الوحدة الوطنية الفلسطينية بالاتفاق على وثيقة الأسرى كحد أدنى من البرنامج الوطني. ولم يخسر شعب فلسطين؛ لأنه تصدّر المقاومة. وانضمت إليه المقاومة اللبنانية في محيط شعبي عربي وإسلامي واسع؛ تأييداً للمقاومة بعد أن تخاذلت النظم السياسية.

لم تُعدّ للأوطان المستقلة حرمة. ولم تُعدّ للعواصم العربية والإسلامية حماية. تغزو الولايات المتحدة بغداد وكابول، ويغزو الاتحاد السوفيتي جروزني. وتعتدي إسرائيل على بيروت، مطارها ومستودعات وقودها ومحطات توليد كهربتها، وخزانات مياهها، وجسورها وأحيائها. فقد قتل الأخ يوم أكل الذئب الثور الأسود. وتهدد دمشق وطهران. والقاهرة وعمان والرياض تنصح بالتعقل دون المغامرات غير المسؤولة وغير المحسوبة.

إن الصراع مع العدو الإسرائيلي بدأ منذ أكثر من نصف قرن. وقد يمتد عقوداً أخرى من الزمان بسبب طول عمر النظام العربي. وشهداؤنا في الجنة وقتلاهم في النار. وقد سئل عنتره: ما الشجاعة يا عنتره؟ فقال: أن أضع إصبعي في فم عدوي، ويضع عدوي إصبعه في فمي. فمن يصرخ أولاً يكون أقل شجاعة ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾. وإذا كانت هزيمة ١٩٤٨م قد أدّت إلى الثورات العربية بقيادة الضباط الأحرار

في سوريا، ومصر، والعراق، وليبيا، واليمن، فإن العدوان الإسرائيلي على ما تبقى من فلسطين في قطاع غزة عام ٢٠٠٦م قد يؤدّي إلى ثورة الشعوب الحرة في الحرب العربية الإسرائيلية السادسة. ليس جيشاً في مواجهة جيش، بل شعباً في مواجهة جيش، طريق فيتنام وطريق العراق.

(٧) الطوفان قادم^٧

إن ما حدث في لبنان من تفجير موكب رئيس الوزراء السابق لهو بداية الطوفان. ليس المهم فعله بل لماذا فعله؟ فالعلة الغائبة عند الفلاسفة أقوى تأثيراً من العلة

^٧ الاتحاد، ٥ من مارس ٢٠٠٥م.

الفاعلة. فالغاية هي التي تُحرِّك الأفراد والجماعات. وعندما يتم تمثُّلها تتحوَّل إلى دوافع وبواعث تبدأ من الطاقة الفردية وتصب في الحراك الاجتماعي. ولا يهم الفعل نفسه والتحقيق المحلي أو الدولي، والقبض على الجُناة ومحاكمتهم أو الإشارة بأصابع الاتهام إلى هذا النظام الغربي أو القوة الأجنبية. بل ما يهم هو نتائجه والآثار المترتبة عليه على الصعيدين المحلي والدولي. وكأنَّ نظرية «الدومينو» التي طُبِّقت مرة في جنوب شرق آسيا، وفي دول البلقان، وفي أوروبا الشرقية تعود من جديد إلى الوطن العربي حتى تسقط أقطاره واحدًا تلو الآخر. وغزو العراق ما هو إلا مُقدِّمة لسلسلة طويلة من الغزوات الأخرى بأشكال جديدة، وليس بالضرورة بشكل العدوان المسلح المباشر من القوة الكبرى الوحيدة في العالم على إحدى الدول الصغرى بدعوى المروق عن النظام الدولي والعصيان لقرارات الأمم المتحدة.

وهي عملية بلغت من دقة التنفيذ والإتقان ما قد تتجاوز قدرات أي نظام عربي. فقد استطاعت تكنولوجيا التفجير، وربما باليورانيوم المخصب، أن تتغلب على تكنولوجيا الدفاع والحماية بالمُصفَّحات والمُدَرَّعات التقليدية. فالعملية أكبر من جهد فردي أو جماعي أو حتى قُطري مَحلي. لا يستطيع القيام بها إلا إسرائيل أو أمريكا أو كلاهما معًا. فهما الوحيدان الكاسبان منها، زعزعة الاستقرار في الوطن العربي، وتفجير ما تَبَقَّى من نظمه المتهاوية بضربة واحدة لإعادة تخطيط المنطقة من جديد طبقًا لميزان القوى المحلية والدولية.

وقد قامَت القوى الكبرى، وفي مُقدِّمتها الولايات المتحدة وإسرائيل، بِسَبَر واختبار مناطق الضعف في الوطن العربي؛ من أجل النفاذ منها إليه. وهي مناطق نفاذ خلقناها بأيدينا؛ مثل الوضع الطائفي في لبنان، وحرب أهلية دامت خمسة عشر عامًا دون حل لمشكلة الطائفة أو الوطن. وتكرر نفس المشكلة في السودان في دارفور، بين الشمال والجنوب والغرب بعد أن عَجَزَت المُواطنة السودانية عن توحيد مناطق السودان. فأصبح العرب في مواجهة الأفارقة مما أعطى فرصة لقوى الاستعمار التقليدية لفصل الجنوب والغرب عن الشمال.

وجود القوات السورية في لبنان وعدم انسحابها منذ تنفيذ بنود اتفاقية الطائف، وتغلغل المخابرات السورية وتَدخُّلها في الشأن اللبناني أو تمديد الرئاسة الحالية لفترة جديدة ضد الدستور اللبناني أعطى ذريعة للقوى والمنظَّمات الدولية كي تتدخل في العلاقات بين سوريا ولبنان؛ من أجل العدوان على سوريا بدعوى عدم تطبيقها القرار

الدولي بالانسحاب من لبنان وتَبَنَّى المعارضة اللبنانية هذا البند. وانقسمت لبنان بين حكومة ومعارضة، بين موالين ومعارضين وشبح الحرب الأهلية لم ينقشع بعد. وكان العراق أيضًا قد أُوقِع في فخ العدوان على إيران الذي لم يدفع الولايات المتحدة للتحرك ضده لأنه كان ينفذ مطالبها بالتخلص من الثورة الإسلامية في إيران، عدو الشيطان الأكبر، وفي فخ العدوان على الكويت مما دفع الولايات المتحدة بالتحرك هذه المرة دفاعًا عن النفط الخليجي، وحصارًا للقوة العراقية التي كانت تمتد نحو الجنوب لحصار شبه الجزيرة العربية من الشمال والجنوب معًا. وكانت الذريعة امتلاك أسلحة الدمار الشامل والتسلُّط، وإسرائيل مدججة بالسلاح، وأمريكا تُؤيد نَظْم التَّسلُّط في الوطن العربي ما دامت تابعة لها، تحقق سياساتها.

وكما تختبر القوى الكبرى مناطق الضعف في الوطن العربي، فإنها أيضًا تتعرف على مناطق القوة في دول الجوار في العالم الإسلامي كي تقضي على السَّند والظهير في ماليزيا، وإندونيسيا، وإيران. فقد تَمَّت من قبلُ محاولة ضرب العملة في جنوب شرق آسيا. وإندونيسيا أيضًا مُهدَّدة بتقطيع الأوصال بداية بتيَمور الشرقية، ثم آتشيه، ثم التنصير على قدم وساق. أما إيران فهي الباقية التي لم تدخل بعدُ بيت الطاعة والتي ما زالت تُمثِّل بؤرة تجميع ومناهضة لقوى الهيمنة الكبرى. وتعمل على ما تَبَقَّى من وحدة العالم الإسلامي وتأييد قضاياه في سوريا ولبنان وفلسطين.

الطوفان قادم، وموجة جديدة من الهيمنة من الخارج والتفتيت من الداخل في الآفاق. البداية الجديدة بعد العراق، تفتيت لبنان، وإعادة الحرب الأهلية من أجل تركيز الطائفية، والقضاء على وحدة الوطن، والتخلص من نموذج فريد من الديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الصحافة. فبيروت هي العقل العربي الذي يُحاصر كما حُوصِر العراق الذي يقرأ. فيتم حصار العقل والعين معًا.

ثم يتم التخلص من حزب الله في الجنوب بعد اتهامه بالإرهاب في طريق التسوية العربية الإسرائيلية والقضاء على كل مظاهر المقاومة ونموذجها. وهي التي نجحت في تحرير الجنوب والقضاء على قوة وطنية قادرة على أن تكون منبرًا للحوار بين الموالين والمعارضين في النظام اللبناني. وربما كان التخلُّص من رئيس الوزراء أنه كان رمزًا للوحدة الوطنية منسَّقًا مع حزب الله لحماية استقلال لبنان ووحدته وتجربته الديمقراطية.

ثم يتم شد الحبل على عنق سوريا بذريعة وجودها في لبنان وضرورة انسحابها منه دون مطالبة إسرائيل بالانسحاب من مزارع شبعا في الجنوب، ومن الجولان المحتل ومما

تَبَقَّى من فلسطين إذا كان الهدف هو مبدأ استقلال الدول وعدم جواز احتلال أراضي دولة من دولة أخرى. والذريعة أيضًا ضرورة التحول الديمقراطي في سوريا، وملف حقوق الإنسان، ومساندة الإرهاب، والإبقاء على مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، والتنسيق مع إيران، وممر توريد الأسلحة إلى جنوب لبنان.

ونظرًا إلى أن أوروبا ما زالت متأرجحة بين الاستقلال عن الولايات المتحدة والتبعية لها، وأخذت موقف الاستقلال من العدوان الأمريكي البريطاني على العراق، فإنها أخذت موقف التبعية فيما يتعلق بلبنان وسوريا وأوروبا خاصة فرنسا، هي الرعاية التقليدية لهما بعد أن كانا محتلين منها. وقذف دمشق بالطيران الفرنسي قبل الاستقلال ما زال في الأذهان.

ثم يأتي الدور على السودان والتدخل في شئونه بالقوات الأجنبية تحت ذريعة حماية دارفور وشعب دارفور من حرب الإبادة، وتجنيذ المنظمات الدولية لإعطاء الشرعية للعدوان على السودان. ويقوم الإعلام بتصوير مَظاهر البؤس، والجوع، والتشرد للمليون سوداني في دارفور وكأن أربعة ملايين فلسطيني لا يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر في نفس الوضع المأساوي.

ثم يأتي الدور على إيران بعد أن يصبح وحيدًا حمايةً لإسرائيل، وترصدًا بمفاعلاته النووية حتى تنفرد إسرائيل في المنطقة بالسلح النووي دون رادع لها. كما يتم القضاء على الإسلام الثوري، وإمكانية وجود نموذج للتنمية والاستقلال خارج النموذج الغربي، ويضعف دور إيران كقوة جذب لمناطق وسط آسيا وإمكانية تكوين قُطب جديد مع تركيا ومصر يعيد التوازن إلى العالم ذي القطب الواحد.

ثم يأتي الدور على شبه الجزيرة العربية، من أجل تفتيتها وإنهاء قوة اقتصادية وسياسية في المنطقة ما زالت تقاوم الهيمنة الصهيونية على الأرض وفي الفكر. ولا تحتاج القوى الكبرى للتدخل فالنظام مُرهَق. فقد تأخَّر في الإصلاح. ومن كثرة الضغط من أعلى بدأ من التفكك من أسفل. وبدلاً من الحوار مع حركات الإصلاح تحوَّل إلى صراع بالسلح.

والمغرب العربي تُغذِّي فيه فرنسا روح البربرية الفرانكفونية في مُواجهَة العروبة. وتُقيم المعاهد والمراكز في جنوب فرنسا لرعاية البربرية حليفًا للفرانكفونية.

وأخيرًا يأتي الدور على مصر بعد قصَّ ريشها في الشام، الأمن القومي لمصر منذ الهكسوس حتى الاستعمار الحديث ونشأة الكيان الصهيوني، وفي الجنوب، في السودان؛

نظرية الدوائر الثلاث ... قراءة معاصرة بعد نصف قرن

حيث منابع النيل، وفي الشرق في شبه الجزيرة العربية وإيران، وفي الغرب في المغرب العربي والامتداد الأفريقي الغربي لمصر منذ الحثيين حتى الحرب العالمية الثانية وموقعة العلمين.

فهل يستطيع العرب إيقاف الطوفان القادم؟

